ويُلاحظ أن هذا التغير ينطبق على نمط تحالفات الولايات المتحدة في المنطقة، أكثر مما ينطبق على التحالفات الروسية التي اتسمت بقدر كبير من الثبات والاستقرار؛ فروسيا لم تضحِّ بعلاقاتها مع نظام الأسد في سورية عندما قامت الثورة ضده، بل وقفت إلى جانبه إلى حد التدخل العسكري المباشر حفاظًا على مصالحها، وسعت إلى تقديم نفسها باعتبارها حليفًا موثوقًا لمصر بعد الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين وتغير الموقف الأمريكي تجاه القاهرة، ولم تغيِّر نمط تحالفها مع إيران على الرغم من الضغوط الغربية عليها، وإن كانت علاقاتها مع تركيا قد شهدت عدة تحولات، كما سبق التوضيح. وهذا الثبات في تحالفات روسيا مع القوى الإقليمية والعربية، عزز مصداقيتها لدى بعض الأنظمة العربية التي بدأت تتحرك باتجاه بناء علاقات قوية معها. في المقابل، شهدت التحالفات الأمريكية مع القوى العربية والإقليمية عدة تغيرات.

وعلى الرغم من أن العلاقات التحالفية بين الولايات المتحدة وبعض البلدان العربية، ولا سيّما بلدان الخليج العربية، استمرت، ثم تعززت في مرحلة حكم إدارة الرئيس دونالد ترامب بدءًا من عام 2017، والتي أعادت أيضًا العلاقات مع النظام المصري الجديد إلى مستواها التحالفي، لكن تغيُّر السياسات والمواقف الأمريكية، استمر يشكِّل عنصر قلق لدى البلدان العربية التي بدأت تتجه إلى تعزيز علاقاتها مع القوى المنافسة، ولا سيّما روسيا والصين من دون فك ارتباطها بالولايات المتحدة.

د ـ التنسيق العملياتي للقوى العظمى في المنطقة

على الرغم من طبيعة التنافس التي ميَّزت مواقف القوى الدولية في شأن الأوضاع في المنطقة العربية بعد موجة الثورات والانتفاضات الشعبية فيها، والتي وصلت إلى حد الدخول في حروب بالوكالة بينها، كما حدث في سورية على سبيل المثال؛ فقد شهدت أزمات المنطقة في بعض الأحيان نوعًا من تنسيق المواقف بين القوى الدولية، وبينها وبين القوى الإقليمية الفاعلة، وبرز ذلك على سبيل المثال، في تنسيق العمليات العسكرية التي تتم في الأجواء السورية بين روسيا والولايات المتحدة التي كانت تحارب تنظيم داعش، وفي التنسيق الروسي ـ الإيراني في سورية، والتنسيق الأمريكي ـ التركي في سورية والعراق، والتنسيق الأمريكي ـ السعودي في اليمن. وهذه التوافقات، ولا سيّما بين روسيا والولايات المتحدة، يمكن أن تفتح المجال مستقبلاً أمام إعادة رسم الخريطة السياسية في الوطن العربي، من خلال تفكيك وإعادة تركيب بعض الكيانات السياسية القائمة، ولا سيّما في سورية، وربما في أماكن أخرى في المنطقة.

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

هيكل، فتوح أبو دهب

تأثير الثورات العربية في النظام الإقليمي العربي، 2011-2019/ فتوح أبو دهب هيكل

350 ص.

ببليوغرافية: ص 313 - 344.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-934-0

1. الربيع العربي. 2. الانتفاضات الشعبية. 3. الحركات الاحتجاجية. 4. الأمن الإقليمي.

5. الديمقراطية - البلدان العربية. 6. السياسة والحكومة - البلدان العربية. 7. جامعة الدول العربية

أ. العنوان.

320.956

العنوان بالإنكليزية

Impact of Arab Revolutions

on the Arab Regional Order

Fattouh Haikal

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة

عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

Email: info@caus.org.lb

http://www.caus.org.lb

تصميم الغلاف: يارا حيدر

© حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، نيسان/أبريل 2021

الإهداء

إلى وَالِدِي وَوالدتِي

إلى زَوجَتِي وشريكتي في مسيرة النجاح والكفاح

إلى بَناتِي... روان وسلمى وهيا... أمل المستقبل

إلى كل من ينشد الخير والاستقرار والازدهار لأمتنا العربية

أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

لا يسَعني في نهاية هذا العمل، بعد شكر الله سبحانه وتعالى، إلا أن أتقدَّم بكلِّ الشكر والتقدير والعرفان إلى كل من مدَّ إليَّ يد العون، وقدم إلى الدعم والنصيحة الصادقة لكي يرى هذا العمل النور، وأخصُّ بالذكر أستاذي الجليل، الأستاذ الدكتور محمد صفي الدين خربوش، الذي لم يبخل عليّ بعلمه ووقته وجهده طوال فترة إعداد هذا الكتاب. فاللهَ سبحانه وتعالى، أسأل أن يجزيَه خير الجزاء بكلِّ ما بذل من جُهدٍ، وما قدَّمه إلي من توجيهٍ وعونٍ. كما أتقدَّم بكلِّ الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الجليل، الأستاذ الدكتور علي الدين هلال، والأستاذ الدكتور وحيد عبد المجيد، على ما قدّماه لي من توجيه وملاحظاتٍ بنَّاءةٍ ساعدتني على إخراج هذا العمل بالصورة التي هو عليها.

وأخص بالشكر والعرفان والتقدير، زوجتي ورفيقة دربي، التي تحملت عبء انشغالي، وكانت خير معين لي طوال مرحلة إعداد هذا الكتاب، بما قدّمته إلى من دعم وتشجيع، وما وفّرته من أجواء مناسبة للعمل والتفكير... ومن ثَمّ، فهي شريكتي في هذا العمل، وفي كل نجاح أحققه بتوفيق من رب العالمين.

والشكر موصولٌ لكل من كان له فضل علي في إنجاز هذا العمل، سواء بالنصيحة الصادقة، أو بالرأي والتوجيه، أو بمدّي بالمراجع التي ساعدتني على إعداد هذا الكتاب، أو حتى بالتشجيع. وأخص بالذكر صديقَيَّ العزيزين، الدكتور شحاتة ناصر والدكتور أشرف العيسوي، على ما قدّماه إلي من ملاحظاتٍ بنَّاءةٍ ساعدتني في إنجاز هذا العمل.

المحتويات

مقدمة 13

الفصل الأول: حالة النظام الإقليمي العربي قبل مرحلة الثورات والانتفاضات الشعبية وتأثيرها في بنية نظم الحكم العربية 19

أولًا: مفهوم النظام الإقليمي العربي ومراحل تطوره 20

1 ـ مفهوم النظام الإقليمي العربي 20

2 ـ مراحل تطور النظام الإقليمي العربي (1945 - 2003) 23

أ ـ مرحلة النشأة والتأسيس (1945 ـ 1955) 24

ب ـ مرحلة المد القومي (1955-1967) 26

ج ـ مرحلة الانحسار القومي والأزمة (1967 ـ 2003) 27

ثانيًا: حالة النظام الإقليمي العربي قبل مرحلة الثورات والانتفاضات العربية 31

1 ـ تنامي الاختراق الدولي للنظام الإقليمي العربي 31

2 ـ الاختراق الإقليمي للنظام العربي 34

3 ـ حالة النظام الإقليمي العربي الداخلية 40

ثالثًا: «الثورات العربية»: المفهوم والدوافع والتأثيرات في بنية نظم الحكم العربية . 48

1 ـ «الثورات العربية»: جدل المفهوم 50

2 ـ عوامل اندلاع الثورات والانتفاضات العربية 56

3 ـ تأثيرات الثورات والانتفاضات الشعبية في بنية نظم الحكم العربية 60

الفصل الثاني: تأثير الثورات العربية على قدرات النظام الإقليمي العربي 71

أولًا: تأثير الثورات العربية في قدرات النظام الإقليمي العربي وإمكاناته 71

1 ـ التأثير في الإمكانات والقدرات الاقتصادية 72

2 ـ التأثير في الأوضاع الإنسانية والاجتماعية 85

3 ـ التأثير في القدرات الأمنية والعسكرية 87

4 ـ التطورات التكنولوجية العالمية وتزايد انكشاف الوطن العربي 95
ثانيًا: تأثير الثورات العربية في توازنات القوى داخل النظام الإقليمي العربي .. 97
1 ـ مزيد من التراجع لمراكز القوى التقليدية في النظام العربي 97
2 ـ تنامي النفوذ الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي
وبروز ملامح قيادة سعودية للإقليم 101
3 ـ تفاقم حالة اختلال توازن القوي في المنطقة لمصلحة القوى الإقليمية
غير العربية 106
ثالثًا: تأثير الثورات العربية في أنماط التحالفات داخل النظام الإقليمي العربي 111
1 ـ السمات العامة لنمط التحالفات العربية بعد الثورات 112
2 ـ خريطة التحالفات الإقليمية بعد موجة الثورات العربية 117
الفصل الثالث: تأثير الثورات العربية في مؤسسات النظام الإقليمي العربي
وهويته وقضاياه الرئيسة 135
أولًا: تأثير الثورات العربية في مؤسسات النظام الإقليمي العربي 135
1 ـ استجابة جامعة الدول العربية للثورات والانتفاضات العربية 137
2 ـ التأثير في جامعة الدول العربية كإطار مؤسسي 153
3 ـ جامعة الدول العربية والمشروعات الإقليمية البديلة 161
ثانيًا: تأثير الثورات العربية في هوية النظام العربي وأولوية قضاياه الرئيسة 167
1 ـ التأثير في هوية النظام 167
2 ـ التأثير في قضايا النظام العربي الرئيسة وأولوياتها 176
الفصل الرابع: محددات مواقف القوى الإقليمية تجاه الثورات العربية
وعلاقتها بالنظام الإقليمي العربي 193
أولًا: محددات مواقف دول الجوار الإقليمي تجاه الثورات العربية 194
1 ـ المحددات الجغرافية 194
2 ـ المحددات الديمغرافية 197
3 ـ المحددات التاريخية 198
4 ـ المحددات الأيديولوجية 201
5 ـ المحددات السياسية الداخلية 204
6 ـ المحددات الأمنية 208
7 ـ المحددات الاقتصادية 211
8 ـ صورة دول الجوار لدى الوطن العربي 213
9 ـ المحددات المرتبطة بطبيعة العلاقات بين القوى الإقليمية والدولية 216

10 ـ المحددات الخاصة بعلاقات دول الجوار الإقليمي بعضها ببعضها الآخر 219
ثانيًا: تأثير الثورات العربية في علاقات القوى الإقليمية بالنظام الإقليمي العربي... 221
1 ـ الموقف التركي من الثورات العربية وتأثيرها في العلاقات التركية ـ العربية 221
2 ـ موقف إيران من الثورات العربية وتأثيرها في النفوذ الإيراني في المنطقة العربية 230
3 ـ موقف إسرائيل من الثورات العربية وتأثيرها في العلاقات العربية ـ الإسرائيلية. 238
الفصل الخامس: تأثير الثورات العربية في علاقة النظام الإقليمي العربي بالنظام الدولي 245
أولًا: النظام الدولي في مرحلة الثورات العربية وتأثيره في النظام الإقليمي العربي 246
1 ـ تطور بنية النظام الدولي 246
2 ـ تطور عناصر القوة لدى القوى الرئيسة في النظام الدولي.................. 250
3 ـ انعكاس تحولات النظام الدولي على النظام الإقليمي العربي
في مرحلة الثورات العربية 263
ثانيًا: مواقف القوى الدولية تجاه الثورات العربية وتأثيرها في علاقتها بالنظام
الإقليمي العربي 266
1 ـ الولايات المتحدة الأمريكية 266
2 ـ الموقف الأوروبي.. 279
3 ـ الموقف الروسي 286
4 ـ الموقف الصيني.. 293
5 ـ ملاحظات عامة 296
الخاتمة 299
أولًا: سيناريو الاستمرارية في ظل الضعف والجمود:........................ 304
ثانيًا: سيناريو التفكيك وإعادة التشكيل والدمج........................ 306
ثالثًا: سيناريو الإصلاح والتفعيل.. 308
المراجع.. 313
فهرس.. 345

مقدمة

مرّ النظام الإقليمي العربي منذ نشأته رسميًا عام 1945 بمراحل تطورٍ متعددةٍ، ارتبطت بالأساس بأحداثٍ مفصليةٍ فارقةٍ، ألقت بتأثيراتها الواضحة على هذا النظام ونمط قدراته وتوازناته الداخليةٍ وعلاقاته بالقوى الإقليمية والدولية، مثل الهزيمة العربية الأولى أمام إسرائيل عام 1948، وثورة 23 تموز/ يوليو 1952 في مصر وموجة المد القومي التي أعقبتها، والهزيمة العربية الثانية أمام إسرائيل في حزيران/ يونيو 1967، وحرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، وما تلاها من توقيع اتفاقية كامب دايفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية عام 1979، التي أخرجت مصر، بصورة كبيرة، من دائرة الصراع مع إسرائيل، والغزو العراقي للكويت عام 1990، وأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، وما تلاها من غزو أمريكي للعراق واحتلاله عام 2003.

وإذا كان كل حدث أو تطور من هذه التطورات قد ترك أثره المباشر، أو غير المباشر، في النظام الإقليمي العربي، فإن موجة الثورات والانتفاضات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية في مرحلتيها، **الأولى** التي بدأت أواخر عام 2010 في تونس، وامتدت بعدواها ـ بدرجات وأشكال مختلفة ـ إلى مصر وليبيا واليمن وسورية، والكثير من البلدان العربية الأخرى في عام 2011، **والثانية**، التي بدأت في أواخر عام 2018 واستمرت خلال عام 2019، وشملت السودان والجزائر والعراق ولبنان، تمثّل من دون شك إحدى مراحل التحول المهمة التي مرّ، ولا يزال يمرّ بها، هذا النظام، في ضوء ما أفرزته هذه الثورات والانتفاضات الشعبية العربية من نتائج وتغيّرات في مجمل المشهد الإقليمي العربي، سواءٌ على مستوى بنية النظام الداخلية وأنماط قدراته وسياساته وتحالفاته وتوازنات القوى داخله، أو على مستوى هوية النظام وقضاياه الرئيسة وأولوياته، أو على مستوى طبيعة علاقاته ببيئتيه الإقليمية والدولية، وحدود الاختراق الخارجي له.

على الرغم من أن التحولات التي شهدتها المنطقة العربية في سياق هذه الموجة من الحراك الثوري الشعبي ما زالت في مرحلة تفاعل وعدم استقرار، ولم تصل إلى منتهاها حتى وقت الانتهاء من هذه الدراسة أواخر عام 2019، على نحوٍ يجعل من الصعب توقُّع ما ستسفر عنه بصورة نهائية من تداعيات على النظام الإقليمي العربي، فإن النتائج التي أفرزتها حتى الآن هي من الأهمية والعمق، بحيث يمكن أن تكون محلاً للبحث في تأثيراتها في حاضر النظام الإقليمي العربي، وفي مستقبله.

من ناحيةٍ **أُولى**: أطاحت موجة الثورات والانتفاضات العربية رؤوسَ عددٍ من نظم الحكم العربية التي تصدرت المشهد السياسي العربي عقودًا من الزمن (الرئيس التونسي زين العابدين بن علي الذي استمر في الحكم نحو عقدين من الزمن، والرئيس المصري حسني مبارك بعد نحو ثلاثة عقود من الحكم، والرئيس الليبي معمر القذافي الذي أُطيح بعد أكثر من أربعة عقود في الحكم، والرئيس اليمني علي عبد الله صالح بعد أكثر من ثلاثة عقود، والرئيس السوداني عمر حسن البشير الذي أطيح عام 2019 بعد ثلاثة عقود من الحكم، والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقه الذي ثار الشعب الجزائري لمنع ترشحه للحكم لولاية خامسة، وهو عاجز عن العمل بسبب المرض بعد نحو عقدين من الزمن قضاها في حكم الجزائر)، وهذا التطور كان يؤمل أن يكون بداية إصلاح جذري في النظام العربي، ينطلق من حقيقة أن الشعوب في هذه البلدان في سبيلها إلى الإمساك بمصيرها وتأسيس نظم ديمقراطية حديثة، تتّسم بالكفاءة والفاعلية[1].

من ناحية **ثانية**: أدى خروج قسم من الحراك الثوري في بعض البلدان العربية عن مساره السلمي وجنوحه للعمل المسلح، تحت ضغط لجوء النظم الحاكمة فيها إلى ممارسة العنف وتدخل أطراف خارجية، إلى نقل هذه البلدان من مشهد الثورة والتغيير السياسي إلى مشهد الفتنة والحرب الأهلية[2]، التي وضعت هذه الدول على مسارات التفكك والفوضى، مثلما هي الحال في دول ليبيا وسورية واليمن، التي شهدت حروبًا وصراعات أهليةً، تجاوزت بُعدها الداخلي الوطني إلى الإطار الإقليمي والدولي الأوسع نطاقًا.

من ناحية **ثالثة**: طرحت التغيّرات التي أفرزتها موجة الثورات والانتفاضات العربية عدة

---

(1) أحمد يوسف أحمد، «مدخل إلى قراءة إجمالية في المشهد العربي،» **المستقبل العربي**، السنة 38، العدد 443 (كانون الثاني/ يناير 2016)، ص 41.

(2) **مستقبل التغيير في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرة التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية**، تحرير عبد الإله بلقزيز (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص 21.

تساؤلات في شأن حدود تأثيرها في موازين القوى الداخلية في النظام الإقليمي العربي، ولا سيّما في ضوء ما شهدته مراكز القوى العربية التقليدية المؤثّرة، مثل مصر وسورية والعراق، من اضطرابات سياسية أو حروب أهلية بفعل هذه الثورات والانتفاضات الشعبية، في الوقت الذي وفّرت فيه هذه الثورات الظروف المناسبة لقوى عربية أخرى، لتعزيز مكانتها في موقع القيادة في النظام الإقليمي العربي والتحكم في تفاعلاته، متمثلة في دول مجلس التعاون لبلدان الخليج العربية، وفي مقدّمها السعودية، حتى تحدث بعض الباحثين عمّا وصفوه بـ«لحظة الخليج» في التاريخ العربي، أو حقبة الخليج في قيادة النظام الإقليمي العربي[3].

من ناحية **رابعة**: طرحت التغيّرات التي أفرزتها الثورات العربية تساؤلات في شأن تأثيرها في قدرات النظام الإقليمي العربي وتحالفاته؛ فالصراعات الأهلية التي أفرزتها موجة الثورات والانتفاضات الشعبية العربية في بعض البلدان، ونمو خطر الجماعات الإرهابية والمتطرفة، وحالة الفوضى الأمنية والسياسية التي أفرزتها هذه الثورات والانتفاضات الشعبية، أضعفت من قدرات وإمكانات الكثير من البلدان العربية التي تأثرت بها، ومن ثَمّ القدرات الشاملة للنظام الإقليمي العربي، وأدّت إلى تفاقم الخلل في موازين القوى داخل هذا النظام، لصالح الدول التي لم تشهد مثل هذه الثورات والانتفاضات الشعبية، كما ترتب على حدوث تغيّرات في رؤوس وطبيعة نُظم الحكم في بعض البلدان العربية نتيجة هذه الثورات، حدوث تغيّرات متباينة في نمط التحالفات الداخلية في النظام الإقليمي العربي، والتي شهدت تبدّلات وتحوّلات مختلفة من مرحلة إلى أخرى، وفق تطورات الأوضاع التي أفرزتها هذه الثورات.

من ناحية **خامسة**: فرضت الثورات والانتفاضات الشعبية تحديات جديدة أمام مؤسسات النظام الإقليمي العربي، سواء في طريقة الاستجابة لها، أو في كيفية استيعاب تداعياتها المختلفة، فضلاً عن مواجهة التحديات التي أفرزتها، سواء على صعيد آليات العمل المؤسسي داخل مؤسسات النظام العربي، أو على صعيد هويته وقضاياه الرئيسة، ولا سيّما مع تراجع القضية المركزية للنظام العربي (القضية الفلسطينية)، مقابل صعود أولويات أخرى في مقدّمها، تهديدات الجماعات الإرهابية والمتطرفة، وبخاصة في السنوات الأولى التي تلت هذه الثورات والانتفاضات الشعبية، وتفاقُم حدّة التدخلات السلبية من دول الجوار العربي، وهي أمور تسعى الدراسة إلى الوقوف على أبعادها المختلفة.

ومن ناحية **سادسة**: خلقت الثورات والانتفاضات العربية حالة فراغ استراتيجي غير مسبوقة في المنطقة، حاولت القوى الإقليمية غير العربية (تركيا وإيران وإسرائيل) والدولية

(3) عبد الله خليفة الشايجي، «الحقبة الخليجية،» **الاتحاد** (أبو ظبي)، 2011/12/26.

استغلالها لتعزيز نفوذها في المنطقة العربية واختراقها للنظام الإقليمي العربي الذي وصل إلى مستويات، لم يشهدها هذا النظام منذ تأسيسه عام 1945.

ضمن هذا السياق، تبحث هذه الدراسة في تأثير الثورات والانتفاضات الشعبية التي شهدها بعض البلدان العربية منذ أواخر عام 2010 في النظام الإقليمي العربي، من حيث طبيعة هذا النظام وبنيته الداخلية، وهويته ومؤسساته وقضاياه الرئيسة، وتوازنات القوى داخله، وأنماط تحالفاته الداخلية والخارجية، وعلاقته ببيئتيه الإقليمية والدولية، وذلك في محاولة لإيجاد إطار تفسيري لفهم التحوّلات التي شهدها هذا النظام في سياق هذه الموجة من الثورات والانتفاضات، ومحاولة التعرّف إلى مستقبله في ضوء النتائج والتطورات التي أفرزتها.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من اعتبارين رئيسين: **الأول**، يتمثل بأهمية التغيرات التي شهدتها المنطقة العربية وعمقها، بفعل موجة الثورات والانتفاضات الشعبية التي شهدها بعض دولها، وما أفرزته من تطوّرات في بنية وحدات النظام العربي، وأنماط تفاعلاته وعلاقاته الداخلية والخارجية. فلأول مرة في التاريخ العربي الحديث، تشهد المنطقة العربية هذا الحراك الشعبي الواسع الرافض لاستمرار النظم الاستبدادية، والذي أدى - على الرغم من أن نتائجه النهائية لم تتحدد بصورة نهائية بعد - إلى إسقاط عناصر رئيسة في النظام الإقليمي العربي، بما في ذلك قيادات تاريخية، ونُظم حكم محورية، ودخول كثير من البلدان العربية في دائرة الصراعات والأزمات الأمنية والسياسية، وما ترتب على كل ذلك من تحوّلات في النظام الإقليمي العربي، تختلف عن تلك التي شهدها من قبل في مراحل ما بعد أعوام 1945 و1967 و1977 و1991 و2003، التي شهدت تحوّلات استراتيجية أدّت إليها حروب كبرى أو تدخلات دولية أو صراعات إقليمية. **والثاني**، يتمثل بسعي هذه الدراسة إلى تقديم جهد نظري - ولو يسير - في قضية حديثة تستحوذ على اهتمام الباحثين والأكاديميين المعنيين بالشؤون العربية، وهي تأثير الثورات التي شهدتها البلدان العربية في بنية النظام الإقليمي العربي وأدائه ونمط تفاعلاته الداخلية والخارجية، وفي مستقبله. ويأمل الباحث أن تمثّل هذه الدراسة إضافةً علميةً لاستكمال الجهد البحثي والعلمي المتميز الذي تناول بالبحث والتحليل التحوّلات التي شهدها النظام الإقليمي العربي في مراحل تطوره السابقة.

بغية تحقيق الأهداف التي تصبو إليها هذه الدراسة، تم تقسيمها خمسة فصول رئيسة، إضافة إلى مقدمة الدراسة وخاتمتها. **في الفصل الأول** تناقش الدراسة حالة النظام الإقليمي العربي قبل الثورات العربية من خلال ثلاثة مباحث رئيسة، يعرض **أولها** بإيجاز لمفهوم النظام الإقليمي العربي ومراحل تطوره حتى الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003؛ ويعرض

المبحث الثاني لحالة النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما قبل اندلاع موجة الثورات والانتفاضات العربية في أواخر عام 2010، كأساسٍ للتعرّف إلى التغيّرات التي لحقت بهذا النظام، نتيجةَ الحراك الثوري الذي شهدته المنطقة العربية في إطارٍ مقارن؛ ويتناولِ **المبحث الثالث** باختصار حالة الحرك الثوري التي شهدتها المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010، وأسبابها، وتأثيراتها في بنية نظم الحكم العربية.

ويناقش **الفصل الثاني** تأثير الثورات والانتفاضات الشعبية العربية في أنماط إمكانات النظام الإقليمي العربي وتحالفاته وسياساته وتوازنات القوى داخله، من خلال ثلاثة مباحث: يناقش **أولها** تأثير الثورات والانتفاضات العربية في قدرات النظام الإقليمي العربي وإمكاناته، ويبحث **الثاني** في تأثير هذه الثورات والانتفاضات في توازنات القوى داخل النظام الإقليمي العربي، بينما يتناول **الثالث** بالبحث والتحليل التغيّرات التي شهدها النظام الإقليمي العربي في طبيعة التحالفات بين بعض دوله الأعضاء وبعضها الآخر، وبينها وبين القوى الإقليمية والدولية.

ويتناول **الفصل الثالث** تأثير الثورات العربية في مؤسّسات النظام الإقليمي العربي وهويته وقضاياه الرئيسة، وذلك من خلال مبحثين، يتناول **الأول** تأثير هذه الثورات في مؤسسات النظام العربي متمثلة بجامعة الدول العربية ومنظماتها، بينما يبحث **الثاني** في تأثيرات موجة المد الثوري العربي، وما تلاها من تطورات وتفاعلات في هوية النظام العربي وأولوية قضاياه الرئيسة، وفي القلب منها القضية الفلسطينية.

ويناقش **الفصل الرابع** تأثير الثورات العربية في العلاقات العربية ـ الإقليمية، وذلك من خلال مبحثين، يعرض **أولهما** لمحددات مواقف القوى الإقليمية الرئيسة (إيران، تركيا، وإسرائيل) من الثورات والانتفاضات الشعبية العربية، ويتناول **الثاني** التغيّرات التي لحقت بنمط التحالفات العربية ـ الإقليمية نتيجة هذه الموجة من الحراك الثوري.

أما الفصل الخامس والأخير، فيبحث في تأثير الثورات العربية في علاقة النظام الإقليمي العربي ببيئته الدولية، من خلال مبحثين، يعرض **أولهما** لطبيعة التحولات في هيكل النظام الدولي وتأثيره في النظام العربي، ويناقش **ثانيهما**، مواقف القوى الدولية الرئيسة (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي) من هذه الثورات، والتغيّرات التي لحقت بنمط التحالفات والعلاقات العربية ـ الدولية، نتيجة موجة الحراك الثوري التي شهدتها المنطقة.

وتبحث خاتمة الدراسة في مستقبل النظام الإقليمي العربي في ضوء النتائج التي أفرزتها هذه الثورات والانتفاضات العربية، وما أفضت إليه من تطوّرات وتفاعلات.

الفصل الأول

حالة النظام الإقليمي العربي قبل مرحلة الثورات والانتفاضات الشعبية وتأثيرها في بنية نظم الحكم العربية

مثّلت موجة الثورات والانتفاضات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010، وما تلاها من تطورات وأحداث عاصفة، نقطة تحولٍ مهمة في مسيرة تطور النظام الإقليمي العربي. ولفهم حدود التغيير والتحول الذي أحدثته هذه الموجة الثورية في بنية النظام الإقليمي العربي وأدائه وأنماط قدراته وعلاقاته وتحالفاته، يتعيّن الوقوف أولاً على حالة هذا النظام قبل اندلاع موجة الثورات والانتفاضات العربية، وما أحدثته هذه الثورات من تغيرات في بنية نظم الحكم العربية.

في هذا السياق، يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسة، يعرض **أولها** بإيجاز لمفهوم النظام الإقليمي العربي ومراحل تطوره حتى الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، ويعرض **الثاني** لحالة النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما قبل اندلاع موجة الثورات والانتفاضات العربية في أواخر عام 2010، كأساسٍ للتعرف إلى التغييرات التي لحقت بهذا النظام، نتيجةَ الثورات والانتفاضات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية في إطارٍ مقارن، ويتناول **الثالث** باختصار مفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة به، في محاولة لتوصيف هذه الموجة من الحراك الشعبي العربي وأبرز سماتها العامة، والأسباب التي دفعت إلى تفجّرها على هذا النحو. كما يناقش هذا المبحث طبيعة التحولات التي أحدثتها موجة الحراك الثوري في بنية نظم الحكم العربية، انطلاقًا من الحقيقة البديهية في تحليل النظم الإقليمية، التي تؤكد وجود علاقة ارتباطية بين أشكال نظم الحكم في

الدول أعضاء النظام، وطبيعة وأنماط التفاعلات في ما بينها[1]؛ ومن ثَمَّ درجة تماسك أو هذا النظام ضعفه، وقدرته على البقاء والتطور.

أولًا: مفهوم النظام الإقليمي العربي ومراحل تطوره

يتناول هذا المبحث مفهوم النظام الإقليمي العربي ومراحل تطوره حتى مطلع القرن الحالي بشيء من الإيجاز غير المخلّ، انطلاقًا من حقيقة أن هذه القضايا سبق أن تناولها بقدر من الإسهاب الكثير من الدراسات والأدبيات السابقة.

1 ـ مفهوم النظام الإقليمي العربي

ظهر مفهوم النظام الإقليمي في حقل العلاقات الدولية، كرد فعل على تحليل مورتن كابلان (Morton Kaplan) للنظام الدولي عام 1957؛ إذ افترض كابلان أن نمط السلوك في النظام الدولي خلال الخمسينيات من القرن الماضي، يُفَسَر من خلال نموذج القطبية الثنائية، لكن أحد المتخصصين في دراسات المناطق، وهو ليونارد بايندر (Leonard Binder) لم يقبل بالتعميم العالمي لهذا النموذج، وذهب إلى تأكيد أنه لا يصلح لتفسير سلوك القوى الأصغر، وطرح نموذجًا بديلًا من نموذج الاستقطاب الدولي من خلال التركيز على النظام الإقليمي[2]، قبل أن يطور متخصصون آخرون في النظم الإقليمية تصورًا لا ينظر إلى دراسة النظام الإقليمي على أنها بديل من دراسة النظام الدولي، ولكن كنظام فرعي من النظام الدولي.

في هذا السياق، ظهر مفهوم النظام الإقليمي كمستوى تحليلي وسيط بين مستويين، **الأول** هو مستوى النظام الدولي، الذي يهتم بتحليل أنماط التفاعلات الدولية بين القوى الدولية الكبرى، والتي يترتب عليها تحديد بنية النظام الدولي ككل. **والثاني**: هو مستوى سلوك الوحدات المكونة للنظام الدولي، الذي يركز على تحليل السلوك السياسي الخارجي لهذه الوحدات، أو السياسات الخارجية للدول[3]، وهو يُعنى بدراسة نظام التفاعلات الدولية في منطقةٍ ما.

---

(1) علي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي في مرحلة تحول** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 25.

(2) مروة حامد البدري، **بناء النظام الإقليمي: السياسات الأمريكية للشرق الأوسط** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014)، ص 68 ـ 69.

(3) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط 7 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 22.

وتركِّز دراسات النظام الإقليمي على التفاعلات القائمة في إطار إقليمي بين بعض الدول والمجتمعات أعضاء هذا النظام الإقليمي وبعضها الآخر، وتوزيع مصادر القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والمعنوية بينها، وأنماط التعاون والتنافس والصراع، وشكل العلاقات مع دول الجوار الجغرافي، وكذلك مع القوى الكبرى ومدى تأثيرها في تفاعلات النظام الإقليمي وتداخلها معه. والافتراض الأساسي هنا أن وحدات النظام الإقليمي تنخرط في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تملك دينامياتها الذاتية وقواعد حركتها النابعة من هذه التفاعلات من دون تدخل مباشر من النظام العالمي؛ أي أن هذه التفاعلات ليست مجرد رد فعل أو امتدادًا لسياسة دولة كبرى، ولكنها تنبثق من أنماط التفاعلات الإقليمية[4].

لقد اختلف الباحثون حول تحديد المعايير التي يمكن من خلالها تعريف النظم الإقليمية، ومستويات تحليلها، والعناصر المميزة لها، كما اختلفوا أيضًا في تحديد طبيعة العلاقة بين النظام الدولي والنظم الإقليمية من حيث درجة التأثير والتأثر، والتبعية والاستقلالية؛ ومن ثَمَّ تعددت التعريفات المقدمة لهذا المفهوم، ولكن يمكن القول بصفة عامة إنّ ثمة اتفاقًا بين أغلب الباحثين على ضرورة توافر مجموعة من المعايير لقيام النظام الإقليمي، وهي[5]:

ـ ارتباط النظام بمنطقة جغرافية معينة.

ـ أن يشمل ثلاث دول على الأقل ليس من ضمنها أيٌّ من الدول الكبرى المهيمنة في النظام الدولي.

ـ دخول وحدات النظام في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام، والتي تمتلك دينامياتها الذاتية وقواعد حركتها المنبثقة من هذه التفاعلات، مستقلّةً عن النظام الدولي ونفوذ الدول الكبرى.

ـ وجود درجة ملحوظة من التجانس الاجتماعي والاقتصادي والثقافي تحدِّد الشعور بهوية الانتماء الإقليمي.

---

(4) هلال، **النظام الإقليمي العربي في مرحلة تحول**، ص 9.

(5) انظر كلًّا من: المصدر نفسه، ص 16-17، وأشرف محمد كشك، **تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003: دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 100 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010) ص72. انظر أيضًا: William R. Thompson, «The Regional Subsystem: A Conceptual Explication and a Propositional Inventory,» *International Studies Quarterly*, vol. 17, no. 1 (March 1973), p. 93.

ـ الاعتراف من جانب الدول الداخلة في النظام، والدول الكبرى، بأن هذا الإقليم يمثل منطقة لها خصائصها المتميزة.

ـ الارتباط، بمعنى أن التغيّر في نقطة معينة من النظام، يؤثر في غيرها من النقاط.

وأيًا كان التباين في شأن تعريف النظم الإقليمية والمعايير التي يستند إليها، فإنها تنطبق جميعها على النظام العربي، سواء بمعيار التقارب أو التواصل الجغرافي؛ حيث تمتد وحدات النظام العربي على بقعة جغرافية متصلة، من موريتانيا والمغرب غربًا إلى سلطنة عُمان والإمارات شرقًا، ولا يُستثنى من اعتبار التواصل الجغرافي سوى جمهورية جزر القمر، أو بمعيار التجانس الاجتماعي والثقافي والسياسي، أو بمعيار وجود نمط من التفاعلات المكثفة بين وحدات النظام، أو بأيٍّ معيارٍ آخر.

كما يمتاز النظام الإقليمي العربي بمجموعة من السمات التي تُسبغ عليه قدرًا من التفرُّد والتميُّز مقارنةً بالنظم الإقليمية الأخرى، من أهمها:

أ ـ وجود إرث ثقافي وتاريخي مشترك يجمع شعوب دول النظام الإقليمي العربي؛ فالشعوب التي تمثل قاعدة هذا النظام عاشت بصفة دائمة على أرضها لمئات السنين، تتحدث اللغة نفسها وتدين أغلبيتها بالعقيدة نفسها، وتخضع لنظم حكم متشابهة، كما تتشابه في تكوينها الاجتماعي والمعطيات السياسية أو الأيديولوجية؛ ومن ثَمَّ فإن اختلاط الشعوب وتفاعلها وتوحُّدها، سبق قرار الدول الأعضاء في النظام، بأن تتفاعل في صورة منظمة إقليمية[6].

ب ـ الجمع بين الطابع الإقليمي والطابع القومي؛ فالنظام الإقليمي العربي هو من ناحية نظام إقليمي يربط عددًا من الدول المتجاورة جغرافيًّا التي تجمعها مصالح اقتصادية واستراتيجية مشتركة. ومن ناحية أخرى، له سمة «قومية» تتمثل بعدد من الروابط المعنوية والرمزية. لذلك، فإن العلاقات بين البلدان العربية تمثل نظامًا إقليميًّا قوميًّا، ويصبح إدخال عنصر «العروبة» في تحليل العلاقات العربية أمرًا ضروريًّا، ومن دونه لا يمكن فهم الكثير من تفاعلات هذا النظام ومؤسساته[7].

كما يتميز النظام الإقليمي العربي بوجود ما يُطلِق عليه محمد السيد سعيد «رصيد

---

(6) مطر وهلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ص 61.

(7) هلال، **النظام الإقليمي العربي في مرحلة تحول**، ص 12.

مشاعر مشترك» من القضايا العربية وبالتحديد القضية الفلسطينية[8]. وهذه المشاعر انبثقت بالأساس من فكرة القومية العربية، التي كانت سائدةً في مرحلة تأسيس النظام الإقليمي العربي، وكان لها تيار فكري وسياسي واسع يدعمها ويعتنقها، سواء من المفكرين القوميين الذين عملوا على ترسيخها وبلورتها كإطار فكري جامع للأمة العربية، مثل ساطع الحصري وقسطنطين زريق وميشيل عفلق، أو من الأحزاب والحركات السياسية وبعض الزعماء العرب، مثل حزب البعث العربي وحركة القوميين العرب، والحركات والأحزاب الناصرية وغيرها[9]. كما مثلت هذه الفكرة القومية، وفقًا لتعبير كل من علي الدين هلال وجميل مطر، النواة التي تجمعت حولها بقية العناصر التي ساهمت في نشأة النظام الإقليمي العربي[10].

ج ـ النفاذية والتواصل السريع بين الدول والمجتمعات العربية؛ فنتيجةً للسمتين السابقتين، وبحكم وحدة اللغة والثقافة العربية الإسلامية والتاريخ المشترك، أصبح انتقال الأفكار والدعوات والحركات السياسية أمرًا يسيرًا بين الدول والشعوب العربية[11]، وهو أمرٌ أثبتت تجربة الثورات العربية حقيقته بوضوح.

2 ـ مراحل تطور النظام الإقليمي العربي (1945 - 2003)

مرَّ النظام الإقليمي العربي منذ نشأته رسميًّا عام 1945 بمراحل تطورٍ متعددة، ارتبطت بالأساس بأحداث مفصلية فارقة، ألقت بتأثيراتها الواضحة على هذا النظام ونمط قدراته وتوازناته الداخلية وعلاقاته بالقوى الإقليمية والدولية: مثل الهزيمة العربية الأولى أمام إسرائيل عام 1948، والعدوان الثلاثي على مصر عام 1956 وموجة المد القومي التي تلتها والتي تميزت بتفرُّد مصر بقيادة النظام العربي، ثم الحرب الباردة العربية التي وصلت إلى ذروتها في الصراع المصري ـ السعودي في اليمن عام 1965، والهزيمة العربية الثانية أمام إسرائيل في حزيران/ يونيو 1967 وما تلاها من تراجع الدور المصري، وحرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، وتوقيع اتفاقية كامب دايفيد التي أسفرت عن إخراج مصر من معادلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والغزو العراقي للكويت عام 1990، والغزو الأمريكي للعراق عام

(8) محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، عالم المعرفة؛ 158 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992)، ص 23.

(9) محمد صفي الدين خربوش، «التحدي الإسلامي للهوية الوطنية.. وإحباط التغيير العربي،» **السياسة الدولية**، العدد 198 (تشرين الأول/أكتوبر 2014)، ص 57.

(10) مطر وهلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ص 61.

(11) هلال، **النظام الإقليمي العربي في مرحلة تحول**، ص 12.

2003. وأخيراً موجة الثورات والانتفاضات الشعبية التي هزت المنطقة أواخر عام 2010، وما تلاها من تطورات وأحداث.

وسيعرض هذا الجزء بقدر من الإيجاز لمراحل التطور التي مرّ بها النظام العربي حتى ما قبل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، على أن يتم التركيز بصورة أكبر على المرحلة الأخيرة التي سبقت اندلاع موجة الثورات والانتفاضات العربية في المبحث الثاني من هذا الفصل.

أ ـ مرحلة النشأة والتأسيس (1945 ـ 1955)

نشأت مؤسسة النظام العربي الأولى، وهي جامعة الدول العربية، عام 1945 في ظل بيئة عربية وإقليمية ودولية مواتية إلى حدٍّ كبير؛ فعلى المستوى العربي، كان هناك صعود واضح للحركة القومية العربية على الصعيدين الفكري والسياسي، دفعت باتجاه تأسيس جامعة الدول العربية، بعد أن جعلت الشعوب العربية تعيش مرحلة تتسم بالفورة والحماسة، والرغبة في التميز والانتماء إلى هوية محددة هي العروبة[12].

وعلى مستوى البيئة الإقليمية، كانت دولتا الجوار تركيا وإيران منشغلتَين بشؤونهما عن العرب؛ فتركيا، شهدت تحولات داخلية كبرى بقيادة مصطفى كمال أتاتورك الذي ألغى الخلافة العثمانية في عام 1924 ودفع تركيا بعيدًا من العالمين العربي والإسلامي[13]، وهو ما كان له أثره المباشر في نشأة النظام العربي؛ حيث أنهت هذه التطورات مرحلة من التبعية الذهنية العربية للخلافة العثمانية استمرت قرونًا طويلة، ودفعت العرب إلى إثبات هويتهم وتمايزهم عن الأتراك. أما إيران، فكانت ترزح تحت شكل من أشكال الهيمنة الاستعمارية[14]، في حين شكّل الخطر الصهيوني على فلسطين عاملاً دافعًا إلى الإسراع في تأسيس النظام العربي؛ حيث زاد هذا الخطر من قوة التيارات العروبية[15]، ومثّل حافزاً على الإسراع في تأسيس نظام إقليمي قادر على مواجهة هذا الخطر[16].

---

(12) جميل مطر، «مستقبل النظام الإقليمي العربي،» في: محمد الأطرش [وآخرون]، **العرب وتحديات النظام العالمي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 16 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 281-282 و287.

(13) علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط** (بيروت: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، [د. ت.])، ص 19.

(14) مطر، «مستقبل النظام الإقليمي العربي،» ص 284.

(15) أحمد يوسف أحمد، «واقع النظام العربي: بين الهيكلية والإرادة السياسية،» ورقة قدمت إلى: **النظام العربي إلى أين؟** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 49.

(16) مطر، المصدر نفسه، ص 287.

وعلى صعيد البيئة الدولية، خرجت القوى الأوروبية الاستعمارية من الحرب العالمية الثانية منهكة عسكريًا واقتصاديًا، وهو ما ساهم في قبول هذه القوى منح كثير من البلدان العربية استقلالها الفعلي، وأزال الكثير من العوائق أمام مسيرة العرب لتأسيس نظامهم الإقليمي.

في ظل هذه الظروف المواتية، عربيًا وإقليميًا ودوليًا، تأسست جامعة الدول العربية كإطار رسمي للنظام الإقليمي العربي. لكن ميثاق تأسيس الجامعة تضمن منذ البداية الكثير من جوانب القصور الهيكلية التي فرضت قيودًا على هذا الإطار التنظيمي كي لا يتجاوزها، وتمثَّل أبرزها بصوغ النظام العربي على أساس «القُطرية»، التي تجلَّت في النص في احترام الميثاق لخاصية سيادة الدول الأعضاء، والأخذ في قاعدة أن القرارات التي تُتخذ بالأغلبية لا تُلزم إلا من وافق عليها، واستبعاد مفهوم الوحدة، واستبداله بمبدأ التنسيق بين وحدات مستقلة، وغيرها من النصوص التي حرص من خلالها الآباء المؤسِّسون للجامعة العربية على تأكيد مفهوم السيادة الوطنية والاستقلال السياسي لدولهم، ووضع الضمانات الممكنة التي تكفل عدم طغيان الأمة أو القومية على الساحة القطرية[17]، وهو الأمر الذي أعاق مسيرة العمل العربي المشترك لعقود طويلة[18].

وفي مرحلة النشأة هذه، واجه النظام العربي عددًا من الاختبارات والتحديات المهمة، كان أبرزها الهزيمة العربية الأولى من إسرائيل عام 1948، وإعلان قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين. وعلى الرغم من فشل النظام العربي الناشئ في مواجهة هذا التحدي الكبير، فإن هذا الفشل فسح الطريق أمام محاولات جادة لتطوير النظام الإقليمي العربي، تمثَّل أبرزها في توقيع معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي في عام 1950. كما ساهمت الهزيمة في حفز قيام عدد من الثورات المهمة في بعض وحدات النظام العربي، ومن أهمها ثورة تموز/ يوليو 1952 في مصر، التي قادت مرحلة المد القومي التي شهدت تصفية الاستعمار الأوروبي في الوطن العربي[19]. كما عززت الهزيمة فكرة تضامن النظام العربي وتماسكه في مواجهة التهديدات الإسرائيلية، إلى درجة أصبحت معها القضية

(17) أحمد يوسف أحمد، «المتغيرات العربية،» ورقة قدمت إلى: **من أجل إصلاح جامعة البلدان العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المؤتمر الشعبي العام في اليمن**، تحرير محمد جمال باروت (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 72-73.

(18) أحمد، «واقع النظام العربي: بين الهيكلية والإرادة السياسية،» ص 54.

(19) أحمد يوسف أحمد، «مدخل إلى قراءة إجمالية في المشهد العربي،» **المستقبل العربي**، السنة 38، العدد 443 (كانون الثاني/يناير 2016)، ص 42.

الفلسطينية هي محور اهتمامات هذا النظام لعقود طويلة، والقضية القومية الرئيسة له، التي يلتف حولها الجميع.

ب ـ مرحلة المد القومي (1955-1967)

شهدت هذه المرحلة مجموعة من الأحداث والتطورات المهمة التي كان لها تأثيراتها الواضحة في مسار تطور النظام الإقليمي العربي، ولا سيّما في ما يتعلق بترسيخ العروبة والقومية العربية، كهوية واضحة للنظام الإقليمي العربي، حيث كانت الشعارات والخطابات التي تنادي بالوحدة العربية والعروبة هي السائدة في الخطاب الرسمي العربي، وكذلك على المستوى الشعبي. وتعززت هذه النزعة القومية العربية بفضل الدور القيادي لمصر عربيًّا، وتبنيها رسميًّا القومية العربية، كمشروع سياسي واضح المعالم[20].

في سياق مرحلة المد القومي العربي هذه، مثلت الوحدة المصرية ـ السورية في عام 1958 ذروة الأمل في إمكان تطوير النظام الإقليمي العربي، بما يتجاوز أساسه القُطري؛ حيث نُظر إلى هذه الخطوة بوصفها تمثِّل نواةً لتحقيق هدف الوحدة العربية الشاملة[21]. بيْد أنّ فشل هذه التجربة الوحدوية بعد ثلاث سنوات ونصف السنة، وضع حدًّا لهذه الطموحات والآمال[22]. كما نجح النظام العربي في هذه المرحلة في التصدي لبعض محاولات اختراقه من الخارج، ولا سيّما مشروع حلف بغداد الذي كان يستهدف إكمال سلسلة التحالفات الغربية «الاحتوائية» التي كان يُقصد منها الإحاطة بالاتحاد السوفياتي ومحاصرته في إطار الحرب الباردة[23]، والمشروع الذي أطلقه الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور عام 1957 تحت مسمى «مبدأ أيزنهاور»، والذي كان يهدف أيضًا إلى احتواء التمدد السوفياتي باتجاه منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي[24].

ولم يمنع ذلك تعرُّض النظام العربي لبعض الاختراقات الخارجية، كما حدث في العدوان الثلاثي على مصر 1956، والتدخل العسكري الأمريكي في لبنان في تموز/ يوليو 1958، الذي كان أول تطبيق لمبدأ أيزنهاور الذي أعطى الحق لأمريكا بالتدخل في الدول

---

(20) بهجت قرني، «النظرة إلى الشرق الأوسط بطريقة مختلفة: عدسة مفهومية بديلة،» في: أماني قنديل [وآخرون]، **الشرق الأوسط المتغير: نظرة جديدة إلى الديناميكيات العربية**، إعداد وتحرير بهجت قرني؛ ترجمة محمد بدوي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 71-73.

(21) أحمد، «واقع النظام العربي: بين الهيكلية والإرادة السياسية،» ص 63.

(22) خربوش، «التحدي الإسلامي للهوية الوطنية.. وإحباط التغيير العربي،» ص 57.

(23) قرني، «النظرة إلى الشرق الأوسط بطريقة مختلفة: عدسة مفهومية بديلة،» ص 67-70.

(24) محمد سيد رصاص، «ملء فراغ القوة في الشرق الأوسط،» **الحياة** (لندن)، 2016/3/10.

المهددة بالشيوعية، والعدوان الإسرائيلي على العرب في حزيران/ يونيو 1967، وغير ذلك من مظاهر[25].

ج ـ مرحلة الانحسار القومي والأزمة (1967 ـ 2003)

شهدت هذه المرحلة الطويلة نسبيًّا، مجموعة من التطورات والأحداث التي كان من نتائجها دخول النظام الإقليمي العربي مرحلة الأزمة والتعثر، من أهمها:

(1) هزيمة حزيران/ يونيو 1967: التي مثَّلت التحدي الأخطر الذي واجه النظام العربي في تاريخه الحديث[26]، حيث كان لهذه الهزيمة آثارها التي لا تزال قائمة إلى اليوم، ومن أهمها: توجيه ضربة قوية للفكر القومي العربي الوحدوي بعد هزيمة الدول التي كانت تنادي به[27]، كما مثلت هذه الهزيمة بداية بروز الفكر الإسلاموي المتطرف الذي يدعو إلى تجاوز فكرة القومية العربية إلى الأممية الإسلامية[28]. كما كان من نتائج هذه الهزيمة أيضًا أن عناصر القوة العربية أصبحت أكثر تشتتًا بعد أن كانت مركَّزة في القاهرة.

(2) توقيع إطار كامب دايفيد للسلام بين مصر وإسرائيل: والذي خرجت مصر بموجبه عمليًّا من معادلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهو ما أضعف من قوة النظام العربي وقدرته على التصدي للخطر الإسرائيلي[29]. كما فتحت هذه الاتفاقية المجال أمام مشروعات التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، التي انطلقت في مرحلة لاحقة (اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين عام 1993، واتفاقية وادي عربة بين إسرائيل والأردن عام 1994) والتي مثلت جميعها اعترافًا رسميًّا عربيًّا بوجود إسرائيل في قلب الوطن العربي.

(3) تنامي خطورة المشروعات الإقليمية البديلة: فقد أطلقت مشروعات التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، المجال لإسرائيل والولايات المتحدة لإطلاق مشروعات إقليمية بديلة للنظام العربي، مثل المشروع الشرق الأوسطي، والشرق الأوسط الجديد، التي استهدفت دمج إسرائيل في النظام العربي[30].

---

(25) مطر وهلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ص 79.

(26) مجدي حماد، **جامعة البلدان العربية: مدخل إلى المستقبل**، عالم المعرفة؛ 345 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007)، ص 152.

(27) سمير شحاتة، «ماتت القومية العربية فبُعث الإسلام السياسي،» **العرب** (لندن)، 2017/6/5.

(28) المصدر نفسه.

(29) قرني، «النظرة إلى الشرق الأوسط بطريقة مختلفة: عدسة مفهومية بديلة،» ص 86.

(30) أحمد، «واقع النظام العربي: بين الهيكلية والإرادة السياسية،» ص 69-71.

(6) حالة من السيولة وتنازع القيادة وتعدّد مراكز القوة في موازين القوى الداخلية، وهو ما أضعف من قدرة النظام الإقليمي العربي وفاعليته؛ فمع تراجع الدور المصري الذي بدأ مع هزيمة حزيران/ يونيو عام 1967، والتغير الهائل في موازين القوى الاقتصادية في النظام العربي بعد طفرة أسعار النفط في السبعينيات، تشكّلت مراكز جديدة للقوة في النظام العربي تنازعت في ما بينها الوظيفة القيادية، من دون أن تكون قادرة على أن تنشئ «ائتلافًا»، يستطيع مواصلة قيادة النظام العربي باتجاه تحقيق أهدافه[36].

(7) الثورة الإسلامية في إيران: مثلت إيران تحديًا واضحًا للنظام الإقليمي العربي منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، عندما أقدمت في عام 1971 على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وسعت إلى ضم البحرين لها. لكن هذا التحدي برز أكثر خطورة مع قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، التي أطاحت حكم الشاه، وجاءت بنظام حكم إسلامي ثوري. وتمثلت أبرز مظاهر هذا التحدي في أمرين أساسيين: **الأول**، تبنّي النظام الإيراني الجديد مبدأ تصدير الثورة الإسلامية إلى دول الجوار[37]. أما **الثاني**، فتمثل بحقيقة أن نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية مثّل تهديدًا مباشرًا للأساس الفكري القومي الذي يقوم عليه النظام العربي؛ حيث قدمت الثورة الإسلامية الإيرانية نموذجًا بديلًا، بعد أن تم تصويرها بوصفها نجاحًا للمسلمين ضد محاولات السيطرة والهيمنة الغربية، وكذلك ضد المشروع الصهيوني في الوطن العربي، وعدّها بعضهم، دليلًا على نجاح البديل الإسلامي بعد فشل البديل القومي العربي[38].

(8) الحرب العراقية ـ الإيرانية (1980 ـ 1988)، شكلت تحديًا آخر للنظام الإقليمي العربي، ومظهرًا من مظاهر ضعفه وانقسامه؛ فمن **ناحية**، عززت هذه الحرب حالة الانقسام في النظام العربي الذي اختلفت مواقف أعضائه تجاه الحرب بين أغلبية ساندت العراق في حربه، وأقلية وقفت إلى جانب إيران في هذه الحرب، وفي مقدمها سورية وليبيا. وكانت هذه المرة الأولى التي تتحالف فيها بلدان عربية مع دول من خارج النظام الإقليمي العربي ضد دولة عربية شقيقة وعضو في هذا النظام. ومن **ناحية ثانية**، أدت هذه الحرب التي استمرت ثماني سنوات إلى استنزاف القدرات العسكرية والاقتصادية والبشرية للبلدين

---

(36) بول سالم، «الشرق الأوسط: مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي،» **أوراق كارنيغي** (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي)، العدد 9 (تموز/يوليو 2008)، ص 7-8.

(37) شحاتة محمد ناصر سالم، «السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لبلدان الخليج العربية 1979 ـ 2012،» (أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2012)، ص 107.

(38) السيد أبو داود، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي** (الرياض: العبيكان للنشر، 2014)، ص 554.

بصورة كبيرة جدًا، ما ساهم في تعزيز الخلل في موازين القوى في المنطقة، بعدما تسببت الحرب في إضعاف العراق[39].

(9) **تحولات جذرية في قمة النظام الدولي** تمثلت في التراجع التدريجي لقوة الاتحاد السوفياتي، وصولاً إلى انهيار هذا الاتحاد رسميًّا عام 1990، لتنتهي بذلك مرحلة القطبية الثنائية، أو الحرب الباردة التي ظلت مسيطرة على النظام الدولي منذ عام 1945، ودخول هذا النظام مرحلة الأحادية القطبية التي تتسم بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها على قمة النظام الدولي. وقد كان لهذا التحول الكثير من التأثيرات الواضحة في النظام الإقليمي العربي، من بينها:

ـ تضاؤل هامش المناورة الذي كانت تتمتع به بعض البلدان العربية بالتحالف مع هذا القطب الدولي أو ذاك؛ ومن ثَمَّ فرض قيود كبيرة على حركة هذه الدول وسياساتها[40].

ـ تعرُّض الدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفياتي، أو تلك التي تتبنى توجهات مغايرة للتوجهات الأمريكية، لضغوط كبيرة، ولا سيّما مع سعي الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى السيطرة على التفاعلات الدولية وضبط قواعد حركتها، بما يحقق لها فرض السيطرة على الآخرين باستخدام القوة العسكرية. وكانت البداية في حرب تحرير الكويت عام 1991، والتدخل في الصومال عام 1994، ثم في البوسنة والهرسك عام 1995، وفي أفغانستان عام 2001، ثم في العراق عام 2003.

ـ سعْيُ القوى الدولية المهيمنة (الولايات المتحدة والقوى الغربية التي تدور في فلكها) إلى فرض نمط ثقافتها وقيمها الغربية على العالم والمنطقة؛ ومن ثَمَّ فقد حظيت قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان باهتمام دولي كبير، جعل البلدان العربية تتعرض لضغوط وتدخلات مستمرة من جانب الغرب في شؤونها لدفعها إلى إدخال إصلاحات ديمقراطية وسياسية[41].

---

(39) بيار رازوكس، «أثر حرب إيران ـ العراق ماثل إلى اليوم،» **الحياة** (لندن)، 2014/1/1.

(40) هويدا شوقي أبو العلا أحمد، **العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية بعد 11 سبتمبر 2001**، تقديم جهاد عودة (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص 82-83.

(41) لمزيد من التفاصيل، انظر: حسن حنفي عمر، **التدخل في شؤون البلدان العربية بذريعة حماية حقوق الإنسان** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2004).

ثانيًا: حالة النظام الإقليمي العربي قبل مرحلة الثورات والانتفاضات العربية

شهد النظام الإقليمي العربي خلال العقد السابق على اندلاع موجة الثورات والانتفاضات العربية أواخر عام 2010 وبداية عام 2011، وتحديدًا منذ هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، تطورات درامية، أفضت في مجملها إلى دخول هذا النظام في مرحلة جديدة أكثر تأزمًا، مهدت الساحة العربية لاشتعال هذه الثورات التي ضربت أركان النظام العربي. ويمكن توضيح أهم ملامح هذه المرحلة التي شهدها النظام العربي قبل الثورات العربية وسماتها في الآتي:

1 ـ تنامي الاختراق الدولي للنظام الإقليمي العربي

مهدت الهجمات الإرهابية التي ضربت الولايات المتحدة في 11 أيلول/ سبتمبر 2001 لتحوّلات استراتيجية كبرى على الساحة الدولية، بعد أن استغلها تيار المحافظين الجدد، الذي كان مسيطرًا على إدارة الرئيس الأمريكي آنذاك جورج بوش الابن، لتنفيذ مشروعهم الرامي إلى فرض سيطرة الولايات المتحدة وهيمنتها العالمية بالقوة العسكرية تحت شعار «الحرب على الإرهاب»[42]. وقد وجدت هذه النزعة الأمريكية نحو الهيمنة العالمية تطبيقها العملي الرئيس داخل ساحة النظام الإقليمي العربي، الذي تعرَّض لاختراق أمريكي غير مسبوق، تمثلت أبرز مظاهره في تطورين مهمين:

الأول: غزو العراق واحتلاله عام 2003: وهو الحدث الذي مثَّل نقطة فاصلة في تاريخ علاقة النظام الإقليمي العربي بالقوة الدولية المهيمنة؛ فمع احتلال العراق، فرضت الولايات المتحدة على النظام العربي نمطًا جديدًا من العلاقات، بوصفها دولة احتلال، على النحو الذي أقره قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483، فأخذت تمارس نوعًا من الهيمنة على هذا النظام، بما يمكِّنها من إعادة ترتيب الأوضاع فيه، وإعادة تعريف علاقته مع القوى المحيطة، بما يخدم مصالحها. كما أتاح لها التواجد العسكري في العراق مجالاً أكبر للتدخل في مواقف وسياسات دول المنطقة، وساهم في تحرك النظام العربي باتجاه نوع فريد من الخضوع والتبعية للولايات المتحدة، أفقدته قدرته على التحرك، بما يتعارض وسياستها إزاء بعض القضايا، وبخاصة مع غياب أي موقف عربي موحَّد في شأن كيفية التعامل مع

(42) فتوح أبو دهب هيكل، **التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 95.

هذه القوة الدولية[43] وخوف الأنظمة العربية الأخرى من مواجهة المصير نفسه الذي لقيه نظام صدام حسين؛ إذ انطوى الاحتلال الأمريكي على رسالة مؤداها أنّ من يقف في وجه السياسة الأمريكية سيتم إطاحته، وأنّ إزالة نظام صدام كانت مقدمة لإزالة أنظمة أخرى.

كما تسبَّب الاحتلال الأمريكي للعراق، في خلق الكثير من عوامل عدم الاستقرار في النظام الإقليمي العربي التي لا يزال يعانيها هذا النظام حتى الآن، ومن أبرزها: إطلاق شرارة الصراعات الطائفية بين الشيعة والسنة في المنطقة كلها[44] كنتيجة للسياسات الطائفية التي انتهجتها الإدارة الأمريكية في العراق بعد الاحتلال، والتي تم ترسيخها قانونيًّا من خلال النص عليها في الدستور[45]. وزيادة حدة التنظيمات الإرهابية وخطورتها في المنطقة، مع توافد المسلحين الجهاديين للعراق لقتال الأمريكيين، وتنامي خطر التنظيمات العابرة للحدود في المنطقة كتنظيم القاعدة وداعش لاحقًا[46]، كما كان تنامي الصعود الإيراني في العراق والمنطقة أحد أهم تداعيات احتلال العراق وأخطرها؛ فانهيار هذا البلد تسبب في حدوث فراغ قوة، لم يكن في مقدور البلدان العربية، الخائفة من واشنطن والخاضعة لها أن تملأه، ما وفَّر الفرصة لإيران للتدخُّل لملئه، ولا سيّما مع صعود القوى الشيعية المدعومة من جانبها لأعلى سُلَّم السلطة في العراق.

المظهر الثاني: محاولة إحياء المشروعات الإقليمية البديلة، حيث نشطت الولايات المتحدة عقب أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2001 في طرح الكثير من المشروعات الإقليمية التي تمثل امتدادًا لفكرة الشرق الأوسطية، التي تم طرحها في السابق كبديل من النظام الإقليمي العربي؛ ففي كانون الأول/ ديسمبر عام 2002، أطلق وزير الخارجية الأمريكي كولن باول مبادرة «الشراكة مع دول الشرق الأوسط» MEPI، التي ركزت على هدف تعزيز الديمقراطية في المنطقة[47]. وفي أيار/ مايو عام 2003، تم

(43) لمزيد من التفاصيل، انظر: إيمان أحمد رجب، **النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

(44) لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، انظر: Frederic Wehrey [et al.], *The Iraq Effect: The Middl East after the Iraq War* (Santa Monica, CA: The RAND Corporation, 2010), pp. 77-82, <https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2010/RAND_MG892.pdf>.

(45) محمود الشناوي، **العراق التائه بين الطائفية والقومية** (القاهرة: دار هلا للنشر والتوزيع، 2011)، ص 202-203.

(46) Robert A. Pape, «It's the Occupation, Stupid,» *Foreign Policy* (18 October 2010), <http://foreignpolicy.com/2010/10/18/its-the-occupation-stupid/>.

(47) لمزيد من التفاصيل حول هذه المبادرة، انظر الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية على الرابط التالي: <http://mepi.state.gov>.

طرح مبادرة «منطقة الشرق الأوسط للتجارة الحرة»، وكان الهدف منها هو تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي في البلدان العربية من خلال آليات اقتصادية؛ حيث قامت فكرتها الأساسية على أن الليبرالية الاقتصادية والنمو الاقتصادي الناتج منها، من شأنهما أن يؤديا إلى تبلوُر طبقة وسطى مستقلة، تسعى إلى دعم التحول الديمقراطي وحكم القانون. وتمّ في إطار هذه المبادرة التي كانت تهدف إلى خلق منطقة تجارة حرة بين دول الشرق الأوسط والولايات المتحدة بحلول عام 2013، عقدُ اتفاقيات تجارة حرة بين واشنطن وكلٍّ من الأردن والبحرين والمغرب وعُمان[48].

مطلع عام 2004، أطلقت الولايات المتحدة مبادرة «الشرق الأوسط الكبير» أو «الموسع»، وأدخلت عليها بعض التعديلات في الوثيقة التي تبنتها قمة الدول الثماني الصناعية الكبرى التي انعقدت في شهر تموز/ يوليو من العام نفسه، وتقوم هذه المبادرة على ثلاث ركائز أساسية، هي[49]: (1) تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، من خلال دعم إجراء انتخابات حرة في بلدان المنطقة، والعمل على تعزيز دور البرلمانات في دمقرطة هذه البلدان، وزيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، ودعم المجتمع المدني، ومكافحة الفساد. (2) بناء مجتمع المعرفة من خلال دعم جهود محو الأمية وإصلاح التعليم في المنطقة، وتوسيع الاعتماد على شبكة الإنترنت. (3) توسيع الفرص الاقتصادية، من خلال إقراض المشروعات الصغيرة، وتقوية فاعلية القطاع المالي، وإنشاء مؤسسة إقليمية للتنمية، ودعم التبادل التجاري مع الشرق الأوسط، وإقامة مناطق التجارة الحرة.

وقد أوضحت هذه المبادرات أن الولايات المتحدة لم تتخلَّ عن فكرة استبدال النظام العربي بنظام شرق أوسطي تندمج فيه إسرائيل، وأنها تتحين الفرص المناسبة لفرض هذا النظام.

ولم يقتصر طرح المشروعات الإقليمية البديلة على الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة؛ إذ أطلق الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي عام 2008 مشروعًا آخر، هو «الاتحاد من أجل المتوسط»، الذي كان يضم 43 دولة، تشمل دول الاتحاد الأوروبي الـ27 والبلدان العربية المطلة على البحر المتوسط، إضافة إلى تركيا وإسرائيل[50]، لكن

---

(48) المجلس الاستشاري العربي، **العالم العربي في ولاية بوش الثانية: الفوضى البناءة وسيناريوهات نزع الاستقرار** (لندن: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2005)، ص 62.

(49) معتز سلامة، «الإصلاح السياسي: السياسة الأمريكية والاستجابات العربية،» **كراسات استراتيجية** (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، العدد 153 (2005)، ص 6-7.

(50) توفيق المديني، «مشروع ساركوزي المتوسطي،» **الثورة** (دمشق)، 2008/5/4، <http://thawra.sy/_print_veiw.asp?FileName=52569005020080503224140>.

هذه المبادرة وُلدت ميتة بسبب التناقضات السياسية بين الدول الأعضاء فيها، وبسبب تعثُّر عملية السلام في الشرق الأوسط.

كما طرح زعماء حلف شمال الأطلسي (ناتو) خلال قمتهم التي عقدت في إسطنبول في حزيران/ يونيو 2004، «مبادرة إسطنبول»، التي تضمنت الدعوة إلى تعزيز أطر التعاون بين الحلف والبلدان العربية، ولكن ضمن أطر تعاونٍ على مستويات فرعية وليس على المستوى العربي ككل، حيث دعت المبادرة شركاء الحلف في الحوار المتوسطي إلى إعداد إطار أكثر طموحًا للحوار، مبني على أساس تقاسم المسؤوليات والمصالح. ونتيجة هذه المبادرة عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه الاجتماع الأول لرؤساء أركان جيوش دول الحلف والدول الشريكة في الحوار المتوسطي، وهو ما كان بداية اجتماعات دورية على هذا المستوى[51]. كما تضمنت مبادرة إسطنبول دعوة دول مجلس التعاون الخليجي إلى إقامة تعاون أمني بين الحلف والمجلس، وقد انضم إلى هذه المبادرة أربعة بلدان خليجية هي الكويت والإمارات وقطر والبحرين، بينما بقيت كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان خارج إطارها.[52]

2 ـ الاختراق الإقليمي للنظام العربي

أفسحت التطورات التي شهدها النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد احتلال العراق في المجال أمام صعود دول الجوار وتزايد نفوذها واختراقها للنظام الإقليمي العربي، وذلك كما يلي:

أ ـ إيران

مثّل غزو العراق واحتلاله أمريكيًّا عام 2003، فرصة تاريخية أتاحت لإيران ليس فقط التخلص من نظام عربي مُعادٍ لها وحائط صد أمام تمدد نفوذها الإقليمي، وإنما أيضًا مدّ نفوذها إلى هذا البلد العربي الكبير بعد سيطرة حلفائها من العراقيين على الحكم في العراق.

ولم تقتصر مظاهر التغلغل الإيراني في العراق بعد إطاحة نظام الرئيس صدام حسين عام 2003 على تنصيب حكومات طائفية تدين بالولاء لإيران، وتصويت هذه الحكومة ضد

(51) علي الدين هلال، **الدول الكبرى والوحدة العربية 1915 ـ 2015**، وقفية جمال عبد الناصر الثقافية. مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ 9 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، ص 204.

(52) أشرف محمد كشك، «حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلي التدخل في الأزمات العربية،» موقع مجلة **السياسة الدولية** (22 آب/أغسطس 2011)، <http://www.siyassa.org.eg/News/1502.aspx>.

أي قرارات من جهات عربية تدين طهران أو تنتقد سياساتها في المنطقة (على نحو ما حدث في آذار/ مارس 2008 عندما تحفَّظ الوفد البرلماني العراقي على البيان الختامي لمؤتمر الاتحاد البرلماني العربي بسبب تأكيده إماراتيةَ الجزر الثلاث التي تحتلها إيران)، وإنما امتد ليشمل السيطرة الأمنية لإيران على العراق، وتزايد هيمنة الحرس الثوري الإيراني على الوضع الأمني في العراق[53].

كما عزّزت إيران من علاقتها التحالفية مع سورية، حتى إنه تمّ توقيع مذكرة تعاون دفاعي بينهما في حزيران/ يونيو عام 2006 هي الوحيدة بين إيران وبلد عربي[54]. وحافظت طهران كذلك على حضورها السياسي القوي في لبنان من خلال حزب الله اللبناني، ولا سيّما بعد حرب إسرائيل على لبنان عام 2006، التي أدت إلى زيادة شعبية حزب الله وإيران في الشارعين العربي والإسلامي، بسبب مواقفهما تجاه إسرائيل والولايات المتحدة وما عُدّ وقتها نجاحًا للمقاومة اللبنانية المدعومة من إيران في التصدي لآلة الحرب الإسرائيلية. وامتد هذا النفوذ إلى اليمن، الذي شهد عام 2004 انطلاق حركة أنصار اللّه في إطار «الصحوة الشيعية الإقليمية» التي أعقبت احتلال العراق، حيث تم اتهام إيران بدعم هذه الحركة[55]، بينما وصفت المواجهة العسكرية بين الحوثيين والسعودية في منطقة الحدود السعودية ـ اليمنية (2009 ـ 2010) بأنها كانت أشبه بالحرب بالوكالة بين السعودية وإيران على الساحة اليمنية[56].

ب ـ تركيا

شهدت السياسة التركية تجاه الوطن العربي تحولاً جوهريًّا منذ وصول «حزب العدالة والتنمية»، ذي التوجهات الإسلامية، إلى السلطة عام 2002؛ حيث اختطّ هذا الحزب وزعيمه رجب طيب أردوغان، سياسة تقارب مع الوطن العربي، بعد أن كانت النخبة التركية تتجه نحو الغرب، ولا سيّما أوروبا، وتدير ظهرها للمشرق العربي

---

(53) أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، محرران، **حال الأمة العربية 2007-2008: ثنائية التفتيت والاختراق** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 50.

(54) بهية مارديني، «توقيع مذكرة تفاهم عسكرية بين طهران ودمشق،» موقع إيلاف الإلكتروني، 12 آذار/ مارس 2007، <http://elaph.com/Web/Politics/2007/3/218154.htm>.

(55) أحمد يوسف أحمد، «تطورات خطيرة في صراع الحوثيين،» قضايا الساعة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 7 كانون الأول/ ديسمبر 2009، <https://bit.ly/2E5VM7J>

(56) انظر: Simon Henderson, «Small War or Big Problem?, Fighting on the Yemeni-Saudi Border,» *Policy Watch* (Washington Institute for Near East Policy), no. 1599 (November 2009), <http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=3136>.

وسياساته ومشكلاته. وقد تعددت مظاهر هذا التحول في السياسة التركية تجاه الوطن العربي بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، ومن بينها:

(1) التحول الملحوظ باتجاه دعم القضية الفلسطينية، ولا سيّما بعد العدوان الإسرائيلي على غزة نهاية عام 2008 وبداية عام 2009؛ حيث برز الموقف التركي متقدمًا على مواقف بلدان عربية ذات ثقل كبير[57]، وبدت مواقف أنقرة أكثر «عروبة» من بعض الأطراف العربية، ما أكسبها شعبية داخل الأوساط العربية والإسلامية في تلك المرحلة.

(2) دخلت تركيا على خط الوساطة العربية ـ الإسرائيلية، واستخدمت الأدوات المتاحة لها للتوسط في مفاوضات مباشرة بين كل من سورية وإسرائيل، وفلسطين وإسرائيل عام 2007[58]، قبل أن تتعثر هذه الوساطة نتيجة الصراع الداخلي الفلسطيني بين حركتَي فتح وحماس، ثم الحرب العدوانية التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة عام 2009.

لم يقتصر «دور الوساطة» الذي حاولت تركيا تأديته على العلاقات العربية ـ الإسرائيلية، بل امتد إلى محاولة التقريب بين العرب أنفسهم. ومن ذلك، محاولة الوساطة بين مصر وحماس عام 2009، كما عملت على رأب الصدع بين سورية والعراق، بعد تفجيرات بغداد في صيف عام 2009. وكان لتركيا دور مهم في التقريب بين دمشق والرياض، ما مهد لعقد قمة جمعت زعيمَي الدولتين في خريف عام 2009، وسعت بنجاح إلى تذليل العقبات بين الأفرقاء اللبنانيين لتشكيل حكومة وحدة وطنية بعد الانتخابات النيابية في حزيران/ يونيو 2009، بعد أن قامت بتوسيع حضورها ودورها في الملف اللبناني من خلال مشاركتها في قوات اليونيفيل، بعد حرب تموز/ يوليو عام 2006، ولم تدخر جهدًا كذلك للتوفيق بين الأطراف العراقية[59].

(3) في إطار سياسة «تصفير المشكلات مع دول الجوار» التي أعلنها وزير الخارجية التركي آنذاك أحمد داود أوغلو، شهدت العلاقات التركية ـ العربية تطورات إيجابية كبيرة على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، ولا سيّما مع دولتَي الجوار: سورية والعراق. وشكّل تأسيس مجلسين للتعاون الاستراتيجي بين تركيا وكل من العراق وسورية عام 2009،

---

(57) أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، محرران، **حال الأمة العربية 2008-2009: أمة في خطر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 79.

(58) أحمد ومسعد، محرران، **حال الأمة العربية 2007-2008: ثنائية التفتيت والاختراق**، ص 73.

(59) أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، محرران، **حال الأمة العربية 2009 ـ 2010: النهضة أو السقوط** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 88.

نموذجًا لمستوى التطور الذي وصلت إليه العلاقات التركية ـ العربية[60]. كما وقّعت تركيا اتفاقًا للتجارة الحرة مع دمشق عام 2004، وألغى البلدان في عام 2009 متطلبات التأشيرة والاتفاق على عقد اجتماعات وزارية مشتركة. وفي العام نفسه أجرت الدولتان تدريبات عسكرية مشتركة لم يسبق لها مثيل بينهما[61].

وفي العراق، زادت تركيا من دورها السياسي والعسكري في هذا البلد، بعد الغزو الأمريكي له عام 2003، حيث شعرت أنقرة بأنها مهدَّدة من احتمال انفصال الأكراد، كما عززت هجمات «حزب العمال الكردستاني» من شمال العراق الواقع تحت سيطرة الأكراد هذه المخاوف. وردًّا على هذه المخاوف تحركت أنقرة في أكثر من مسار[62]، **أولها**: القيام بعمليات عسكرية دورية في شمال العراق لضرب أهداف تابعة لـ «حزب العمال الكردستاني». **وثانيها** العمل على تقويض مساعي الأكراد العراقيين للحصول على حكم ذاتي موسع، وذلك بإقامتها علاقات وثيقة مع المجتمع التركماني في المنطقة والعمل على الحد من النفوذ الكردي في إقليم كركوك المتنازع عليه. **وثالثها:** العمل على تعميق العلاقات مع بغداد على نحوٍ أدى إلى خلق روابط مؤسسية على أعلى المستويات مع بغداد، بلغت ذروتها في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2009 عندما تمّ توقيع ما يزيد على 40 مذكرة تفاهم حول موضوعات تراوح بين الحوار الأمني الاستراتيجي إلى التجارة والتعاون في مجال الطاقة. كما حاولت تركيا جذب بعض الأحزاب العراقية، حتى المحسوبة منها على الجانب الإيراني، مثل حركة مقتدى الصدر، حيث دعته إلى زيارة أنقرة عام 2009 لإجراء حوار مع بعض المسؤولين الأتراك[63].

كما شهدت العلاقات التركية مع باقي البلدان العربية تطورات إيجابية مهمة، تجسّدت في عدة مظاهر: **أولها**: زيادة مستوى التنسيق السياسي بين الطرفين؛ حيث تعددت زيارات المسؤولين الأتراك والعرب، ووصف كثير منها بـ«التاريخي»، مثل زيارة الرئيس اللبناني ميشال سليمان إلى تركيا في نيسان/ أبريل 2009، وهي الأولى لرئيس لبناني إلى تركيا منذ

---

(60) المصدر نفسه، ص 88.

(61) أسلي أيدنتسباس، «سياسة تركيا الجديدة نحو سوريا،» معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2011، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkeys-new-policy-on-syria>.

(62) Soner Cagaptay and Tyler Evans, «Turkey's Changing Relations with Iraq: Kurdistan Up, Baghdad Down,» The Washington Institute (October 2012), <http://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/pubs/PolicyFocus122_CagaptayEvans.pdf>.

(63) صالح عبد الرحمن المانع، «الدور التركي في السياسة العربية،» **الاتحاد** (أبو ظبي)، 2009/9/19.

عام 1955. كما زار الرئيس التركي عبد الله غل السعودية في شباط/ فبراير عام 2009، وهي الأولى أيضًا لرئيس تركي إلى السعودية خلال 20 عامًا. كذلك تبادل الرئيسان المصري حسني مبارك والتركي عبد الله غل الزيارات في آذار/ مارس عام 2007 وكانون الثاني/ يناير عام 2008 على الترتيب؛ فضلاً عن غيرها من الزيارات التي عكست مستوى التطور في العلاقات. **وثانيها**: بدء حضور تركيا مؤتمرات القمة العربية بصفة مراقب. **وثالثها**: وضع إطار مؤسسي لتعزيز العلاقات العربية ـ التركية، مثل: الاجتماع الوزاري للحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون الخليجي وتركيا، الذي عُقدت دورته الثالثة في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2010، ومنتدى التعاون العربي ـ التركي، الذي عُقدت دورته الثالثة أيضًا في حزيران/ يونيو عام 2010 على مستوى وزراء الخارجية. كما عُقد أول حوار برلماني عربي ـ تركي في دمشق في آب/أغسطس عام 2010. وفي حزيران/ يونيو عام 2010، اتفق وزراء خارجية تركيا وسورية والأردن ولبنان على إقامة منطقة تجارة حرة بين دولهم[64]. **ورابعها**: الارتفاع الملحوظ في حجم التبادل التجاري بين الطرفين؛ فقد قدّر وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو عام 2008، حجم التبادل التجاري العربي ـ التركي بـ 37 مليار دولار، أي ما يزيد بمقدار 5 مرات على ما كان عليه الوضع عام 2002[65].

ج ـ إسرائيل

كانت إسرائيل من أكبر المستفيدين من التغيرات الجيوستراتيجية التي شهدتها المنطقة والعالم في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001، والتي سعت إلى استغلالها لتعزيز نفوذها الإقليمي وتكثيف ممارساتها العدوانية في المنطقة العربية، مستفيدة في ذلك من عدة تطورات مهمة: **أولها**: احتلال العراق بما كان يعنيه من تلاشي قوة عسكرية عربية كانت تمثل تهديدًا أمنيًّا لإسرائيل[66]. **وثانيها**: دخول سورية، بعد اتهامها في قضية اغتيال رئيس الحكومة اللبناني الأسبق رفيق الحريري في 2005/2/14، في أزمة دولية ساهمت في إصدار القرار رقم 1559 بتاريخ 2004/9/2 الذي مهّد إلى إخراج سورية من لبنان عقب اغتيال الحريري ووضَعها في عزلة دولية وعربية. **وثالثها**: الهجمة الأمريكية على الجماعات والدول الممانعة للسياسة الأمريكية

---

(64) أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، محرران **حال الأمة العربية 2010-2011: رياح التغيير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 93-102.

(65) أحمد ومسعد، محرران، **حال الأمة العربية 2009-2010: النهضة أو السقوط**، ص 84-87.

(66) أحمد سعيد نوفل [وآخرون]، **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 23.

في المنطقة؛ حيث نجحت إسرائيل في تسويق فكرة أن جماعات المقاومة الفلسطينية واللبنانية هي جماعات إرهابية، ما ساعدها على تصعيد عدوانها على هذه الجماعات تحت شعار «الحرب على الإرهاب»، الذي رفعته واشنطن عقب هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001. **ورابعها**: حالة الانقسام الفلسطيني ـ الفلسطيني بعد واقع حركة حماس وسيطرتها على الحكم في غزة عام 2007، والانقسام العربي ـ العربي الأوسع بين «محور الاعتدال» الذي تبنّى خيار المفاوضات والسلام مع إسرائيل، و«محور الممانعة» الذي رفع شعارات المواجهة والمقاومة. **وخامسها**: تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة، على نحو جعل بعض البلدان العربية تنظر إلى تهديد إسرائيل بوصفه ليس أولوية أولى. وسادسها: تراجع الاهتمام العربي بعامة، بالقضية الفلسطينية، وانشغال البلدان العربية بمشكلاتها الداخلية وصراعاتها البينية، بل واتجاه بعضها إلى تعزيز علاقاتها مع إسرائيل، ولا سيّما بعد حرب تموز/ يوليو عام 2006، التي حمّلت بعض الأطراف العربية مسؤوليتها لحزب الله اللبناني.

في هذا السياق، تعددت صور الاعتداءات التي قامت بها إسرائيل، **ومن أبرزها:** عملية السور الواقي، التي نفذتها حكومة شارون في آذار/ مارس 2002، تحت شعار القضاء على «الإرهاب الفلسطيني»[67]، والحرب على لبنان في صيف عام 2006[68]، والحرب على غزة في نهاية عام 2008 وبداية كانون الثاني/ يناير عام 2009[69]. وفي مواجهة هذه النزعة العدوانية الإسرائيلية، بدا النظام العربي الرسمي منسحبًا تمامًا، في حين اقتصرت مواجهة المشروع الصهيوني على قوى المقاومة الفلسطينية واللبنانية، التي بدت هي نفسها في منظور بعض الأنظمة العربية قوًى خارجة عن الشرعية العربية[70].

---

(67) خالد شعبان، «عملية السور الواقي: وجهات نظر إسرائيلية،» **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، السنة 2، العدد 6 (كانون الثاني/ يناير ـ حزيران/ يونيو 2002)، ص 138-153.

(68) لمزيد من التفاصيل حول خسائر هذه الحرب ونتائجها، انظر: **النصر المخضّب: يوميات الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006** (بيروت: المركز العربي للمعلومات بالتعاون مع السفير، 2006)، ص 359 وما بعدها.

(69) فتوح هيكل، «نحو محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين،» مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 12 كانون الثاني/يناير 2009، <https://bit.ly/30YPdga>

(70) حسن نافعة، «مستقبل النظام العربي في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة،» في: حسن نافعة [وآخرون]، **العالم العربي ومعضلاته والإصلاح المنشود** (عمّان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2001)، ص 19.

3 ـ حالة النظام الإقليمي العربي الداخلية

شهد النظام الإقليمي العربي منذ حرب احتلال العراق عام 2003، حالة من الانقسام والتداعي وضعته على شفا الانهيار التام. ويمكن إجمال ملامح هذا التداعي للنظام الإقليمي العربي، خلال المرحلة السابقة على اندلاع الثورات العربية، في المظاهر الآتية:

أ ـ تزايد حدة الانقسام العربي ـ العربي

شهدت المنطقة حالة من الاستقطاب الحاد، وُصفت في بعض الأدبيات بـ «الحرب الباردة العربية الجديدة»[71]. وطرفًا هذه الحرب، هما محور ما يُسمَّى «الاعتدال»، الذي ضم كلًّا من مصر والسعودية، ومعها باقي بلدان الخليج باستثناء قطر، إضافة إلى الأردن والمغرب، ومحور ما يسمى «الممانعة»، وهو الذي قادته سورية (بالتحالف مع إيران) ومعها حزب الله في لبنان، وكذلك فصائل المقاومة الفلسطينية، واقتربت منهم قطر[72]. وقد ارتكز التمحور والاستقطاب بين هذين المحورين بالأساس حول الموقف من السياسات الأمريكية في المنطقة، وطبيعة العلاقات أو السياسات المفترض انتهاجها مع إسرائيل؛ فبينما كان المحور الأول (الاعتدال) يرفع شعارات التفاوض والحل السلمي في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ويؤكد أهمية عدم الاصطدام بالسياسات الأمريكية في المنطقة، كان محور «المقاومة» يتبنى توجهات مخالفة وضعته باستمرار في دائرة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية.

كان لهذا الانقسام الحاد تأثيره الكبير في مجمل العلاقات والقضايا العربية، وساهم في تعميق حدة كثير من الأزمات العربية؛ ففي داخل لبنان تعمَّق الانقسام بين قوى 14 آذار/ مارس المدعومة من «محور الاعتدال» وقوى 8 آذار/ مارس التي يتزعمها حزب الله اللبناني والمدعومة من «محور الممانعة»، وكذلك الحال في فلسطين التي كان نصف الحراك السياسي فيها (الرئيس محمود عباس أبو مازن وحركة فتح وحلفاؤهما) يتبع «محور الاعتدال»، بينما كان النصف الآخر (حركة حماس وباقي فصائل المقاومة) يتبع «محور الممانعة». ووصل الاستقطاب والصراع بين المحورين ذروته خلال حرب تموز/ يوليو عام

---

(71) لمزيد من التفاصيل انظر كلًّا من: خالد الحروب، **هشاشة الإيديولوجيا: جبروت السياسة** (بيروت: دار الساقي، 2010)، وغريغوري غوس، «ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط،» دراسة تحليلية؛ عدد 11، مركز بروكنغز الدوحة، تموز/يوليو 2014.

(72) معهد الدراسات العربية، «العلاقات العربية-العربية بعد الثورات.. التحديات والملامح الجديدة،» موقع العربية نت، 9 أيار/مايو 2013، <https://bit.ly/3h4KdMF>.

2006 التي شنتها إسرائيل على لبنان؛ حيث أخفقت البلدان العربية في الوصول إلى نصاب يضمن عقد قمة عربية لمناقشة العدوان الإسرائيلي، في حين تعرضت دول محور الاعتدال، ولا سيّما مصر، لحملة انتقادات قوية اتهمتها بدعم العدوان الإسرائيلي على لبنان. وتكرر الأمر نفسه خلال العدوان الإسرائيلي على غزة في أواخر عام 2008 وبداية عام 2009، وتجلت الحرب الباردة بين المحورين في تأييد معسكر «الممانعة» الدعوة القطرية إلى عقد قمة استثنائية للنظر في العدوان الإسرائيلي، واعتراض معسكر الاعتدال الذي رأى أن الانعقاد القريب للقمة الاجتماعية والاقتصادية المقررة في الكويت (عُقدت بعد قمة الدوحة بثلاثة أيام وتحديدًا في 19 كانون الثاني/ يناير عام 2009) يكفي لمعالجة الموضوع، وتمخَّض هذا الصراع عن عدم توافر النصاب القانوني لقمة الدوحة، فانعقدت كقمة تشاورية[73].

على الرغم من المحاولات العربية الجادَّة لاحتواء هذا الانقسام وإنهائه، ولا سيّما دعوة الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز في قمة الكويت الاقتصادية في كانون الثاني/ يناير عام 2009 إلى «إنهاء كافة الخلافات بين الأشقاء العرب بدون استثناء»، وهي الدعوة التي أعقبها لقاء مصالحة بين قادة السعودية ومصر والكويت وسورية في مقر إقامة الملك عبد الله[74]، فإن الانقسام الجوهري بين المحورين استمر حتى اندلاع الثورات العربية في أواخر عام 2010، وهو ما يمكن إرجاعه إلى عاملين مهمين: **الأول**، ارتباط هذه المحاور بتحالفات ومشاريع إقليمية ودولية لها مخططاتها الخاصة بها (ارتباط محور الممانعة بإيران، ومحور الاعتدال بالولايات المتحدة الأمريكية)[75]. **والثاني**، أن هذه المصالحات لم تكن تعالج جوهر الخلافات القائمة، وكانت تحاول القفز عليها؛ ومن ثَمَّ كانت في أغلبها موقتة[76].

ب ـ ضعف بنية الدولة الوطنية العربية وتزايد مخاطر التفكيك

شهدت الدولة الوطنية في الوطن العربي الكثير من التطورات التي أسهمت في إضعافها، وفتحت المجال أمام مخاطر التفكيك والانقسام، **أولها** الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 وما أشاعه في عموم المنطقة من مناخ طائفي تفكيكي، نقل مخططات التفكيك من مرحلة تكريس التجزئة في الوطن العربي لدول وطنية إلى تفكيك هذه

(73) أحمد ومسعد، محرران، **حال الأمة العربية 2008-2009: أمة في خطر**، ص 13.

(74) «مصالحة سعودية سورية مصرية قطرية في مقر الملك عبد الله بالكويت،» موقع العربية نت، 19 كانون الثاني/ يناير 2009، <https://www.alarabiya.net/articles/2009/01/19/64501.html>.

(75) الحروب، **هشاشة الإيديولوجيا: جبروت السياسة**.

(76) أحمد ومسعد، محرران، **حال الأمة العربية 2008-2009: أمة في خطر**، ص 102.

الدول نفسها[77]، وأطلق العنان لطموحات كثير من القوى الطائفية والعرقية في الاستقلال والانفصال، وهو ما تجسد بوضوح في منح إقليم كردستان العراق حكمًا ذاتيًا موسعًا عزز آمال الإقليم في الانفصال. **وثانيها** توقيع اتفاقية نيفاشا في عام 2005، التي وضعت حدًّا للحرب الأهلية التي دامت أكثر من عشرين عامًا بين شمال السودان وجنوبه، ولكنها وضعت أيضًا أسس انقسام السودان بعد أن أعطت أهل الجنوب حق تقرير المصير بنهاية مرحلة انتقالية تنتهي في عام 2011، وتمكين الحركة الشعبية من السيطرة تمامًا على إدارة الولايات الجنوبية خلال المرحلة الانتقالية 2005ـ 2011، واقتسام عائدات النفط بين الجنوب والشمال[78]. **وثالثها** تصاعد مظاهر الاحتجاج لدى الجنوبيين في اليمن المطالبين بالانفصال بدعاوى تعرُّضهم للتهميش في إطار دولة الوحدة، ولا سيّما بعد تأسيس ما يُسمّى الحراك الجنوبي عام 2007[79]، وذلك بالتزامن مع دخول الحكومة اليمنية في صراعات عسكرية مع الحوثيين بقيادة عبد الملك الحوثي بداية من عام 2004. وتمثَّل **رابع** هذه المظاهر بتزايد حدة الانقسامات الداخلية في بعض البلدان العربية، ولا سيّما لبنان وفلسطين؛ ففي لبنان غرقت البلاد منذ خريف 2006 في أزمة سياسية حادة لا سابق لها منذ الحرب الأهلية (1975 ـ 1990)، بلغت ذروتها في أيار/مايو 2008 مع تنفيذ حزب الله اللبناني عملية انتشار عسكري في بيروت وبعض المناطق المحيطة بها، في تحركٍ جاء ردًا على مطالبة بعض قوى 14 آذار، نزع شبكة الاتصالات العسكرية السلكية التي يستخدمها الحزب[80]. وفي فلسطين، وصل الانقسام بين حركتَي فتح وحماس إلى منعطف خطير بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية لعام 2006، وما تلاها من دخول الفصيلين الفلسطينيين في سلسلة صراعات دامية أسفرت عن سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، بينما حافظت حركة فتح على سيطرتها على الضفة الغربية، لتنقسم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 عمليًّا إلى دويلتين منفصلتين لكل منهما مشروعه الخاص ومصادر شرعيته وارتباطاته الإقليمية والدولية الخاصة[81].

أما المظهر **الخامس**، فتمثَّل بالصعود القوي والخطير للجماعات والتنظيمات الإرهابية

---

(77) أحمد يوسف أحمد، «مصر وسيناريو تفكيك الوطن العربي،» **الأهرام** (القاهرة)، 2017/8/24.

(78) لمزيد من التفاصيل، انظر: زكي البحيري، **مشكلة جنوب السودان: بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية، 1955-2011** (الخرطوم: ركائز المعرفة للدراسات والبحوث، 2011).

(79) «القصة الكاملة للحراك الجنوبي في اليمن،» **الشرق الأوسط** (لندن)، 2010/6/19.

(80) أحمد ومسعد، محرران، **حال الأمة العربية 2008-2009: أمة في خطر**، ص 135-137.

(81) أحمد ومسعد، محرران، **حال الأمة العربية 2007-2008: ثنائية التفتيت والاختراق**، ص 110-111.

العابرة للحدود داخل المنطقة العربية، وفي مقدّمها تنظيم القاعدة بتفريعاته المختلفة (تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتنظيم القاعدة في أرض الكنانة، وغيرها من المسميات)[82]، حيث ساهمت هذه التنظيمات في زيادة حالة عدم الاستقرار داخل البلدان العربية وانهاكها اقتصاديًّا وسياسيًّا وأمنيًّا من خلال عملياتها الإرهابية. كما شهدت جماعات الإسلام السياسي صعودًا سياسيًّا متناميًا، تجسَّد في النتائج الإيجابية التي حققتها هذه الجماعات في الانتخابات التشريعية في أكثر من بلد عربي[83] (فوز حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006، وفوز جماعة الإخوان المسلمين في مصر بربع مقاعد مجلس الشعب في انتخابات عام 2005، وحصول حزب العدالة والتنمية المغربي على 46 مقعدًا في انتخابات عام 2007 وضعته في المرتبة الثانية في مستوى التمثيل الحزبي[84]، وحصول حركة مجتمع السلم في الجزائر على 52 مقعدًا في انتخابات عام 2007 مقابل 38 مقعدًا في انتخابات عام 2002، إضافة إلى التمثيل القوي للإخوان في برلمانات الأردن والكويت). وقد طرح هذا الصعود للتيار السياسي الإسلامي تساؤلات حول هوية النظام الإقليمي العربي ومستقبل العلاقات بين الطوائف الدينية المختلفة في المجتمعات العربية، ولا سيّما تلك التي تتسم بالتنوع الديني والطائفي.

وثمة مظهر **سادس** أكثر خطورة، بدأ يتصاعد منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وهو تنامي حالة الاحتقان الطائفي في أكثر من بلد عربي، ولا سيّما في الدول التي فيها تجمعات شيعية كبيرة، كالعراق ولبنان والبحرين والسعودية واليمن وغيرها. وإذا كانت الولايات المتحدة أطلقت شرارة هذا الصراع والانقسام الطائفي في المنطقة من خلال مأسسة النظام السياسي الطائفي في العراق وإسباغ الصفة القانونية والدستورية عليه، فإن التنافس أو الصراع الإقليمي الإيراني ـ السعودي، قد رسخ هذا الانقسام مع سعي كل دولة إلى استغلال الورقة الطائفية لتحقيق أكبر نفوذ إقليمي ممكن في مواجهة القوى الأخرى[85].

---

(82) لمزيد من التفاصيل، انظر: هيكل، **التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية،** ص 38-40.

(83) جون آر برادلي، **ما بعد الربيع العربي: كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط؟**، ترجمة شيماء عبد الحكيم طه (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013)، ص 17-18.

(84) أحمد ومسعد، محرران، **حال الأمة العربية 2007-2008: ثنائية التفتيت والاختراق،** ص 97.

(85) غوس، «ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط،» ص 4.

لكن اللافت للنظر في الأمر، أنه على الرغم من تنامي خطورة التحديات التي واجهت الدولة الوطنية العربية منذ نشأتها الحديثة، وحتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، سواء على المستوى المحلي (مثل: الحروب الأهلية، وندرة الموارد، وأزمات التنمية السياسية وفي مقدّمها أزمة الهوية والتكامل الإقليمي التي هددت بتفتيت بعض البلدان العربية على أسس طائفية وعرقية وقبلية، وحالت دون بناء دولة القانون أو ترسيخ مفهوم الأمة الموحدة)، أو على المستوى الإقليمي (إنشاء إسرائيل، والتدخلات الإيرانية والتركية في الشؤون العربية)، أو على المستوى الدولي (اختراق القوى الدولية ولا سيّما الولايات المتحدة للنظام العربي، والذي بلغ ذروته باحتلال العراق عام 2003). على الرغم من ذلك كله، تمكنت الدولة الوطنية العربية من الصمود وحافظت على بقائها موحدة، باستثناء السودان، بل إن بعضها استطاع أن يحقق طفرات مهمة على صعيد البنى الأساسية والتنمية البشرية، ولا سيّما الدول النفطية[86].

ج ـ الجمود السياسي وتزايد مطالب الإصلاح والتغيير الديمقراطي

على الرغم من الضغوط الخارجية، ولا سيّما الأمريكية، التي تعرضت لها البلدان العربية بعد احتلال العراق عام 2003، لإجراء إصلاحات سياسية وديمقراطية، انطلاقًا من قناعة غربية مؤداها أن انتشار الإرهاب في المنطقة سببه غياب الديمقراطية[87]، فقد استمرت حالة الجمود السياسي قائمة، واستمر غياب الإصلاح الديمقراطي الحقيقي هو النمط السائد، وكان جُلُّ ما حققته وحدات النظام العربي في هذا السياق هو خطوات متواضعة، ارتبطت في الأغلب الأعم بتعديلات دستورية وقانونية، تأخذ باليد الثانية ما تمنحه بالأولى، وانتخابات مشكوك في نزاهتها، وزيادة محسوبة في حرية الإعلام في بعض الأحيان يمكن الانقضاض عليها في أي لحظة في ظل القوانين السائدة. وهذا كله، في إطار استمرار القبضة القوية للسلطة التنفيذية، وغياب المقومات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لديمقراطية حقيقية[88].

لقد شهد «النموذج الديمقراطي» الذي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إقامته في العراق، ليكون نموذجًا يُقتدى به لإطلاق موجة التحول الديمقراطي في المنطقة ككل، انتكاسات كبيرة مع تحوله إلى نوع من «الديمقراطية الطائفية» التي وضعت العراق على

---

(86) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد صفي الدين خربوش، «شروط الرحيل: هل استنفدت الدولة الوطنية العربية قدرتها على الصمود،» **السياسة الدولية**، العدد 209 (تموز/ يوليو 2017)، ص 75 ـ 80.

(87) هيكل، **التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية**، ص 156.

(88) أحمد ومسعد، محرران، **حال الأمة العربية 2008-2009: أمة في خطر**، ص 108.

حافة حرب أهلية طائفية في سنوات ما بعد الاحتلال، ورسخت بذور تفتيت هذا البلد وانقسامه[89].

هذا الجمود السياسي المغلف بقبضة أمنية قوية وانتهاكات متزايدة لحقوق الإنسان بالتوازي مع تردي الأوضاع المعيشية والاقتصادية، تسبّب في إطلاق حركة احتجاج شعبي، بدأت خافتة، ثم أخذت تتوسع وتأخذ أُطرًا مؤسسية مع تشكيل الكثير من الحركات المطالبة بالتغيير، مثل حركات «كفاية» و«6 نيسان/ أبريل» و«كلنا خالد سعيد» في مصر، و«هيئة 18 تشرين الأول/ أكتوبر للحقوق والحريات» في تونس، و«إعلان دمشق» في سورية، وعرائض المطالبة بالإصلاح السياسي في السعودية، وغيرها[90]. كما تعددت مظاهر الإضراب والاحتجاج السلمي في أكثر من بلد عربي، التي عكست نوعًا من التجرؤ على السلطة، وتزايد قدرة الجماهير على التعبير عن احتجاجها على الأوضاع السائدة، ولا سيّما مع تزايد الحديث عن سيناريوهات «توريث الحكم» في الكثير من النظم الجمهورية، وبخاصة في مصر وتونس واليمن وليبيا[91]. بيْد أن أحدًا لم يكن ليتوقع في ذلك الوقت أن تصل هذه التحركات الاحتجاجية الشعبية المحدودة إلى ثورات، تطيح نظم الحكم في هذه الدول.

د ـ ضعف وتراجع دور مؤسسات النظام العربي

انعكست حالة الضعف والانقسام العربي بوضوح على أداء مؤسسات النظام الإقليمي العربي الرسمية، وفي مقدّمها جامعة الدول العربية التي بدت عاجزة بصورة واضحة عن مواجهة التحديات والمخاطر التي تواجه النظام. وتجلّت ملامح هذا العجز في أكثر من مظهر أو مؤشر: **أولها**، عدم طرح فكرة عقد قمة عربية استثنائية لمناقشة قضية الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، على الرغم من خطورة مثل هذه التطور، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء أمرين: **الأول** حالة الانقسام العربي في شأن هذا الغزو الخارجي لدولة رئيسة في النظام العربي، **والثاني**: الإحساس العربي بالعجز عن عدم القدرة على اتخاذ أي مواقف في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تكرّر هذا الأمر مع أزمتَي الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006 وعلى قطاع غزة أواخر عام 2008 وبدايات

---

(89) هيكل، المصدر نفسه، ص 119.

(90) لمزيد من التفاصيل انظر: أحمد منيسي، **حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي: دراسة للحالة المصرية** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010).

(91) أحمد ومسعد، محرران، **حال الأمة العربية 2008-2009: النهضة أو السقوط**، ص 113.

عام 2009. وقد طرحت هذه المواقف تساؤلات جدية حول أهمية فكرة انعقاد القمم العربية ومغزاها، إذا لم تُعقد في مثل هذه الحالات الطارئة والخطيرة التي تهدد النظام العربي.

وثاني هذه المظاهر، تعثُّر محاولات إصلاح جامعة الدول العربية؛ فعلى الرغم من تعدد مشاريع الإصلاح التي طُرِحت من جانب البلدان العربية، أو تلك التي نوقشت في القمم العربية المختلفة، والتي تضمّنت مقترحات طموحة جدًا، منها إنشاء برلمان عربي ومجلس أمن عربي ومحكمة عدل عربية ومصرف عربي للاستثمار والتنمية وهيئة لمتابعة تنفيذ القرارات ومجلس أعلى للثقافة العربية، فضلاً عن مقترحات لتعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك وتطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتفعيل نظام اعتماد القرارات في جامعة الدول العربية[92]، فإن هذه المقترحات لم ترَ النور، ولم تُحدِث تغييرًا جوهريًّا في أداء الجامعة العربية ودورها[93]. بلغ هذا التعثر ذروته في قمة سرت عام 2010 حين فشلت القمة في التوصّل إلى أي توافق في شأن أي من القضايا الحاسمة التي واجهت البلدان العربية، سواء في مجال الإصلاح الداخلي أو العلاقات العربية وتطوير الجامعة، أو في شأن إدارة العلاقات مع دول الجوار، بحسب مشروع الأمين العام للجامعة، وقتذاك[94].

وتمثَّل المظهر **الثالث** في التراجع المتزايد في شعبية مؤسسات النظام العربي وثقة الجماهير العربية فيها، حيث أشارت بيانات مقياس الرأي العام العربي التي نشرها مشروع «البارومتر العربي» عام 2010 إلى أن نسبة الذين يرون أن الجامعة العربية لم تكن ناجحة في تعزيز العمل العربي المشترك، وهو هدفها الرئيسي، هي 63 بالمئة في لبنان، و46 بالمئة في فلسطين، و46 بالمئة في الكويت، و41 بالمئة في الجزائر، و36 بالمئة في المغرب، و32 بالمئة في اليمن، و26 بالمئة في الأردن. في المقابل لم تتجاوز نسبة الذين قالوا إن الجامعة كانت ناجحة إلى درجة كبيرة 6 بالمئة في أحسن الأحوال[95].

لا ينفي ما سبق حقيقة أن النظام العربي، قد شهد في هذه المرحلة بعض التطورات على صعيد العمل المؤسسي، ولا سيّما في ما يتعلق بمؤسسة القمة العربية. فبعد إقرار آلية الانعقاد الدوري للقمة العربية في قمة القاهرة عام 2000، تم الاتجاه إلى عقد قمم عربية متخصصة

---

(92) أحمد يوسف أحمد، «جامعة البلدان العربية: حديث الستين عامًا،» (آذار/ مارس 2005)، <http://ahmadyoussef.com/Admin/Researches/82_arableague.doc>.

(93) هلال، **النظام الإقليمي العربي في مرحلة تحول**، ص 18.

(94) المصدر نفسه، ص 24.

(95) فارس بريزات، «القمة العربية: نظام عربي فاشل؟!»، <https://arabbarometer.org/sites/default/files/files/arabconference.pdf>.

لتعزيز التعاون العربي من بينها القمة التنموية العربية التي عُقدت دورتها الأولى في الكويت في كانون الثاني/ يناير 2009، وعُقدت دورتها الثانية في شرم الشيخ بمصر عام 2010. كما شهدت قمة سرت الاستثنائية في عام 2010 الموافقة على عقد قمة ثقافية عربية، تركز على القضايا الثقافية، مثل حماية اللغة العربية والتراث العربي، وما إلى ذلك. وكان يفترض أن يؤدي هذا التطور إلى تعزيز العمل العربي المشترك، لكن أمراض القمة الدورية، انتقلت بدورها إلى القمم التنموية[96].

ربما كان الإنجاز الوحيد المهم للجامعة العربية في هذه المرحلة التي سبقت اندلاع الثورات العربية هو الحفاظ على بقائها على الرغم من قوة التحديات التي واجهتها، وهو إنجاز يراه بعضهم مهمًّا في حد ذاته، ويحمل الكثير من الدلالات المهمة، وفي مقدمها أن ثمة اقتناعًا بجدوى الرابطة العربية بين الدول الأعضاء في الجامعة، ومن ثَمّ جدوى الإبقاء عليها حتى ولو كان الرضا عنها غير مكتمل[97]. وربما كان أحد الأسباب الرئيسة لذلك هو الهوية المشتركة التي تجمع الشعوب العربية، والتي لا تتيح المجال لأي نظام حكم عربي للتنكر لهويته العربية، أو محاولة الانسلاخ من النظام العربي[98].

هـ ـ اتساع حدة التفاوت في موارد البلدان العربية وتحول موازين القوى داخل النظام العربي

شهد الاقتصاد العربي تطورات إيجابية مهمة طوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ فمع نهاية عام 2010 ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى نحو 2 تريليون دولار مقارنة بنحو 715 مليار دولار في عام 2000. كما زاد متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي من 2540 دولارًا عام 2000 إلى 5708 دولارات في عام 2010، وحققت أغلبية البلدان العربية بين عامَي 2000 و2009 تقدمًا في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، وبخاصة في مجالات التعليم والرعاية الصحية وتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر[99]. لكن الصورة التفصيلية لأداء الاقتصادات العربية، تضمنت الكثير من الجوانب السلبية، في مقدمها تفاقم حدة التفاوت بين البلدان العربية وتعمقها، ولا سيّما بين الدول النفطية التي راكمت فوائض مالية ضخمة،

---

(96) أحمد ومسعد، محرران، **حال الأمة العربية 2010-2011: رياح التغيير**، ص 14-15.

(97) أحمد، «جامعة البلدان العربية: حديث الستين عامًا».

(98) علي الدين هلال، «سؤال البقاء: النظام الإقليمي العربي في مواجهة مخاطر الانقسام والطائفية،» **السياسة الدولية**، العدد 198 (تشرين الأول/ أكتوبر 2014)، ص 43.

(99) بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 و2011، <http://www.amf.org.ae/ar/jointrep>.

جعلتها فاعلاً اقتصاديًا مؤثرًا إقليميًا وعالميًا، وساعدتها على تحقق مستويات عالية نوعًا ما من الرفاهية لمواطنيها، والبلدان العربية كثيفة السكان التي ظلت تعاني ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. هذا النمط من التفاوت امتد إلى داخل كل دولة عربية على حدة، بين أقلية ترتبط بالسلطة، تراكم الثروات الوطنية، وأغلبية ترزح تحت الفقر والبطالة، نتيجة عدم إيلاء أغلبية برامج الإصلاح الاقتصادي اهتمامًا كافيًا؛ للاختلال الاجتماعي الناجم عن ذلك في برامج التنمية الاقتصادية. فقد وجد استطلاع أجرته مؤسسة غالوب (Gallup) عشية الثورة المصرية في كانون الثاني/ يناير 2011 أنه بينما نما الاقتصاد المصري بنسبة 5 بالمئة في عام 2010، فإن واحدًا من كل خمسة من المصريين لاحظوا تحسّنًا في الأوضاع الاقتصادية. نتيجةَ لذلك، بدأ الجمهور يربط الإصلاح الاقتصادي، لا بالازدهار والتحسّن في مستوى معيشهم، بل بالفساد والتعسّف الاقتصادي[100].

بَيْد أن التأثير الأهم لهذا التفاوت في الموارد الاقتصادية العربية تمثل بما أحدثه من تحوّل في موازين القوى العربية لمصلحة دول مجلس التعاون الخليجي النفطية، التي بدأت تزحف تدريجًا نحو مركز قيادة النظام العربي، وهو تحوُّل بدأ يظهر منذ سبعينيات القرن الماضي، لكنه بدأ يتسارع في العقد الأول من القرن الحالي. مع ذلك، ظل مجلس التعاون الخليجي معنيًّا بالأساس بتطورات علاقاته البينية وبمستجدات علاقات دوله مع كل من العراق وإيران، قبل أن يصبح مع اندلاع الثورات والانتفاضات العربية في قلب المشهد العربي.

ثالثًا: «الثورات العربية»:
المفهوم والدوافع والتأثيرات في بنية نظم الحكم العربية

شهدت المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010 حالة غير مسبوقة من الحراك الثوري الشعبي أطاحت، في موجتها الأولى عام 2011، عددًا من رموز نظم الحكم التي ظلت مسيطرة على السلطة في بلدانها عدة عقود، بدءًا من تونس التي انطلقت منها شرارة الاحتجاجات الشعبية في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010، مرورًا بمصر التي شهدت أوسع احتجاجات شعبية في تاريخها في 25 كانون الثاني/ يناير 2011، قبل أن تمتد بعدواها ـ بأوجه ودرجات مختلفة ـ إلى الكثير من البلدان العربية الأخرى، مثل ليبيا واليمن وسورية والمغرب والبحرين وغيرها. وبينما شكّلت إطاحة الرئيس المصري

---

(100) بيري كاماك [وآخرون]، «انكسارات عربية: مواطنون، دول، وعقود اجتماعية،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، كانون الأول/ديسمبر 2016، <http://carnegie-mec.org/2017/01/18/ar-pub-67650>.

حسني مبارك في شباط/ فبراير 2011 ذروة نجاح الموجة الأولى من الثورات العربية، وُوجهت هذه الثورات والانتفاضات في دول أخرى بالقوة، كما في ليبيا وسورية واليمن، لتنزلق هذه البلدان إلى دائرة الحروب الأهلية. وقبل أن تهدأ تداعيات الموجة الثورية الأولى وتفاعلاتها، جاءت الموجة الثورية الثانية التي اندلعت في أواخر عام 2018 واستمرت خلال عام 2019 لتضرب بعدد آخر من البلدان العربية التي نجت من الموجة الثورية الأولى، وهي السودان والجزائر ولبنان والعراق، وتطيح رأس النظامين الحاكمين في الجزائر والسودان، وتجبر حكومتَي سعد الحريري في لبنان وعادل عبد المهدي في العراق على الاستقالة، بينما كانت تفاعلاتها لا تزال مستمرة في هذه البلدان الأربعة، وباقي بلدان الأزمات العربية حتى وقت الانتهاء من إعداد هذه الدراسة.

على الرغم من أهمية التغيير الذي شهدته المنطقة العربية بفعل هذا الحراك الثوري الشعبي، فإن جدلًا واسعًا أُثير حول توصيف هذه الموجة الثورية العربية، بين من عدَّها ثورات شعبية، قادت إلى تغيرات عميقة في النظام الإقليمي العربي ككل، وبين من عدَّها «ثورات غير مكتملة»[101] أو «إرهاصات ثورة، تم وأدها من خلال الثورات المضادة»[102]، أو «مجرد صناعة لفرصة سياسية ضائعة»[103]، ومن وصفها بأنها مجرد «انتفاضات» أو حركات احتجاجية شعبية، لكنها لم تصل إلى حد «الثورة»[104] بمفهومها المتعارف عليه بمعنى التغيير الجذري الشامل في بنية الدولة السياسية والاجتماعية، وبين من وصفها بالمؤامرات المدفوعة من الخارج لخلق حالة من الفوضى والاضطراب الداخلي في البلدان العربية، خدمةً لمشاريع ومخططات قوى خارجية[105]. ويفرض هذا الجدل، الوقوف أولًا وعلى نحوٍ مختصر عند مفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة به في محاولة لتوصيف ما حدث في الوطن العربي، وبيان أسبابه وسماته العامة، وتأثيره في بنية نظم الحكم العربية.

---

(101) Ibrahim Fraihat, *Unfinished Revolutions: Yemen, Libya, and Tunisia after the Arab Spring* (New Haven, CT; London: Yale University Press, 2016).

(102) سلامة كيلة، «عن الثورة والثورة المضادة،» الجزيرة نت، 9 أيلول/ سبتمبر 2014، <https://bit.ly/3k-Pn9Uv>.

(103) محمد دده، «الحراك الجماهيري العربي: ثورة أم صناعة لفرصة سياسية؟،» في: توفيق المديني [وآخرون]، **الربيع العربي... إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 63 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 41.

(104) Marc Lynch, *The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of the New Middle East* (New York: Public Affairs, 2012), p. 9.

(105) عبد العزيز الحيص، هل الربيع العربي مؤامرة أميركية؟،» الجزيرة نت، 22 كانون الثاني/ يناير 2012، <https://bit.ly/2E7K6S4>.

1 ـ «الثورات العربية»: جدل المفهوم

شغل مفهوم الثورة حيزاً واسعًا من اهتمامات منظِّري وفلاسفة العلوم السياسية والاجتماعية، منذ أمد بعيد؛ حيث تحدث عنها «أفلاطون» وعرّفها بأنها تحوُّل شبه طبيعي في شكل من أشكال الحكومة إلى شكل آخر[106]، كما تحدث عنها أرسطو باستفاضة في مؤلفه الشهير **السياسة**، مشيراً إلى أن أنواع الحكم كلها معرضة لخطر الثورة[107]. واكتسب المفهوم منذ أواخر القرن الثامن عشر، زخمًا كبيراً بفضل التطورات التي أحدثتها الثورة الفرنسية (1789) وأفكار كارل ماركس في شأن الثورات الاجتماعية، التي أكدت أن الثورة هي مرحلة من مراحل التطور التاريخي، وأن حتمية الحركة الثورية تكمن في عدم ملاءمة النظام القديم وضرورة استبداله بنظام آخر أكثر فاعلية وتعبيراً عن جماهير الشعب[108]. كما تعددت التعريفات التي طرحها الباحثون في العصر الحديث لهذا المفهوم؛ فبينما عرّفها صامويل هنتنغتون بأنها: «تغيير داخلي سريع وجوهري وعنيف في القيم السائدة لمجتمع ما وفي مؤسساته السياسية وهياكله الاجتماعية وقيادته وفي أنشطة الحكومة وسياساتها»[109]، عرّفها خير الدين حسيب، بأنها «مجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغييرات جذرية في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لشعب أو مجموعة بشرية ما، وبشكل شامل وعميق، وعلى المدى الطويل، ينتج منه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الثائر، وفي إعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية»[110].

على الرغم من تنوع هذه التعريفات وتعددها، فإنها تكاد تُجمع على مجموعة من السمات الرئيسة التي تميز مفهوم الثورة من غيره من المفاهيم المرتبطة به: **أولها**، عمق التغيير؛ فالثورة تقوم على الحلول الجذرية وترفض حلول الإصلاح؛ لأنها في الأصل تغيير راديكالي يقوم ويرتكز على راديكالية المطالب، وينتج منها تغيرات عميقة في بنية

---

(106) حنة أرندت، **في الثورة**، ترجمة عطا عبد الوهاب؛ مراجعة رامز بورسلان (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، ص 56-58.

(107) عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة**، سلسلة «دراسات وأوراق بحثية» (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص 2.

(108) وفاء علي داود، «التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها»،» **مجلة الديمقراطية**، العدد 94 (كانون الثاني/يناير 2013)، <https://www.sudaress.com/hurriyat/129519>.

(109) Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, CT: Yale University Press, 1968), p. 264.

(110) خير الدين حسيب، «حول «الربيع» الديمقراطي العربي.. الدروس المستفادة»، **المستقبل العربي**، السنة 33، العدد 386 (نيسان/أبريل 2011)، ص 9.

المجتمع وهياكله الاجتماعية والسياسية ونظامه السياسي[111]؛ **وثانيها**، التغيير المفاجئ وغير التدريجي؛ فالتغيرات الناجمة عن الثورات غالبًا ما تكون سريعة ومفاجئة وليست تدريجية[112]؛ **وثالثها**، القاعدة الشعبية الواسعة؛ لأنها تعبر عن قطاعات جماهيرية كبيرة، تسعى إلى تغيير الأوضاع القائمة، ولا ترتبط عادة بفئات مجتمعية أو طائفية محدودة العدد؛ **ورابعها**، الأثر الامتدادي؛ فغالبًا ما يمتد تأثير الثورة إلى خارج حدود مجتمعها، كما حدث مع الثورة الفرنسية، والثورة البلشفية في روسيا؛ **وخامسها**، الاقتران بالعنف بصورة أو بأخرى؛ إذ عادةً ما يلجأ النظام القديم والقوى الاجتماعية المرتبطة به إلى مقاومة التغيير الذي تسعى القوى الثورية إلى إحداثه، في الوقت الذي تسعى فيه الجماعات الثائرة إلى الانتقام من النظام القديم والقوى الداعمة له، فتكون النتيجة حالة من العنف الذي يختلف في حدته من حالة إلى أخرى[113].

هذه السمات تميز الثورة من المفاهيم الأخرى القريبة منها، مثل مفهوم الانقلاب الذي ترتكز دعائمه على إعمال التغيير السياسي بواسطة القوة من خلال الانقضاض المفاجئ على القيادة الحاكمة، ملكية كانت أم جمهورية، والعمل على السيطرة على مقاليد السلطة، من دون أن يكون للجماهير دور في ذلك[114]، وغالبًا ما يحمل المعنى العسكري[115]، وإن كانت بعض الانقلابات السياسية قد تحدث بصورة سلمية، وتسمى «انقلاب قصر» أو «انقلاب أبيض»[116].

كما تميز هذه السمات مفهوم الثورة من مفهوم الانتفاضة، الذي يعبر عن حالة من الحراك الشعبي أو «الصحوة» الجماهيرية التي تهدف إلى تحقيق أهداف مطلبية، لا تتضمن تغييرًا جذريًا في النظام السائد[117]. وكذلك من مفهوم الإصلاح الذي يعني إجراء تغييرات تدريجية وجزئية أو حتى جذرية في إطار النظام السياسي والاجتماعي القائم.

---

(111) داود، المصدر نفسه.

(112) بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة**، ص 30.

(113) عبد الفتاح ماضي، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة** (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم ومركز الحضارة للدراسات السياسية، 2015)، ص 25.

(114) زيد بن علي الفضيل، «العالم العربي بين مفهوم الثورة والانقلاب،» موقع إيلاف الإلكتروني، 15 أيلول/سبتمبر 2005، <https://elaph.com/Web/AsdaElaph/2005/9/90721.html>.

(115) بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة**، ص 22.

(116) الفضيل، المصدر نفسه.

(117) خليدة كعسيس ـ خلاصي، ««الربيع العربي» بين الثورة والفوضى،» **المستقبل العربي**، السنة 36، العدد 421 (آذار/مارس 2014)، ص 224.

وامتدادًا لهذا الجدل النظري حول مفهوم الثورة، شهدت المنطقة العربية جدلاً فكريًّا وسياسيًّا واسعًا حول توصيف ما حدث من حراك ثوري منذ أواخر عام 2010، وما إذا كان من الممكن وصفه بأنه «ثورات»، أم أنها مجرد انتفاضات أو حركات مطلبية أو حتى مؤامرات مدفوعة من الخارج. ويمكن التمييز بوجه عام بين اتجاهين متعارضين هيمنا على مواقف الباحثين في شأن هذا الحراك الشعبي، لكل منهما مبرراته وأسانيده:

الاتجاه الأول، يرى أن ما حدث من حراك شعبي لا ينطبق عليه وصف «الثورة»، بالمعنى الاصطلاحي للمفهوم، الذي يقوم بالأساس على فكرة التغيير الجذري في هيكل السلطة السياسية والنظام الاجتماعي القائم؛ ذلك أن ما حدث لم يقتلع الجذور، ولم يأتِ على النظم السياسية بكاملها، بل أتى على الرأس في الأغلب من دون أن يبلغ هذه الأسس[118]. كما أن هذا الحراك الثوري الشعبي لم يترتب عليه حدوث تغييرات جوهرية في بنية النظم الاجتماعية والسياسية القائمة في البلدان العربية، كما حدث في الثورات الكبرى، كالفرنسية والأمريكية والبلشفية، وحتى ثورة 23 يوليو 1952 في مصر.

وذهب عدد من الباحثين في هذا الصدد إلى وصف ما حدث من حراك ثوري بوصفه «مؤامرة» أمريكية ـ صهيونية لنشر الفوضى في المنطقة وإعادة تقسيمها من جديد على أسس تخدم المصلحة الأمريكية والإسرائيلية، مستشهدين على ذلك بتصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس في عام 2005 عمّا سمّته نشر «الفوضى الخلاقة» (Creative Chaos) في المنطقة العربية، وما آلت إليه هذه المنطقة بفعل الحراك الثوري من تفتت وانقسامات وحروب أهلية وصراعات طائفية وعرقية[119]. كما استند بعض هؤلاء الباحثين في ذلك إلى ما سربته وثائق ويكيليكس عن تلقي بعض أعضاء حركة 6 أبريل في مصر، والتي أدّت دورًا مهمًا في ثورة يناير، تدريبًا في صربيا على عملية إسقاط النظام، وغيرها من القوى، وهي دورات تدريبية تكرر الحديث عنها وعن أنها كانت تنظمها أكاديمية التغيير القطرية، بالتعاون مع الولايات المتحدة وتركيا[120].

---

(118) نعيمة الرياحي، **الثورات العربية والاستراتيجيات السياسية الراهنة** (تونس: دار نقوش عربية، 2013)، ص 16.

(119) هناك الكثير من الأدبيات التي تحدثت عن هذا الموضوع، منها على سبيل المثال: هادي دانيال، **ثورات الفوضى الخلاقة سلال فارغة** (تونس: دار نقوش عربية، 2011)؛ رمزي المنياوي، **الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى.. السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط** (دمشق: دار الكتاب العربي، 2011)، وعبد الحي زلوم، **الربيع العربي ثورة أم فوضى غير خلاقة؟** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2013).

(120) إيمان رجب، «إعادة تقييم: النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الثورات العربية،» المركز العربي للبحوث والدراسات، 2 نيسان/ أبريل 2015، <http://www.acrseg.org/36826>.

الحديدي السوفياتي» في كانون الثاني/ يناير 1968 أو ما عرف باسم «ربيع براغ»[125]. كما يتخذ المصطلح من «ربيع أوروبا الشرقية»، في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، مرجعية ثانية له، حيث ارتبط بحركة الانتفاضات الشعبية التي اجتاحت دول أوروبا الشرقية، لانسلاخ دولها عن منظومة «الاتحاد السوفياتي»، واحدة تلو الأخرى، عقب انهيار جدار برلين (عام 1989)[126]. كما استخدمه عدد من الباحثين الغربيين للإشارة إلى «ربيع الثورات الأوروبية» في آذار/ مارس 1848[127]، عندما انهارت أنظمةٌ أوروبية متكلسة، أسسها ملوك وأباطرة أوروبا، عقب هزيمة نابليون بونابرت عام 1815[128].

وبعيدًا من الاستغراق في هذا الجدل المفاهيمي، فإن توصيف ما شهده الوطن العربي منذ أواخر عام 2010 من حراك شعبي عربي، يقتضي بدايةً الإشارة إلى عدد من الملاحظات التي تتصل بأهداف هذه الدراسة، كما يأتي:

إن الحراك الثوري الذي شهدته الكثير من البلدان العربية لم تتضح معالمه النهائية بعد، وقد يستغرق الأمر سنوات وربما عدة عقود حتى تتضح الصورة كاملة؛ فالثورات الكبرى التي شهدها العالم على مدى القرون الماضية، كالثورات الأمريكية والفرنسية والبلشفية، احتاجت كل منها إلى مراحل زمنية طويلة، حتى استقرت وبدأت تفرز تأثيرها، وصاحَب كلًّا منها تغييرات كبرى، تمثلت في إسقاط سلطات وإقامة أخرى، وانتشار أعمال عنف واسع النطاق وحروب أهلية وخارجية[129]. يعني ذلك، أن الحكم على الثورات العربية بالفشل أو بالنجاح سيكون متسرعًا وغير علمي، ولا سيّما أن الكثير منها لا يزال في مرحلة تفاعل.

---

(125) وحيد عبد المجيد، «قراءة في ما آل إليه الربيع العربي.. وفي مآلاته التالية،» في: مجموعة مؤلفين، **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير** (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014)، ص 363.

(126) محمد الاخصاصي، «"الحراك العربي".. سراب الثورة، وواقع اللاثورة،» **المستقبل العربي**، السنة 37، العدد 427 (أيلول/سبتمبر 2014)، ص 120.

(127) انظر كلًّا من: Jonathan Steinberg, «1848 and 2011: Bringing Down the Old Order is Easy; Building A New One is Tough,» *Foreign Affairs* (28 September 2011), <https://www.foreignaffairs.com/articles/2011-09-28/1848-and-2011>, and Arjomand, ed., *The Arab Revolution of 2011: A Comparative Perspective*, pp. 10-12.

(128) رجب سعد السيد، «مارس 1848 ربيعُ الثورات الأوروبية،» **ميدل إيست أون لاين** (16 تشرين الثاني/نوفمبر 2011)، <http://middle-east-online.com/?id=120468>.

(129) انظر في هذا الصدد كل من: ماجد كيالي، «مقاربة أولية بين الثورات العربية والعالمية،» الجزيرة نت، 25 أيار/ مايو 2012، <https://bit.ly/3kPMKwC>

انظر أيضًا: منصف المرزوقي، «الآفاق المرعبة والمذهلة للثورات العربية،» **المستقبل العربي**، السنة 33، العدد 386 (نيسان/أبريل 2011)، ص 145.

كما أن ما حدث من تفجر للاحتجاجات الشعبية في الجزائر والسودان في أواخر عام 2018 وبداية عام 2019، وفي العراق ولبنان عام 2019، وما أسفر عن ذلك من إزاحة رأسَي النظام الحاكم في الجزائر والسودان عام 2019، يؤكد أن تفاعلات هذه الموجة الثورية لم تصل إلى منتهاها بعد، من دون استبعاد إمكان أنها قد وصلت بالفعل إلى نهايتها في بعض البلدان العربية.

من الخطأ إطلاق التعميمات الاصطلاحية على الحراك الشعبي الذي شهدته جميع البلدان العربية، مثل تسميتها جميعًا بأنها ثورات أو انتفاضات أو غير ذلك؛ فما حدث في مصر وتونس عام 2011، والجزائر والسودان عام 2019 من حراك شعبي واسع أطاح برؤوس النظم الحاكمة، يختلف عن ما حدث في سورية وليبيا واليمن؛ حيث انزلقت البلاد إلى حروب أهليه مسلحة، ويختلف كذلك عن ما حدث في بلدان أخرى كان الحراك الشعبي فيها محدودًا ولم يؤدِّ إلى تغييرات جوهرية. فلكل تجربة ثورية في البلدان العربية سماتها والعوامل المميزة لها، وإن كانت جميعها تشترك في بعض الأمور والمنطلقات الأساسية، وفي مقدمها الشعارات الرئيسة لها التي تنادي بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

على الرغم من أهمية الدور الذي تؤدّيه العوامل الخارجية في إنجاح الثورات الشعبية الداخلية من عدمه فضلاً عن محاولة تحريكها أو الإفادة منها، وتعدد المؤشرات على ذلك في حالة الثورات العربية كما سيتضح لاحقًا، فإن وصف ما شهدته البلدان العربية من حراك ثوري على أنه مؤامرة خارجية ضد استقرار المنطقة، أو بوصفها جزءًا من «الفوضى الخلاقة» التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى خلقها في المنطقة، بهدف إعادة تقسيمها لمصلحة المشروع الأمريكي ـ الصهيوني، فضلاً عن تعارُضه مع الأدبيات النظرية لعلماء الاجتماع السياسي، التي تنظر إلى الظاهرة الثورية بوصفها ظاهرة داخلية بالأساس، فإنه يمثل كذلك مقولات انهزامية لا تؤمن بقدرة الشعوب العربية على إمكان التغيير[130]، كما أنه يعني أن الجماهير العربية التي خرجت للمطالبة بالتغيير هم شركاء في «المؤامرة». ويعني ذلك أيضًا أنه لم تكن هناك أسباب واحتقانات داخلية أدت إلى انفجار الغضب الشعبي المتراكم والمكبوت، وأن الأنظمة التي أطيح بها لم ترتكب الأخطاء التي أدت في النهاية إلى الإطاحة بها، وهو ما يتنافى مع المنطق[131]. كما أن سجل الدول الغربية

---

(130) نادية محمود مصطفى، **الثورات العربية في النظام الدولي: خريطة الملامح والإشكاليات والمآلات** (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية؛ دار البشير للثقافة والعلوم، 2014)، ص 24-25.

(131) عثمان ميرغني، «مؤامرة الربيع العربي،» **الشرق الأوسط** (لندن)، 2012/10/10.

لا يشير إلى أنها تدخلت لدعم ثورات ديمقراطية في أي مكان، بقدر ما يشير إلى أنها تدخلت تاريخيًا لفرض أنظمة استبدادية موالية لها[132]. ومع ذلك، فإن هذا لا ينفي حقيقة أن تأثير القوى الخارجية، الإقليمية والدولية، مهم في توجيه مسار هذه الثورات والانتفاضات الشعبية وأحداثها والتأثير في نتائجها، على نحو ما سيتم توضيحه لاحقًا.

واستنادًا إلى هذه الملاحظات، يخلص الباحث إلى أن ما حدث من حراك ثوري شعبي في الوطن العربي، يمكن أن ينطبق على بعضه وصف «ثورة» شعبية، ولا سيّما في الدول التي تمكن فيها هذا الحراك من الإطاحة بالنظام الحاكم والتأسيس لنظم حكم جديدة كليًا أو جزئيًا، مع العلم بأن دساتير هذه الدول قد أسبغت الصفة القانونية الرسمية على هذا المصطلح بعدما ضمنته في نصوصها، في حين أن بعض الدول الأخرى التي شهدت احتجاجات محدودة أو تمكنت النظم القائمة من احتوائها بال إجراءات السياسية والاقتصادية، لا ينطبق عليها هذا المفهوم ويمكن عدّها مجرد انتفاضات أو حركات احتجاجية مطلبية؛ ومن ثَمَّ فسيلجأ الباحث إلى استخدام ثنائية «الثورات والانتفاضات العربية» لتوصيف الأحداث التي وقعت منذ أواخر عام 2010، مع تأكيد أن التوصيف الاصطلاحي الدقيق لهذا الحراك الثوري، سيتوقف على المدى الذي يمكن أن يصل إليه حجم التغيير الذي ستحدثه هذه الموجة الثورية في بنية نظام الحكم العربية في نهاية المطاف.

2 ـ عوامل اندلاع الثورات والانتفاضات العربية

هناك الكثير من الأسباب التي وقفت وراء اندلاع الثورات والانتفاضات الشعبية في دول التغيير الثوري، يمكن تناولها باختصار، لأن هذه الأسباب تفسّر كثيرًا من جوانب التغيير والتحول التي جرت في هذه الدول بعد عام 2011، ومن أهمها:

أ ـ الجمود السياسي وغياب الديمقراطية

ظلت المنطقة العربية عقودًا طويلة بعيدة من موجات التحول الديمقراطي المتتابعة التي شهدتها أجزاء مختلفة من العالم، وبقيت نظم الحكم فيها محصنة ضد كل محاولات الإصلاح الديمقراطي الحقيقي، على نحوٍ دفع كثيرًا من الباحثين والمفكرين الغربيين أمثال صامويل هنتنغتون وبرنارد لويس وفرانسيس فوكوياما وغيرهم، إلى الحديث عن «الاستثناء

---

(132) محمد السيد سليم، «ضغوط ما بعد الثورات: الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي،» **السياسة الدولية**، العدد 192 (نيسان/أبريل 2013)، ص 49.

العربي»، ومحاولة ربط ذلك بالبعد الثقافي العربي ـ الإسلامي بوصفه العائق الرئيس للتحول الديمقراطي؛ حيث تحدث هنتنغتون عما أسماه «التناقض البنائي بين الديمقراطية والإسلام»[133]. كما ذهب فوكوياما إلى القول إن «ثمة شيئًا في الإسلام، أو على الأقل في الصيغ الأصولية منه، يجعل المجتمعات المسلمة عصية بشكل خاص على الحداثة»[134].

على الرغم من بعض ملامح الإصلاح السياسي الشكلية التي انتهجتها بعض البلدان العربية، فقد وصلت حالة الانسداد السياسي حدًّا غير مسبوق، ولا سيّما مع اعتناق الأنظمة الحاكمة في دول مثل مصر وتونس واليمن وليبيا وسورية لمشاريع التوريث السياسي[135]، والتي تم النظر إليها بوصفها تشكل ارتدادًا قويًّا عن هذا التوجه الإصلاحي الشكلي، فضلاً عن إصرار بعض القادة العرب على عدم ترك مناصبهم على الرغم من عجزهم عن أداء مهامهم سواء بسبب المرض (الجزائر) أو الملاحقات القضائية الدولية (السودان)، وهو ما مثّل رسالة للشباب بأنه لا أمل في الإصلاح من داخل النظام السياسي القائم نفسه، الأمر الذي ساهم في تأجيج حدة الغضب الشعبي الذي انفجر في صورة ثورات وانتفاضات شعبية جارفة في هذه الدول.

ب ـ تهميش الشباب اقتصاديًّا وسياسيًّا

يمثّل الشباب نحو ثلث سكان البلدان العربية. وقد عانت تلك الفئة أشكالاً متعددة من الإقصاء والتهميش، جعلتها ساخطة على الأوضاع السائدة؛ فالبطالة بين الشباب وصلت بحسب تقرير تحديات التنمية في البلدان العربية عام 2011، إلى 24 بالمئة عام 2009؛ أي أكثر من ضعفي المعدل العالمي البالغ 11.9 بالمئة حينذاك؛ في حين بلغت نسبة الشباب بين السكان العاطلين من العمل أكثر من 50 بالمئة في معظم البلدان العربية[136]. كما أشار تقرير آخر لمنظمة العمل الدولية نشر يوم 12 آب/ أغسطس 2010 إلى أن معدل بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو الأعلى عالميًّا، حيث تجاوزت

---

(133) سعد الدين إبراهيم، «عوامل قيام الثورات العربية،» **المستقبل العربي**، السنة 35، العدد 399 (أيار/ مايو 2012)، ص 127-128.

(134) جلبير الأشقر، **انتكاسة الانتفاضة العربية: أعراض مرضية** (بيروت: دار الساقي، 2016)، ص 3-4.

(135) عبد الحي علي قاسم [وآخرون]، **التغيير في الوطن العربي.. أيّ حصيلة؟**، تحرير عبد الإله بلقزيز، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 67 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 22.

(136) «تقرير تحديات التنمية في البلدان العربية 2011: نحو دولة تنموية في المنطقة العربية،» برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 5، <file:///C:/Users/fatooh/Downloads/Arab%20Human%20Development%20challenges%20report%202011.pdf>.

نسبة بطالة الشباب عام 2008 حاجز الـ 20 بالمئة[137]. كما أدى مناخ الانغلاق السياسي إلى انصراف الشباب عن المشاركة السياسية من خلال المؤسسات الرسمية. وفي ظروف العولمة، وتطور تكنولوجيا الاتصال، أصبح وعي تلك الفئات بالتهميش أكثر عمقًا؛ ومن ثُمَّ استفاد الشباب من تقنيات الاتصال لخلق رأي عام بينهم داعم للتغيير السياسي خارج الأطر الرسمية[138].

ج ـ تنامي ظاهرة الفساد

عانت المنطقة العربية، ولا سيّما دول الثورات العربية، في مرحلة ما قبل ثورات الربيع العربي استشراء الفساد بصوره المختلفة؛ السياسي والإداري والمالي. وقد جاء تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2010 كاشفًا عن التوغل الممتد للفساد في شريان الاقتصادات والأنظمة السياسية العربية، حيث احتلت البلدان العربية مواقع متأخرة في التقرير، فجاءت تونس في المرتبة 62 والجزائر 92، ومصر 115، وليبيا 126، واليمن 141، وسورية 147. وللمفارقة، فإن الدولتين العربيتين اللتين احتلتا مرتبتين متقدمتين، وهما قطر (28) والإمارات (35)، ظلتا بمنأىً عن ظاهرة الاحتجاجات الشعبية التي ضربت المنطقة[139].

د ـ تعثّر السياسات التنموية وعدم عدالة توزيع عوائدها

وفق المؤشرات الاقتصادية المجردة، حققت البلدان العربية التي شهدت انتفاضات وثورات شعبية معدلات نمو اقتصادي تراوحت بين 3 بالمئة و7 بالمئة خلال العقد الأول من القرن الحادي العشرين (2000 ـ 2009)، كما تضاعف متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الربيع العربي، وهي تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسورية، عدة مرات. ففي البحرين مثلاً، ارتفع النصيب السنوي للفرد من الدخل ثلاث مرات من 13 ألف دولار عام 1999 إلى 37 ألف دولار عام 2009، وفي مصر ارتفع إحدى عشرة مرة من 500 دولار إلى 5500 دولار خلال العقد نفسه، وفي ليبيا تضاعف ثلاث مرات من 5000 إلى 15 ألف دولار[140]. يعني ذلك أن البلدان العربية إجمالاً، كانت مع نهاية العقد الأول الذي سبق اندلاع الثورات أو الانتفاضات أفضل حالاً من الناحية الاقتصادية.

---

(137) تقرير «التوجهات العالمية لتشغيل الشباب في 2010،» منظمة العمل الدولية، <http://www.ilo.org/global/About_the_ILO/Media_and_public_information/Press_releases/lang--en/WCMS_143312/index.htm>.

(138) السيد سليم، «ضغوط ما بعد الثورات: الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي،» ص 49.

(139) أحمد ومسعد، محرران، **حال الأمة العربية 2010-2011: رياح التغيير**، ص 136.

(140) إبراهيم، «عوامل قيام الثورات العربية،» ص 130.

غير أن نظرة أكثر عمقًا إلى الوضع الاقتصادي والتنموي في هذه البلدان، تكشف عن مظاهر خلل كبيرة في السياسات التنموية، تسببت في زيادة مظاهر السخط الشعبي، وجعلت من شعوب هذه البلدان أكثر قابلية للثورة والانفجار. ومن أبرز مظاهر هذا الخلل، تفاقُم حدة التفاوت الاقتصادي بين المواطنين داخل الدولة العربية الواحدة نتيجة التوزيع غير المتوازن وغير العادل لعوائد التنمية، واستئثار النخب الرأسمالية بنصيب الأسد منها[141]، الأمر الذي أدى إلى إحساس فئات اجتماعية متزايدة بعدم المساواة والظلم الاجتماعي والاقتصادي، وهو الأمر المهم في تحريك الجماهير؛ إذ تشير بعض الدراسات إلى أن اللامساواة في حد ذاتها بين الأفراد ليست لها أهمية بقدر ما لِوعْي هذه اللامساواة من أهمية تبرز مدى تقبلهم النظام الاجتماعي القائم أو مدى رفضهم له.

في محاولته لتفسير التناقض بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وعدم تحسن مستوى معيشة المواطنين، خلص تقرير تحديات التنمية العربية 2011، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن السبب يتمثل بأن رؤوس أموال طائلة كانت تُهدَر لأنها تُستَغَل لاستمالة مناصري الأنظمة الحاكمة، فضلاً عن تفشّي الإقصاء السياسي، وسوء إدارة الموارد، والبطالة، واستشراء الفساد والمحسوبية في مؤسسات الدولة كافة، ما جعل مثل هذا النمو غير ملموس من أغلبية الشعب[142]، الأمر الذي ساهم في زيادة الشعور بالظلم وفقدان الأمل في أي إصلاح محتمل.

ومن هذه المظاهر كذلك، ارتفاع معدلات البطالة؛ فعلى الرغم من أن المنطقة العربية تمكنت من خفض معدل البطالة الكلي من 12 بالمئة في عام 1990 إلى 9.3 بالمئة بحلول عام 2010، فإنها ظلت محافظة على مكانتها بوصفها صاحبة أعلى معدل للبطالة بين المناطق النامية وأدنى معدل مشاركة في القوى العاملة. وقد ازدادت حدة مشكلة البطالة في الوطن العربي مع ارتفاع معدلات النمو السكاني، التي جعلت البلدان العربية تشهد طفرة شبابية غير مسبوقة، خلقت بدورها ضغوطًا أكبر على البلدان العربية لتحقيق نمو اقتصادي سريع لمواكبة تزايد أعداد الشباب في سن العمل[143].

---

(141) السيد سليم، «ضغوط ما بعد الثورات: الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي،» ص 48.

(142) «تقرير تحديات التنمية في البلدان العربية 2011: نحو دولة تنموية في المنطقة العربية،» برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 1-2.

(143) كاماك [وآخرون]، «انكسارات عربية: مواطنون، دول، وعقود اجتماعية».

هـ ـ ثورة الاتصالات وتراجع قدرة الدولة على التحكم في الفضاء الإعلامي والاجتماعي

أدّت ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الحديثة، ولا سيّما وسائل التواصل الاجتماعي، كفيسبوك وتويتر ويوتيوب وغيرها، دورًا مهمًّا في عمليات الحشد والتعبئة والتجييش للشعوب العربية للنزول للشوارع، وتنسيق التحركات بين المجموعات الثورية ونشر المعلومات والصور والفيديوهات التي ساهمت بدرجة كبيرة في تحريك الجماهير وإنجاح الثورات والانتفاضات في بعض البلدان العربية، إلى درجة دفعت بعض الباحثين إلى إطلاق وصف «ثورات الفيسبوك»[144] على هذه التحركات الثورية. ومع التحفظ عن استخدام هذا الوصف، بالنظر إلى حقيقة أن مثل هذه المواقع الاجتماعية لم تكن سوى أدوات للثورة وليست صانعة لها، فإن أحدًا لا يستطيع أن ينكر أهمية الدور الذي أصبحت تؤدّيه وسائل التواصل الاجتماعي بخاصة، وثورة الاتصالات بعامة، في إحداث التغيير السياسي وإشعال فتيل الثورات والانتفاضات الشعبية **من خلال:** كسر احتكار الدولة لوسائل الإعلام[145]، وإتاحة المجال لفئات واسعة، ولا سيّما من الشباب، لتبادل الآراء والافكار بحرية، فضلاً عن الاطلاع على تجارب الدول الأخرى في الممارسة الديمقراطية والحرية، بشكل ساهم في إيجاد بيئة رافضة لاستمرار السياسات التسلطية التي تفرضها الأنظمة الحاكمة، والتطلع إلى نمط جديد من الحكم الديمقراطي.

و ـ دور العوامل الخارجية

على الرغم من حقيقة أن الثورات تحدث لأسباب داخلية بالأساس، فإنه لا يمكن إغفال دور العوامل الخارجية وتأثيرها في تأجيج هذه الثورات، وتسريع وتيرتها من خلال مواقف القوى الدولية والإقليمية التي تدخلت في مسار هذه الثورات والانتفاضات الشعبية، سواء بدعم الحراك الشعبي أو بدعم النظام الحاكم.

3 ـ تأثيرات الثورات والانتفاضات الشعبية في بنية نظم الحكم العربية

تشابهت الثورات والانتفاضات العربية في الأسباب والشعارات في كثير من الحالات، لكن نتائجها اختلفت من بلد إلى آخر؛ فبينما نجح بعضها في إحداث تغيير

---

(144) مصعب حسام الدين قتلوني، **ثورات الفيسبوك مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي في التغيير** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013).

(145) جمال سند السويدي، **وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية: من القبيلة إلى الفيسبوك** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013)، ص 27

سلمي لنظم الحكم القائمة، كمصر وتونس عام 2011، والسودان والجزائر عام 2019، سقط بعضها الآخر في دائرة الحروب الأهلية، كما حدث في ليبيا وسورية واليمن، بينما تمكنت بعض الدول من امتصاص الغضب الجماهيري، سواء باستخدام قدراتها المالية أو عبر إدخال بعض الإصلاحات السياسية التي لم تنل من جوهر النظام القائم. هذا الاختلاف في النتائج التي أفضت إليها الثورات والانتفاضات الشعبية العربية في ما يتعلق ببنية نظم الحكم القائمة، يمكن ردُّه إلى عدد من العوامل التي كان لها تأثيرها المهم في مسار هذه الثورات والانتفاضات؛ **أولها**، خصائص النظام الحاكم نفسه الذي ثارت الجماهير ضده، ومدى تماسكه وتجذُّره داخل المجتمع، ودرجة استعداده لاستخدام العنف للحفاظ على بقائه، ودرجة المرونة التي يتمتع بها في الاستجابة والتكيف مع مطالب التغيير؛ **وثانيها**، دور المؤسسة العسكرية ودرجة ارتباطها بالنظام الحاكم واستعدادها للدفاع عنه في مواجهة الثورات والانتفاضات الشعبية؛ **وثالثها**، خصائص قوى المعارضة أو القوى الثائرة ودرجة تنظيمها وتوافق تكتيكاتها واستراتيجياتها وأهدافها؛ **ورابعها**، مدى تنوع وانسجام التكوين السكاني والديمغرافي للدولة والتركيبة الطائفية والإثنية والقبلية في كل مجتمع وطبيعة علاقات هذه المكونات بعضها ببعضها الآخر. **وخامسها**: حجم تدخلات القوى الخارجية، الإقليمية والدولية، ودرجة تأثيرها في مسار هذه الثورات والانتفاضات العربية، وارتباطها بمصالحها.

وفي هذا السياق يمكن التمييز بوجه عام بين ثلاثة حالات، في ما يتعلق بتأثير الثورات والانتفاضات الشعبية في بنية نظم الحكم العربية، **الأولى**: تمثلها الدول التي شهدت تغييرًا سلميًّا في نُظمها الحاكمة بفعل الثورات العربية، سواء في موجتها الأولى التي اندلعت عام 2011 (تونس ومصر)، أو في موجتها الثانية التي اندلعت عام 2019 وشملت الجزائر والسودان. **والثانية**: تمثلها الدول التي انزلقت إلى دائرة الصراع المسلح والعنيف بين نظم الحكم وقوى الانتفاضة أو الثورة (ليبيا، سورية، اليمن). والحالة **الثالثة** تمثلها باقي البلدان العربية التي تأثرت بشكلٍ أو بآخر بهذه الموجة الثورية، وهو ما يمكن توضيحه على النحو الآتي:

أ ـ الدول التي شهدت تغييرًا سلميًا في نظمها الحاكمة

شكلت ثورتا تونس (17 كانون الأول/ديسمبر 2010)، ومصر (25 كانون الثاني/يناير 2011) نموذجين لعملية التغيير الثوري السلمي لنُظم الحكم في الوطن العربي، بعد أن تمكنتا من إطاحة رأسَي نظامين حاكمين سيطرا على مقاليد الحكم في بلديهما

عدة عقود، لكن مسار الثورة اختلف في البلدين في إطار سعيهما إلى تأسيس نظم حكم جديدة، وتجربتهما في مجالَي الإصلاح السياسي والانتقال إلى الديمقراطية. ففي تونس نجحت القوى السياسية بدعم من منظمات المجتمع المدني في إحداث تغيير جوهري في شكل نظام الحكم وطبيعته في البلاد، من النظام السلطوي الفردي إلى نظام ديمقراطي، يحدث فيه تداول سلمي حقيقي للسلطة. وعلى الرغم من بعض المشكلات التي واجهتها البلاد عقب الثورة، ولا سيّما على الصعيدين الاقتصادي والأمني، وحتى على المستوى السياسي، فقد نجحت القوى التي تصدرت المشهد السياسي بعد الثورة في متابعة مسيرتها نحو تشكيل نظام ديمقراطي جديد يرتكز على الاختيار الشعبي الحر من خلال انتخابات حرة ومباشرة ونزيهة، كما نجحت هذه القوى في الحفاظ على حد أدنى من التوافق السياسي بين القوى العلمانية والإسلامية، ولم تسقط في فخ الصراعات الأيديولوجية التي شهدتها دول أخرى.

أما مصر، فقد شهدت الثورة مسارًا متقطعًا وغير منتظم مّر بعدة مراحل، هي المرحلة الانتقالية الأولى التي أدراها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والتي شهدت بروزًا واضحًا للتيارات الإسلامية التي سيطرت على المشهد السياسي، ثم مرحلة حكم الإخوان المسلمين التي امتدت لسنة واحدة (حزيران/ يونيو 2012 ـ حزيران/ يونيو 2013)، شهدت فيه البلاد انقسامات حادة وكبيرة بين القوى الإسلامية وتلك العلمانية والمحسوبة على النظام السابق، هددت تماسك البلاد ووحدتها، لتنتهي هذه المرحلة بثورة شعبية ثانية في 30 حزيران/ يونيو 2013 دعمها الجيش بقوة للإطاحة بجماعة الإخوان من الحكم، أعقبتها مرحلة انتقالية ثانية انتهت بسيطرة المؤسسة العسكرية من جديد على مقاليد الحكم، ممثلة بشخص الرئيس عبد الفتاح السيسي. كما انتقل الاهتمام السياسي المصري من التركيز على قضايا التغيير والإصلاح الديمقراطي بعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير إلى البحث عن الاستقرار وإعادة بناء الدولة المصرية من جديد بعد ثورة 30 حزيران/ يونيو 2013، ولا سيما مع تنامي خطر ظاهرة الإرهاب.

يعود اختلاف مسار الثورة ونتائجها في الحالتين التونسية والمصرية إلى **عاملين مهمين، الأول:** الدور الذي أدّته المؤسسة العسكرية في كلا البلدين في إدارة المرحلة الانتقالية والتأسيس لنظم الحكم الجديدة. ففي تونس، أعلنت قيادة الجيش، التي تسلمت خلال الثورة زمام الأمور الميدانية بعد سنوات طويلة من التهميش من جانب الرئيس بن

علي لمصلحة الأجهزة الأمنية[146]، أن دورها هو «حماية الثورة»، بل وتدخلت ميدانيًا للتصدي لمحاولات الأجهزة الأمنية التابعة لبن علي لإثارة الفوضى وعدم الاستقرار الأمني في البلاد بعد رحيل هذا الأخير[147]. وبعد نجاح الثورة، ابتعد الجيش من السياسة، وترك إدارة الشؤون السياسية للقوى والأحزاب السياسية التي صعدت إلى المشهد السياسي بعد الثورة. أما في مصر، فقد أدّى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الدور الأبرز في إدارة المرحلة الانتقالية بعد إطاحة مبارك، وكان له تأثيره المهم في توجيه الأحداث السياسية في مصر ما بعد الثورة، ليحافظ على دوره المركزي في الحياة السياسية منذ ثورة 23 تموز/ يوليو 1952، وهو ما دفع بعضهم إلى وصف النظام السياسي المصري في حقبة ما بعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير بـ «المباركية من دون مبارك»[148]، في إشارة إلى استمرار النظام نفسه، ولكن مع تغيير رأس النظام، مع ملاحظة أن المؤسسة العسكرية حظيت بدعم شعبي واسع من جانب قطاعات شعبية متعددة في تحركها لإطاحة حكم الإخوان المسلمين عام 2013 بعد عام حافل بالمشكلات والأزمات والانقسامات التي هددت تماسك البلاد واستقرارها.

العامل الثاني يتعلق بقوة منظمات المجتمع المدني والثقافة السياسية السائدة في البلدين؛ ففي تونس كان للمجتمع المدني، متمثلًا في الكثير من النقابات والاتحادات المهنية والمنظمات الحقوقية، وفي مقدّمها: الاتحاد العام التونسي للشغل، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، والهيئة الوطنية للمحامين، فضلًا عن وجود طبقة سياسية مثقفة ومطلعة بصورة أوسع على الثقافة الغربية، كان له دوره المهم ليس في إنجاح الثورة فقط، ولكن كذلك في توفير أرضية للتوافق والوصول للحلول السياسية الوسط بين القوى الثورية ضمنَت تحقيق التوافق المجتمعي في

---

(146) لمزيد من التفاصيل عن دور الجيش في الثورة التونسية، انظر كلًّا من: نور الدين جبنون، «دور الجيش في الثورة التونسية،» ورقة قدمت إلى: **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 339-347، وشاران غريوال، «ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 24 شباط/ فبراير 2016، <http://carnegie-mec.org/2016/02/24/ar-pub-62830>

انظر أيضًا: كمال عبد اللطيف، «الحدث التونسي وأسئلة الإصلاح السياسي العربي: أوليات وسياقات وآفاق»، ورقة قدمت إلى: **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، ص 360.

(147) جبنون، المصدر نفسه، ص 346.

(148) Ellis Goldberg, «Mubarakism without Mubarak: Why Egypt's Military Will Not Embrace Democracy,» in: Council on Foreign Relations/Foreign Affairs, *The New Arab Revolt: What Happened, What It Means, and What Comes Next* (New York: Council on Foreign Relations/Foreign Affairs, 2011), p. 110.

شأن طبيعة النظام السياسي الجديد بعد الثورة[149]. وقد كان لهذه المنظمات أو الاتحادات النقابية الأربعة الأخيرة تحديدًا، الدور الأهم في التأسيس للنظام التونسي الجديد من خلال رعايتها الحوار بين الأطراف التونسية المختلفة عام 2013، وهو ما كان سببًا مباشرًا في منحها مشتركةً، جائزة نوبل للسلام عام 2015[150]. في المقابل، اتسم المشهد المصري بعد ثورة كانون الثاني/ يناير بالانقسام الواضح بين ثلاثة تيارات رئيسة متنافسة أو متصارعة هي[151]: تيار الإسلام السياسي بشقَّيه الإخواني والسلفي، وتيار الأحزاب والقوى المدنية، اليسارية والليبرالية ومن ضمنها فئة الشباب، والتيار المحسوب على النظام السابق، وهذا الانقسام أعطى الفرصة للمؤسسة العسكرية للعودة من جديد للسيطرة على مقاليد الحكم، ولا سيّما بعد أن وصلت هذه الانقسامات مستوى، هدد تماسك البلاد وأمنها واستقرارها، عقب تسلّم الإخوان المسلمين الحكم.

إضافة إلى تونس ومصر، نجحت الموجة الثانية من الثورات العربية التي اندلعت أواخر عام 2018 وخلال عام 2019، في إحداث تغيير سلمي لرأسَي النظام السياسي الحاكم في بلدين آخرين، وهما السودان والجزائر. ففي **السودان** كان لافتًا عدم انضمام هذا البلد للموجة الثورية الأولى، على الرغم من توافر جميع الظروف التي تدفع السوادنين إلى الثورة والاحتجاج على نظام البشير الذي استمر في السلطة ثلاثة عقود يحكم حكمًا عسكريًا تسلطيًا متلفحًا برداء الدين. ومكمن الاستغراب، هو أن السودان يعد من البلدان الأفريقية والعربية القليلة الرائدة التي شهدت انتفاضات شعبية لمواطنيها بعد الاستقلال في عامي 1964 و1985 وأجبرت الأنظمة العسكرية الحاكمة على التخلي عن الحكم. لذلك أصبحت الانتفاضات الشعبية من المعايير السياسية التي يلجأ اليها السودانيون لإعادة تعريف العقد الاجتماعي مع الدولة[152]. كما أن النظام الحاكم الذي سيطر على البلاد طوال

---

(149) محمد كرّو، «خطوة تونس التاريخية نحو الديمقراطية،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 22 نيسان/ أبريل 2014، <http://carnegie-mec.org/2014/04/22/ar-pub-55404>.

(150) «رباعي الحوار التونسي يتسلم جائزة نوبل،» موقع روسيا اليوم، 10 كانون الأول/ ديسمبر 2015، <https://bit.ly/2Y8MYF9>.

(151) انظر كلًّا من: ابتسام الكتبي [وآخرون]، **إلى أين يذهب العرب: رؤية 30 مفكرًا في مستقبل الثورات العربية**، سلسلة معارف (بيروت: مؤسسة الفكر العربي والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012)، ص 304، ومحمد فايز فرحات، «تحولات الخريطة السياسية في مصر بعد ثورة كانون الثاني/ يناير،» مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 26 كانون الثاني/ يناير 2017، <http://acpss.ahram.org.eg/News/15216.aspx>.

(152) مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، «فهم أهمية الاحتجاجات في السودان ومغـــزاها،» 5 شباط/ فبراير 2019، <https://africacenter.org/ar/spotlight/understanding-the-significance-of-the-protests-in-sudan/>.

هذه العقود أثبت فشله على المناحي التنموية والاقتصادية والأمنية كافة، ولم يتمكن حتى من الحفاظ على وحدة السودان، الذي تعرض للتقسيم الفعلي بعد انفصال جنوب السودان عنه رسميًا عام 2011 في ذروة الموجة الثورية الأولى. وانتظر السودانيون حتى كانون الأول/ ديسمبر 2018، لينضموا إلى دول التغيير الثوري الشعبي بعد قرار الحكومة رفع الدعم عن السلع الأساسية، وبخاصة عن الخبز، حيث خرجت احتجاجات شعبية واسعة، سرعان ما انتقلت من مطالبها الاقتصادية إلى مطلب التغيير السياسي، وثابرت على موقفها وحراكها الثوري بقيادة قوى الحرية والتغيير، حتى تحقق هدفها الأول بعزل «البشير» في 11 نيسان/ أبريل 2019، لتنتقل البلاد إلى المرحلة الانتقالية التي تتوخى تحقيق التوافق في شأن شكل الدولة، وهويتها، ودستورها، والمؤسسات الانتقالية، وطبيعة النظام السياسي الجديد[153]. كما قطعت البلاد خطوة أخرى مهمة في مسار التغيير السياسي، بعد توصُّل قوى الحرية والتغيير إلى اتفاق مع المجلس العسكري الانتقالي في تموز/ يوليو 2019 لإدارة المرحلة الانتقالية (نحو 39 شهرًا) بالشراكة والتوافق بين الجانبين، إلى أن يتم انتخاب إدارة مدنية كاملة، ونقل السودان إلى المسار الديمقراطي المنشود.

أما **الجزائر**، فقد انضمت إلى دول التغيير السياسي السلمي عام 2019، بعد خروج تظاهرات احتجاجية شعبية واسعة على خطط الحزب الحاكم إعادة ترشيح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لولاية رئاسية خامسة، بالرغم من مرضه الشديد وعجزه عن إدارة شؤون الحكم. واستمر الحراك الثوري قائمًا حتى بعد إعلان الرئيس بوتفليقة عدم ترشحه لجولة رئاسية جديدة، وإعلان استقالته من منصبه في نيسان/ أبريل 2019، حيث طالبت القوى الثورية باستبعاد كل رموز النظام السابق. وعلى الرغم من اعتراض القوى الثورية على خطط الجيش والمجلس الدستوري تنظيم انتخابات جديدة لشغل الفراغ الرئاسي والدستوري في البلاد، فقد مضى الجيش في تنظيم هذه الانتخابات التي أُجريت بالفعل في كانون الأول/ ديسمبر 2019، وفاز فيها رئيس الوزراء الأسبق عبد المجيد تبون، القريب من نظام بوتفليقة، وهو ما يعني أن نظام الحكم في الجزائر، حافظ إلى حد كبير على طبيعته السابقة مع تغيير رأس النظام فقط.

ب ـ الدول التي انزلقت إلى دائرة الصراعات والحروب الأهلية

لم يكن مسار الثورات والانتفاضات العربية سلميًا في جميع البلدان العربية؛ فقد انزلق الحراك الثوري في ثلاث دول إلى دائرة العنف والصراع الأهلي، كما حدث في ليبيا

---

(153) أيمن شبانة، «الثقة الغائبة: هل تهدد الحركات المسلحة الانتقال السياسي في السودان؟،» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2 حزيران/ يونيو 2019، <https://bit.ly/3hjX2CM>.

وسورية واليمن، التي شهدت جميعها حروبًا أهلية وتدخلات إقليمية ودولية غير مسبوقة، وضعت هذه الدول على مسارات التفكك والانهيار.

وثمة مجموعة من العوامل المتشابهة، التي حكمت مسار الثورات في هذه البلدان الثلاثة:

الأول: يتعلق بالتركيبة **الطائفية والقبلية** المعقدة للمجتمعات في الدول الثلاث، التي استغلتها أنظمة الحكم في هذه الدول لتحويل الثورات من كونها تعبيرًا عن مطالب مشروعة في الإصلاح والتغيير إلى كونها مجرد صراعات طائفية وقبلية، كما استغلتها الأطراف الخارجية في اختراق أنظمة الحكم في الدول الثلاث من الداخل وتوظيفها لخدمة مصالحها وأجنداتها.

وقد فاقم من خطر هذه الانقسامات الطائفية والقبلية والمناطقية سياسات النظم الحاكمة في هذه البلدان، التي غذّت الصراعات والتوترات في ما بينها من خلال تقريب بعضهم وتهميش بعضهم الآخر، وعدم إيلائها الاهتمام اللازم ببناء دولة وطنية جامعة لكل تنويعات المجتمع، وسعي هذه النظم بعد الثورة إلى تسعير الخلافات القبلية والطائفية، في معرض دفاعها المستميت عن نفسها وللحفاظ على سيطرتها على مقاليد الأمور، وهو الأمر الذي جعل هذه الدول تواجه خطر التفكك والتقسيم، ولا سيّما مع تفاقم حدة الصراعات الأهلية، وارتداد المواطنين للتمسك بانتماءاتهم وولاءاتهم الأصلية في مواجهة بطش السلطة[154].

العامل الثاني يرتبط **بموقف المؤسسة العسكرية** من الثورة: على العكس من الدور الحيادي الذي أدّاه الجيش في تونس ومصر - إلى حد ما - في الثورة التي اندلعت في البلدين، وقفت الجيوش في الدول الثلاث، سورية وليبيا واليمن، إمّا إلى جانب أنظمتها صراحة في مواجهة الجماهير الثائرة، وإمّا أنها انقسمت ما بين مؤيد للثورة ومؤيد للنظام، ما أدى إلى انزلاق الثورة فيها إلى دائرة العنف المسلح. ويرجع هذا الموقف الذي تبنّته جيوش الدول الثلاث إلى اعتبارات تتعلق بطبيعة تكوينها وهيمنة رأس النظام السياسي عليها، وارتباط مصالحها القوي بالنظام القائم. **ففي اليمن**، افتقر الجيش إلى الحياد السياسي، حيث عمل الرئيس اليمني السابق على ضمان إبقاء سيطرته على الجيش من خلال تعيين أهل الثقة وأقاربه في مناصب قيادية بالجيش، وفي مقدّمهم نجله أحمد عبد الله صالح،

---

(154) عبد الإله بلقزيز، «آليات التفكيك وظواهره في الوطن العربي»، **المستقبل العربي**، السنة 38، العدد 443 (كانون الثاني/ يناير 2016)، ص 78.

الذي شغل منصب قائد الحرس الجمهوري[155]. كما عمل صالح على شراء ولاءات قادة الجيش الكبار، من خلال منحهم امتيازات اقتصادية وسياسية كبيرة، لكن ذلك لم يمنع من حدوث انشقاقات في الجيش، ولا سيّما مع لجوء النظام إلى استخدام القوة المسلحة في مواجهة الجماهير.

أما العامل **الثالث**، فيتمثل بأن إفراط أنظمة الحكم في الدول الثلاث في استخدام القوة ضد المحتجين، وانحراف الثورات فيها عن طابعها السلمي إلى الطابع العسكري، فضلاً عن سيطرة البُعد الطائفي على بعضها، أدى إلى تدخُّل الكثير من القوى الدولية والإقليمية في هذه الصراعات، على نحوٍ فاقم من تعقيدات المشهد السياسي في هذه الدول، وجعلها مسرحًا لصراعات وأجنداتٍ دولية وإقليمية.

بوجه عام، وعلى الرغم من إسقاط نظامين من النظم الحاكمة في هذه الدول (نظام الزعيم معمر القذافي ونظام الرئيس علي عبد الله صالح)، وتزايد مؤشرات بقاء نظام الرئيس بشار الأسد في سورية، بعد أن استعاد زمام السيطرة على معظم الأراضي السورية بدعم من حلفائه الروس والإيرانيين، فإنه لا يمكن الحكم على طبيعة نظم الحكم المستقبلية في هذه البلدان، ولا حجم التغيير الذي يمكن أن تشهده، في ظل استمرار الصراعات التي تنهش في كيانها وتهدد وحدتها واستقرارها.

ج ـ حدود التغيير السياسي في باقي البلدان العربية

امتدت تأثيرات موجة الحراك الثوري التي ضربت النظام الإقليمي العربي منذ أواخر عام 2010، بشكل أو بآخر، إلى باقي البلدان العربية، التي شهد بعضها حراكًا ثوريًّا تم قمعه أمنيًّا أو استيعابه عبر مجموعة من الإصلاحات السياسية والدستورية غير الجوهرية، أو من خلال استخدام الأدوات المالية والامتيازات الاقتصادية كما في الخليج العربية، التي حافظت على استقرارها وتماسكها على نحو أهلها لتصدر موقع القيادة في النظام الإقليمي العربي خلال هذه المرحلة.

وفي هذا السياق، يمكن طرح ملاحظتين مهمتين:

الملاحظة الأولى: أثبتت موجة الثورات العربية أن النظم الملكية أكثر استقرارًا من الناحية السياسية من النظم الجمهورية؛ فالملكيات العربية الثماني - البحرين والكويت وقطر والإمارات والسعودية وسلطنة عُمان والأردن والمغرب - لم تشهد، باستثناء البحرين،

(155) الظاهري، «المرحلة الانتقالية وآفاقها في اليمن،» ص 232-233.

اضطرابات سياسية كبيرة بفعل الحراك الثوري، بل إن بعضها لم يشهد أي مظهر من مظاهر هذا الحراك الشعبي، في حين ركزت مطالب المتظاهرين في الملكيات التي شهدت بعض التظاهرات على الإصلاح لا الثورة[156].

ويمكن تفسير هذا الاستقرار الذي تمتعت به النظم الملكية في ضوء عوامل عدة؛ **أولها:** تمتُّع هذه النظم بقدر كبير من الشرعية السياسية لدى شعوبها، وهي شرعية مكتسبة من اعتبارات تاريخية وثقافية وتنموية؛ فهذه النظم الملكية تمتد بجذورها التاريخية لقرون طويلة بعضها يعود إلى خمسة قرون مثل النظام الملكي المغربي، وهو الأمر الذي سمح بتراكم سياسي واجتماعي وثقافي حصلت منه هذه الملكيات على شرعيتها التاريخية في مجتمعاتها[157]. كما أن هذه النظم نشأت في سياق طبيعي متسق مع بيئتها الاجتماعية والثقافية، وهو ما جعلها أقرب إلى المجتمع الذي تحكمه مقارنة بالنظم الجمهورية[158]. إضافة إلى ذلك، فقد اكتسبت هذه النظم ما يمكن وصفه باسم «شرعية الإنجاز»[159]، بالنظر إلى حقيقة نجاحها في تحقيق إنجازات تنموية ضخمة لشعوبها ومستويات عالية من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما جعل شعوبها تتمسك بالولاء لها، في حين اكتسب بعضها الآخر شرعية دينية مستمدة من تأكيد انتسابها إلى الأسرة النبوية الشريفة (الأردن والمغرب)، أو بالإشراف على الأماكن المقدسة ورعايتها (السعودية والأردن)[160].

وثاني هذه العوامل: أن النظم الملكية لم تلجأ تاريخيًا إلى استخدام العنف والقمع في تثبيت أسس حكمها؛ ما جعل علاقتها بشعوبها غير محملة بخلفيات وإرث سلبي، وهو ما لخصه إليوت أبرامز، نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي في إدارة جورج بوش الابن،

---

(156) زولتان باراني، **كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟**، ترجمة عبد الرحمن عياش (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017)، ص 269.

(157) خالد الدخيل، «موقع الملكيات والجمهوريات في عاصفة الربيع العربي،» في: مجموعة مؤلفين، **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير: أربع سنوات من الربيع العربي** (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014)، ص 407.

(158) غريغوري غوس، «ملوك لجميع الطوائف: كيف اجتازت الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط عاصفة الربيع العربي،» دراسة تحليلية، مركز بروكنغز الدوحة، العدد 8، 13 أيلول/سبتمبر 2013، ص 7، <https://brook.gs/39RirSh>.

(159) همسة قحطان الجميلي، **الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات** (عمّان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2011)، ص 7.

(160) لينة ملكاوي، «لماذا تتمتع الأنظمة الملكية في العالم العربي باستقرار سياسي نسبي؟،» موقع «الحرة» الإلكتروني، 18 أيلول/سبتمبر 2013 <https://arbne.ws/3uz8FfF>

بقوله: «الأنظمة الملكية العربية تتمتع بشرعية أكبر من الأنظمة الجمهورية الزائفة.. إذ لم تقم على تاريخ من القمع الدموي وعلى سجون غصّت بالمساجين السياسيين»[161].

أما **العامل الثالث**، فيتمثل بالمرونة التي أبدتها النظم الملكية في التعامل مع هذا الحراك الثوري، حيث تجنبت أجهزتها الأمنية القيام برد فعل عنيف أو غير متناسب مع حجم هذه التظاهرات[162]، بل لجأت في الغالب إلى استخدام آليات سياسية واقتصادية لاحتواء مطالب المتظاهرين وتلبيتها، واتسم رد فعل السلطة فيها بالسرعة والقدرة على التكيف مع التطورات الميدانية، وهو ما جعلها تنجح في الحفاظ على استقرارها السياسي وتتجاوز إشكالية التصعيد التي حدثت في الدول الأخرى[163].

الملاحظة الثانية: أن الدول العربية التي عانت في السابق من ويلات الصراعات الأهلية والأزمات الأمنية (كلبنان والعراق والجزائر والسودان) كانت الشعوب فيها محملة في بداية الربيع العربي بإرث أو بذاكرة مثقلة بالخوف من العودة لدائرة الفوضى والعنف؛ ومن ثم لم تُقدِم على التصعيد في مواجهة السلطة، واقتصر حراكها الثوري في البداية على بعض التظاهرات التي سرعان ما تلاشت[164]، ولكن تفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية في بعض هذه البلدان أعاد شعوبها من جديد للثورة والاحتجاج الذي أزاح في النهاية رأس النظام الحاكم في اثنين منها (السودان والجزائر) وأجبر حكومات بلدين آخرين على الاستقالة (العراق ولبنان) وأثبت أن الشعوب العربية لا تزال لديها القدرة على التحرك والمطالبة بحقوقها إذا أمعنت النظم في محاولة سلبها منها.

خلاصة القول: أحدثت سلسلة الثورات والانتفاضات الشعبية العربية، بموجتيها الأولى التي اندلعت أواخر عام 2010، والثانية التي اندلعت أواخر عام 2018 واستمرت خلال عام 2019 عدة تغييرات في بنية نظم الحكم العربية، ليس فقط بإطاحة رؤوس أنظمة حكم تسلطية استقرت عقودًا طويلة، والقضاء، بصورة كبيرة، على سيناريوهات التوريث وظاهرة الرؤساء مدى الحياة، التي يعتقد كثيرون أنها أصبحت من الماضي، حتى بالرغم من تعثُّر الكثير من هذه الثورات والانتفاضات الشعبية، ولكن أيضًا بما أفرزته من صراعات وحروب وأزمات، هددت وحدة الكثير من البلدان العربية واستقرارها،

---

(161) Elliott Abrams, «Ridding Syria of a Despot,» *Washington Post*, 25/3/2011.

(162) باراني، **كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟**، ص 269.

(163) الدخيل، «موقع الملكيات والجمهوريات في عاصفة الربية العربي،» ص 405.

(164) وفاء مرزوق، «قراءة في تعثر مسار الربيع العربي في الجزائر،» في: مجموعة مؤلفين، **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير: أربع سنوات من الربيع العربي**، ص 305.

وساهمت في إضعاف تماسكها الداخلي وتحوُّلها إلى دول مفككة وعاجزة حتى عن حماية وجودها وكيانها. كما أدخلت هذه الثورات البعد الشعبي من جديد في حسابات النظم الحاكمة، وأعادت السياسة إلى المجتمع بعد عقود طويلة من إخراج الشعوب من معادلة السياسة، وهو تطور في حد ذاته كفيل بإحداث تغيرات مهمة في طبيعة نظم الحكم في المنطقة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الحديث عن تغييرات جذرية في بنية نظم الحكم العربية بفضل موجة الثورات العربية، لم يكن دقيقًا، فباستثناء تونس التي انتقلت بالفعل من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي التعددي، حافظت باقي الدولي العربية على نظمها السياسية من دون تغيير جوهري، واقتصر التغيير في أغلبها على رأس النظام وليس جوهرة، بينما أحدث بعضها تغييرات جزئية في نظمه الحاكمة للتكيف مع المطالب الشعبية، لم تنل من جوهر النظام القائم. ومع ذلك، فإن التوصل إلى استنتاج قاطع بفشل الثورات والانتفاضات العربية في إحداث تغيرات جوهرية في بنية نظم الحكم العربية، ربما يكون أمرًا سابقًا لأوانه، ولا سيّما أن الكثير من صراعات وأزمات المنطقة لا تزال قائمة، ومن غير الواضح ما ستفرزه في النهاية من تغيرات في بنية نظم الحكم وتركيبتها في الدول التي تعانيها، في الوقت الذي لا تزال فيه التفاعلات والتحولات السياسية في المنطقة، وفي داخل البلدان العربية نفسها، في مرحلة سيولة وتحول. ولعل ما حدث من موجة حراك ثوري ثانية في عامي 2018 و2019، شملت العراق والسودان والجزائر ولبنان، وأطاحت مزيدًا من القادة السياسيين، يؤكد أن المنطقة لا تزال في مرحلة تحول، وأن تأثير الثورات في بنية نظم الحكم لم يصل إلى صورته النهائية بعد.

الفصل الثاني

تأثير الثورات العربية على قدرات النظام الإقليمي العربي وتحالفاته وتوازنات القوى داخله

أحدثت موجة الثورات والانتفاضات الشعبية التي هزت الوطن العربي منذ نهاية عام 2010، تأثيراتٍ مهمةً على نمط قدرات النظام الإقليمي العربي وإمكاناته، وتوازنات القوى داخل هذا النظام وبينه وبين القوى الإقليمية المجاورة، وكذلك نمط التحالفات بين بعض وحدات هذا النظام وبعضها الآخر وبينها وبين القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الإقليم، التي اتسمت بعامة بدرجة عالية من السيولة والتغيّر، مقارنةً بما كان عليه الوضع قبل انطلاق هذه الموجة من الحراك الثوري الشعبي. ويناقش هذا الفصل هذه التحولات من خلال ثلاثة مباحث رئيسة، يتناول **أولها** تأثير الثورات والانتفاضات الشعبية العربية في قدرات النظام الإقليمي العربي وإمكاناته، ويناقش **ثانيها** تأثير هذه الثورات والانتفاضات العربية في توازنات القوى داخل النظام العربي، ويبحث **الثالث** في تأثير هذه الثورات والانتفاضات العربية في أنماط التحالفات داخل النظام الإقليمي العربي.

أولًا: تأثير الثورات العربية في قدرات النظام الإقليمي العربي وإمكاناته

أفضت موجة الحراك الثوري الشعبي التي شهدتها المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010، وما تلاها من صراعات وحروب أهلية داخل بعض البلدان العربية، وتوترات سياسية وأمنية واجتماعية في دول أخرى، إلى حدوث تغيرات جوهرية وكبيرة في إمكانات وقدرات الدول الأعضاء في النظام الإقليمي العربي، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

1 ـ التأثير في الإمكانات والقدرات الاقتصادية

على الرغم من أن موجة الثورات والانتفاضات الشعبية العربية، اندلعت في جانب مهم منها لأسباب اقتصادية (ولا سيّما تزايد معدلات البطالة بين الشباب العربي، وتدني مستويات المعيشة، وعدم عدالة توزيع الدخل وانتشار الفساد في كثير من البلدان العربية على النحو الذي تم توضيحه في الفصل الأول)، فقد أفضت الأوضاع التي خلّفتها هذه الموجة الثورية، من عدم استقرار سياسي وصراعات طائفية وقبلية وحروب أهلية وتفاقم لظاهرة الإرهاب والعنف، إلى تداعيات فاقمت من تدهور الأوضاع الاقتصادية في الوطن العربي بعامة، ودول الثورات العربية بخاصة، التي ازدادت سوءًا وترديًا، على نحوٍ قلّص من إمكانات النظام العربي الشاملة وقدراته، وجعله أكثر ضعفًا وانكشافًا أمام القوى الخارجية.

تعكس التقديرات والإحصاءات التي تمّ نشرها حول الخسائر الاقتصادية التي تسببت بها موجة الثورات والانتفاضات الشعبية العربية الأولى هذه الحقيقة بجلاء، حيث قدَّر تقريرٌ صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «إسكوا» في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، الخسائر الاقتصادية لـ«الربيع العربي» بنحو 613.8 مليار دولار خلال الحقبة من نهاية عام 2010 إلى نهاية عام 2015، أي نحو 6 بالمئة من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بين عامَي 2011 ـ 2015[1]. كما قدر تقرير للمنتدى الاستراتيجي العربي بدبي (صدر في كانون الأول/ ديسمبر 2015)، التكلفة الاقتصادية التي تكبدها الوطن العربي بين عامي 2010 و2014 من جراء أحداث «الربيع العربي»، بنحو 833.7 مليار دولار أمريكي، شملت عدة محاور، أبرزها[2]: الخسائر الناجمة عن تراجع معدلات نمو الناتج المحلي والضرر الذي لحِق بالبنية التحتية وأسواق الأسهم والاستثمارات والسياحة، إضافة إلى تكلفة إيواء اللاجئين، مع ملاحظة أن هذه التكلفة مستمرة في الزيادة مع استمرار تداعيات التطورات التي خلفتها موجة الثورات والانتفاضات العربية.

لقد انعكست هذه التطورات على الأوضاع الاقتصادية الكلية للعالم العربي، حيث شهدت معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي تراجعًا كبيرًا من نحو 5.2 بالمئة كمتوسط عام

---

(1) Adam Taylor, «Arab Spring Cost More Than $600 Billion Worth of Growth, U.N. Report Says,» *The Washington Post,* 11/11/2016.

(2) المنتدى الاستراتيجي العربي، «تكلفة الربيع العربي،» 2 كانون الأول/ ديسمبر 2015، <http://www.arabstrategyforum.org/ar/special-reports>.

للدول العربية بين عامَي 2001 ـ 2010 إلى 0.7 بالمئة فقط عام 2011، قبل أن تستقر عند مستويات دون الـ 3 بالمئة في الأعوام 2013-2016، نتيجة تزايد وتيرة التوترات السياسية والأمنية وانخفاض أسعار النفط العالمية. ووصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية إلى نحو 1.3 بالمئة فقط عام 2017، قبل أن يعاود الارتفاع مجدداً ليصل إلى نحو 2.4 بالمئة في عام 2018 بفضل تحسن أسعار النفط وعودة الاستقرار إلى بعض دول التغيير العربية.

الجدول الرقم (2-1)

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية) خلال الحقبة (2010 ـ 2018)(*)

متوسط السنوات 2001 ـ 2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
5.2	0.7	4	3	2.2	2.8	3.8	1.3	2.4

(*) مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، أعداد نيسان/نيسان/أبريل 2016؛ تشرين الأول/أكتوبر 2016، تشرين الأول/أكتوبر 2019.

كما ارتفع حجم المديونية الخارجية الإجمالية للدول العربية من 426 مليار دولار كمتوسط عام 2000 ـ 2011، إلى 891.3 مليار دولار عام 2014، ثم إلى 878.3 مليار دولار في عام 2015، ثم إلى 923.4 مليار دولار عام 2016، نتيجة إقدام الكثير من دول المنطقة على الاقتراض وإصدار سندات دين سيادية لتمويل العجز في موازناتها وتلبية متطلبات شعوبها الثائرة ورغبتها في مستويات أفضل للدخل والمعيشة. وارتفع نتيجة لذلك مؤشر الدين الخارجي، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من نحو 30.3 بالمئة كمتوسط بين عامي 2000 و2011 إلى 32 بالمئة عام 2014، ثم إلى 43.3 بالمئة عام 2015[3]، بينما سجل المتوسط المرجح لمعدل التضخم (متوسط سنوي) ارتفاعًا بوجه عام من 4.1 بالمئة من 2000 ـ 2012[4]، إلى 4.9 بالمئة عام 2016، ونحو 6.9 بالمئة في عام 2017، و6 بالمئة عام 2018[5].

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، «الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء (2000-2018)،» **نشرة ضمان الاستثمار**، السنة 34، العدد 4 (تشرين الأول/ أكتوبر-كانون الأول/ ديسمبر 2016)، ص 10.

(4) صندوق النقد الدولي، **مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وافغانستان وباكستان.. دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية** (واشنطن: صندوق النقد الدولي، 2017)، ص 16.

(5) صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى** (واشنطن: صندوق النقد الدولي، 2019)، ص 24.

كما سجلت أغلبية الاقتصادات العربية، تراجعات ملحوظة على مؤشر التنافسية الاقتصادية العالمي نتيجة التوترات والاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها، فبمقارنة ترتيب البلدان العربية على هذا المؤشر بين عامي 2008 ـ 2009 و2013 ـ 2014، نلحظ تراجع ترتيب معظم البلدان العربية، حيث تراجعت مصر من المرتبة 81 إلى المرتبة 118، وتراجعت تونس من المرتبة 36 إلى المرتبة 83، وتراجع الأردن من المرتبة 48 إلى المرتبة 68، وتراجع ترتيب البحرين من 37 إلى 43 عالميًا، وتراجع ترتيب الكثير من البلدان العربية الأخرى، كما هو موضح بالشكل الرقم (2 ـ 1)[6].

الشكل الرقم (2 ـ 1)

تطور ترتيب البلدان العربية في مؤشر التنافسية العالمي

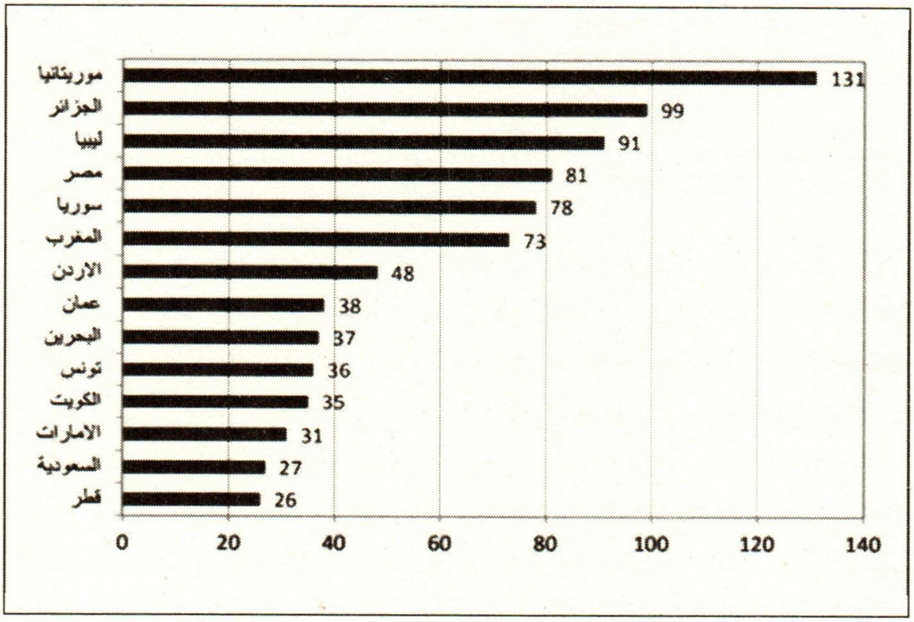

في مقابل هذه المؤشرات السلبية، شهد الاقتصاد العربي بعض المؤشرات الإيجابية أعوام 2011 ـ 2017، حيث شهد متوسط الدخل الفردي للمواطن العربي نموًا متواصلاً من 4941 دولارًا سنويًا في المتوسط بين عامي 2000 ـ 2012، إلى 8428 دولارًا في عام 2014،

(6) عبد الله الدردري ومايا رمضان، «المشهد الاقتصادي العربي في ضوء الحراك الشعبي،» في: مجموعة مؤلفين، **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير: أربع سنوات من الربيع العربي** (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014)، ص 241.

قبل أن يتراجع إلى 7231 دولارًا عام 2016، مع ملاحظة وجود تباين كبير وصارخ في معدلات الدخل الفردي بين الدول النفطية الغنية والبلدان العربية الفقيرة[7]. كما قفزت الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية في البلدان العربية من متوسط سنوي يبلغ 557 مليار دولار من عام 2000 ـ 2012 إلى 1061 مليار دولار عام 2016، مع ملاحظة وجود فوارق كبيرة أيضًا بين البلدان العربية في هذا الشأن، ولا سيّما بين الدول النفطية الغنية التي راكمت فوائض مالية ضخمة من 2010 إلى 2014، وبين الدول غير النفطية، التي تآكلت احتياطيات كثير منها، ولا سيّما تلك التي عانت صراعات وعدم الاستقرار السياسي. وارتفع حجم التجارة الخارجية للسلع والخدمات في البلدان العربية من متوسط سنوي يبلغ 1279 مليار دولار بين عامي 2000 ـ 2012 إلى أكثر من 2100 مليار دولار عام 2017، لترتفع مساهمة البلدان العربية في إجمالي تجارة العالم من السلع والخدمات من متوسط سنوي يبلغ 4.4 بالمئة من 2000 ـ 2012، إلى 4.9 بالمئة عام 2017[8].

هذه الصورة الإجمالية للمشهد الاقتصادي العربي بعد موجة الثورات العربية، لا تعكس الصورة التفصيلية لتأثيرات هذه الثورات في اقتصادات البلدان العربية، والتي تفاوتت درجة حدتها من دولة عربية إلى أخرى، بحسب حجم الضرر الذي لحق بكل دولة ومستوى التغيير الذي شهدته نتيجة موجة الثورات والانتفاضات العربية واتجاهه، وفي هذا السياق يمكن التميز بين **ثلاث مجموعات** رئيسة:

المجموعة الأولى: تضم البلدان العربية التي سقطت في دائرة الحروب الأهلية والصراعات السياسية والعسكرية، وتحديدًا كلًّا من سورية وليبيا واليمن؛ إذ شهدت هذه الدول تراجعات كبيرة في اقتصاداتها التي انهار بعضها بصورة شبه كلية. ففي **سورية** قدّر البنك الدولي الخسائر التراكمية في إجمالي الناتج المحلي لسورية من 2011 ـ 2016، بنحو 226 مليار دولار؛ أي نحو أربعة أضعاف إجمالي الناتج المحلي الإجمالي السوري عام 2010[9]، بينما أشارت تقديرات أخرى[10] إلى أن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي السوري لعام 2016، كان أقل

---

(7) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، «الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء (2000-2018)،» ص 7.

(8) المصدر نفسه، ص 8-10.

(9) البنك الدولي، «خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا،» 10 تموز/ يوليو 2017، ص 1، <https://bit.ly/34CgkQl>.

(10) فيل دي إيموس وغايل بيير وبيورن روثر، «تكلفة الصراع: الصراع في الشرق الأوسط يسفر عن خسائر فادحة في اقتصادات المنطقة»، **مجلة التمويل والتنمية** (صندوق النقد الدولي)، السنة 54، العدد 4 (كانون الأول/ ديسمبر 2017)، ص 21.

من نصف المستوى الذي كان عليه في عام 2010 قبل الصراع. كما ألحق الصراع أضرارًا ضخمةً برصيد رأس المال المادي في سورية، وأدى إلى تدمير عوامل الإنتاج، وإضعاف النشاط الاقتصادي وتعطيله بصورة شبه كلية، وهو ما أدى إلى حدوث تدهور كبير في نوعية الحياة للمدنيين السوريين، حيث تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن 6 من بين كل 10 سوريين أصبحوا يعيشون مع نهاية عام 2016 في فقر مدقع بسبب الحرب. وفي السنوات الأربع الأولى بعد اندلاع الصراع، تم فقدان نحو 538 ألف وظيفة سنويًا؛ وهو ما نتج منه وصول عدد السوريين الذين لا يعملون، أو غير المنخرطين في أي شكل من أشكال الدراسة أو التدريب، إلى 6.1 مليون شخص، بينما قفزت البطالة من 8.4 بالمئة في عام 2010 إلى أكثر من 50 بالمئة في عام 2013 ووصلت بين الشباب إلى نحو 78 بالمئة عام 2015[11].

في **ليبيا**، انعكس الصراع بشدة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولا سيّما قطاع الطاقة، الذي كان يعتمد عليه الاقتصاد الليبي بنسبة كبيرة قبل الثورة[12]، حيث تراجع الإنتاج النفطي من نحو 1.7 مليون برميل يوميًا قبل الثورة إلى 22 ألف برميل فقط في تموز/ يوليو 2011، بل وتوقف الإنتاج كليًا خلال مراحل مختلفة، نظرًا إلى الحرب بين الأطراف المتنازعة، واستمر حجم الإنتاج في التذبذب صعودًا وهبوطًا بحسب تطورات الصراع الميداني[13]، وهو ما انعكس على مؤشرات الاقتصاد الليبي، الذي فقد في العام الأول للثورة نحو 60 بالمئة من ناتجه المحلي، كما تسبب الصراع المسلح في إحداث تدمير واسع للبنية التحتية، قُدرت تكلفة إعادة إعمارها بنحو 480 مليار دولار[14]، بينما أشارت تقديرات للاتحاد الأوروبي إلى أن سيطرة الميليشيات على مرافئ النفط الرئيسة (رأس لانوف، سدرة، زويتينة، والبريقة) مدة ثلاث سنوات (2013 ـ 2016) قد كلفت ليبيا أكثر من 100 مليار دولار من الإيرادات المفقودة[15]. كما سجل الناتج المحلي الإجمالي نموًا سلبيًا بلغ (ـ 0.8 بالمئة)، و(ـ 47.7

---

(11) البنك الدولي، «خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا،» ص 1-2.

(12) رالف شامي [وآخرون]، «ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص،» صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2012، ص 2، <https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/dp/2012/1201mcda.pdf>.

(13) انظر كلًّا من: المصدر نفسه، ص 3، و Kevin Casey, «Oil, Libyans' Bargaining Chip,» Carnegie Endowment for International Peace, 11 February 2014, <http://carnegieendowment.org/sada/54490>.

(14) «جبريل يعلن عن برنامج لإعادة اعمار ليبيا خلال عقدين بتكلفة 480 مليار دولار،» **صحيفة الشعب** (الصين)، 2011/10/30، <http://arabic.peopledaily.com.cn/31662/7629956.html>.

(15) المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، «اقتصاديات إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،» البنك الدولي (نيسان/ أبريل 2017)، ص 36، <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/26305/211085AR.pdf>.

يتعلق بالوصاية على الأماكن المقدسة. كما تمنح الخطة إسرائيل حق ضم كل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وتمنحها حق السيادة على غور الأردن الاستراتيجي الذي يمثّل نحو 30 بالمئة من مساحة الضفة الغربية المحتلة على طول الحدود مع الأردن، والذي تقول إسرائيل، إنه مهم لأمنها. أما اللاجئون، فتُحل مشكلتهم في خارج إسرائيل والأراضي المخصصة لها.

وفي حين أن الخطة تتحدّث عن إمكان إقامة دولة فلسطينية في ما تبقى من الضفة الغربية وغزة، بل وتتضمن خريطة توضح حدود هذه الدولة التي يفترض أن يتم التفاوض عليها، كما هو موضح في الشكل أدناه، إلا أن الشروط التي تفرضها إدارة ترامب على مثل هذه الدولة «المتقلّصة»، تجعل من المستحيل على القيادة الفلسطينية مجرد التفكير بقبولها؛ فهذه الدولة يجب أن تكون منزوعة السلاح، ويجب أن تحارب الإرهاب الذي تعني به جماعات المقاومة الفلسطينية، مثل حركتي حماس والجهاد الإسلامي. وتعرض الصفقة على الفلسطينيين في المقابل مكافأة مالية واقتصادية في صورة خطة دعم اقتصادي ومالي بقيمة 50 مليار دولار لتشجيعهم على القبول بها.

كان من الطبيعي أن تحظى هذه الخطة أو الصفقة الأمريكية بالدعم والتأييد من جانب إسرائيل التي شاركت في صياغتها، سواء بصورة مباشرة، أو من خلال أصدقائها في الإدارة الأمريكية وفي مقدّمهم جاريد كوشنر، صهر الرئيس الأمريكي، والسفير الأمريكي في إسرائيل دايفيد فريدمان، حيث وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو اليوم الذي أعلنت فيه الصفقة بأنه «تاريخي»، كما وصف الرئيس ترامب بالصديق الأفضل على الإطلاق الذي حظيت به إسرائيل في البيت الأبيض، وأكد أنه بموجب هذه الخطة لن يكون للاجئين الفلسطينيين الحق بالعودة إلى إسرائيل[141]. كما سارعت إسرائيل إلى الإعلان عن أنها ستمضي قدمًا في تنفيذ صفقة ترامب، ولا سيّما ما يتعلق بخطط ضم أراضي الضفة الغربية، بما فيها منطقة غور الأردن الاستراتيجية[142].

---

(141) «نتنياهو لترامب: أنت الصديق الأكبر الذي حظيت به إسرائيل في البيت الأبيض على الإطلاق،» **المصري اليوم**، 28/1/2020.

(142) «نتنياهو يؤجل جلسة حكومته ويفاوض البيت الأبيض على ضم قسم من الضفة،» **الشرق الأوسط**، 3/2/2020.

الخريطة الرقم (3 ـ 1)

خريطة دولة فلسطين المستقبلية
كما وردت في خطة السلام الأمريكية (صفقة القرن)

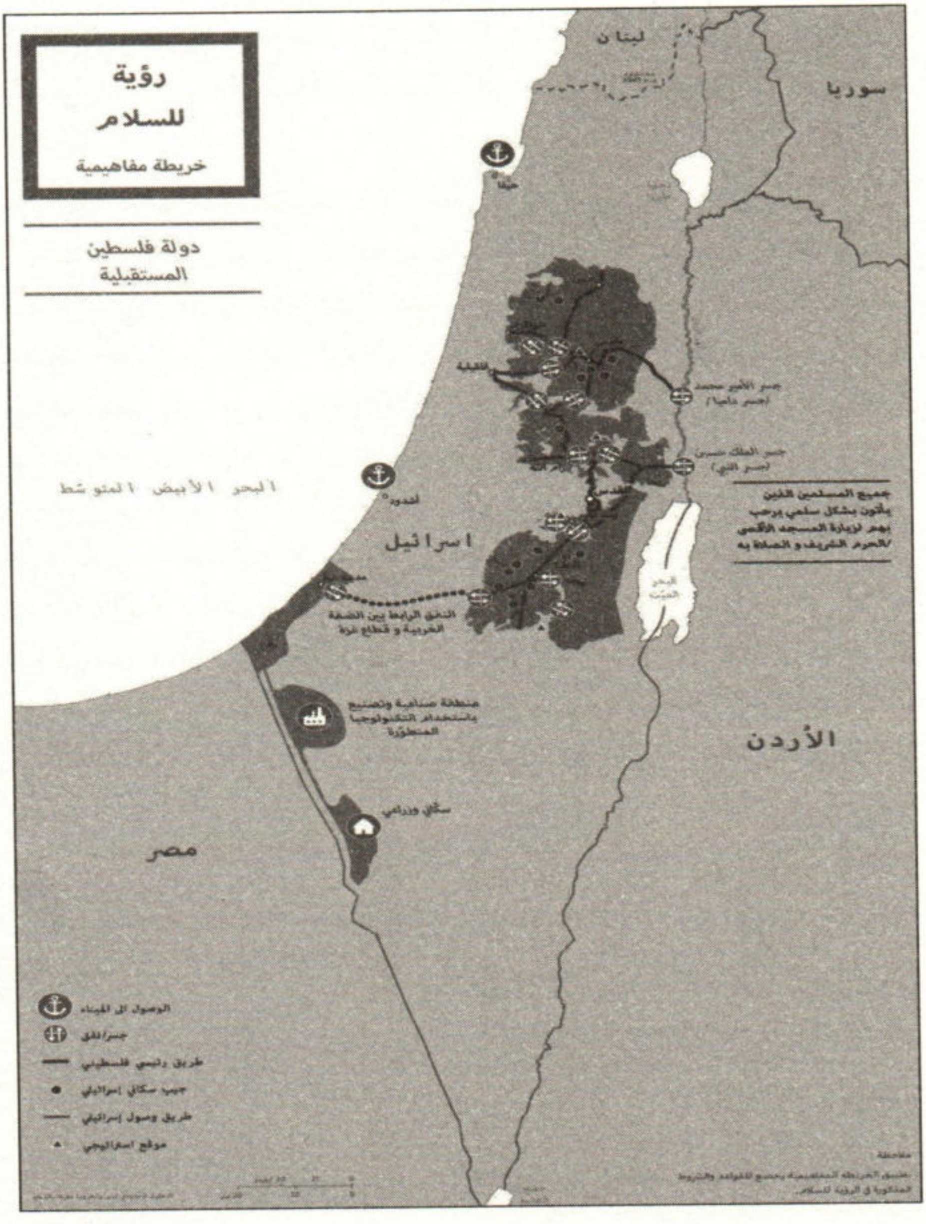

كان من الطبيعي أن يسارع الفلسطينيون إلى رفض هذه الصفقة جملةً وتفصيلاً؛ حيث وصفها الرئيس الفلسطيني محمود عباس ابو مازن بأنها «مؤامرة لن تمر»[143]، مؤكدًا أن حقوق الفلسطينيين ليست للبيع ولا المساومة... والفلسطينيون لن يقبلوا دولة من دون أن تكون القدس الشرقية عاصمتها، كما تحركت السلطة الفلسطينية لحشد الدعم الإقليمي والدولي في مواجهة هذه الصفقة عبر منظمات الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة.

لكن ما لم يكن طبيعيًا هو ردود الفعل الأولية للدول العربية على الصفقة، التي وُصفت في الإعلام الغربي بأنها «حرب على الفلسطينيين»[144]، وبأنها احتيال وليست صفقة[145]، بل ووصفها بعض اليهود التقدميين في أمريكيا بأنها خطة للاحتلال والسيطرة العسكرية الإسرائيلية الدائمة[146] ، فقد جاءت هذه الردود، ولا سيّما من القوى العربية الرئيسة كمصر والسعودية، مؤيدة بشكل او بآخر لما ورد فيها، أو على الأقل غير رافضة لها؛ فالبيان الأول الصادر عن وزارتي الخارجية السعودية والمصرية، كل على حدة، أشاد بالجهود التي تبذلها الإدارة الأمريكية من أجل التوصل إلى سلام شامل، ودعا الجانبين الإسرائيليين والفلسطينيين إلى الدراسة المتأنية للرؤية الأمريكية وفتح قنوات الحوار لاستئناف المفاوضات برعاية أمريكية. وباستثناء المواقف الرافضة الصريحة التي أعلنتها الأردن وسورية والجزائر والعراق، جاءت ردود فعل باقي البلدان العربية إما مؤيدة بتحفظ وإما صامتة على هذه الخطة[147]، في تأكيد لا يقبل الشك على جوهر التغير الذي أصاب مواقف البلدان العربية تجاه القضية الفلسطينية في مرحلة ما بعد الثورات العربية، وحالة

---

(143) «عباس: «صفقة القرن» التآمرية لن تمر،» موقع روسيا اليوم، 5 شباط/ فبراير 2020، <https://ar.rt.com/n7tp>.

(144) Chris Doyle, «Trump Contested Peace Plan for Israel-Palestine Conflict,» Trends Research and Advisory, 3 February 2020, <http://trendsresearch.org/insight/trump-contested-peace-plan-for-israel-palestine-conflict/>.

(145) «The Guardian View on Trump's «Peace Plan»: A Con, Not a Deal,» Editorial, *The Guardian*, 29/1/2020, <https://www.theguardian.com/commentisfree/2020/jan/29/the-guardian-view-on-trumps-peace-plan-a-con-not-a-deal>.

(146) «خطّة مفلسة ومجرّد خدعة».. هكذا وصف اليهود التقدميون في أمريكا خطة ترامب،» موقع يورو نيوز، 30 كانون الثاني/ يناير 2020، <https://arabic.euronews.com/2020/01/30/deal-century-how-progressive-jews-see-trump-mideast-plan-sham-bankrupt>.

(147) محمد عبد العزيز، «ردود الفعل العربية إزاء خطة ترامب للسلام: تحليل وتوصيات،» منتدى فكرة، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 31 كانون الثاني/ يناير 2020، <https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/arab-reactions-to-trumps-peace-plan-an-analysis-and-recommendation>.

الهشاشة التي أصابت هذه الدول، فرادى ومجتمعة، وعدم قدرتها حتى على التصريح العلني برفض الإملاءات الأمريكية والإسرائيلة، بل ومحاولة تبريرها والدفاع عنها، في قضية مصيرية وجوهرية للنظام العربي، وهي القضية الفلسطينية.

تحت إصرار الفلسطينيين وتمسكهم بموقفهم الرافض هذه «الصفقة» أو «الصفعة» على حد وصف الرئيس الفسطيني أبو مازن، أعادت البلدان العربية تقييم مواقفها الأولية، ووافقت على تمرير قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزراء رقم 8457 المعنون «خطة صفقة القرن الأمريكية ـ الإسرائيلية»[148]، الذي أكد رفض الخطة كونها لا تلبي الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني، وشدد على أن مبادرة السلام العربية، كما أقرت نصوصها عام 2002، هي الحد الأدنى المقبول عربيًا لتحقيق السلام من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكامل الأراضي الفلسطينية العربية المحتلة عام 1967، وإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

على الرغم من أن قرار الجامعة العربية أكد في فقرته الأولى بشكل صريح، مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للأمة العربية، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة لدولة فلسطين، وعلى حق دولة فلسطين بالسيادة على أرضها المحتلة كافة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ومجالها الجوي والبحري، ومياهها الإقليمية، ومواردها الطبيعية، وحدودها مع دول الجوار، فإن ذلك لم ينفِ حقيقة التراجع الذي شهدته القضية الفلسطينية في أجندة الأولويات العربية في مرحلة ما بعد الثورات العربية، والتي عكستها المواقف الأولية للدول العربية تجاه هذه الصفقة الأمريكية.

ولا يقتصر الأمر على القضية الفلسطينية؛ إذ ظهرت مؤشرات على رغبة إسرائيلية في تصفية قضية الجولان السوري المحتل من خلال ضمه بشكل نهائي لإسرائيل؛ حيث أعلن نتنياهو وأعضاء حكومته في نيسان/ أبريل 2016 أن إسرائيل لن تتخلى عن الجولان السوري المحتل، وتأمل بأن تعترف الولايات المتحدة بسيادتها على هضبة الجولان، وهي التصريحات التي أدانتها جامعة الدول العربية مؤكِّدة أن مرتفعات الجولان أرض سورية محتلة[149]. وفي ظل الأزمة الحالية التي تعانيها سورية، والانهيار الذي تشهده، قد تجد

(148) جامعة البلدان العربية، «القرار رقم 8457 الصادر عن اجتماع مجلس جامعة البلدان العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بشأن خطة صفقة القرن الأمريكية ـ الإسرائيلية،» الأمانة العامة لجامعة البلدان العربية، 1 شباط/ فبراير 2020، <https://bit.ly/3iW27Sd>.

(149) «الجامعة العربية تستنكر تصريحات نتنياهو بشأن مرتفعات الجولان السورية،» رويترز، 18 نيسان/ أبريل 2016، <https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0XF1RX>.

إسرائيل في ذلك الظروف المناسبة للحصول على اعتراف أمريكي بضمها للجولان[150]. ومن المؤشرات المهمة واللافتة في هذا الصدد، تصويت الولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 ضد قرار سنوي «روتيني» للجمعية العامة للأمم المتحدة يدين الاحتلال الإسرائيلي للجولان ويؤكد بطلان شرعية الأعمال الإسرائيلية فيه، ويدعو إسرائيل إلى وقف الأنشطة الاستيطانية هناك وغيرها من الإجراءات، في موقف يناقض ما درجت عليه الإدارات الأمريكية السابقة من الامتناع عن التصويت، وهو ما حاولت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة تبريره بالقول إن «النظام السوري غير جدير بحكم أيٍّ كان، بسبب الجرائم الشنيعة التي ارتكبها بحق شعبه»[151]. وعلى الرغم من أن هذا القرار، غير الملزم، تم تمريره بتأييد 151 دولة، فإنه مثَّل مؤشراً على مدى خطورة التحول في الموقف الأمريكي من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومن قضية الجولان السوري المحتل بصورة خاصة، وهو الأمر الذي دفع المندوب الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة إلى القول عقب التصويت: «إن إسرائيل لن تنسحب من الجولان، وعلى المجتمع الدولي أن يقبل بذلك؛ أن الجولان هو حقٌّ لها»[152]. وبلغ هذا الأمر ذروته بقرار الرئيس الأمريكي الاعتراف بضم إسرائيل لهضبة الجولان في آذار/ مارس 2019.

ومن التحولات والتغيرات الأخرى غير المسبوقة في هذا السياق كذلك، الانفتاح العربي بعامة، والخليجي بخاصة على إسرائيل، من دون انتظار قيام إسرائيل بتقديم أي تنازلات في ملف الصراع العربي ـ الإسرائيلي[153]. وهي التغيرات التي بدت كتمهيد لتطبيع خليجي ـ إسرائيلي أوسع تحت شعار مواجهة الخطر الإيراني. واللافت هنا أن بعض الأنظمة العربية الجديدة التي أفرزتها موجة الثورات والانتفاضات العربية، سعت في سياق توجهها إلى تعزيز جهودها في استعادة الاستقرار وبناء الدولة إلى التقرب من إسرائيل وتطبيع العلاقات معها، كمدخل لتحقيق ذلك، وهو ما تجسد بوضوح في اللقاء الذي جمع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ورئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان عبد الفتاح البرهان في أوغندا مطلع شباط/ فبراير 2020، وبعد ساعات فقط من قرار الجامعة العربية رفض صفقة القرن الأمريكية، حيث حاول رئيس المجلس السيادي السوداني وبعض القوى السودانية الجديدة المؤيدة لتحركه، تبرير هذه الخطوة بأنها تخدم المصلحة الوطنية العليا

---

(150) «نتنياهو يطالب بالاعتراف بضم الجولان السورية إلى إسرائيل،» **الشرق الأوسط**، 2018/10/10.

(151) «الولايات المتحدة تعترض على قرار أممي بشأن إلغاء سلطة إسرائيل على الجولان،» **الاتحاد** (أبو ظبي)، 2018/11/17.

(152) «إسرائيل: الجولان حق لنا،» موقع الحرة، 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، <https://goo.gl/ssnUPx>.

(153) مصطفى هاشم، «انفتاح خليجي على إسرائيل.. هل الرياح مؤاتية؟،» موقع الحرة، تشرين الثاني/نوفمبر 2018، <https://goo.gl/wiZWH5>.

للسودان ومساعيه للخروج من قائمة الدول الداعمة للإرهاب، ولا سيّما في ظل التلكؤ الأمريكي في رفع اسم السودان من قائمة الدول الداعمة للإرهاب، وبالتالي وضع العراقيل أمام حصوله على القروض والمساعدات التي يحتاجها من المؤسسات المالية الدولية[154]، وعلى الرغم من أن هذه التبريرات لم تقنع قطاعات واسعة من الشعب السوداني وقواه السياسية الجديدة، فإنها أكدت في المقابل تراجع أولوية القضية الفلسطينية في سلم الأولويات العربية، حتى بالنسبة إلى بعض النظم الجديدة التي أفرزتها الثورات العربية.

ب ـ صعود الإرهاب كقضية مركزية للنظام الإقليمي العربي

لم يكن تراجع مكانة القضية الفلسطينية ضمن قائمة أولويات وقضايا النظام الإقليمي العربي، ناجمًا عن حدوث تغيير في السياسات والتوجهات العربية في شأن هذه القضية بقدر ما كان ناجمًا عن صعود قضايا وتحديات أخرى أكثر خطورة، لتحتل مكانة الصدارة في الألويات العربية تدريجيًا، وفي طليعة تلك القضايا، قضية الإرهاب التي بدأت في التصاعد الخطير بعد سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر في تموز/ يوليو 2013، حيث اتجهت القوى والجماعات الإسلامية المتشددة للانخراط في العنف والإرهاب ضد الدول الوطنية، وتعزز الوضع مع ظهور تنظيم داعش الإرهابي الذي هدد بتشكيل خريطة سياسية جديدة في الوطن العربي بعد أن تمكّن من تأسيس دولة خاصة به على مساحات كبيرة من سورية والعراق، بالتوازي مع انتعاش نموذج الإمارات والولايات الإسلامية التابعة لتنظيمي داعش والقاعدة في كلٍّ من سورية والعراق واليمن وليبيا ومصر، وغيرها من البلدان العربية[155].

واستمر صعود الإرهاب كقضية مركزية للنظام العربي منذ عام 2013، حتى أصبح يشكّل محور تفاعلاته البينية والدولية، وأصبحت هذه القضية هي التي تحدد حالة الوطن العربي من التماسك أو الانقسام، وأصبح التوافق على الموقف من الإرهاب هو المحدد لطبيعة العلاقة بين البلدان العربية المركزية؛ حيث انقسمت البلدان العربية بين معسكرين: **الأول**، داعم لتيارات الإسلام السياسي التي تصنفها دول المعسكر الآخر على أنها إرهابية، **والثاني** مناهض لهذه التيارات والقوى التي تدعمها، على نحو ما تم توضيحه في الفصل الثالث. كما كان الموقف من قضية «الإرهاب» هو العامل الرئيس المحرك للأزمة القطرية التي اندلعت بين الدوحة والبلدان العربية الأربعة التي أطلقت على نفسها اسم «الدول

---

(154) عثمان ميرغني، «السودان وسؤال التطبيع مع إسرائيل،» **الشرق الأوسط**، 6/2/2020.

(155) أحمد، محرر، **حال الأمة العربية 2016-2017: الحلقة المفرغة: صراعات مستدامة واختراقات فادحة**، ص 92.

العربية الأربع الداعية لمحاربة الإرهاب»، والتي أعلنت قطع علاقاتها مع قطر ومحاصرتها في عام 2017 بعد اتهامها بدعم الإرهاب ورعايته.

كما طغت هذه القضية على الخطاب السياسي العربي، حيث بات من المتعذر العثور على أي خطاب رسمي عربي لا يرِد فيه ذكر لموضوع الإرهاب وخطره على الأمن والاستقرار في البلدان العربية[156]. ففي قمة شرم الشيخ العربية في آذار/ مارس 2015، مثلت قضية الإرهاب القضية الرئيسة التي ركزت عليها كلمات القادة والتي تناولها البيان الختامي للقمة (إعلان شرم الشيخ)؛ فبينما تضمَّن بيان القمة 1132 كلمة فإن 685 منها تعاملت مع قضايا الأمن القومي والتحديات التي تواجه الأمة من قوى الإرهاب بنسبة 60.5 بالمئة، في حين لم يخصص البيان سوى 34 كلمة فقط للقضية الفلسطينية بنسبة 3 بالمئة[157]. وعلى الرغم من أن إعلان نواكشوط الصادر عن قمة نواكشوط العربية في عام 2016 أعاد تأكيد مركزية القضية الفلسطينية، فإن البند الأول في الإعلان شغلته قضية الإرهاب وجهود مواجهتها، كما جاءت أغلب الفقرات العاملة في الإعلان مركزة على القضايا المتعلق بالأمن القومي، ولا سيّما تلك المرتبطة بقضايا الإرهاب ومكافحة التطرف والغلو[158].

ج ـ صعود قضية التدخلات الإيرانية في الشأن العربي

صعدت قضية التدخلات الإيرانية في الشؤون العربية إلى قائمة الأولويات لدى رئيسة في النظام الإقليمي العربي بعد موجة الحراك الثوري، وما تلاها من تطورات في المشهد العربي، مدفوعة بعاملين رئيسين: **الأول**، هو تفاقم حدة وتأثير هذه التدخلات الإيرانية في شؤون بعض البلدان العربية، سواء في سورية أو في اليمن أو في العراق الذي كانت قد عززت نفوذها فيه، عقب تعرضه للغزو والاحتلال من قبل الولايات المتحدة عام 2003.

والعامل الثاني هو الدور المهم الذي أدّته السعودية، التي شغلت إلى حد كبير موقع القيادة في النظام العربي في مرحلة ما بعد الثورات العربية، في دفع هذه القضية إلى قمة اهتمامات النظام العربي، في إطار سعيها للحصول على دعم البلدان العربية في مواجهتها الإقليمية لإيران، وخصوصًا مع تفاقم مشكلات المملكة في اليمن، والنجاحات التي حققتها إيران في تثبيت استقرار النظام في سورية في مواجهة المعارضة المدعومة من

---

(156) هلال، محرر، **حال الأمة العربية 2015-2016: العرب وعام جديد من المخاطر**، ص 22.

(157) المصدر نفسه، ص 89.

(158) «إعلان نواكشوط،» مجلس جامعة البلدان العربية على مستوى القمة-الدور العادية 27، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3aHl0pb>.

الرياض. وبرز هذا الأمر؛ أي مواجهة التدخلات الإيرانية، كتوجه خليجي ـ سعودي رئيس بعد تولّي إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب السلطة في كانون الثاني/ يناير 2017، حيث سعى بعض أنظمة الخليج العربية بقيادة السعودية إلى وضع إيران على قائمة اهتمامات الإدارة الأمريكية الجديدة والنظام العربي بوصفها الخطر الأساسي[159].

وفي هذا السياق، دأبت بيانات القمم العربية ولا سيّما منذ عام 2015، على إدانة التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية، ومطالبة طهران بالكف عن الأعمال الاستفزازية التي من شأنها أن تقوّض بناء الثقة وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، والكف عن دعم الميليشيات الطائفية في الوطن العربي وإنهاء احتلالها للجزر الإماراتية، فضلاً عن اتخاذ إجراءات غير مسبوقة في مواجهة القوى المتحالفة معها.

عمومًا، مثلت هذه القضايا الثلاث (الإرهاب وإيران، والقضية الفلسطينية، إضافة إلى قضايا الإصلاح والديمقراطية)، القضايا الرئيسة التي هيمنت على جدول أعمال النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الثورات العربية. وعلى الرغم من التراجع الواضح للقضية الفلسطينية في مقابل الصعود القوي لقضيتَي الإرهاب والتدخلات الإيرانية في الشؤون العربية، فإن هاتين القضيتين الأخيرتين (الإرهاب وإيران) ليستا موضع اتفاق أو إجماع عربي على أولويتهما، مثلما هي الحال بالنسبة إلى القضية الفلسطينية؛ فعلى الرغم من أن هناك اتفاقًا عربيًا على ضرورة التصدي للإرهاب، فإنه لا يوجد اتفاق على ماهية هذا الإرهاب والجماعات والقوى التي تشكله؛ فبينما تصنّف بعض البلدان العربية الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية، تشارك الجماعة في أنظمة الحكم في بلدان عربية أخرى. وكذلك الحال بالنسبة إلى إيران؛ فقضيتها تحتل الأولوية بالنسبة إلى بلدان الخليج العربية، ولكن هذه القضية ليست بالقدر نفسه من الاهتمام لدى أطراف النظام العربي الآخرين. لذا، فمن المرجح ألّا تحتل أي من القضيتين (الإرهاب وإيران) صدارة الاهتمامات العربية في المستقبل، وربما تعود القضية الفلسطينية إلى مكانتها المركزية في قضايا النظام العربي، ولا سيّما مع تصاعد الهجمة الأمريكية ـ الإسرائيلية لتصفية القضية الفلسطينية تمامًا بعد الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها في أيار/ مايو 2018، وهو ما شهدنا بوادره في قمة الظهران العربية في نيسان/ أبريل 2018، التي أطلق عليها اسم «قمة القدس»، وإذا لم يحدث ذلك، فإن الاحتمال الآخر المرجح هو تنوع أجندة أولويات واهتمامات النظام العربي وانشغالاته الرئيسة، بحيث إنها لن تقتصر على قضية واحدة تحتل مركز النظام بصورة

(159) أحمد، محرر، **حال الأمة العربية 2016-2017: الحلقة المفرغة: صراعات مستدامة واختراقات فادحة**، ص 94.

مستمرة، وخصوصًا أن توجهات الوطن العربي تميل نحو صوغ توازنات وترتيبات إقليمية، قد تؤثر في عقيدة النظام العربي نفسه وفلسفته وهويته، وأن يستمر الصراع بين وجهات النظر المختلفة مع استمرار بعض القوى العربية في الدفع بقضية الإرهاب إلى موقع الصدارة (بقيادة مصر والإمارات ومعهما السعودية أحيانًا)، واستمرار قوى أخرى بدفع قضية إيران لموقع الصدارة (السعودية وبعض بلدان الخليج العربية)[160].

إضافة إلى هذه القضايا الرئيسة، برزت أيضًا مجموعة من القضايا العربية المستجدة التي أفرزتها حالة الحراك الثوري العربي، وما تبعها من تطورات، فرضت نفسها على أجندة الاهتمامات العربية، ومن ذلك تطورات الأوضاع المأساوية في سورية، وتطورات الأزمتين الليبية واليمنية، إضافة إلى القضية العراقية؛ فهذه الأزمات المفتوحة، خلقت ما أسماه البعض نوعًا من «الفلسطنة العامة» للحالة العربية، بمعنى أنه لم تعد هناك قضية فلسطينية مأساوية واحدة ينشغل بها الوطن العربي، وإنما انتشرت عدة «فلسطينيات» مأساوية سياسيًّا وإنسانيًّا[161].

كما فرضت قضايا الإصلاح السياسي والديمقراطي نفسها على أجندة مؤسسات العمل العربي المشترك، ولا سيّما في السنوات الثلاث الأولى بعد موجة الحراك الثوري العربي، وما أحدثته من تغييرات سياسية في المنطقة، وهو أمر لم يكن متصورًا حدوثه من دون اندلاع موجة الحراك الثوري العربي. فلعدة عقود، لم يضع النظام العربي قط على جدول أعماله القضايا الداخلية في البلدان العربية، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وعندما وضع بعض هذه القضايا كان يفشل عادة في اتخاذ أي قرارات في شأنها[162]. ولكن بعد موجة الثورات والانتفاضات الشعبية العربية، بات مألوفًا في البيانات الختامية الصادرة عن الجامعة العربية على مستوى القادة العرب أو على مستوى وزراء الخارجية، الحديث عن حق الشعوب العربية في الحرية والديمقراطية، والدعوة إلى تبني رؤى وخطط شاملة للإصلاح السياسي والاقتصادي، بما يضمن صون كرامة المواطن العربي وتعزيز حقوقه[163]. ولكن هذا التوجه سرعان ما تراجع واختفى مع تراجع حدة المد الثوري العربي وتفجُّر الأزمات الدموية في المنطقة العربية، وهو ما يؤكد حقيقة أنه لن يحدث أي إصلاح سياسي أو ديمقراطي حقيقي في الوطن العربي، ما لم تكن هناك ضغوط جادة على الأنظمة العربية.

---

(160) المصدر نفسه، ص 94-95.

(161) هلال، محرر، **حال الأمة العربية 2015-2016: العرب وعام جديد من المخاطر**، ص 89.

(162) محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، عالم المعرفة؛ 158 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992)، ص 18.

(163) انظر في ذلك على سبيل المثال نص «إعلان بغداد» الصادر عن قمة بغداد العربية، ص 188، على الرابط التالي: <https://goo.gl/rSRgSy>.

الفصل الرابع

محددات مواقف القوى الإقليمية تجاه الثورات العربية وعلاقتها بالنظام الإقليمي العربي

أنتجت ثورات وانتفاضات «الربيع العربي» بيئةً مغايرةً لتلك التي كانت سائدةً قبلها على صعيد العلاقات القائمة بين النظام الإقليمي العربي والقوى الإقليمية المجاورة له (تركيا وإيران وإسرائيل)، كما تسببّت هذه الثورات والانتفاضات في حدوث تغيّرات مهمة في أنماط التحالفات والصراعات بين الدول الأعضاء في النظام العربي وهذه القوى الإقليمية، التي سعت بدورها إلى استثمار الموجة الثورية العربية لصالح تقوية نفوذها الإقليمي وتغلغلها داخل النظام العربي، مستفيدة من حالة التفكك وعدم الاستقرار التي أنتجتها هذه الثورات في المنطقة العربية. وربما كان تأثير موجة الثورات والانتفاضات العربية، وما أفرزته من تطورات، في علاقات النظام العربي وقواه الرئيسة بالقوى الإقليمية غير العربية هو الأكثر وضوحًا، فما تعرض له هذا النظام من اختراقات من قبل هذه الدول، وتغلل في شؤونه الداخلية من قبلها، لم يحدث أن شهده النظام العربي من قبل بهذه الحدة والكثافة والتأثير.

يناقش هذا الفصل التأثيرات التي أحدثتها موجة الثورات والانتفاضات العربية في علاقات النظام الإقليمي العربي بدول الجوار الإقليمي، من خلال مبحثين رئيسين، يعرض الأول لمحددات مواقف القوى الإقليمية غير العربية من الثورات والانتفاضات الشعبية العربية، ويناقش الثاني سياسات هذه القوى الإقليمية غير العربية تجاه ثورات «الربيع العربي» وتأثير هذه الثورات في علاقاتها بالنظام العربي وأنماط التحالفات العربية ـ الإقليمية.

أولًا: محددات مواقف دول الجوار الإقليمي تجاه الثورات العربية

تتحدد المواقف والسياسات الخارجية لأي دولة، وفق مجموعة من العوامل والمحددات، الداخلية والخارجية، التي تصيغ مضامينها وتوجه تحركاتها وترتب أولوياتها. يعرض هذا المبحث أبرز المحددات التي صاغت مواقف القوى الإقليمية الرئيسة (تركيا ـ إيران ـ إسرائيل)، أو شكلته تجاه موجة الثورات والانتفاضات الشعبية التي اجتاحت الوطن العربي منذ أواخر عام 2010، وأثرت في طبيعة علاقاتها بالنظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الثورات، وما أفرزته من نتائج.

1 ـ المحددات الجغرافية

تعد المحددات الجغرافية أحد المداخل الأساسية لدراسة السياسة الخارجية لأي دولة؛ فهذه المحددات تشكل الإطار الذي تستمد من السياسة الخارجية قدرًا من دوافعها ومسبباتها، وتسهم في تحديد أولوياتها ودوائر تحركها[1]. ويبدو الأمر أكثر أهمية في حالات التجاور الجغرافي، كما هي الحال في العلاقة بين النظام العربي والقوى الإقليمية المجاورة له؛ حيث يمكن أن يدعم هذا التجاور علاقات التعاون، مثلما يمكنه أن يخلق أسبابًا للصراع والتوتر، وبخاصة إذا كان بين دول متفاوتة القوة وبينها خلافات سياسية وأيدولوجية[2].

وقد كان للعامل الجغرافي تأثيره المهم في تحديد مواقف وسياسات القوى الإقليمية بالنظام العربي بعامة، وتجاه الثورات العربية بخاصة، وبرز ذلك بصورة أكثر وضوحًا في **تركيا** التي وظفت المفاهيم الجيوبوليتيكية في سياساتها بوضوح منذ تسلُّم حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002، وسعت إلى استعادة قوتها وإحياء مكانتها الجغرافية والتاريخية، ولا سيّما في المناطق التي تعتبرها أطرافًا أو هوامش لـ«المركز التركي»[3]، على النحو الذي جسّدته الأفكار التي صاغها أحمد داود أوغلو، الذي عمل وزيرًا للخارجية في الفترة من 2009 ـ 2014، ثم رئيسًا للوزراء في الحقبة من 2014 ـ 2016، وضمَّنها في كتابه **العمق**

---

(1) سعد سعيد الغامدي، **إدارة العلاقات المصرية-السعودية: دوائر التعاون وحدود التوتر 1991-2013** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018)، ص 10.

(2) شحاتة محمد ناصر سالم، «السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لبلدان الخليج العربية 1979 ـ 2012،» (أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2012)، ص 57.

(3) عماد يوسف، **تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة.. مقاربة جيوبوليتيكية** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015)، ص 15.

الاستراتيجي الذي صدر عام 2000[4]، ومثلت برنامجًا للسياسة الخارجية التركية، منذ تسلُّم حزب العدالة والتنمية التركي مقاليد السلطة في عام 2002[5].

بعد أن غلب على هذه السياسة حتى مطلع الألفية الثانية التماهي مع السياسات الغربية تجاه الإقليم وإغفال العمق العربي والإسلامي لتركيا الكمالية[6]، اعتمدت حكومات حزب العدالة والتنمية رؤية جديدة للدولة، تغيّرت بموجبها تصوراتها عن المناطق المحيطة بها من كونها مصدرًا للتهديدات والمخاطر إلى «عمق استراتيجي» تتوافر فيه فرص كثيرة أو «هوامش» تؤثر تركيا فيها[7]. هذا العمق الجغرافي لتركيا يضعها، وفق أفكار أوغلو، في مركز الكثير من مناطق النفوذ الجيوسياسية التي تمتد من آسيا الوسطى والقوقاز إلى الشرق الأوسط والبلقان وبعض مناطق أوروبا، مثلما كان عليه الوضع في عهد الدولة العثمانية. وهذا يعني أن منطقة الشرق الأوسط، وفي القلب منها الوطن العربي، أصبحت في الرؤية التركية الجديدة منطقة نفوذ لتركيا[8]، وترتب على ذلك حدوث تنامٍ ملحوظ للدور الإقليمي التركي وزيادة حضور أنقرة في الكثير من القضايا المحورية في المنطقة، مثل القضية العراقية والأزمتين السورية والليبية والصراع العربي ـ الإسرائيلي وأزمة البرنامج النووي الإيراني، فضلاً عن محاولة طرح النموذج التركي باعتباره الأنسب للإصلاح والتغيير في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع العربي[9]، في حين ضمنت حدود تركيا الممتدة مع العراق وسورية لها دورًا فاعلاً في أزمتَي البلدين ومجالات أوسع للتدخل في شؤونهما، ولا سيّما في الحالة السورية بعد موجة الربيع العربي. كما برز ذلك أيضًا في الحالة الليبية؛ حيث وجدت أنقرة في قربها الجغرافي البحري من الحدود الليبية فرصة للفكاك مما اعتبرته محاولة لحصرها في حيز جغرافي صغير في منطقة شرق البحر المتوسط، ولا سيّما بعد اكتشاف كميات ضخمة من الغاز الطبيعي بها، فقامت بتوقيع اتفاقية مثيرة للجدل لترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق الليبي في عام 2019. وكان الرئيس التركي رجب طيب

---

(4) انظر: أحمد داود أغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر تلجي وطارق عبد الجليل (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2011)، ص 2.

(5) يوسف، المصدر نفسه، ص 39.

(6) أحمد سعيد نوفل [وآخرون]، «أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية-التركية ودور تركيا الإقليمي،» في: **تقرير فريق الأزمات العربي**، مركز دراسات الشرق الأوسط ـ الأردن، العدد 12 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2016)، ص 3.

(7) يوسف، المصدر نفسه، ص 7.

(8) المصدر نفسه، ص 38-39.

(9) إياد عبد الكريم مجيد، «الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا أنموذجًا)،» **مجلة العلوم السياسية** (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد)، العدد 46 (تموز/ يوليو 2013)، ص 188.

أردوغان أكثر وضوحًا ومباشرة حين تحدث في تشرين الأول/ أكتوبر 2019 عما أسماه «جغرافية تركيا القديمية»، كمبرر لتدخلها العسكري في سورية وليبيا[10].

أما **إيران**، فقد تضمَّن موقعها الجغرافي الكثير من عناصر التأثير في سياستها تجاه المنطقة العربية، **أهمها**: النظر إلى هذه المنطقة، وفي القلب منها منطقة الخليج، باعتبارها مجالًا حيويًّا مهمًّا لها؛ حيث تمتلك إيران أطول شاطئ على الخليج الذي يُعد المعبر الرئيس لنفطها إلى الخارج، وتقع أغلب منشآتها النفطية عليه أو بالقرب منه[11]. وهذا يجعل منطقة الخليج حيوية بالنسبة إلى الأمن القومي الإيراني ومن ثم تسعى إيران، على الدوام، إلى تأكيد نفوذها فيها ومنع أي قوة أخرى من التواجد فيها. كما أن تحكُّمها في مضيق هرمز الاستراتيجي الذي يمر عبره معظم النفط الخليجي للعالم، أعطى لها إحساسًا بالقوة وامتلاك أوراق ضغط في مواجهة البلدان العربية والخليجية بصورة عززت الإحساس لديها بأن لها دورًا أساسيًّا في أي ترتيبات إقليمية أو عالمية تخص المنطقة[12]. كما ساهم هذا الموقع الجغرافي لإيران في تسهيل عمليات التواصل الجغرافي والعرقي والمذهبي بين النظام الإيراني والمواطنين الشيعة الموجودين في الدول المجاورة[13].

وبالنظر إلى حقيقة أن القوى المحيطة بإيران وتركيا تحد من طموحاتهما نحو الهيمنة، نظرًا إلى أنها دول قوية أو أنها تشكل مجالات لنفوذ قوى كبرى، فإنهما وجدتا في المنطقة العربية «**المنطقة الرخوة**» التي يمكنهما ممارسة نفوذهما فيها؛ فالشرق الأوسط، وتحديدًا الوطن العربي، هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها فيه تأدية دور إقليمي من دون الاصطدام بقوى عالمية، بالمقارنة بالقوقاز حيث النفوذ الروسي، أو في البلقان حيث النفوذ الأوروبي[14]. وكذلك الحال بالنسبة إلى إيران، حيث توجد تركيا في الغرب وباكستان في الشرق وروسيا في الشمال[15].

---

(10) «غضب ليبي بعد تصريحات إردوغان عن حق بلاده في «جغرافيتها القديمة»،» **الشرق الأوسط** (لندن)، 2019/10/23.

(11) أنور قرقاش، «إيران ودول مجلس التعاون لبلدان الخليج العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة.. الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل،» في: جمال سند السويدي، معد، **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996)، ص 194.

(12) سالم، «السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لبلدان الخليج العربية 1979 ـ 2012،» ص 58.

(13) مصطفى فحص، «إيران «الثورة والجغرافيا» في مواجهة «الدولة والثروة»،» **الشرق الأوسط** (لندن)، 2017/1/18.

(14) مصطفى اللباد، «أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية،» **السياسة الدولية**، السنة 45، العدد 182 (تشرين الأول/ أكتوبر 2010) ص 97.

(15) سالم، «السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لبلدان الخليج العربية 1979 ـ 2012،» ص 58.

أما **إسرائيل**، دولة الاحتلال التي تم زرعها في قلب الوطن العربي منذ عام 1948، فقد كان لموقعها الجغرافي الصغير وسط بيئة عربية معادية لها، تأثيره في توجهاتها وسياساتها في المنطقة بصورة عامة، والتي ركزت على أن يكون لها تفوق عسكري واضح وقوة ردع حاسمة في مواجهة القوى المعادية المحيطة بها[16]، ودعم أي توجهات أو مخططات تفضي إلى تقسيم وتفكيك الدول المعادية المحيطة بها لتحقيق قدر من التوازن النسبي مع هذه الدول. فالمشروع الصهيوني يقوم على أساس معادلة واضحة جوهرها أن شرط بقائه مرتبط بضعف من حوله، والعمل من ثَمّ بانتظام على إبقاء المنطقة العربية المحيطة به ضعيفة أولاً، ومفككة ومنقسمة ثانيًا، ومتخلفة ماديًّا وحضاريًّا وثقافيًّا ثالثًا. من هنا، أثارت الثورات والانتفاضات الشعبية العربية في بدايتها قلق النظام الإسرائيلي من إمكان أن تغير معادلة الضعف والتبعية العربية[17].

2 ـ المحددات الديمغرافية

شكّل العامل الديمغرافي أحد العوامل المهمة التي ساهمت في صوغ وتشكيل السياسة الخارجية لدول الجوار الإقليمي، ولا سيّما تركيا وإيران، تجاه المنطقة العربية، نتيجة التداخل العرقي والمذهبي واللغوي، بين سكان هذه الدول والبلدان العربية المجاورة لها جغرافيًّا، إضافة إلى اعتبارات الحجم؛ حيث تملك هاتان الدولتان ما يمكن وصفه بـ«فائض قوة بشرية» مقارنة بالبلدان العربية المجاورة لها.

فبالنسبة إلى **تركيا**، فقد منح موقعها الجغرافي هويات متنوعة لشعبها ومجتمعها، وجعلها دولة متعدد القوميات والأعراق والمذاهب واللغات[18]. ويشكل الأتراك أكبر نسبة عرقية للسكان بنحو 70 ـ 75 بالمئة، بينما يشكل الأكراد ثاني أكبر مجموعة عرقية بعد الأتراك، ويبلغ عددهم نحو خُمس عدد السكان، ويتركزون في جنوب شرق تركيا، وهناك الشركس الذين يقدَّر عددهم بنحو 2.5 مليون نسمة، بينما تقدِّر إحصاءات أخرى كل شعوب القوقاز في تركيا بنحو 7 ملايين، وهناك قوميات ومذاهب أخرى متعددة مثل البوشناق أو البوسنيون، والعرب والسّريان والأرمن وغيرهم[19]. وهذا التنوع العرقي جعل

---

(16) دلال محمود السيد محمود، **الاستمرارية والتغير في السياسة الدفاعية الإسرائيلية: دراسة مقارنة لما بعد حربي أكتوبر 1973 وحزيران/ يونيو 2006 ـ الجزء الأول** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص 70-74.

(17) محسن صالح، «الأهداف والمصالح الإسرائيلية في النظام العربي»، في: أحمد سعيد نوفل [وآخرون]، **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 455.

(18) يوسف، **تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة.. مقاربة جيوبوليتيكية**، ص 53.

(19) ولاء خضير، «تركيا وطنٌ واحدٌ متعدد القوميات،» موقع ترك برس، 14 أيلول/ سبتمبر 2015، <https://www.turkpress.co/node/12585>.

سكان تركيا يتقاطعون مع سكان البلدان العربية المجاورة في أكثر من اتجاه، ووفر مبررًا لأنقرة للتدخل في شؤون هذه الدول، إما تحت شعار حماية الأقليات التركمانية في البلدان العربية المجاورة، وإما من خلال التدخل لقمع أي تحركات كردية للانفصال في المناطق العربية، حتى لا يعزز ذلك آمال أكراد تركيا في الانفصال.

ولا يختلف الوضع بالنسبة إلى إيران كثيرًا؛ فمن حيث العرق، تُعدّ إيران نموذجًا لدولة متعددة الأعراق[20]، حيث لا يمثل الفرس سوى 51 بالمئة من سكان إيران، بينما يمثّل الأذريون 24 بالمئة، والجيلاكيون ـ المازندانيون 8 بالمئة، والأكراد 7 بالمئة، والعرب 3 بالمئة، والبلوش 2 بالمئة، والأتراك 2 بالمئة، وعرقيات أخرى. ومن حيث الدين والمذهب، فإن أغلبية سكان إيران من المسلمين بنسبة 98.8 بالمئة، أغلبيتهم من الشيعة بنسبة 90 بالمئة، بينما ينتمي 10 بالمئة إلى المذهب السنّي، ولا يمثل المسيحيون سوى 0.7 بالمئة، واليهود 0.3 بالمئة، وباقي الديانات الأخرى 0.2 بالمئة. هذا التنوع الديمغرافي جعل إيران تتقاطع مع البلدان العربية ديمغرافيًّا على عدة محاور: **الأول** هو محور العرب، **والثاني** هو محور الشيعة، **والثالث** هو محور السنّة، بالنظر إلى وجود أقلية سنّية فيها. وهذا التقاطع خلق مساحات للتوتر والصدام بين الجانبين[21]، كما أن كون إيران أكبر دولة شيعية في المنطقة، جعلها تشعر بأنها زعيمة الشيعة في العالم، بما في ذلك الشيعة العرب.

3 ـ المحددات التاريخية

يشكل التاريخ محددًا أساسيًّا في السياسة الخارجية لكثير من الدول؛ التي اتخذ بعضها منه وسيلة لتعزيز شرعيتها، وتشكيل هويتها[22]، ومجالاً لإثبات حقوق تاريخية تبرر سياساتها التوسعية أو التدخلية في دول ومناطق أخرى. ولم تكن العلاقات العربية مع دول الجوار الإقليمي استثناءً من ذلك، ولم تسلم من حضور التاريخ بكامل ثقله، في تحديد مساراتها وتوجهاتها، ولا سيّما في مرحلة ما بعد الثورات العربية.

بالنسبة إلى **تركيا**، ثمّة تاريخ مشترك ممتد يربطها بالوطن العربي الذي خضع في معظمه لسيطرة الدولة العثمانية لمدة تزيد على الأربعة قرون (1517 ـ 1923)[23]. هذا التاريخ

---

(20) سالم، «السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لبلدان الخليج العربية 1979 ـ 2012،» ص 69-71.

(21) المصدر نفسه، ص 70.

(22) محجوب الزويري، «العبء المذهبي: العوامل الحاكمة للسياسة الإيرانية تجاه العالم العربي،» **السياسة الدولية**، العدد 199 (كانون الثاني/ يناير 2015)، ملحق تحولات استراتيجية، ص 19.

(23) أحمد نوري النعيمي، **الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط** (عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2012)، ص 16.

الطويل من الهيمنة العثمانية على المنطقة العربية، شكَّل أحد المحددات المهمة لحزب العدالة والتنمية التركي الذي يرى أن لتركيا مسؤولية تجاه المناطق التي كانت ضمن الدولة العثمانية، وأنها أهملت إلى حد كبير العلاقات مع دول تشكلت من مناطق وولايات عثمانية سابقة(24). من هنا، ظهرت فكرة أو مصطلح «العثمانية الجديدة»، الذي تكررت الإشارة إليه في تصريحات المسؤولين الأتراك ومواقفهم، وفي طليعتهم رئيس الحكومة آنذاك (تموز/ يوليو 2012) رجب طيب أردوغان الذي أعاد أسباب التدخل في الشأن الداخلي السوري إلى «مسؤوليات تاريخية» على تركيا كونها «حفيدة السلاجقة والعثمانيين»، ووزير خارجيته أحمد داوود أوغلو (عام 2010) الذي تحدَّث عن سعي بلاده إلى تشكيل كومنولث عثماني، تتزعمه على غرار الكومنولث الإنكليزي(25).

على الرغم من أن طرح مفهوم العثمانية الجديدة لم يكن يعني اتجاه أنقرة لانتهاج سياسة إمبريالية جديدة تستهدف بعث الإمبراطورية العثمانية وفرض الهيمنة على المناطق التي كانت ضمن نطاق هذه الإمبراطورية بالقوة، بقدر ما كانت تهدف إلى استخدام القوة الناعمة والموروث التاريخي لاستعادة النفوذ التركي في هذه المناطق(26) وفي القلب منها المنطقة العربية، فإن ذلك لم يمنع لجوء الساسة الأتراك في بعض المراحل إلى استدعاء الموروث التاريخي لتبرير تدخُّلهم العسكري في الأراضي العربية المجاورة، بل والمطالبة باستعادة أراضي عربية في العراق وسورية، بدعوى أنها اقتطعت من تركيا، ولا سيّما مدينة الموصل العراقية، على النحو الذي برز في حديث أردوغان عن الميثاق المِلِّي الذي وضعه البرلمان العثماني عام 1920، والذي كان يضع كامل الأراضي الواقعة شمال سورية وشمال العراق، بما في ذلك مدن الموصل وكردستان العراق والمناطق الشمالية في سورية، ضمن نطاق اختصاصه(27). وكان أردوغان أكثر وضوحا في خطابه يوم 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2016، عندما قال: «لم نقبل حدود بلادنا طوعًا»، وأضاف: «يسأل البعض بمنتهى الجهل ما شأن تركيا بشمال العراق أو سورية أو البوسنة؟ لكن كل هذه المناطق الجغرافية تمثّل

---

(24) Omer Taspinar, «Turkey's Middle East Policies: Between Neo-Ottomanism and Kemalism,» *Carnegie Paper* (Carnegie Endowment for International Peace), no. 10 (September 2008), <https://carnegieendowment.org/files/cmec10_taspinar_final.pdf>.

(25) محمد نور الدين، «تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج،» ورقة مقدمة لحلقة نقاشية بعنوان: «تركيا إلى أين؟»، **المستقبل العربي**، السنة 39، العدد 456 (شباط/ فبراير 2017)، ص 25-26.

(26) Taspinar, Ibid.

(27) نور الدين، المصدر نفسه، ص 26-27.

جزءًا من وجداننا»[28]. هذه التصريحات في شأن حدود تركيا الجغرافية وحقوقها التاريخية أثارت شكوكًا جدية في شأن توجهات القيادة التركية حيال سلامة أراضي البلدان العربية، وعكست رغبة دفينة لها في التمدد الإقليمي، وفرض الهيمنة بالاستناد إلى دعاوى جغرافية وتاريخية.

بالنسبة إلى **إيران**، كانت علاقاتها مع الوطن العربي محمَّلة في معظم مراحل تاريخها بإرث من الصراعات؛ فالعرب هم الذين أنهوا الإمبراطورية الساسانية، التي كانت آخر مراحل الإمبراطورية الإيرانية قبل مجيء الإسلام. أما الإيرانيون، فيرون في أنفسهم أنهم الإمبراطورية التي وصلت إلى البحر المتوسط قبل الإسلام في عهد الإمبراطورية الإخمينية، ثم عادوا إلى ذلك في عصر الجمهورية الإسلامية، وفق تصريحات نائب قائد الحرس الثوري في إيران[29]. قبل أن تتخذ هذه الصراعات التاريخية طابعًا قوميًا أيام الدولتين الأموية والعباسية، وطابعًا مذهبيًا في الصراع الصفوي ـ العثماني[30]، تعزز بعد اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، التي أدخلت العلاقات العربية ـ الإيرانية في مرحلة من «الريبة والشك» المتبادل[31]، عززتها سياسات النظام الإيراني لتصدير ثورته إلى الدول المجاورة في منطقة الخليج العربية، واندلاع الحرب الإيرانية ـ العراقية التي استمرت ثماني سنوات ووقفت فيها معظم البلدان العربية إلى جانب العراق. كما أن هناك مطالبات بحقوق تاريخية لإيران في بعض البلدان العربية المجاورة، مثل البحرين، ما زالت تظهر بين الحين والآخر وتسبب التوتر والاحتقان، فضلاً عن رواسب تاريخية تُطل برأسها من الماضي البعيد، بين كل فترة وأخرى، لتؤثر في علاقات الجانبين بشكل أو بآخر. وفور اندلاع الثورات العربية، سرعان ما استدعت إيران الموروث التاريخي عندما سعت إلى محاولة ربط هذه الثورات بثورتها الإسلامية واعتبرتها امتدادًا لها.

أما **إسرائيل**، فكان وجودها نفسه وزرعها في قلب المنطقة العربية مبنيًا على حجج تاريخية تدَّعي أحقية اليهود التاريخية بأرض فلسطين «أرض الميعاد» كما يصفونها[32]. هذه

---

(28) أحمد يوسف أحمد، محرر، **حال الأمة العربية 2016-2017: الحلقة المفرغة: صراعات مستدامة واختراقات فادحة**، وقفية جمال عبد الناصر الثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، ص 57-58.

(29) الزويري، «العبء المذهبي: العوامل الحاكمة للسياسة الإيرانية تجاه العالم العربي،» ص 20.

(30) سالم، «السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لبلدان الخليج العربية 1979 ـ 2012،» ص 62.

(31) طلال عتريسي، «الأهداف والمصالح الإيرانية في النظام العربي بعد الثورات،» في: نوفل [وآخرون]، **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**، ص 395-396.

(32) عبير سهام مهدي، **أرض الميعاد في الفكر الإسرائيلي المعاصر** (عمّان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012)، ص 5.

المزاعم التاريخية ظلت حاضرة بقوة، ليس فقط في الخطاب الإسرائيلي لتبرير وجودها واحتلالها للأراضي العربية، وإنما أيضًا في خطابات ومواقف داعميها وفي مقدّمها الولايات المتحدة الأمريكية، على النحو الذي جسده بوضوح خطاب نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس أمام الكنيست الإسرائيلي في كانون الثاني/ يناير 2018، والذي استعان فيه بفقرات من التوراة ومن التاريخ الإسرائيلي، لكي يؤكد أن القدس هي عاصمة إسرائيل ويبرز موقف إدارة ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، ولا سيّما قوله: «إننا نرى دائمًا في تاريخ اليهود، قصة وتاريخ أمريكا»، واصفًا قصة الخروج ـ التي تروج لها إسرائيل تاريخيًّا ـ بأنها الرحلة من الاضطهاد إلى الحرية، وبأنها قصة تكشف قوة الإيمان والوعد بالأمل![33].

4 ـ المحددات الأيديولوجية

أعاد حزب العدالة والتنمية التركي الاعتبار للأيديولوجيا كمحدد أساسي في السياسة الخارجية[34]، من خلال السعي إلى تعميق علاقات تركيا مع تيارات الإسلام السياسي التي نشطت في المنطقة العربية في مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي، مركزًا بصورة خاصة على دعم جماعة الإخوان المسلمين بكل تفريعاتها على الساحة السياسية العربية، ولا سيّما مع سعي هذه الجماعة إلى الإفادة من تجربة حزب العدالة والتنمية التركي الناجحة في الحكم والإدارة[35]. وعلى الرغم من التصريحات اللافتة لأردوغان خلال زياراته مصر وتونس وليبيا في مرحلة ما بعد الإطاحة بأنظمتها الحاكمة والتي أكد فيها أن العلمانية لا تختلف أو تتناقض مع الهوية الإسلامية، فإن حكومته نجحت في بناء شبكة علاقات قوية مع التيارات الإسلامية الصاعدة في البلدان العربية في مرحلة ما بعد الثورات العربية، واستمرت على دعمها لها، حتى بعد تراجع هذه التيارات وفشل تجربتها في الكثير من بلدان المنطقة، ولا سيّما بعد الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين في مصر عام 2013، حيث استند هذا الدعم إلى اعتبارات أيديولوجية بالأساس تنبع من وحدة المرجعية الدينية لهذه الأحزاب

---

(33) انظر نص الخطاب على الرابط التالي: <https://www.haaretz.com/israel-news/full-text-u-s-vice-president-mike-pence-s-speech-at-the-knesset-1.5751264>.

(34) نور الدين، «تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج،» ص 25.

(35) خورشيد دلي، «هل كان ثمة ربيع تركي من وحي الربيع العربي؟،» في: مجموعة مؤلفين، **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير.. أربع سنوات من الربيع العربي** (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014)، ص 567.

والحركات الإسلامية[36]. كما كان للبعد الديني في أيديولوجيا حزب العدالة والتنمية دوره في تعزيز التقارب التركي ـ العربي والإسلامي قبل موجة الربيع العربي، واستدعاء كثير من النظم والنخب العربية للدور التركي في المنطقة لتعزيز المحور السني في المنطقة في مواجهة المحور الشيعي، والقيام بدور موازن للدور الإيراني الذي ازداد نفوذاً، عقب احتلال العراق عام 2003[37].

وفي **إيران**، كان للطبيعة الدينية الطائفية للنظام الحاكم تأثيرها الواضح في تحديد مواقف طهران من الثورات العربية؛ فإيران دولة ذات نظام ديني/ طائفي مبني على نظرية «التفويض الإلهي» و«ولاية الفقيه»، وتتبنى المذهب الشيعي الاثني عشري كمذهب رسمي للدولة[38]، وهي الدولة الشيعية الوحيدة في العالم، وتنظر إلى نفسها باعتبارها مركزاً للشيعة على المستوى العالمي. ومن ثَمّ فقد كان للبعد الديني الطائفي تأثيره المهم في سياسة إيران الخارجية[39]، حيث عمدت إيران باستمرار للتدخل في شؤون البلدان العربية المجاورة، بدعوى حماية الأقليات الشيعية فيها وتقديم الدعم لتشكيل ميليشيات طائفية وأحزاب سياسية مرتبطة بها وموالية لها داخل بعض البلدان العربية وموالية، كما نجحت في تحشيد المواطنين الشيعة العرب وتعبئتهم، ضمن مشروعها القومي وتحويل انتمائهم المذهبي إلى هوية أولى وسابقة لانتمائهم الوطني والقومي[40]، في الوقت الذي عزز فيه الصعود الإقليمي للشيعة بعد احتلال العراق عام 2003 من رغبة التمدد والهيمنة لدى إيران، وضمَن لها مساحات مهمة من النفوذ والتأثير في الوطن العربي.

لقد انعكس هذا البعد الديني بصورة واضحة في القراءة الأيديولوجية للثورات العربية التي طغت في البداية على الرؤية الإيرانية للثورات العربية؛ حيث عملت إيران على أدلجة هذه الثورات ومحاولة ربطها بثورتها الإسلامية؛ فالمرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية الله

(36) نور الدين، المصدر نفسه، ص 25.

(37) مصطفى شفيق علام، «التقارب التركي-الخليجي.. الدوافع والمحفزات والآثار،» **السياسة الدولية**، العدد 182 (تشرين الأول/ أكتوبر 2010)، ص 129.

(38) هشام داوود الغنجة، **العامل المذهبي ودوره في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق 2003-2013** (عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016)، ص 50.

(39) سالم، «السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لبلدان الخليج العربية 1979 ـ 2012،» ص 67.

(40) عبد الرزاق بلحاج مسعود، «إيران والمجال العربي: يوتوبيا الدّين والثورة وبراغماتية القوميّة،» مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسيّة، 30 كانون الأول/ ديسمبر 2017، <http://www.csds-center.com/old/archives/10836>.

علي خامنئي نظر إلى هذه الثورات بوصفها «مقدمة لتحوُّل أكبر نحو سيادة الإسلام»[41]، و«لصحوة إسلامية تحمل روحية ومعاني الثورة الإسلامية الإيرانية»[42]، داعيًا دول الثورات العربية إلى تطبيق «حكم الشعب الديني»[43] وإقامة نظم حكم على الطريقة الإيرانية؛ أي اعتمادًا على الدين، واعتبر أن هذه الثورات تمهد لـ«إقامة شرق أوسط إسلامي»[44]. كما اعتبر الرئيس الإيراني آنذاك، محمود أحمدي نجاد أن «العالم يشهد الآن صحوة إسلامية ضد الاستبداد، تشمل مصر وتونس اللتين تؤسّس أحداثهما لشرق أوسط جديد لا مكان فيه للولايات المتحدة وإسرائيل، وينبىء بنصر وشيك»[45]، بل إنه ذهب إلى حد القول بأن «الثورات التي تجري في المنطقة يقودها الإمام المهدي»!![46]. بينما رأى اللواء قاسم سليماني، قائد قوة القدس التابعة للحرس الثوري الإيراني آنذاك، «أن المنطقة تشهد ولادة نماذج من إيران الكبرى، وأن ما يحدث في البلدان العربية هو الصورة الأخرى لإيران»[47].

كما انعكس هذا البعد الأيديولوجي الطائفي على تعامل إيران مع ثورات الربيع العربي، والذي اختلف بحسب الطبيعة الطائفية لهذا النظام أو ذاك؛ ففي البداية، عندما استهدفت موجة الثورات النظم العربية الحليفة لواشنطن، هلّلت لها طهران ودعمتها[48]، كما أيدت سعي الشيعة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي إلى الانخراط في الحركة الثورية العربية للمطالبة بالإصلاح السياسي، ولا سيّما في البحرين والسعودية[49]، من منطلق أن هذا يدعم الموقف الاستراتيجي لها على الساحة الإقليمية، ولكن حينما وصلت الموجة الثورية إلى حلفائها، وقفت بقوة في وجهها، وعدتها مؤامرات مدفوعة من الخارج بل وتدخلت عسكريًا، تحت مبررات طائفية، لدعم الأنظمة والجماعات الحليفة لها مثل نظام الرئيس بشار

---

(41) فاطمة الصمادي، «إيران والثورات العربية: سرديات بناء المركزية الإيرانية،» تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، ص 3، <https://rawabetcenter.com/archives/34933>.

(42) أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، محرران **حال الأمة العربية 2010-2011: رياح التغيير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 74.

(43) الصمادي، المصدر نفسه، ص 3.

(44) سالم، «السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لبلدان الخليج العربية 1979 ـ 2012،» ص 267.

(45) مصطفى عبد العزيز مرسي، «أبعاد الموقف الإيراني من الثورة الشعبية في مصر،» مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 21 شباط/فبراير 2011، .<https://bit.ly/3gitdRZ>

(46) علي الكاش، **اغتيال العقل الشيعي: دراسات في الفكر الشعوبي** (لندن: إي كتب، 2015)، ص 694.

(47) وكالة أنباء فارس، 12 أيار/ مايو 2012.

(48) Frederic M. Wehrey, *Sectarian Politics in the Gulf: From the Iraq War to the Arab Uprisings* (New York: Columbia University Press, 2014), p. x.

(49) سالم، «السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لبلدان الخليج العربية 1979 ـ 2012،» ص 299-300.

الأسد في سورية، وجماعة أنصار الله التي وقفت بجانبها في الحرب اليمنية التي اشتعلت في العام 2015.

5 ـ المحددات السياسية الداخلية

يتفق منظرو العلاقات الدولية على أن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، وأن التحول في السياسة الداخلية يؤثر في منهج السياسة الخارجية وسلوكها[50]. وبهذا المنطق يمكن تفسير مواقف دول الجوار الإقليمي (تركيا وإيران وإسرائيل) تجاه الثورات العربية والتطورات اللاحقة التي أفرزتها من خلال فهم طبيعة التحولات السياسية الداخلية التي شهدتها هذه الدول، والتي انعكست على سياستها الخارجية، ولا سيّما في ما يتعلق بمتغيرَي القيادة السياسية والتغيرات السياسية الداخلية.

ففي تركيا، شكلت سيطرة حزب العدالة والتنمية، ذي المرجعية الإسلامية، على السلطة منذ عام 2002، تحولاً مهمًّا في الأوضاع السياسية الداخلية، ولا سيّما مع تبنّيه سياسات وُصفت من جانب بعض الباحثين بأنها تشكّل انقلابًا على السياسات التقليدية العلمانية التي سادت المشهد السياسي التركي منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة على يد مصطفى كمال أتاتورك[51]، وبوجهٍ أخصَّ في ما يتعلق بتوجيه السياسة التركية نحو محيطها الإسلامي والعربي، أو عمقها الاستراتيجي بحسب أفكار أحمد داوود أوغلو التي تبناها الحزب كسياسة رسمية على النحو الذي تم توضيحه آنفًا، والتي تمت ترجمتها في صورة مبادئ وسياسات جديدة تميل إلى تغليب الطابع التعاوني مع دول الجوار العربي، والتي عبَّرت عنها سياسة «صفر مشكلات» التي طرحها أوغلو، والتي فتحت المجال أمام دخول العلاقات التركية ـ العربية إحدى مراحلها الذهبية (2002 ـ 2011).

من ناحية ثانية، نجح حزب العدالة والتنمية عبر نهج تدريجي في تقليص نفوذ المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية والتي وقفت بالمرصاد في وجه كل تجارب الأحزاب التركية ذات المرجعية الإسلامية تحت شعار حماية النظام العلماني التركي، وهو ما مكّن الحزب من فرض توجهاته التي أثرت بصورة أو بأخرى في طبيعة النظام العلماني التركي، وإن كان الحزب لم يمسَّ هذه الطبيعة العلمانية للدولة في النصوص الدستورية. وتعزز هذا التوجه بعد محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في تموز/ يوليو 2016، التي

---

(50) يوسف، تركيا: **استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة.. مقاربة جيوبوليتيكية**، ص 46.

(51) محمود علي الداوود، «التوجهات الإقليمية التركية نحو بلدان الجوار العربية،» ورقة مقدمة لحلقة نقاشية بعنوان: «تركيا إلى أين؟»، **المستقبل العربي**، السنة 39، العدد 456 (شباط/ فبراير 2017)، ص 37.

استفاد منها الحزب في تطويع المؤسسة العسكرية التركية بصورة كبيرة من خلال تعديل بنية الجيش وهرمية الأوامر وتفريغه من كوادره البشرية العلمانية المناوئة للحزب وقياداته[52].

ومن ناحية ثالثة، نجح حزب العدالة والتنمية الحاكم في تحقيق نهضة اقتصادية وتنموية كبيرة جعلت من تركيا عضوًا مهمًا في الكثير من المنظمات الاقتصادية الدولية مثل مجموعة العشرين، وأحد أهم «اقتصادات الأسواق الناشئة»[53]، فخلال الفترة 2002 ـ 2011، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 230 مليار دولار إلى 774 مليار دولار، وارتفع دخل الفرد من 3500 دولار إلى 10000 دولار أمريكي[54]. وهذه النجاحات أعطت ثقة كبيرة للحزب الحاكم وعززت شعبيته داخليًا، كما عززت جاذبية النموذج التركي لكثير من الشعوب والبلدان العربية، ولا سيّما في الدول التي شهدت تغييرات سياسية عقب موجة الربيع العربي.

ولكن منذ عام 2013، شهدت تركيا تحولات داخلية معاكسة، تمثّل أبرزها بـ:

ـ تزايد أعمال العنف والإرهاب داخل الأراضي التركية نتيجة تجدد الصراع المسلح مع حزب العمال الكردستاني في عام 2015 بعد أن كان قد تجمّد في آذار/ مارس 2013، في إثر دعوة زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان المسلحين الأكراد إلى إلقاء السلاح[55]، وتوتر العلاقات مع الأكراد عمومًا، سواء في داخل تركيا أو خارجها، وبخاصة في مناطق الحدود مع سورية والعراق بعد تنامي قوة «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي في سورية، الذي تعدّه أنقرة الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني، وتصنفه منظمة إرهابية، وإعلانه بصورة صريحة عن سعيه إلى إقامة «فدرالية» من جانب واحد في شمال سورية، وكذلك قيام أكراد العراق بتنظيم استفتاء للانفصال عن العراق وتشكيل دولة خاصة بهم، وهو ما عزز مخاوف تركيا من قيام دولة كردية تهدد وحدتها، ودفعها في وقت لاحق للتدخل العسكري في شمال سورية والعراق، ودعمها المعارضة السورية للسيطرة على المناطق المحاذية لتركيا[56]، فضلاً عن تنامي نشاط الجماعات الإرهابية، ولا سيّما تنظيم داعش داخل تركيا[57].

---

(52) نور الدين، «تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج،» ص 23.

(53) فؤاد كيمن، **توجهات تركيا وإيران في الشرق الأوسط: سياسات ومصالح**، سلسلة محاضرات الإمارات؛ العدد 168 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 15.

(54) يوسف، **تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة.. مقاربة جيوبوليتيكية**، ص 54.

(55) كيمن، المصدر نفسه، ص 7-8.

(56) نوفل [وآخرون]، «أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية ـ التركية ودور تركيا الإقليمي،» ص 10.

(57) أحمد موسى بدوي، «سياسة الدم: تركيا تحارب داعش أم الأكراد؟،» المركز العربي للبحوث والدراسات، 9 آب/ أغسطس 2015، <http://www.acrseg.org/39258>.

ـ تنامي المخاوف الداخلية التركية من سقوط البلاد في دائرة الاستبداد والسلطوية مع اتجاه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى ترسيخ سلطته الفردية، والتضييق على الحريات العامة، عبر اعتقال كل الأصوات المناهضة بتهم الإرهاب، وتصفية خصومه السياسيين، ولا سيّما بعد محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في تموز/ يوليو 2016، وتحويل النظام السياسي التركي من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي في عام 2017 لتركيز السلطات الدستورية في يده، وإبعاد أي أصوات موازنة أو مخالفة، حتى لو كانت من داخل حزب العدالة والتنمية نفسه (كما حدث مع الرئيس عبد الله غل أو رئيس الوزراء أحمد داوود أوغلو)[58].

ـ تنامي الانقسامات والتوترات السياسية داخل تركيا بين التيارين العلماني والإسلامي، وبرز ذلك في مؤشرين مهمين، الأول هو الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت من ميدان تقسيم في إسطنبول في أيار/ مايو 2013 ضد الحكومة، والتي اعتبرها بعضهم محاكاة لانتفاضات الربيع العربي[59]. والثاني تمثل بمحاولة الانقلاب العسكري الفاشلة، والتي شكلت تحولاً مهمًا في سياسات أردوغان الداخلية والخارجية.

ـ تراجع ما يمكن وصفه بـ«المعجزة الاقتصادية» التركية نتيجة انتفاء أسبابها، وفي مقدمتها سياسة «صفر مشكلات» وغياب الأمن والاستقرار في الداخل، وتوتر علاقات تركيا الخارجية، ووصل انهيار الأوضاع الاقتصادية إلى ذروته في آب/ أغسطس 2018، عندما انهارت العملة التركية بصورة غير مسبوقة وسط أزمة اقتصادية تركية ـ أمريكية حادة.

هذه التغيرات الداخلية أفضت إلى نتائج سلبية عدة بالنسبة إلى تركيا، أهمها[60]: حدوث استقطاب عرقي حاد، ولا سيّما مع استهداف الأكراد، واستقطاب أيديولوجي علماني ـ إسلامي غير مسبوق، واضطراب سياسي وأمني واسع نتيجة تنامي الأعمال الإرهابية التي نفذتها الجماعات المتطرفة أو تلك المحسوبة على حزب العمال الكردستاني. وألقى كل ذلك بتداعياته السلبية على جاذبية النموذج التركي في المنطقة، وعلى علاقات تركيا العربية، التي شهدت توترًا ملحوظًا نتيجة سياسات تركيا الداعمة لتيارات الإسلام السياسي المتداعية في المنطقة، لتتحول من «صفر مشكلات» إلى «صفر أصدقاء» تقريبًا[61].

---

(58) نور الدين، «تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج،» ص 23-24.

(59) دلي، «هل كان ثمة ربيع تركي من وحي الربيع العربي؟،» ص 571.

(60) نور الدين، المصدر نفسه، ص 24.

(61) يوسف، تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة.. مقاربة جيوبوليتيكية، ص 76.

وفي **إيران**، كان للأوضاع السياسية الداخلية تأثيراتها الواضحة في سياساتها الخارجية ومواقفها تجاه المنطقة العربية وموجة الثورات التي شهدتها، ويمكن الإشارة هنا باختصار إلى متغيرين رئيسين مرتبطين بعضهما ببعض: **الأول**، هو طبيعة النظام السياسي في إيران؛ **والثاني**، هو حالة الصراع السياسي الداخلي بين تيارَي الإصلاحيين والمحافظين. فبالنسبة إلى المتغير **الأول**، لم تشهد إيران تغيرات جوهرية منذ اندلاع الثورة الإسلامية عام 1979 في ما يتعلق بطبيعة نظامها السياسي الذي يوصف بأنه نظام ديني/ طائفي مؤدلج، يتمتع فيه مرشد الثورة بسلطات وصلاحيات واسعة بوصفه «الولي الفقيه» و«الإمام المعصوم»؛ ومن ثم فقد حافظت طهران على سياسة تتسم بقدر كبير من الثبات، ولا سيّما في ما يتعلق بمسألة الإيمان بمبدأ تصدير الثورة للدول المجاورة[62]. وبالنسبة إلى **المتغير الثاني**، وعلى الرغم من الاعتراف بوجود انقسام واضح بين التيارين الإصلاحي والمحافظ داخل إيران حول بعض التوجهات العامة للسياستين الخارجية والداخلية للبلاد، بما في ذلك الموقف المعلن من ثورات الربيع العربي، فقد أظهرت التجربة السياسية، أن كلا التيارين يخضعان لتوجهات أيديولوجية ذات مضمون واحد، تتمثل بالإيمان بالمبادئ الأساسية للثورة الإسلامية، والتسليم بشرعية نظام ولاية الفقيه، وأن الاختلاف يكمن فقط في الإيمان بفكرة الولاية المطلقة أو في تحديد الصلاحيات[63]، وكذلك في الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف الثورة الإسلامية: هل من خلال سياسة الحوار والانفتاح أم من خلال سياسة التشدد والمواجهة؟ ويؤكد ذلك أن سياسة إيران تجاه ثورات الربيع العربي وتدخُّلها في شؤون البلدان العربية لم تشهد تغيرات كبيرة بين إدارتَي الرئيس محمود أحمدي نجاد (المحسوب على التيار المحافظ والذي انتهت ولايته في حزيران/ يونيو 2013)، والرئيس حسن روحاني (المحسوب على التيار الإصلاحي)، بل إن هذا الأخير نجح من خلال سياسة الانفتاح على الغرب وتوقيع الاتفاق النووي مع القوى الدولية في عام 2015، في تعزيز قوة إيران الإقليمية وتعزيز سياساتها التدخلية في شؤون الدول المجاورة، حتى مجيء إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في عام 2017، وتبنّيها نهجًا متشددًا في مواجهة إيران وسياساتها التدخلية في المنطقة، وهو النهج الذي ترافق مع تنامي الاحتجاجات الشعبية الإيرانية ضد النظام الإيراني الحاكم، بجناحيه الإصلاحي والمحافظ، ولا سيّما في مطلع

(62) محمد أحمد المقداد، «تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية: العلاقات الإيرانية-العربية.. دراسة حالة،» مجلة دراسات (كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية-الجامعة الأردنية)، السنة 40، العدد 2 (2013)، ص 452

(63) المصدر نفسه، ص 452-453.

عام 2018، والتي شهدت رفع شعارات تطالب النظام بالتركيز على الأوضاع الداخلية، وعدم تبديد موارد الشعب على مغامراته الخارجية، وعدها بعضهم بداية لـ«ربيع إيراني»[64].

وفي **إسرائيل**، كان لسيطرة اليمين المتشدد الطويلة وشبه المطلقة على السلطة بزعامة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وتراجع شعبية ومكانة تيارات اليسار والوسط، تأثيرها في توجهات تل أبيب وسياستها تجاه المنطقة بعامة، وثورات الربيع العربي بخاصة؛ حيث وجد هذا التيار اليميني في هذه الثورات وما أفرزته من تطوراتٍ الفرصة لتنفيذ توجهاته وأهدافه الرئيسة المتمثلة في تصفية القضية الفلسطينية بالكامل عبر تكثيف سياسة الاستيطان وتأكيد الطابع اليهودي للدولة العبرية، وتجميد أي مسعى حقيقي للسلام، وهو توجُّه تعزَّز بعد تولي إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب السلطة في عام 2017.

6 ـ المحددات الأمنية

أدت المحددات الأمنية دورًا مهمًّا في تشكيل معالم السياسة الخارجية لدول الجوار الإقليمي تجاه ثورات وانتفاضات الربيع العربي. ففي تركيا صاغ قادة حزب العدالة والتنمية مفهومًا للأمن التركي مغايرًا لما كان سائدًا قبل تسلُّمه السلطة، ينطلق من أن دول الجوار الإقليمي لا تشكل بالضرورة مصدر تهديد للأمن القومي التركي، مثلما كانت الحال قبل ذلك، وإنما قد يكون التعاون المشترك معها سبيلاً للتعامل مع التهديدات كافة، التي يمكن أن تؤثر على الأمن والاستقرار في تركيا، إلى درجة أن أنقرة أزالت اسم سورية وإيران من قائمة الدول التي تشكل مصدر تهديد لأمنها القومي بعد عقود من اعتماد هذه القائمة؛ ما فتح المجال أمام تعزيز علاقات التعاون الأمني مع هاتين الدولتين، ولا سيّما سورية[65].

وقد أدت العوامل الأمنية دورًا أساسيًّا في تحديد المقاربة التركية حيال الثورات العربية، حيث انطلقت تركيا من قناعة مؤداها أن استمرار حالة الاحتجاجات والثورات قد تؤثر في مستقبل أمنها واستقرارها واستثماراتها السياسية والاقتصادية في المنطقة[66]، على نحو ما حدث في سورية، التي تسبَّب قمع النظام لاحتجاجاتها في انزلاق البلاد إلى حرب

---

(64) توفيق السيف، «ربيع إيراني..؟،» **الشرق الأوسط** (لندن)، 2018/1/3.

انظر أيضًا: Holly Dagres, «Questioning Iran's Regional Ambitions,» Carnegie Endowment for International Peace, 8 January 2018, <https://carnegieendowment.org/sada/75187>.

(65) دلي، «هل كان ثمة ربيع تركي من وحي الربيع العربي؟،» ص 567-568.

(66) رانية طاهر، «الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي،» **رؤية تركية**، العدد 8 (شباط/ فبراير 2013)، <https://bit.ly/2EnU3uM>

أهلية وفوضى أمنية شاملة هددت الاستقرار والأمن التركيين. من هنا، وجدت أنقرة أن النهج التعاوني الذي نادت به للتعامل مع المشكلات الأمنية والتهديدات التي تواجهها، لم يعد يجدي نفعًا، الأمر الذي دفع أنقرة إلى تبنّي عقيدة أمنية جديدة تقوم على ضرورة مواجهة التهديدات الأمنية في عقر دارها بدلاً من انتظار وصولها إلى داخل تركيا، وهي العقيدة التي وجدت ترجمةً لها في الاتجاه إلى إقامة قواعد عسكرية في الخارج (الصومال، وقطر)[67]، واستخدام القوة الصلبة واللجوء للتدخل العسكري المباشر بدلاً من الاعتماد على القوة الناعمة التي لم تعد كافية لمواجهة التهديدات الأمنية المتصاعدة، وهو نهجٌ تعزَّز مع تنامي التفجيرات الإرهابية داخل تركيا بفعل نشاط تنظيم داعش وحزب العمال الكردستاني، فضلاً عن تنامي نفوذ الأكراد داخل المناطق الحدودية في العراق وسورية بما حمله من تهديدات مباشرة على الأمن القومي التركي[68].

ومع أن أنقرة أعلنت في كثير من مواقفها وتصريحات مسؤوليها رفضها لاستراتيجية المحاور، غير أن المحددات الأمنية أيضًا وقفت وراء الحركة الدبلوماسية والسياسية التركية النشطة حيال القاهرة في مرحلة ما بعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير، من أجل تأسيس محور «القاهرة ـ أنقرة»، وذلك بهدف مواجهة التحديات السياسية والأمنية التي تحيط بالمنطقة وتعزيز النفوذ التركي فيها[69]. علاوة على ذلك، فإن ما تتمتع به تركيا من قدرات عسكرية كبيرة وما تتميز به من صناعات دفاعية متطورة نوعًا ما، وما تقوم به من دور فاعل في إطار حلف شمال الأطلسي (ناتو)، كان من ضمن العوامل التي دفعت البلدان العربية إلى محاولة تعزيز العلاقات معها لتقوم بدور موازن في موازين الأمن الإقليمي في مواجهة إيران وإسرائيل[70].

وفي **إيران**، يشكّل المحدد الأمني عنصرًا جوهريًّا من عناصر صنع وتوجيه سياستها الخارجية؛ فوجود إيران في وسطٍ إقليمي ودولي معادٍ لها منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979، وإحساس القائمين على نظامها أن نظامهم مستهدف من الخارج، في ضوء موقف بلدان الخليج المجاورة والقوى الغربية من الثورة الإيرانية والدعم الكبير الذي تلقاه العراق، بخاصة على المستوى العربي ومن قبل الولايات المتحدة خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية،

---

(67) نور الدين، «تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج،» ص 30.

(68) انظر كلاً من: دلي، «هل كان ثمة ربيع تركي من وحي الربيع العربي؟،» ص 568؛ طاهر، المصدر نفسه، ومحمد عبد القادر خليل، «التداعيات الأمنية للثورات العربية على تركيا،» **الأهرام**، 2012/8/24.

(69) طاهر، المصدر نفسه.

(70) علام، «التقارب التركي ـ الخليجي.. الدوافع والمحفزات والآثار،» ص 130.

كل ذلك جعل الهاجس الأمني يسيطر على عقلية صانع القرار الإيراني[71]، وانعكس ذلك على السياسة الخارجية الإيرانية ورؤية طهران للأمن في المنطقة من زاويتين:

الأولى، جعَل هذا التوجس تجاه القوى الأجنبية، خاصة الغربية، إيرانَ معارضة دائمًا لأي وجود أجنبي في المنطقة؛ حيث تنظر إلى هذا الوجود على أنه تهديد لها، وترى أن الروابط الأمنية بين بلدان الخليج العربية وبعض هذه القوى بمنزلة تهديد خارجي لها، وقد أكدت مرارًا أن أمن منطقة الخليج هو مسؤولية مشتركة للدول الثماني المطلة وطرحت صيغًا مختلفة لتحقيق التعاون الأمني المشترك[72]، وأعلنت رفضها الصريح أي وجود أجنبي، ولا سيّما أمريكي، في المنطقة[73].

الثانية، هذا الهاجس الأمني يدفع إيران دائمًا إلى العمل على تقوية نفسها وامتلاك عناصر القوة والأوراق التي تستطيع من خلالها ردع أية قوة معادية من استهدافها. في هذا السياق، جاء سعيها الدؤوب إلى تطوير برنامجها النووي[74]، وتطويرها المستمر لبرنامجها الصاروخي، والأهم من ذلك هو الاستثمار بكثافة وعلى مدى زمني طويل في تشكيل فصائل مسلحة مرتبطة بها وموالية لها داخل بعض الدول المحيطة بها.

ولا يختلف الوضع بالنسبة إلى **إسرائيل**، التي يشكل الهاجس الأمني المحدِّد الأهمَّ لسياساتها في المنطقة؛ ففي البداية نظرت النخب الأمنية والسياسية الإسرائيلية إلى موجة الثورات والاحتجاجات الشعبية العربية باعتبار أنها تشكل تهديدًا لمرتكزات استراتيجيتها الأمنية في المنطقة التي تقوم على ثلاث ثوابت أساسية، هي: الردع من خلال ضمان التفوق العسكري والاستراتيجي، والحرب الاستباقية ضد أية تهديدات محتملة، والحدود الآمنة. فسقوط نظام الرئيس المصري حسني مبارك، وتنامي احتمالات صعود التيارات الإسلامية التي تحمل توجهات معادية لإسرائيل إلى سُدَّة الحكم، من شأنه، وفق التقديرات الإسرائيلية الأولية، أن يعزز من قوة تيار «المقاومة» أو «الممانعة» في المنطقة ضد إسرائيل[75]، ويخلق

---

(71) سالم، «السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لبلدان الخليج العربية 1979 ـ 2012،» ص 61.

(72) أشرف محمد كشك، «معضلة متجددة: أمن الخليج في الرؤية الإيرانية،» **السياسة الدولية**، العدد 196 (نيسان/ أبريل 2014)، ص 81.

(73) Frederic Wehrey and Richard Sokolsky, «Imagining a New Security Order in the Persian Gulf,» Carnegie Endowment for International Peace, October 2015, p. 3, <https://carnegieendowment.org/files/CP256_Wehrey-Sokolsky_final.pdf>.

(74) سالم، «السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لبلدان الخليج العربية 1979 ـ 2012،» ص 61

(75) Benedetta Berti, «Israel and the Arab Spring: Understanding Attitudes and Responses to the «New Middle East»,» in: Lorenzo Vidino, ed., *The West and the Muslim Brotherhood after the Arab Spring* (Philadelphia, PA; Dubai: Al Mesbar Studies and Research Center and Foreign Policy Research Institute, 2013), p. 130.

بيئة ضبابية لمستقبل الأوضاع في المنطقة تزيد التهديدات الأمنية الموجهة لإسرائيل[76]، الأمر الذي دفع كثيراً من قادة الأجهزة الأمنية إلى المطالبة بزيادة النفقات الأمنية وإعادة صوغ عقيدة إسرائيل الأمنية من جديد، والمبادرة لإحداث تغييرات جوهرية في بنية الجيش الإسرائيلي وطابع استعداداته[77]، ولا سيّما مع تزايد المخاوف من احتمال إلغاء أو تجميد اتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر في حال أمسك الإسلاميون بالسلطة[78]. كما انعكست هذه المخاوف الأمنية في طبيعة المواقف الإسرائيلية، سواء من خلال اصطفافها الاعتيادي مع الحلفاء، أو من خلال محاولة التدخل في توجيه الثورات العربية بالشكل الذي يخدم مصالحها الاستراتيجية[79].

7 ـ المحددات الاقتصادية

ينصرف مفهوم المحددات الاقتصادية إلى زاويتين: **الأولى** هي طبيعة الأهداف والمصالح الاقتصادية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال سياستها الخارجية. **والثانية**، هي مدى توافر الإمكانات والقدرات الاقتصادية اللازمة للدولة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. وبالنظر إلى مواقف دول الجوار الإقليمي العربي، نلاحظ أن تأثير العامل الاقتصادي كان مهمًا في تحديد السياسات الخارجية لهذه الدول تجاه المنطقة العربية من الزاويتين.

ففي تركيا، استهدفت سياسة الانفتاح الخارجي التي تبنَّاها حزب العدالة والتنمية منذ تسلُّمه السلطة عام 2002 تعزيز النمو الاقتصادي الداخلي من خلال بناء علاقات شراكة وتعاون اقتصادي مع الدول المحيطة وفي مقدمها البلدان العربية، وهو ما تحقَّق بالفعل وانعكس في تنامي حجم التبادل التجاري العربي ـ التركي، الذي تضاعف أكثر من خمس مرات خلال الفترة 2003 ـ 2014؛ حيث ارتفع من نحو 9 مليارات دولار إلى 53 مليار دولار

(76) عدنان عبد الرحمن أبو عامر، **منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات العربية** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016)، ص 103-104.

(77) صالح النعامي، «نفقات الأمن الإسرائيلي في ظل الثورات العربية،» تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تموز/ يوليو 2011، ص 1، <https://goo.gl/4PiBS4>.

(78) Daniel L. Byman, «Israel's Pessimistic View of the Arab Spring,» *The Washington Quarterly*, vol. 34, no. 3 (Summer 2011), pp. 124-125.

(79) تهاني سنديان، «الربيع العربي ودولة الكيان: إسرائيل ربحت.. إسرائيل لم تربح،» في: مجموعة مؤلفين، **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير.. أربع سنوات من الربيع العربي**، ص 586.

خلال هذه المرحلة[80]. علاوة على ذلك، نظرت تركيا إلى المنطقة العربية كسوق مهمة لصادراتها وجهة جذب رئيسة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي شهدت هي الأخرى زيادات كبيرة في تدفقاتها من المنطقة العربية لتركيا، فإن رغبة أنقرة في تأمين احتياجاتها النفطية المتزايدة، التي تستورد منها ما يزيد على 90 بالمئة، كانت من العوامل المهمة التي حددت علاقاتها مع دول الجوار المحيطة، والتي تُعَد في أغلبيتها دولاً نفطية، سواء البلدان العربية أو دول القوقاز وآسيا الوسطى أو إيران وروسيا[81].

وبينما كانت العلاقات الاقتصادية القوية بين تركيا وليبيا أحد العوامل التي جعلت تركيا تتردد في دعم الثورة ضد نظام القذافي، فإنها سعت جاهدة إلى بناء علاقات اقتصادية مع النظم العربية الجديدة في دول الثورات العربية، ولا سيّما تلك التي شهدت صعوداً لتيارات الإسلام السياسي كمصر في عهد الإخوان المسلمين وتونس، وهو الأمر الذي جسدته سلسلة اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري التي عقدتها حكومة حزب العدالة والتنمية مع هذه الدول[82]. وحدث الأمر نفسه مع حكومة الوفاق الليبية، والتي وقعت أنقرة معها اتفاقيتين مهمتين عام 2019، **إحداهما** لترسيم الحدود البحرية بهدف استكشاف مناطق إنتاج الغاز في شرق المتوسط، **والثانية** للتعاون الأمني. وتعتبر ليبيا ذات أهمية اقتصادية كبيرة لتركيا التي تنظر لها باعتبارها بوابة اقتصادية لأفريقيا، ومصدراً مهمًا لواردات النفط والغاز التي أنفقت عليها تركيا نحو 42 مليار دولار أمريكي في عام 2018[83]، وهو ما يفسر جانبًا مهمًا من الاهتمام التركي بليبيا وتدخلها العسكري فيها.

وفي **إيران**، يحظى العامل الاقتصادي بأهمية خاصة، على الرغم من أنه ليس له ثقل العوامل الأيديولوجية والأمنية نفسه؛ فإيران باعتبارها دولة نفطية تعتمد في اقتصادها بصورة كبيرة على عائدات النفط والغاز، لديها مصلحة في أن تحافظ على استقرار أسعار النفط عالميًا، وهو ما يجعل علاقاتها مع البلدان العربية النفطية تراوح بين ثنائية الرغبة في التعاون لتحقيق المصلحة المشتركة والصراع الناجم عن اختلاف الرؤى في شأن إدارة أسواق الطاقة

---

(80) «مساع لزيادة حجم التبادل التجاري بين تركيا والبلدان العربية إلى 70 مليار دولار،» **الشرق الأوسط** (لندن)، 2016/12/17.

(81) انظر كلًا من: علام، «التقارب التركي ـ الخليجي.. الدوافع والمحفزات والآثار،» ص 128-129، وبشير عبد الفتاح، «السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة،» **السياسة الدولية**، العدد 182 (تشرين الأول/ أكتوبر 2010)، ص 118-121.

(82) دلي، «هل كان ثمة ربيع تركي من وحي الربيع العربي؟،» ص 567.

(83) «هل يمهد الاتفاق الليبي ـ التركي للتدخل العسكري التركي في ليبيا؟،» موقع بي بي سي عربي، 16 كانون الأول/ ديسمبر 2019، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-50801453>.

ومستويات الأسعار. كما أن رغبة إيران في الإفادة من مواردها النفطية هي ما دفع باتجاه بروز التيار الإصلاحي الذي يتبنى سياسة الانفتاح على الخارج لفتح أسواق التصدير أمام إنتاجها من النفط والغاز. وبينما شكلت العقوبات الغربية، والأمريكية بخاصة، أحد العوامل التي كبحت جماح التدخل الإيراني في شؤون المنطقة وقدرة طهران على دعم وتمويل الجماعات الموالية لها، فإن سياسة الانفتاح الغربي والأمريكي عليها، عقب توقيع الاتفاق النووي في عام 2015، وفرت لطهران مزيدًا من الموارد المالية التي استخدمتها في تعزيز نفوذها الإقليمي وزيادة انفاقها في المنطقة، وهو ما دفع إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى التراجع عن هذه السياسة معترفًا بخطئها والانسحاب من الاتفاق النووي في عام 2018[84]، وإعادة فرض العقوبات على إيران وتشديدها ضمن ما وصفه البيت الابيض بسياسة «الضغط الأقصى» لإجبارها على تغيير سلوكها، وإثارة الرأي العام الداخلي في مواجهتها، وهي السياسة التي حققت نجاحات مهمة، سواء في تقليص عائدات الحكومة النفطية بعد إعادة فرض العقوبات وتشديدها على قطاع النفط والقطاع المالي، أو في دفع الإيرانيين للخروج والاحتجاج على نظامهم السياسي، وهي الاحتجاجات التي تكررت أكثر من مرة، ولا سيّما في أواخر عام 2017 وبداية عام 2018 وفي أواخر عام 2019.

أما **إسرائيل**، فقد كان لتطورها الاقتصادي، المدعوم غربيًا، وتفوقها العلمي والتكنولوجي المدعوم بإنفاق متزايد على البحث العلمي، تأثيره في تكريس والحفاظ على تفوقها العسكري والتكنولوجي. كما تُولِي إسرائيل للبعد الاقتصادي أهمية خاصة في فهمها لمسألة تطبيع العلاقات مع البلدان العربية، ولا سيّما مع بلدان الخليج العربية، وهو ما سبق أن عبَّر عنه رئيس الوزراء الإسرائيلي عندما طرح فكرة السلام الاقتصادي، بمعنى خلق علاقات تعاون اقتصادي إقليمي تكون مدخلاً لبناء السلام وليس العكس[85]، وهو النهج الذي بدأ يظهر بوضوح بعد تولي الرئيس دونالد ترامب السلطة في الولايات المتحدة، وتبنّيه هذا النهج ودفعه باتجاه تشكيل تحالف عربي - إسرائيلي في مواجهة إيران.

8 ـ صورة دول الجوار لدى الوطن العربي

تؤدّي الصورة الذهنية لدى الشعوب والحكومات دورًا مهمًا في تحديد مدى تقبُّلها لأدوار القوى الأخرى والتفاعل البنّاء معها. وعلى المستوى العربي تختلف هذه

(84) «ترامب يرفض التصديق على الاتفاق النووي ويفرض عقوبات ضد الحرس،» **الشرق الأوسط** (لندن)، 2017/10/14.

(85) ماجد كيالي، «مشاريع السلام الاقتصادي،» **العرب** (لندن)، 2017/5/22.

الصورة في شأن دول الجوار الإقليمي العربي الثلاث كثيرًا، كما شهدت هذه الصورة الذهنية تغيرات بين مرحلة وأخرى. وقد نجحت **تركيا**، منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في عام 2002، في رسم صورة ذهنية إيجابية جدًا في الأوساط العربية، الرسمية والشعبية؛ فوجود حزب سياسي مدني بخلفية إسلامية يستطيع، في ظل التزام كامل بالقواعد الديمقراطية في نظام سياسي علماني، أن يحقق نجاحات اقتصادية وتنموية وسياسية كبيرة بالشكل الذي حدث، أثار الإعجاب لدى الشعوب والنخب العربية، التي وجدت في ذلك نموذجًا يستحق التطبيق في الوطن العربي[86]. كما عززت مواقف الحزب الداعمة للقضايا العربية، ولا سيّما تصويت البرلمان التركي في آذار/ مارس 2003 برفض استخدام الولايات المتحدة الأراضي التركية في عملياتها العسكرية ضد العراق[87]، والانتقادات الحادة التي وجهتها قيادات الحزب لإسرائيل، ولا سيّما خلال عدوانها على غزة عام 2009، ووقوف أنقرة في مواجهة النظام السوري في بداية الثورة السورية. ذلك كله، عزز من شعبية تركيا وصورتها الإيجابية في الأوساط العربية. وقد أشار استطلاع الرأي العربي السنوي لعام 2011 الذي أجراه كرسي أنور السادات للسلام والتنمية في جامعة ميريلاند بالتعاون مع مؤسسة زغبي الدولية وشمل نحو 3000 شخص من مصر والإمارات والمغرب والأردن ولبنان، إلى أن أغلبية المشاركين في الاستطلاع يرون أن تركيا أدّت دورًا «بنَّاءً جدًا» في الثورات العربية[88].

هذه الصورة الذهنية الإيجابية جعلت نموذج تركيا «العلماني ـ الإسلامي» هو الأكثر قبولًا لإمكان التطبيق عربيًّا، بل يمكن القول إن هذه الصورة هي التي دفعت الشعوب العربية للتصويت لتيارات الإسلام السياسي عقب موجة الربيع العربي، أملًا في تكرار التجربة الناجحة لحزب العدالة والتنمية، قبل أن تشهد هذه الصورة الذهنية بعض التغييرات السلبية منذ عام 2013، مع فشل تجربة الإخوان المسلمين في مصر وإصرار النظام التركي على مواصلة دعمه لهم. وعلى الرغم من تزايد الانتقادات لتركيا وسياساتها التدخلية في الوطن العربي، ولا سيّما في سورية وليبيا، فإن صورتها وصورة قيادتها السياسية، لا سيّما

---

(86) إبراهيم البيومي غانم، «الرؤية العربية لتركيا الجديدة،» **السياسة الدولية**، العدد 169 (تموز/ يوليو 2007)، ص 188-189.

(87) يسرا الشرقاوي، «تركيا ـ أمريكا.. سياسة خارجية بملامح جديدة،» **السياسة الدولية**، العدد 171 (كانون الثاني/ يناير 2008)، ص 108-109.

(88) انظر: Shibley Telhami, «Annual Arab Public Opinion Survey,» Anwar Sadat Chair for Peace and Development, University of Maryland, October 2011, <https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/1121_arab_public_opinion.pdf>.

الرئيس رجب طيب أردوغان، استمرت إيجابية في عمومها؛ ففي استطلاع للرأي العام أجرته شبكة البارومتر العربي لمصلحة شبكة «بي بي سي» شمل أكثر من 25 ألف مشارك في 10 بلدان عربية بين أواخر 2018 وربيع 2019، جاء أردوغان في المرتبة الأولى كأكثر الرؤساء شعبية في الوطن العربي بنسبة 51 بالمئة[89].

أما **إيران**، فقد تسببت سياساتها وتدخلاتها في المنطقة في رسم صورة ذهنية سلبية عنها في الأوساط العربية، ولا سيّما مع تنامي حدة الصراع والاستقطاب الطائفي في المنطقة منذ عام 2003، وتعززت هذه الصورة بعد موجة ثورات الربيع العربي. ولا سيّما سورية والعراق واليمن؛ فعلى سبيل المثال، كشف استطلاعٌ للرأي حول توجهات المواطنين العرب تجاه إيران أجرته مؤسسة «زغبي إنترناشيونال» في شهر حزيران/ يونيو 2011 وشمل أربعة آلاف مواطن من بلدان عربية مختلفة، عن نظرة شعبية سلبية إلى إيران مقارنة بعام 2006 (عدوان إسرائيل على لبنان)؛ حيث كانت شعبية إيران في أعلى مستوياتها في هذه الدول في هذا التاريخ. فبعد أن كانت النظرة إيجابية لإيران بنسبة 85 بالمئة في السعودية و82 بالمئة في المغرب و89 بالمئة في مصر و68 بالمئة في الإمارات عام 2006 انخفضت إلى 6 بالمئة و14 بالمئة و37 بالمئة و22 بالمئة في هذه الدول على الترتيب في عام 2011[90].

ووفقًا للمؤشر العربي 2014 ـ 2015، جاءت إيران في المرتبة الثانية، كمصدر تهديدٍ للأمن القومي العربي بعد إسرائيل من وجهة نظر شعوب 14 دولة عربية، مشيرًا إلى أن النظرة السلبية لها من قبل الشعوب العربية بلغت نحو 62 بالمئة، مقارنة بـ 52 بالمئة في مؤشر عام 2013[91]. وفي استطلاعٍ للرأي أجراه مركز بيو للأبحاث في الولايات المتحدة، ونشرت نتائجه في شهر حزيران/ يونيو 2015 وشمل 40 بلدًا حول العالم، تبنَّى 89 بالمئة من الأردنيين و58 بالمئة من اللبنانيين و57 بالمئة من الفلسطينيين نظرةً سلبيةً إلى إيران[92]. وفي استطلاعٍ آخر نُشرت نتائجه في كانون الثاني/ يناير 2016 حول: توجهات النخب العربية نحو إيران ودورها في المنطقة شمل 860 شخصًا من 21 دولة عربية، جاءت إيران في

(89) إيمري عزيزلرلي، «رجب طيب أردوغان: هل اختاره العرب بطلًا لهم؟،» موقع بي بي سي عربي، 28 حزيران/ يونيو 2019، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-48785030>.

(90) James Zogby, «Arab Attitudes Toward Iran, 2011,» Arab American Institute Foundation, June, 2011, p. 3, <https://https://b.3cdn.net/aai/305479e9e4365271aa_q3m6iy9y0.pdf>.

(91) جمال سند السويدي، **دور عملية استعادة الشرعية في تعزيز الأمن القومي العربي** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية وكلية الدفاع الوطني، 2016)، ص 16.

(92) Hani Zainulbhai and Richard Wike, «Iran's Global Image Mostly Negative,» Pew Research Center, 18 June 2015, <http://www.pewglobal.org/2015/06/18/irans-global-image-mostly-negative/>.

المرتبة الثانية بعد إسرائيل في قائمة الدول المهدِّدة للأمن القومي العربي؛ حيث قال 82 بالمئة ممن تم استطلاع آرائهم إن صورة إيران أصبحت أكثر سلبيةً لدى العرب بعد عام 2011 منها قبله، ورأى 67 بالمئة أن دور إيران في المنطقة العربية سلبي ويهدد المصالح العربية العليا، ولم يرَ سوى 2 بالمئة فقط أن هذا الدور إيجابي[93].

كما وضَع قمع النظام الإيراني حركة الاحتجاجات الداخلية فيه، منذ انتخابات الرئاسة عام 2009، إيرانَ في اتجاه معاكس مع حركة الثورات العربية وما تنطوي عليه من معاني التحرر والانفتاح والديمقراطية، وهذا نال من صورة إيران بشكل كبير، وبخاصة في البلدان العربية التي شهدت تغييرات ثورية.

9 ـ المحددات المرتبطة بطبيعة العلاقات بين القوى الإقليمية والدولية

تؤدّي علاقات القوى الدولية الفاعلة في المنطقة، ولا سيّما الولايات المتحدة وروسيا، بدول الجوار العربي، دورًا مهمًّا في تحفيز أو تحجيم تدخلات هذه الدول في الشؤون العربية. وقد شهدت علاقات هذه القوى الدولية بدول الجوار العربي، ولا سيّما تركيا وإيران، تغيرات وتبدلات مهمة منذ اندلاع موجة الربيع العربي، بينما ظلت شبه ثابتة مع إسرائيل.

فبالنسبة إلى **تركيا**، لقي توجُّهها الجديد نحو تعزيز علاقاتها مع البلدان العربية والإقليمية بعد تولِّي حزب العدالة والتنمية السلطة في عام 2002، تشجيعًا من الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث شكّل هذا الدور مساندة للجهود الأمريكية في تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي عبر الاتصال بجميع الأطراف[94]، وفي تسهيل الاتصال والتحاور مع إيران أحيانًا وموازنة دورها الإقليمي أحيانًا أخرى، كما تم النظر إلى التجربة التركية باعتبارها تمثِّل نموذجًا للإسلام السياسي المعتدل في مواجهة نزعات التطرف[95]، ولتجربة سياسية ناجحة في تحقيق التوافق بين الديمقراطية والعلمانية والإسلام[96]. وعلى الرغم من تعثر مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ولا سيّما مع تنامي نزعة الإسلاموفوبيا في العالم الغربي، عقب هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001،

---

(93) فاطمة الصمادي، مشرف، «استطلاع رأي: إيران في ميزان النخبة العربية،» مركز الجزيرة للدراسات، 18 كانون الثاني/ يناير 2016، <http://studies.aljazeera.net/ar/files/2016/01/20161188447532819.html>.

(94) يوسف، **تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة.. مقاربة جيوبوليتيكية**، ص 51.

(95) اللباد، «أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية،» ص 97-99.

(96) أسامة الغزالي حرب، «نجم تركيا الساطع؟،» **السياسة الدولية**، السنة 45، العدد 182 (تشرين الأول/ أكتوبر 2010)، ص 6.

فقد حافظت تركيا على علاقات قوية، ولا سيّما في المجال الاقتصادي، مع أوروبا، بينما شكلت عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، أحد الدوافع المهمة التي دفعت الغرب إلى تشجيع أنقرة على القيام بدور أكثر فاعلية في منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها حليفًا موثوقًا وثابتًا.

بعد اندلاع موجة الثورات العربية، وجد الدور التركي الداعم للثورات العربية مساندة غربية/ أمريكية، ولا سيّما في ما يتعلق بدعم الإخوان المسلمين في مصر، والتعاون في تقديم الدعم لمسلحي المعارضة للإطاحة بالنظام السوري الحاكم، ولكن سرعان ما توترت العلاقات التركية ـ الأمريكية بصورة متصاعدة نتيجة عدة عوامل، أبرزها: تردُّد الولايات المتحدة حيال تغيير النظام في سورية كما تنادي أنقرة، والدعم الأمريكي لقوات سورية الديمقراطية ووحدات حماية الشعب الكردية، اللتين تصنفهما أنقرة جماعات إرهابية[97]، والاتهامات التركية لواشنطن بالوقوف خلف محاولة الانقلاب الفاشلة منتصف عام 2016 إضافة إلى رفض واشنطن المتكرر لطلبات الحكومة التركية لتسليم رجل الدين ذي الأصول التركية فتح الله كولن الذي تتهمه أنقرة بالوقوف خلف محاولة الانقلاب، والتقارب التركي ـ الروسي الذي أثار شكوك واشنطن، والصراع التجاري بين البلدين الذي اندلع في عام 2018 وسبَّب أزمة اقتصادية غير مسبوقة لتركيا، والكثير من مجالات الخلاف الأخرى[98] التي جعلت علاقة التحالف الاستراتيجي بين البلدين موضع شك في بعض الأحيان.

بالنسبة إلى العلاقات التركية ـ الأوروبية، وعلى الرغم من التوتر الذي شهدته هذه العلاقات نتيجة الرفض الأوروبي الصريح لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وقطع الطريق على أي محاولات في هذا الشأن، فإن ذلك لا يمنع حقيقة أن الخيار الاستراتيجي لأنقرة، كان ولا يزال، هو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بل إن هناك من يرى أن توجُّه تركيا نحو تعزيز علاقاتها بمحيطها الإقليمي وتعزيز دورها في عمقها الاستراتيجي، لم يكن بهدف إيجاد بديل من الخيار الأوروبي، ولكنه كان يهدف إلى إقناع أوروبا والغرب أن تركيا بمكانتها الإقليمية ستكون إضافة كبيرة للاتحاد الأوروبي؛ ومن ثَمّ فهو توجُّه مقوٍّ

(97) Galip Dalay, «A Difference of Opinion? Fissures in US-Turkish Relations after Syria,» Brookings Doha Center, 26 January 2018, <https://www.brookings.edu/opinions/a-difference-of-opinion-fissures-in-u-s-turkish-relations-after-syria/>.

(98) محمود سمير الرنتيسي، «العلاقات التركية-الأميركية في عهد ترامب: من خيبة الأمل إلى تصاعد التوتر،» مركز الجزيرة للدراسات، 27 كانون الأول/ ديسمبر 2017، <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/12/171227103510610.html>.

ومكمِّل لخيار أنقرة الأوروبي[99]. بيد أن العلاقات بين أنقرة والاتحاد الأوروبي توترت بشكل ملحوظ، عقب تنامي التوجهات السلطوية للرئيس التركي رجب طيب أردوغان بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في عام 2016، فضلاً عن الإشكاليات التي أثارها تدفق اللاجئين على أوروبا عبر الحدود التركية، وتدخلات تركيا العسكرية في ليبيا.

كما شهدت العلاقات التركية ـ الروسية عدة تحولات، حيث انتقلت من التعاون الكبير في مرحلة ما قبل الثورات العربية، إلى التوتر بعد اندلاع موجة الثورات في ضوء اختلاف مواقف البلدين تجاه الأزمة السورية، وبلغ التوتر بين البلدين ذروته في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، بعد أن أسقطت تركيا مقاتلة روسية[100]، لكنها عادت إلى التحسن من جديد بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا، وتوتر علاقات أنقرة وواشنطن، وانعكس هذا التحسن في تنامي مستوى التنسيق التركي ـ الروسي ـ الإيراني في شأن الملف السوري.

أما بالنسبة إلى **إيران**، فقد أثبتت التطورات التي شهدتها المنطقة منذ عام 1979، وحتى قبل ذلك، أن حدود قدرتها على التدخل في شؤون المنطقة تتوقف إلى حد كبير على الهامش المتاح لها دوليًّا، وأمريكيًّا بصورة خاصة، للتحرك وفرض النفوذ إقليميًّا. ففي مرحلة ما قبل الثورة الإسلامية عام 1979، كانت العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية تحالفية قوية؛ وهو ما ضمن لإيران أن تؤدّي دور شُرطي المنطقة، ولكن بعد الثورة عام 1979 غلب الطابع الصراعي على هذه العلاقات؛ حيث نظرت إيران الثورة إلى الولايات المتحدة بوصفها «الشيطان الأكبر»، واعتبرت أن واشنطن تريد تغيير النظام الإيراني كهدف أساسي لها. ورغم الدور الذي أدّته واشنطن في كبح جماح الطموح الإقليمي الإيراني، فإن السياسات الأمريكية ساهمت في تعزيز النفوذ الإقليمي لإيران، ولا سيّما بعد إطاحة نظام صدام حسين عام 2003 وتمكين حلفاء إيران الشيعة من حكم العراق[101]، ثم في الانفتاح الأمريكي على إيران بعد توقيع الاتفاق النووي عام 2015، وإن كانت مرحلة حكم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد شهدت عودة السياسة الأمريكية المتشددة ضد إيران، والتي تجسدت في الكثير من المؤشرات مثل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي عام 2017، وإعادة فرض

---

(99) محمد نور الدين، «تركيا والعالم العربي.. علاقات محسوبة،» **السياسة الدولية**، العدد 169 (تموز/ يوليو 2007)، ص 185.

(100) Dalay, «A Difference of Opinion? Fissures in US-Turkish Relations after Syria».

(101) Benjamin Miller, «4 Middle East Events That Helped Expand Iran's Influence»,» *The National Interest* (10 December 2017), <https://nationalinterest.org/feature/4-middle-east-events-helped-expand-irans-influence-23583>.

العقوبات الأمريكية على إيران، وتطبيق سياسة «الضغوط القصوى» التي انتهجتها إدارة ترامب في مواجهتها، وكانت سببًا من أسباب زيادة السخط الشعبي على النظام الايراني. ووصلت هذه السياسة الأمريكية المتشددة ذروتها بالاستهداف الأمريكي المباشر لقائد قوة القدس، الذراع الخارجية للحرس الثوري الإيراني، والشخصية البارزة في النظام الإيراني، قاسم سليماني، وتصفيته بعملية عسكرية متقنة داخل العراق في مطلع كانون الثاني/ يناير 2020، كما زاد التنسيق الأمريكي ـ العربي في مواجهة إيران وأذرعها بصورة كبيرة، وهو ما كان سببًا في تراجع حدة النفوذ الإقليمي الإيراني في المنطقة نسبيًا. كما شكّلت العلاقات التحالفية القوية بين إيران وروسيا أحد العوامل التي عززت النفوذ الإقليمي لطهران، حيث تعد روسيا هي الداعم الأساسي لإيران في برنامجها النووي، وضمن التعاون بينهما منع انهيار نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

في ما يتعلق **بإسرائيل**، فقد كان الموقف الدولي العام الداعم لها، والأمريكي بخاصة، من أهم العوامل التي حافظت على استمرار تفوقها الاستراتيجي وحماية أمنها القومي وتعزيز وضعها الإقليمي، وهو الأمر الذي شجع إسرائيل على مواصلة سياساتها العدوانية، ولا سيّما في ما يتعلق بتوجُّهها نحو تصفية القضية الفلسطينية، وضمِن لها مساحة كبيرة من التأثير في مسارات تطورات الأوضاع في المنطقة.

10 ـ المحددات الخاصة بعلاقات دول الجوار الإقليمي بعضها ببعضها الآخر

بينما حافظت العلاقات بين إيران وإسرائيل على طابعها الصراعي السائد منذ عام 1979، ونظرة كل طرف إلى الآخر على أنه العدو الأبرز له إقليميًا، وهو نمط ازداد حدة بعد ثورات الربيع العربي، ولا سيّما في داخل سورية التي تحولت إلى ميدان للمواجهة المفتوحة بين الجانبين مع تعدُّد الضربات الإسرائيلية لمواقع إيران وحلفائها داخل سورية وإصرارها على خروجهم من هناك[102]، فقد شهدت علاقات تركيا بكل من إيران وإسرائيل عدة تحولات، تراوحت ما بين الطابع التعاوني والتنافسي والصراعي، وهو ما انعكس على مواقف هذه الدول وسياساتها تجاه المنطقة العربية، ولا سيّما في مرحلة الربيع العربي.

فعلى صعيد **العلاقات التركية ـ الإيرانية**، يلاحظ أن سمة الصراع والتنافس بينهما على النفوذ في الشرق الأوسط كانت هي المسيطرة عبر مراحل التاريخ المختلفة منذ الصراع بين الدولتين العثمانية والصفوية، وبخاصة أن هذه العلاقة التنافسية بين البلدين

---

(102) صادق ناشر، «ضرب إيران في سوريا،» **الخليج** (الشارقة)، 2018/9/18.

تمتد إلى خارج الشرق الأوسط نحو آسيا الوسطى[103]. وقد ظل هذا التنافس الإقليمي يقف دائمًا في خلفية أي تقارب أو انفتاح بين البلدين، ولا سيّما منذ غيرت أنقرة توجهاتها الإقليمية بالعودة إلى «عمقها الاستراتيجي». وعادةً ما يُنظر إلى تنامي نفوذ أي قوة منهما في الشرق الأوسط باعتباره خَصمًا من نفوذ القوة الأخرى. كما يقدِّم البلدان نموذجين مختلفين للعالمين العربي والإسلامي: **أولهما**، نموذج علماني «أو علماني ـ إسلامي»، تمثله تركيا؛ **وثانيهما**، نموذج إسلامي ـ ثوري تمثله إيران، وقد برز «صراع النماذج» هذا بشكل ملحوظ في ظل الثورات العربية[104]. من الناحية الطائفية، تمّ النظر على نطاق واسع إلى تركيا بوصفها دولة محورية في المحور الإقليمي السني، بينما تتزعم إيران المحور الشيعي، وبرز هذا الاصطفاف الطائفي واضحًا في مواقف الدولتين من الصراع السوري، وكذلك في اتهامات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان المباشرة لإيران في آذار/ مارس 2015 بـ«محاولة الهيمنة على المنطقة» من خلال دعم الجماعات الشيعية في العراق وسورية واليمن[105]، علاوة على ارتباط كل دولة بنمط تحالفات دولية مضاد للطرف الآخر، حيث ترتبط أنقرة بالمحور الغربي ـ الأمريكي، بينما ترتبط إيران بالمحور الروسي، على الرغم من التغيرات التي لحقت بهذا النمط من التحالفات في السنوات الأخيرة.

بيّد أن هذه الطبيعة التنافسية لم تمنع من حدوث تقارب في توجهات ومواقف البلدين بل والتعاون مع بعضهما البعض في إدارة بعض الملفات، انطلاقًا من الطبيعة البراغماتية التي تميِّز نظم الحكم فيهما، وهو ما ظهر في الكثير من الحالات، مثل: التنسيق التركي ـ الإيراني ـ الروسي في إدارة الملف السوري عبر مسار أستانة برغم تناقض أهداف وسياسات البلدين في سورية، والتعاون في مجال الطاقة، والتنسيق المشترك في مواجهة النزعات الانفصالية الكردية في العراق وسورية، على نحو ما حدث في الموقف من الاستفتاء الذي نظمه إقليم كردستان العراق للانفصال عن الدولة العراق عام 2017، والموقف التركي الداعم للاتفاق النووي الإيراني، وغير ذلك من أمثلة[106].

---

(103) مصطفى اللباد، «تطور العلاقات الإيرانية ـ التركية وانعكاساتها على المنطقة (1-3)،» **الجريدة** (الكويت)، 2010/11/2.

(104) سالم، «السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لبلدان الخليج العربية 1979 ـ 2012،» ص 90-91.

(105) Humeyra Pamuk, «Erdogan: Iran Is Trying to Dominate the Region,» Al-Arabiya, 27 March 2015, <https://bit.ly/32fvqsf>.

(106) لمزيد من التفاصيل، انظر: عمر كوش، «العلاقات التركية الإيرانية.. حدود التفاهم والتنافس،» الجزيرة نت، 25 آب/ أغسطس 2017، <https://bit.ly/3gm5q3q>.

انظر أيضًا: F. Stephen Larrabee and Alireza Nader, «Turkish-Iranian Relations in a Changing Middle East,» RAND Corporation, 2013, <https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR200/RR258/RAND_RR258.pdf>.

أما على صعيد **العلاقات التركية ـ الإسرائيلية** فقد شهدت بدورها عدة تقلبات؛ إذ انتقلت من التحالف الاستراتيجي بين البلدين في تسعينيات القرن الماضي بعد عقود طويلة من التوافق والتعاون المثمر بين أنقرة وتل أبيب في مختلف المجالات الأمنية والعسكرية والاقتصادية، إلى توتر ملحوظ كاد يؤدي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في نهايات العقد الأول من القرن الحالي، نتيجة مواقف حزب العدالة والتنمية التركي المناهضة للعدوان الإسرائيلي على غزة في أواخر عام 2008، والتعامل الإسرائيلي العنيف مع «أسطول الحرية» التركي الذي كان يهدف إلى كسر الحصار على غزة في أيار/ مايو 2010 وأسفر عن مقتل 19 شخصًا، معظمهم من الأتراك(107). مع ذلك، يلاحظ أن التغير في السياسة التركية تجاه إسرائيل لم يكن أكثر من تغيُّر في النبرة والأسلوب؛ ففي حين كان أردوغان ينتقد إسرائيل علنًا، فإن ذلك لم يؤثِّر تأثيرًا جادًا على جوهر العلاقات بين الجانبين الذي ظل محافظًا على طابعه التعاوني، ولا سيّما في المجال الدفاعي والاستخباراتي الذي يمسك به الجيش(108)، وبخاصة في ضوء ما أظهرته تطورات الربيع العربي من حاجة مشتركة للبلدين لإعادة تفعيل التعاون المشترك بينهما في إدارة الملف السوري، أو للتصدي للنفوذ الإيراني في المنطقة(109).

ثانيًا: تأثير الثورات العربية في علاقات القوى الإقليمية بالنظام الإقليمي العربي

في ضوء المحددات التي تم عرضها في المبحث الأول، يناقش هذا المبحث مواقف القوى الإقليمية (تركيا وإيران وإسرائيل) من ثورات «الربيع العربي» وتأثير هذه الثورات في علاقات هذه القوى بالنظام العربي وأنماط التحالفات العربية الإقليمية، وذلك كما يلي:

1 ـ الموقف التركي من الثورات العربية وتأثيرها في العلاقات التركية ـ العربية

شكلت موجة الثورات العربية التي انطلقت من تونس إلى مصر، ومن ثَمّ ليبيا واليمن وسورية وغيرها من البلدان، تحديًا مهمًّا لتوجهات حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم

(107) ناتالي توتشي، «أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط،» **السياسة الدولية**، العدد 182 (تشرين الأول/ أكتوبر 2010)، ص 100.

(108) أنجيل راباسا وإف. ستيفن لارابي، **صعود الإسلام السياسي في تركيا**، ترجمة إبراهيم عوض (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2015)، ص 159-160.

(109) سامح عباس، «في ظل ثورات الربيع العربي: العلاقات التركية ـ الإسرائيلية من الاستراتيجية إلى التنافسية،» **رؤية تركية**، العدد 6 (ربيع 2013).

وسياساته وأفكاره الجيوسياسية، التي استطاع من خلالها أن يبني علاقات استراتيجية واقتصادية قوية مع معظم أنظمة الحكم العربية وأن يعزز حضور أنقرة الإقليمي[110]؛ فعندما وقعت هذه الثورات بدت تركيا وكأنها في مأزق بين كيفية الحفاظ على علاقاتها مع هذه الأنظمة ومصالحها الاقتصادية، وبين دعم الثورات والانتفاضات المطالبة بالحرية والديمقراطية[111]، وضاعف من هذا المأزق الطبيعة الفجائية لهذه الثورات[112] وسرعة التطورات والتحولات التي رافقتها، وعلى الرغم من أن تركيا حسمت موقفها بدعم موجة الحراك الثوري في بلدان الربيع العربي، التي اعتبرها أحمد داوود أوغلو «تدفق طبيعي للتاريخ، وحدث عفوي وضروري جاء متأخرًا... وناتجة من ضرورة اجتماعية»[113]، مشددًا على وجوب ابتعاد الزعماء العرب عن الوقوف أمام رياح التغيير، إلا أن مواقفها شهدت تباينًا من حالة ثورية لأخرى.

أ ـ السمات العامة للموقف التركي إزاء الثورات العربية

اختلفت السياسة التركية إزاء ثورات الربيع العربي، تبعًا لاختلاف المصالح السياسية والروابط الاقتصادية والتقديرات الأمنية لصانع القرار التركي، لكن يمكن بعامة، تحديد أهم سمات الموقف التركي من هذه الثورات، على النحو التالي:

(1) التردد والتدرج في اتخاذ المواقف لحين وضوح مؤشرات الحسم ومسار الثورة: **في تونس**، مرت الأحداث سريعًا وانتهت بهروب زين العابدين بن علي من دون أن يتمكن الأتراك من اتخاذ مواقف محددة إزاءها[114]، أو بمعنى أدق، من دون إبداء أي آراء في شأنها، وكان **الموقف الأول** الذي صدر بخصوص الثورة التونسية، وهو بعد هروب زين العابدين بن علي، عندما أعلنت أنقرة دعمها للثورة التونسية، واعتبرها وزير الخارجية التركي آنذاك أحمد داود نموذجًا يمكن أن تحتذي به بلدان أخرى تسعى إلى الإصلاح[115]. **وفي مصر**، اتخذت تركيا موقفًا مترقبًا في البداية، وعندما لاح أن موازين القوى تميل إلى مصلحة قوى الثورة، جاء الموقف القوي الذي اتخذه رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان ومطالبته

---

(110) يوسف، **تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة.. مقاربة جيوبوليتيكية**، ص 71-72.

(111) دلي، «هل كان ثمة ربيع تركي من وحي الربيع العربي؟،» ص 565.

(112) محمد عبد القادر خليل، «تركيا وثورات «الربيع العربي»،» مؤسسة الأهرام الإخبارية، <http://.acpss.ahram.org.eg/News/5313.aspx>

(113) دلي، المصدر نفسه، ص 566.

(114) أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، محرران، **حال الأمة العربية 2011-2012: معضلات التغيير وآفاقه** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 59.

(115) خليل، «تركيا وثورات «الربيع العربي».»

الشهيرة للرئيس المصري حسني مبارك بالتنحي، وأن يتذكر أن «مترين مربعين ينتظرانه في الآخرة»[116].

أما في **حالة ليبيا** فقد كان التردد التركي في دعم الثورة أكثر وضوحًا، نظرًا إلى أنها كانت تربطها مصالح اقتصادية وتجارية كبيرة مع نظام القذافي، كما كانت هناك استثمارات هائلة (قُدِّرت بأكثر من 20 مليار دولار عام 2009) وأعداد كبيرة من العمالة التركية بليبيا مقارنة مع مصر وتونس، وهو ما استدعى بوضوح نهجًا أكثر حذرًا[117]، ولا سيّما مع تركيز الحكومة التركية على إجلاء رعاياها من ليبيا في بداية الثورة (قامت بالفعل بإجلاء عشرين ألف شخصٍ من الرعايا الأتراك في بداية الثورة)[118]. في هذا السياق، دعت تركيا إلى تغليب لغة الحوار والحلول السلمية، ولم تطالب القذافي بالتنحي، بل إن أردوغان دعا إلى إجراء انتخابات نيابية ورئاسية يمكن أن يشارك هو وأبناؤه فيها[119]، وترددت في المراحل الأولى في شأن تأييد عملية حلف شمال الأطلسي في ليبيا، ولكن عندما أدركت أن بقاءها خارج التحالف الغربي الأطلسي سيكون باهظ التكاليف، عدلت موقفها نحو دعم مبادرة تدخُّل الحلف للإطاحة بنظام القذافي.

عندما حدث الانقسام بين الفرقاء الليبيين، ووقعت الحرب الأهلية في عام 2014، قدمت تركيا دعمًا كبيرًا للتيارات الإسلاموية، التي تمثلت في البداية في تحالف «فجر ليبيا» في طرابلس/ مصراتة، في مواجهة تحالف «كرامة ليبيا» التابع للجيش الوطني بقيادة خليفة حفتر، ثم لحكومة الوفاق الليبية بقيادة فايز السراج التي تشكلت عام 2015، وحظيت بدعم الأمم المتحدة، حيث قدمت أنقرة لهذه الحكومة الكثير من صور الدعم العسكري، بما في ذلك الأسلحة المتطورة والطائرات من دون طيار، على الرغم من حظر السلاح المفروض على طرفي الصراع الليبي من قبل مجلس الأمن الدولي.

عندما وصلت الموجة الثورية إلى **سورية**، التي اعتبرتها أنقرة قبل أحداث الربيع العربي بوابتها للعالم العربي وحديقتها الخلفية وشريكها الاستراتيجي[120]، تبدّى التردد

---

(116) أحمد ومسعد، محرران، المصدر نفسه، ص 60.

(117) ضياء أونيش، «تركيا والربيع العربي: بين الاعتبارات الأخلاقية والمصالح الذاتية،» **رؤية تركية**، السنة 1، العدد 4 (شتاء 2012)، <https://goo.gl/BRQG4f>.

(118) برهان كوروغلو، «تركيا والثورة الليبية: الدبلوماسية أولًا،» مركز الجزيرة للدراسات، 1 أيار/ مايو 2011، <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172113495578376.html>.

(119) أحمد ومسعد، محرران، **حال الأمة العربية 2011-2012: معضلات التغيير وآفاقه**، ص 61.

(120) يوسف، **تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة.. مقاربة جيوبوليتيكية**، ص 80.

التركي في أوضح صوره؛ حيث سعت أنقرة في البداية إلى ممارسة ما اعتُقِد أنه نفوذ لها أو تأثير لها في النظام السوري لدفعه إلى إجراء إصلاحات ديمقراطية بما يقي البلاد مصيرًا مجهولاً. وفي تقدير تركيا، كان لدى الأسد متسع من الوقت للمضيِّ في مسار الإصلاح، وإجراء الانتخابات، وربما ظهوره بمظهر زعيم منتخب ووضع البلاد على طريق الديمقراطية[121] ومنع حدوث الانفجار الذي يمكن أن يهدد أمن تركيا ومصالحها، ولكن مع رفض نظام الأسد لكل دعاوى الإصلاح السياسي وتمسُّكه بسياسات القمع الدموي للانتفاضة، لم تجد تركيا أمامها سوى الانتقال إلى **المسار الثاني**، وهو دعم المعارضة المسلحة لإسقاط هذا النظام، حيث باشرت بداية من شهر آب/ أغسطس 2011 تأمين ملجأ آمن لعناصر المعارضة السورية بغية تنظيم صفوفها[122]، وصولاً إلى إعلان تأسيس المجلس الوطني السوري المعارض من إسطنبول برئاسة برهان غليون، واحتضان عناصر الجيش السوري الحر، وفتح الحدود لدخول العناصر المتطرفة للانضمام لصفوف الجماعات التي تقاتل النظام.

وفي **اليمن والبحرين**، لم تخرج تركيا عن موقفها العام الداعم لحق الشعوب المطالبة بالديمقراطية والإصلاح، ولكن لم تتبنَّ أي مواقف داعمة بشكل صريح للتحركات الشعبية في البلدين، ربما باستثناء التصريح اللافت الذي أطلقه أردوغان والذي حذَّر فيه من دخول قوات «درع الجزيرة» إلى البحرين لوقف الانتفاضة وحماية النظام البحريني قائلاً، إنه لا يريد أن تشهد البحرين «كربلاء» ثانية، وهو التصريح الذي اعتبرته الدبلوماسية التركية «زلة لسان» ولم تكرره ثانيةً[123]. ويمكن تفسير هذا الموقف بعدم رغبة تركيا في الاصطدام بمواقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تربطها بها مصالح اقتصادية كبيرة[124].

(2) السعي إلى بناء علاقات جيدة مع النظم العربية الجديدة في دول الثورات العربية: في مصر كان الرئيس التركي السابق عبد الله غل أول رئيس يقوم بزيارة مصر بعد أقل من شهر من نجاح ثورة 25 كانون الثاني/ يناير في الإطاحة بالرئيس مبارك، كما قام رئيس الوزراء آنذاك، رجب طيب أردوغان، بزيارة مصر في تشرين الثاني/ نوفمبر2012، بعد تولي

---

(121) أرول جبجي وقادر أوستن، «سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية،» **رؤية تركية**، السنة 1، العدد 3 (خريف 2012)، <https://goo.gl/wDiUoC>.

(122) بيرم بالسي، «المعضلة السورية: ردّ تركيا على الأزمة،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 10 شباط/ فبراير 2012، <http://carnegie-mec.org/2012/02/10/ar-pub-47154>.

(123) يوسف الشريف، «تركيا وخطوط عودتها إلى الحضن العربي الخليجي،» **الحياة** (لندن)، 2015/3/8.

(124) أحمد ومسعد، محرران، **حال الأمة العربية 2011-2012: معضلات التغيير وآفاقه**، ص 62.

الإخوان الحكم فيها، على رأس وفد ضخم ضم 10 وزراء و60 مسؤولاً حكوميًا وأكثر من 200 من رجال الأعمال، تم خلالها توقيع 27 اتفاقية اقتصادية[125]، قبل أن تشهد العلاقات مسارًا معاكسًا، عقب ثورة 30 حزيران/ يونيو 2013 في مصر. كما راهنت تركيا على بناء علاقات جديدة ومتينة مع تونس بعد الثورة؛ فاعتبرتها حليفًا استراتيجيًا[126]، ودعمت ثورتها وساندتها من خلال تقديم الدعم الاقتصادي والسياسي لها. فعلى المستوى السياسي، قام الرئيس التركي عبد الله غل بزيارتها في آذار/ مارس عام 2012، كما زارها الرئيس رجب طيب أردوغان في عام 2017 وفي مطلع عام 2020 لمناقشة تطورات الأزمة الليبية، وعلى المستوى الاقتصادي وقّع البلدان أربع اتفاقيات تعاون بينهما، منها اتفاقية تقضي بتقديم قرض لتونس بقيمة نصف مليار دولار ـ يتم سداده على فترة عشر سنوات وبفائدة قليلة ـ مخصص لإنعاش الاقتصاد الذي تراجعت بعض قطاعاته المهمة في 2011، واتفقا أيضًا على إلغاء نظام التأشيرات بينهما، بينما شهدت مؤشرات التعاون الاقتصادي تحسنًا ملحوظًا.

وفي **ليبيا**، عملت أنقرة على استدراك مرحلة تردُّدها في دعم الثورة، من خلال التحرك النشط على الساحة الليبية للحفاظ على المصالح التركية؛ فكانت أول من بادر إلى تعيين سفيرٍ بطرابلس بعد سقوط «القذافي»[127]، كما قام أردوغان بزيارتها في أيلول/ سبتمبر 2011، عقبَ الإطاحة بنظام القذافي وحتى قبل أن تستقر أوضاعها السياسية، متعهدًا بتقديم الدعم لها[128]، كما عملت أنقرة على إبرام تحالفات مع جماعات وقوًى سياسية إسلامية مرتبطة بها داخل ليبيا، واحتضنت الإخوان المسلمين والجماعات المتشددة هناك، وقدمت لهم الدعم والتمويل والأسلحة بالتنسيق والتعاون مع قطر[129]، وساهمت بصورة أو بأخرى، في تعميق الانقسام الليبي بعد الثورة، من خلال إعطاء «المؤتمر الوطني العام» قدرًا من الدعم الدبلوماسي ورفضها الاعتراف بالحكومة الليبية المعترف بها دوليًا[130]. كما قدمت دعما عسكريًا وسياسيًا قويا للتيارات الإسلامية المشاركة في الحكم، سواء تمثل ذلك في قوات

---

(125) دلي، «هل كان ثمة ربيع تركي من وحي الربيع العربي؟،» ص 567.

(126) «تركيا وتونس.. علاقات اقتصادية وثقافية تنامت عقب الثورة،» **تركيا بوست**، 27 كانون الأول/ ديسمبر 2017، <https://turkey-post.net/p-234937>.

(127) جمال طه، «المؤامرة التركية على ليبيا «3»،» **الوطن** (القاهرة)، 2018/4/5.

(128) «أردوغان يزور مصر وتونس وليبيا،» بي بي سي عربي، 7 أيلول/ سبتمبر 2011، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/09/110907_erdogan_visit>.

(129) طه، المصدر نفسه.

(130) Soner Cagaptay and Marc J. Sievers, «Turkey and Egypt's Great Game in the Middle East,» *Foreign Affairs* (8 March 2015), <https://www.foreignaffairs.com/articles/turkey/2015-03-08/turkey-and-egypts-great-game-middle-east>.

فجر ليبيا أو في حكومة الوفاق التي تشكلت عام 2015. وبلغ التدخل التركي في الأزمة الليبية ذروته خلال عام 2019، وبداية عام 2020، مع قيام أنقرة بتوقيع اتفاقيتين مثيرتين للجدل مع حكومة الوفاق خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، وهما مذكرة تفاهم حول تزويد «حكومة الوفاق الوطني» بالأسلحة والتدريب والأفراد العسكريين، صادقت عليها طرابلس رسميًا في 19 كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، واتفاقية بحرية لترسيم حدود المناطق الاقتصادية الحصرية في مياه البحر المتوسط التي تفصل بين البلدين[131]. وأثارت هذه الخطوة الأخيرة احتجاجات من اليونان ومصر والاتحاد الأوروبي، على أساس أنه لا توجد حدود بحرية مباشرة تربط ليبيا وتركيا، وأنها تعتدي على حقوق الدول الأخرى، ولا سيّما اليونان.

كما أعلنت أنقرة في كانون الأول/ ديسمبر 2019، على لسان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، عن استعدادها لنشر قوات في ليبيا، إذا طلبت «حكومة الوفاق الوطني» وذلك لمساعدتها على التصدي لهجوم اللواء خليفة حفتر على طرابلس للاستحواذ عليها بالقوة[132]، ووافق البرلمان التركي بالفعل خلال جسلة طارئة عقدها يوم 2 كانون الثاني/ يناير 2020 على طلب الحكومة إرسال قوات عسكرية إلى ليبيا[133]، وبعد ذلك بأيام قليلة أعلن أردوغان أن وحدات عسكرية تركية بدأت بالتحرك إلى ليبيا[134]، بينما تحدثت مصادر إعلامية متعددة عن قيام أنقرة بإرسال مجموعات من المسلحين المنتمين للميليشيات المتطرفة التي تقاتل في سورية إلى ليبيا، لاستنساخ النموذج السوري في ليبيا.

(3) الرهان على جماعات الإسلام السياسي وتقديم الدعم لها: انطلاقًا من خلفياته وقناعاته الأيديولوجية التي تم التعرض لها سابقًا، راهن حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم على تيارات الإسلام السياسي بشكل عام، وجماعة الإخوان المسلمين بشكل خاص، كمنطلق لدور تركي مؤثر في الوطن العربي[135]، ولا سيّما في ضوء ما أظهرته

(131) سونر چاغاپتاي وبين فيشمان، «أنظار تركيا تتحول نحو طرابلس: التداعيات على الحرب الأهلية في ليبيا والسياسة الأمريكية»، المرصد السياسي 3231، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 19 كانون الأول/ ديسمبر 2019، <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkey-pivots-to-tripoli-implications-for-libyas-civil-war-and-u.s.-policy>

(132) المصدر نفسه.

(133) جمال جوهر، «التدخل التركي في ليبيا يضع المنطقة على حافة الحرب،» **الشرق الأوسط** (لندن)، 2020/1/4.

(134) «إردوغان يعلن بدء التدخل العسكري في ليبيا،» **الشرق الأوسط**، 2020/1/6.

(135) دلي، «هل كان ثمة ربيع تركي من وحي الربيع العربي؟،» ص 568.

المؤشرات الأولية من صعود سياسي لهذه التيارات في المشهد السياسي العربي، حيث دعمت أنقرة مشاركة هذه التيارات في العمل السياسي العربي، واستضافت الكثير من رموزها، وسعت إلى بناء علاقات تحالفية مع الدول التي تمكنت بالفعل هذه التيارات من السيطرة على مقاليد الحكم فيها، ولا سيّما مصر في حقبة حكم الإخوان. ولم تُخْفِ سياسة تركيا الخارجية انحيازها إلى هذه الجماعات في كل معاركها السياسية وحتى العسكرية في المنطقة العربية؛ فمن انحيازها إلى جانب الجماعات الإسلامية في ليبيا ودعمها لهم في الحرب الأهلية المشتعلة منذ عام 2011، إلى إعلانها دعم الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين في مصر والاستمرار في تقديم الدعم لهذه الجماعة بعد الإطاحة بها من الحكم في مصر والدخول في مواجهة مع النظام المصري الجديد بسببها، وصولاً إلى دعمها حزب حركة النهضة في تونس، والجماعات الجهادية في سورية، ترتسم السياسة التركية في المنطقة بصورة واضحة وجليّة، يعبِّر عن تحالف قائم بينها وبين جماعات الإسلام السياسي في الوطن العربي[136].

(4) الانتقال من سياسة القوة الناعمة إلى القوة الخشنة من خلال دعم الإرهاب والتدخل العسكري المباشر في دول الجوار العربية، ولا سيّما سورية والعراق وليبيا: برز هذا التحول واضحًا في مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي من خلال الكثير من المؤشرات، **من أبرزها:** قيام تركيا بتشجيع قيام «الجيش السوري الحر» وإنشاء قواعد له في تركيا وتزويده بالمال والسلاح، وتسهيل ظهور الكثير من التنظيمات الجهادية المسلحة داخل الأراضي السورية وتقديم الدعم لها في مواجهة نظام الأسد، مثل جبهة النصرة وأحرار الشام وفتح الشام وغيرها، وتسهيل عبور آلاف المقاتلين الأجانب عبر أراضيها للانضمام إلى التنظيمات الإرهابية والمسلحة كداعش وجبهة النصرة وغيرها[137]، كما تكرر المشهد في ليبيا من خلال دعم الجماعات المسلحة هناك في مواجهة الحكومة المعترف بها دوليًا[138]. وتلا ذلك انتقال تركيا من مرحلة استخدام وكلاء لها إلى التدخل العسكري المباشر، ولا سيّما في شمال العراق وشمال سورية، ليس للقيام بعمليات عسكرية قصيرة، وتعود كما كان يحدث في السابق، بل لتبقى في هذه المناطق من دون أفق زمني تحت دعاوى مواجهة داعش والمسلحين الأكراد. وقد تعددت العمليات العسكرية التي شنتها تركيا في

(136) محمد بالطيب، «الدور التركي في ليبيا... سياسة الاستثمار في الخراب!،» موقع بوابة إفريقيا الإخبارية، 25 أيار/ مايو 2018، <https://www.afrigatenews.net/a/182035>.

(137) نور الدين، «تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج،» ص 29.

(138) بالطيب، المصدر نفسه.

هذا الصدد، ومن أبرزها[139]: احتلال بلدة بعشيقة في الموصل شمال العراق في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2016، واحتلال منطقة عفرين في سورية بإعلانها عملية «غصن الزيتون»، في 20 كانون الثاني/ يناير 2018، ومن قبلها عملية «درع الفرات» في آب/ أغسطس 2016، والعملية العسكرية التي شنتها في تشرين الأول/ أكتوبر 2019 بهدف تقويض «وحدات حماية الشعب» الكردية، وفرض منطقة أمنية عازلة داخل الأراضي السورية وبطول الحدود التركية ـ السورية بهدف إعادة توطين اللاجئين السوريين فيها، إضافة إلى تدخلها العسكري في ليبيا في أواخر عام 2019 وبداية عام 2020، وغيرها من التدخلات. ومن مؤشرات ذلك أيضًا اتجاه تركيا إلى تأسيس قواعد عسكرية دائمة في الوطن العربي، كما حدث في الصومال وقطر[140] وما أثير من جدل في شأن سعيها إلى تأسيس قاعدة عسكرية في جزيرة سواكن بالسودان تسبب بحدوث أزمة سياسية مصرية ـ سودانية[141].

(5) **سياسات وتحالفات متقلبة:** تميزت سياسات حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم في سنوات ما قبل الربيع العربي بوجود درجة عالية من البراغماتية وبراعة فائقة في تحقيق التوازنات الدقيقة[142]، حيث استطاعت أن توثق علاقاتها بالمحور السوري ـ الإيراني ـ العراقي وبالقوة نفسها مع دول الاعتدال العربي، وأن تبني علاقات جيدة مع روسيا والولايات المتحدة على السواء، لكن هذه الميزة افتقدتها تركيا بعد ثورات الربيع العربي بصورة كبيرة، حيث اضطرت إلى تبنِّي سياسات متقلبة مع مختلف القوى الفاعلة في الإقليم تراوحت بين التوتر والتحالف؛ فتدخُّل أنقرة لدعم الثورة السورية جعلها تتحالف مع قطر والسعودية في مواجهة إيران وروسيا في البداية، كما وضعها دعمها للإخوان المسلمين في مصر ومعاداتها للنظام المصري الجديد بعد عام 2013، في مواجهة مع المحور المصري ـ الإماراتي وإلى حدٍّ ما السعودي (بالنظر إلى استمرار علاقات التحالف والتعاون التركي ـ السعودي في مواجهة إيران وفي الملف السوري حتى عام 2016)، كما ساهم اصطفافها إلى جوار قطر في الأزمة القطرية ـ الخليجية عام 2017، في تحوُّلها إلى طرف مُعادٍ للمحور المصري ـ السعودي ـ الإماراتي ـ البحريني. وبرز هذا التقلب واضحًا في

---

(139) مصطفى صلاح، «عسكرة السياسة التركية: استراتيجيات العمل وحدود التوظيف،» المركز العربي للبحوث والدراسات، 19 نيسان/أبريل 2018، <http://www.acrseg.org/40705>.

(140) بشير عبد الفتاح، «القواعد العسكرية الخارجية في الاستراتيجية التركية،» **الحياة** (لندن)، 2017/10/25.

(141) أحمد كامل البحيري، «أبعاد اتفاقية جزيرة سواكن بين تركيا والسودان،» **السياسة الدولية**، 28 كانون الأول/ ديسمبر 2017، <http://www.siyassa.org.eg/News/15462.aspx>.

(142) حرب، «نجم تركيا الساطع؟،» ص 7.

السياسة التركية إزاء روسيا؛ ففي صيف عام 2016 استدارت أنقرة استدارة عنيفة، فعمدت إلى تنسيق سياستها مع روسيا، بينما كان هذان البلدان يتَّبعان سياستين متعارضتين تمامًا في سورية، ناهيك بالتوتر الذي نشب بينهما بعد أن أسقط الطيران الحربي التركي قاذفة روسية في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2015، وأعادت تركيا تفعيل التنسيق مع المحور الروسي ـ الإيراني من خلال ما عُرف باسم مفاوضات آستانة، في حين توترت علاقاتها بالمحور الأمريكي ـ الأوروبي بعد محاولة الانقلاب الفاشلة[143]. وقد تسببت هذه السياسات والمواقف التركية المتقلبة في القضاء تمامًا على سياسة «صفر مشكلات» وتبديد الأوراق الرابحة التي جنتها أنقرة في بداية موجة الثورات والانتفاضات العربية.

ب ـ تأثير الثورات العربية في العلاقات العربية ـ التركية

يمكن التمييز هنا بصورة عامة بين مرحلتين رئيستين: المرحلة **الأولى** تمتد حتى تموز/ يوليو من عام 2013، عندما تم الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين في مصر. والمرحلة **الثانية**، بدأت تتبلور منذ هذا التاريخ وأخذت تتضح بصورة أكبر منذ عام 2015، الذي شهد تدخُّل روسيا في الأزمة السورية وعودة حزب العمال الكردستاني للعمل المسلح وبروز التحدي الكردي في شمال سورية.

في المرحلة الأولى بدت تركيا من أكثر الرابحين من موجة الربيع العربي، ولا سيّما مع الصعود السياسي الملحوظ لجماعات الإسلام السياسي بعامة، وجماعة الإخوان المسلمين بخاصة، وسيطرتهم على الحكم في أكبر دولة عربية؛ إذ كان ثمة مؤشرات على توافق سياسي ـ أيديولوجي بين تركيا ودول الثورات العربية، ولا سيّما مصر تحت حكم الإخوان، وحديث تركي عن حلف مصري ـ تركي جديد، يعيد تشكيل التوازنات الإقليمية لمصلحة تركيا[144]، وآمال كبيرة بانتصار الثورة السورية والإطاحة بنظام الأسد، وتحركات من جانب القوى الثورية، ولا سيّما الإسلامية منها، لاستدعاء النموذج التركي للاقتداء به في بناء نظم الحكم الجديدة[145].

أما في **المرحلة الثانية**، فقد اتجهت الأمور لمسار عكسي تمامًا، مع تغير الأوضاع في سورية لمصلحة نظام الأسد بعد التدخل العسكري الروسي، وتوتر العلاقات المصرية ـ التركية بعد ثورة 30 حزيران/ يونيو 2013، وتفاقم الخطر الأمني الناجم عن نشاط الجماعات

---

(143) ديديه بيون، «تركيا الرجل المتقلب،» **الشرق الأوسط** (لندن)، 2017/12/31.

(144) طارق عثمان، «ثورات وثورات مضادة: في تحولات النظام الإقليمي العربي،» قضايا، مركز الجزيرة للدراسات، 26 آب/ أغسطس 2014، ص 6، <https://bit.ly/31otVJj>.

(145) طاهر، «الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي».

الكردية المسلحة ضد تركيا في الداخل والخارج ومعاناة تركيا من ممارسات الجماعات الإرهابية والمتطرفة التي قدمت لها الدعم ورعتها في البداية، ثم توتر علاقاتها مع بلدان الخليج العربية ـ ما عدا قطر ـ بسبب موقفها من مصر واصطفافها إلى جانب قطر في الأزمة الخليجية القطرية التي اندلعت في عام 2017، وغير ذلك من التحولات التي تم التعرض لها آنفًا. في هذا السياق، تعرضت العلاقات التركية ـ العربية بعامة لأزمة كبيرة على المستويات كافة، ولا سيّما الاقتصادية منها، وتحولت أنقرة إلى مصدر تهديد للأمن القومي العربي بسبب تدخلاتها العسكرية في سورية والعراق وليبيا، ودعمها لجماعات مسلحة ومتطرفة في أكثر من بلد عربي، كما فقدَ النموذج التركي بريقه، ليس فقط في الوطن العربي، وإنما في الغرب أيضًا مع تحول أنقرة تدريجيًّا للطابع السلطوي[146].

2 ـ موقف إيران من الثورات العربية وتأثيرها في النفوذ الإيراني في المنطقة العربية

شكلت موجة الثورات العربية بما أفرزته من حالة فراغ أمني في الوطن العربي فرصة ثمينة لإيران لتعزيز نفوذها الإقليمي ومستوى اختراقها للنظام الإقليمي العربي.

أ ـ موقف إيران من الثورات العربية

نظرت إيران إلى موجة الثورات والانتفاضات الشعبية العربية في بدايتها بصورة إيجابية، واعتبرت أن نتائجها ستصب حتمًا في مصلحتها؛ فهذه الثورات قامت، وفق وجهة النظر الإيرانية الأولية، ضد نظم حكم عربية «عميلة وخاضعة» للولايات المتحدة الأمريكية ومتحالفة معها، وأي نظام جديد سيحل محلها «إن لم يكن صديقًا لإيران فسيكون أقل عداوة لها على الأقل»[147]، كما حاولت إيران إضفاء صبغة دينية أيديولوجية على هذه الثورات، واعتبارها امتدادًا لثورتها الإسلامية التي اندلعت عام 1979، ومقدمة لصحوة إسلامية ولنظام شرق أوسط إسلامي جديد، على النحو الذي تمت الإشارة إليه سابقًا، لكن هذه النظرة تغيرت عندما وصلت شرارة الثورة إلى سورية، الحليف الأوثق لإيران في المنطقة؛ حيث اعتبرتها مؤامرة مدفوعة من الخارج وعملت على إفشالها بكل الطرائق والوسائل، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

(1) ثورتا مصر وتونس: رحبت إيران بشدة بالثورتين التونسية والمصرية، ونظرت إليهما باعتبار أنهما ليستا فقط مقدمة لـ«صحوة إسلامية»، وإنما أيضًا بوصفهما «صرخة

---

(146) دلي، «هل كان ثمة ربيع تركي من وحي الربيع العربي؟،» ص 569.

(147) محمد صالح صدقيان، «إيران والمتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي: وجهة نظر إيرانية،» في: نوفل [وآخرون]، **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**، ص 589.

احتجاج ضد التبعية والتسلط الغربي»[148]، وبداية لتحولات استراتيجية مهمة في المنطقة تصب في مصلحتها؛ بالنظر إلى أن النظامين المصري والتونسي الذين تمت الإطاحة بهما كانا من أهم حلفاء واشنطن في المنطقة[149]. كما رأت في سقوط النظامين انتصارًا لمحور «الممانعة» الذي تتزعمه على «محور الاعتدال» المناوئ لها في المنطقة[150]. كما وصف المرشد الإيراني علي خامنئي الثورة في مصر وتونس والبحرين بأنها «من الألطاف الإلهية» وأنها «يجب أن تُنهي تمامًا هيمنة الأعداء الرئيسين: الصهاينة والأمريكان»[151].

أولت إيران الثورة المصرية اهتمامًا خاصًّا، بالنظر إلى أن مصر أكبر دولة عربية ومن شأن تغيُّر النظام فيها، وتولِّي نظام غير معادي لطهران، على أقل تقدير، الحكم فيها أن يغيِّر من التوازنات الإقليمية لمصلحة طهران ومحور الممانعة الذي تقوده[152]، ويوفر لها غطاءً عربيًّا لتحركاتها ونفوذها على الساحة العربية[153]، ولا سيّما أن مصر مبارك كانت تتبنى موقفًا متحفظًا، إن لم يكن معارضًا سياسة طهران الإقليمية ومحاولاتها التغلغل في المنطقة العربية. نتيجة لذلك، سارع النظام الإيراني إلى تبنِّي موقف مؤيد للثورة المصرية حتى قبل أن تستكمل دورتها النهائية بإعلان الرئيس مبارك تخليه عن منصبه، وتمثَّل ذلك في قيام المرشد الأعلى للثورة، علي خامنئي، بتخصيص عشرين دقيقة من خطبة الجمعة التي ألقاها في الرابع من شباط/ فبراير 2011 باللغة العربية، لتأييد المتظاهرين في مصر، زاعمًا أنهم يسيرون على هدى الثورة الإيرانية[154]، وداعيًا الشعب المصري إلى مواصلة انتفاضته حتى «إقامة النظام الشعبي الإسلامي»[155]، بينما رأى الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رافسنجاني أن «مصر تحتاج إلى إمام خميني؛ فوجود مثل هذا القائد أمر ضروري لمصر»، واعتبر الرئيس الإيراني، في حينها، محمود أحمدي نجاد أن أحداث مصر وتونس «تؤسِّس

---

(148) الصمادي، «إيران والثورات العربية: سرديات بناء المركزية الإيرانية،» ص 3.

(149) عتريسي، «الأهداف والمصالح الإيرانية في النظام العربي بعد الثورات،» ص 358-362.

(150) سماح عبد الصبور عبد الحي، **القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013** (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية؛ دار البشير للثقافة والعلوم، 2014)، ص 106.

(151) الصمادي، المصدر نفسه، ص 3.

(152) هالة أحمد الحسيني، **الخطاب الصحفي في العلاقات المصرية الإيرانية** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2017)، ص 62.

(153) نيفين عبد المنعم مسعد، «العلاقات المصرية-الإيرانية.. إلى أين؟،» مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 28 نيسان/ أبريل 2011، <https://bit.ly/3b1N8Dz>.

(154) مرسي، «أبعاد الموقف الإيراني من الثورة الشعبية في مصر».

(155) مسعد، المصدر نفسه.

لشرق أوسط جديد لا مكان فيه للولايات المتحدة وإسرائيل»[156]، وهو ما ذهب إليه وزير الخارجية آنذاك، علي أكبر صالحي بقوله إن «الانتفاضة في مصر ستساعد في إقامة شرق أوسط إسلامي»[157]. ووصف الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي إيران ومصر بأنهما «جناحَي العالم الإسلامي، ومن دون أيٍّ منهما لا يستطيع هذا العالم أن يحلِّق»، وقال إن المصريين يحتاجون إلى نظام يشبه نظامنا الإسلامي»[158].

عندما صعد الإخوان المسلمون للسلطة في مصر، رحبت إيران بذلك واعتبرتهم الأقرب إليها من بين المجموعات الإسلامية كافة، وهو الموقف الذي عبَّر عنه مستشار خامنئي علي أكبر ولايتي بقوله: «نحن والإخوان أصدقاء، ونقوم بدعمهم، وهم الأقرب إلينا عقائديًّا بين كافة الجماعات الإسلامية»[159]، وحتى عندما سقط الإخوان، حافظت إيران على رؤيتها الأيديولوجية في قراءتها هذا الحدث، معتبرة أن سقوط الإخوان مردُّه رفضهم الإصغاء إلى نصائح المرشد الإيراني وغياب نظام ولاية الفقيه[160].

وقد ظهرت مؤشرات مهمة على بداية تقارب إيراني - مصري بعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير 2011 تمثَّل أبرزها في: تصريح وزير الخارجية المصري نبيل العربي في 29 آذار/ مارس2011 بأن مصر تعتبر إيران «دولة من دول الجوار ولنا معها علاقات تاريخية طويلة وممتدة في مختلف العصور، والحكومة المصرية لا تعتبرها دولة معادية»[161]، والزيارة غير المسبوقة للرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد لمصر في شباط/ فبراير 2013 للمشاركة في القمة الإسلامية، وهي أول زيارة لرئيس إيراني إلى مصر منذ الثورة الإيرانية عام 1979، والتي سبقتها زيارة الرئيس المصري محمد مرسي إلى إيران في آب/ أغسطس 2012، للمشاركة في قمة دول عدم الانحياز[162]. لكن آمال التقارب المصري - الإيراني تراجعت بصورة كبيرة مع اتضاح اختلاف سياسة الإخوان وإيران في شأن الملف السوري وتأكيد القاهرة التزامها

---

(156) مرسي، المصدر نفسه.

(157) «نبوءة إيرانية: ثورة مصر تؤسس لشرق أوسط إسلامي،» موقع ميدل إيست أون لاين، 1 شباط/ فبراير 2011، <https://bit.ly/2FN6NeZ>.

(158) مسعد، «العلاقات المصرية - الإيرانية.. إلى أين؟،» ص 4.

(159) «مستشار خامنئي: الإخوان أقرب الإسلاميين لمعتقداتنا،» العربية نت، 4 نيسان/ أبريل 2013، <https: //goo.gl/65JmMj>.

(160) الصمادي، «إيران والثورات العربية: سرديات بناء المركزية الإيرانية،» ص 5.

(161) مسعد، «العلاقات المصرية - الإيرانية.. إلى أين؟».

(162) فرح الزمان أبو شعير، «محددات الموقف الإيراني من مصر بعد الثورة،» مركز الجزيرة للدراسات، 3 كانون الثاني/ يناير 2013، <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/01/201318102638814469.html>.

بأمن الخليج العربي ورفض سياسات التدخل الإيرانية، واتضاح خط الخلاف المذهبي بين الجانبين، على نحو ما تجسَّد في تصريح الرئيس المصري المعزول محمد مرسي في زيارته السعودية في تموز/ يوليو 2012 الذي قال فيه، إن السعودية «راعية مشروع الإسلام السُّني ومصر حامية لهذا المشروع»[163]، قبل أن تتلاشى فرص هذا التقارب بعد سقوط الإخوان المسلمين وتغيُّر المشهد السياسي في مصر من جديد.

(2) البحرين واليمن والعراق... تغليب البعد الطائفي ـ المصلحي: شجعت إيران بقوة الحراك الثوري الذي غلب المكون الشيعي عليه انطلاقًا من اعتبارات طائفية ومصلحية، وقدمت الدعم للقوى الشيعية المشاركة فيه، أملاً منها في أن ينجح هذا الحراك في تمكين هذه القوى الشيعية الموالية لها سياسيًا في بلدانها، ومن ثم تعزيز وضع إيران الإقليمي الجيوستراتيجي، وبرز هذا البعد الطائفي ـ المصلحي كمحدِّد لموقف إيران بوضوح في ثلاث حالات: **الأولى** هي انتفاضة **البحرين**، التي بلغت ذروتها خلال شهرَي شباط/ فبراير وآذار/ مارس 2011؛ حيث رأت طهران أن نجاح الشيعة، بحكم أغلبيتهم العددية، في السيطرة على الحكم في البحرين، من شأنه إحداث تحوُّل استراتيجي كبير لصالحها في منطقة الخليج، وسيمنحها «قاعدة نفوذ» جيوستراتيجية في الشريط الساحلي العربي من الخليج بناء على تقاطعات مذهبية تربطها بالمعارضة البحرينية[164]. ومن ثَمّ فقد وجهت طهران انتقادات قوية إلى تعامل نظام الحكم في البحرين مع الاحتجاجات ضده واتهمته بالإجرام وسفك الدماء، ودعت ملك البحرين إلى التنحي[165]، كما هاجمت إرسال دول مجلس التعاون الخليجي لقوات «درع الجزيرة» إلى البحرين في آذار/ مارس 2011، وشبهت هذه التحرك بغزو صدام حسين للكويت[166]، كما اعتبرت أن نشر القوات الخليجية في البحرين يمثل تهديدًا للأمن القومي الإيراني[167]. وقامت بسحب سفيرها من المنامة احتجاجًا على القمع الذي تمارسه السلطات ضد المعارضة الشيعية، كما هاجمت إيران فكرة الاتحاد الخليجي التي عرضتها السعودية وأيدتها المنامة، واعتبرت أن هدفها إخماد

---

(163) محمد عبد الله يونس، «قراءة في خطاب مرسي بقمة عدم الانحياز،» المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 1 أيلول/ سبتمبر 2012، <http://rcssmideast.org>.

(164) نوفل [وآخرون]، **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**، ص 32.

(165) Mehdi Khalaji, «Iran's Policy Confusion about Bahrain,» *Policy Watch* (Washington Institute), no. 1823 (27 June 2011).

(166) خالد الدخيل، «إيران: طائفية الدور تخذل طموحات السياسة،» **الحياة** (لندن)، 2011/4/3.

(167) سالم، «السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لبلدان الخليج العربية 1979 ـ 2012،» ص 301.

الثورة في البحرين[168]، بينما ركز الخطاب الإعلامي الإيراني آنذاك، على ترديد مفردات مظلومية الشيعة في البحرين وضرورة مناصرة مطالبهم بالديمقراطية، وترديد مقولات تاريخية في شأن انتماء البحرين تاريخيًّا لإيران، والقول إن انضمام البحرين لاتحاد سياسي مع إيران أولى من توجهها نحو الاتحاد مع السعودية[169].

على الرغم من هذا الموقف المتشدد لإيران تجاه دعم انتفاضة البحرين، فإنه لم يخرج عن نطاق التصريحات والشعارات، بينما أدى دعمها القوي هذه الانتفاضة إلى دعم حجية الموقف البحريني الرسمي الذي عمل على محاولة تسويغ هذه الاحتجاجات باعتبارها «مشكلة طائفية» مدعومة من الخارج وليس انتفاضة شعبية تطالب بالإصلاح والديمقراطية، وهو ما أفقدها زخمها والتأييد الخارجي لها، ودفع بلدان الخليج العربية إلى التدخل العسكري إلى قمعها، باعتبار أن نجاح هذه الانتفاضة في الإطاحة بالنظام السني الحاكم سيعزز الوضع الإقليمي لإيران ويهدد الأمن الإقليمي الخليجي وأنظمة الحكم القائمة[170].

مع ذلك، لم تتوقف طهران عن التدخل في الشأن البحريني؛ حيث لجأت إلى دعم بعض المجموعات الشيعية المسلحة داخل البحرين بعد قمع الانتفاضة فيها عام 2011، ومن أبرزها: «سرايا الأشتر» و«سرايا المقاومة الشعبية»، و«سرايا المختار»، التي تورطت في عدد من الأعمال الإرهابية في المملكة.

الحالة **الثانية، العراق**، حيث وقفت إيران إلى جانب حكومة نوري المالكي في مواجهة التظاهرات التي انطلقت من إقليم كردستان في الشمال، ثم انتشرت في مناطق عراقية مختلفة احتجاجًا على استشراء الفساد في المحافظات وتردي الخدمات الأساسية، حتى إن وكيل المرشد الإيراني في النجف العراقية محمد مهدي الأصفي أفتى بتحريم التظاهر[171].

أما الحالة **الثالثة**، فتتمثل **باليمن**، حيث دعمت إيران ثورة الشعب اليمني ضد نظام علي عبد الله صالح، وكانت تنظر إلى ما يجري في اليمن على أنه امتداد لثورات تونس ومصر،

---

(168) أمل حمادة، «إيران والثورات العربية،» **رؤية تركية**، السنة 1، العدد 4 (شتاء 2012)، ص 55-56.

(169) المصدر نفسه، ص 58.

(170) نوفل [وآخرون]، **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**، ص 29-30.

(171) نيفين مسعد، «غرائب وعجائب المواقف الإيرانية: مستضعفون في البحرين.. مستكبرون في سوريا والعراق!،» **أخبار الخليج** (المنامة)، 2011/3/31.

بينما كانت ترى في سقوط صالح المتحالف مع السعودية والتابع للولايات المتحدة، تطورًا استراتيجيًّا باتجاه زيادة استقلال اليمن واقترابه أكثر نحو إيران؛ ومن ثَمّ فقد تحفَّظت على المبادرة الخليجية لتسوية الأزمة التي طرحتها السعودية واعتبرتها تسويقًا للمشروع السعودي على حساب الثورة اليمنية ومحاولةً لإبقاء اليمن في دائرة النفوذ السعودي الغربي، وإبعاده عن إيران[172]. كما عملت طهران على محاولة استثمار تقاربها المذهبي مع جماعة أنصار الله الحوثية، للدفع باتجاه تمكين هذه الجماعة سياسيًّا وعسكريًّا؛ ومن ثَمّ قدمت لها الكثير من صور الدعم المالي والسياسي والإعلامي والعسكري[173]، حتى تمكنت، مستغِلةً حالة الفراغ والانقسام والفوضى التي أعقبت الثورة اليمنية، من فرض سيطرتها على معظم المدن اليمنية بالتحالف مع الرئيس علي عبد الله صالح، وهو الأمر الذي أقلق السعودية التي نظرت إلى جماعة أنصار الله بوصفها ذراعًا لإيران، وشنت حربًا ضد هذه الجماعة على رأس تحالف عربي واسع تحت شعار استعادة الشرعية ومواجهة النفوذ الإيراني في اليمن، وهي الحرب التي أدانتها إيران بقوة، واعتبرتها «عدوانًا» على الشعب اليمني، وشبهها آية الله علي خامنئي بـ«عمل الصهاينة» في غزة[174]، كما رأى رئيس الجمهورية، حسن روحاني، أن الخطوة السعودية «خطأ استراتيجي كبير لحكومة مبتدئة تظن أن بإمكانها التأثير في المنطقة عبر القوة»[175].

(3) الحالة السورية: مثلت الثورة السورية النموذج الأبرز على ازدواجية المواقف الإيرانية من الثورات العربية؛ فعندما وصلت الثورة إلى سورية، الحليف الاستراتيجي الأهم لإيران في المنطقة، غيَّرت طهران مواقفها المؤيدة للثورات العربية، واعتبرت أن ما يحدث في سورية «مؤامرة خارجية افتعلها الأعداء لتهديد النظام السوري وضرب الأمن والاستقرار في هذا البلد»[176]، ونظرت إلى أن أي تغيير محتمل للنظام السوري، لن يترتب عليه فقط فقدان حليف إقليمي مهم، ولكن أيضًا تغيير موازين القوى في المنطقة ككل للمصلحة القوى المعادية لمعسكر المقاومة والممانعة[177]. من هنا، حسمت إيران موقفها بالوقوف

---

(172) حسن أحمديان، «الموقف الإيراني من تطورات اليمن: وجهة نظر إيرانية،» مركز الجزيرة للدراسات، 25 حزيران/ يونيو 2015، <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/20156257592656750.html>.

(173) محمد حسن القاضي، **الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي** (واشنطن: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2017)، ص 52.

(174) «خامنئي يشبه عاصفة الحزم بالعدوان الصهيوني على غزة،» **رأي اليوم** (لندن)، 2015/4/9.

(175) أحمديان، «الموقف الإيراني من تطورات اليمن: وجهة نظر إيرانية»

(176) أحمد ومسعد، محرران، **حال الأمة العربية 2011-2012: معضلات التغيير وآفاقه**، ص 90.

(177) انظر كلًّا من: صدقيان، «إيران والمتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي: وجهة نظر إيرانية،» ص 601، وحمادة، «إيران والثورات العربية،» ص 48.

على طول الخط مع نظام الرئيس السوري بشار الأسد في مواجهة القوى الثورية، وقدمت كل صور الدعم والمساندة لهذا النظام، والتي اتسعت لتشمل قيام إيران بإرسال قوات تابعة لها وتابعة للميليشيات التي تدعمها، وفي مقدّمها حزب الله اللبناني وبعض الميليشيات الطائفية الأخرى التي جاءت بها من العراق وأفغانستان وأماكن أخرى، إلى الأراضي السورية لتحارب على الأرض إلى جانب النظام السوري[178]، وهو ما ساهم بصورة كبيرة في عرقلة عملية الإطاحة بنظام الرئيس الأسد، وأدى إلى تحويل الصراع السوري إلى صراع إقليمي قبل أن يتحول إلى صراع دولي مع تدخُّل القوى الكبرى، وفي مقدّمها روسيا والولايات المتحدة فيه.

ب ـ تأثير الثورات العربية في النفوذ الإيراني في المنطقة والعلاقات العربية ـ الإيرانية

يمكن التمييز بعامة بين مرحلتين أساسيتين في ما يتعلق بتأثير موجة الثورات والانتفاضات العربية على علاقة إيران بالنظام الإقليمي العربي ونفوذها في المنطقة العربية: **الأولى**، تمتد حتى عملية عاصفة الحزم في اليمن في آذار/ مارس 2015 ويمكن وصفها بمرحلة التمدد وتوسيع النفوذ. **والثانية**، بدأت منذ هذا التاريخ، واتضحت بصورة أكبر بعد تولّي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الحكم في الولايات المتحدة عام 2017، ويمكن وصفها بمرحلة المواجهة والتصدي للنفوذ الإيراني.

(1) مرحلة التمدد وتوسيع النفوذ: نجحت إيران في استغلال موجة الحراك الثوري العربي في تعزيز نفوذها الإقليمي وتدخلاتها في الشؤون العربية بصورة غير مسبوقة، مستفيدةً في ذلك من عدد من المتغيرات التي شهدتها المنطقة؛ **أولها:** موقف إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما التي كانت تميل إلى الانسحاب من المنطقة أو تقليل الاهتمام بها لمصلحة الاهتمام بمناطق أخرى بالعالم، وهو ما أوجد هامشًا لطهران للتحرك ومد النفوذ في المنطقة العربية[179]، وبرز ذلك واضحًا عقب اضطرار واشنطن إلى الانسحاب من العراق في نهاية عام 2011، وسيطرة إيران عليه بصورة شبه كاملة، وكذلك في الموقف الأمريكي المتحفظ في الدخول في نزاعات جديدة في المنطقة ولا سيّما سورية. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل اتخذت واشنطن في عهد أوباما خطوات انفتاحية غير مسبوقة على إيران تُوِّجت بتوقيع الاتفاق النووي معها عام 2015، وهو الاتفاق الذي لم يأخذ باعتباره تنامي الدور الإيراني في المنطقة ومخاوف جيرانها من هذا الدور، الأمر الذي أقلق حلفاء واشنطن

(178) انظر كلًّا من: أحمد ومسعد، محرران، المصدر نفسه، ص 90، وحمادة، المصدر نفسه، ص 48-49.

(179) عثمان، «ثورات وثورات مضادة: في تحولات النظام الإقليمي العربي،» ص 7.

الخليجيين، وأعطى طهران ضوءًا أخضر للمضي قدمًا في سياسة التوسع ومد النفوذ في الوطن العربي[180]. **وثانيها**، نشأة تنظيم داعش الإرهابي في سورية والعراق تحديدًا، وهو ما دفع طهران إلى توسيع تدخلاتها العسكرية ووجودها في سورية والعراق تحت شعار مواجهة التنظيمات الإرهابية[181]. أما **المتغير الثالث** والأهم، فهو حالة الفراغ الأمني والفوضى التي شهدتها المنطقة العربية نتيجة موجة الثورات العربية، والتي وفرت بيئة مناسبة لإيران لتعزيز نفوذها في المنطقة بتكاليف سياسية أقل.

(2) مرحلة المواجهة والتصدي للدور الإيراني: أثار توسُّع النفوذ الإيراني بهذه الصورة الكبيرة قلق دول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيّما السعودية، التي رأت فيه محاولةً لتطويقها وتهديد أمنها القومي، الأمر الذي دفع هذه الدول إلى تغيير نهجها السياسي من احتواء الدور الإيراني إلى مواجهته[182]. وقد بدأت هذه المواجهة فعليًّا في عام 2011، عندما تدخلت دول مجلس التعاون الخليجي عسكريًّا في البحرين لقمع الانتفاضة، ثم تدخُّلها النشط لإسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد من خلال تقديم الدعم المالي والعسكري للقوى والفصائل المسلحة التي تقاتل في سورية ضد النظام. لكن خط المواجهة الإقليمية للنفوذ الإيراني برز بصورة أوضح في عام 2015، عندما بادرت السعودية إلى تشكيل تحالف عربي ـ إقليمي واسع للتدخل العسكري في اليمن لإسقاط الحوثيين الموالين لإيران وإعادة عبد ربه هادي منصور إلى الحكم. وبعد تولِّي إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب السلطة في عام 2017، تعزَّز المأزق الإقليمي لإيران، مع تبنِّي هذه الإدارة توجهات متشددة تجاه إيران تمثلت في قيامها بالانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني وإعادة فرض العقوبات الأمريكية على طهران، بل وتشديدها بصورة غير مسبوقة[183]، واتجاه هذه الإدارة إلى تشكيل تحالف إقليمي في مواجهتها تحت اسم «تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي»[184]، يضم الولايات المتحدة والسعودية والإمارات وقطر ومصر والأردن، كما

---

(180) القاضي، **الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي**، ص 61.

(181) إسلام المراغي، «كيف مدت إيران أذرعها بين العرب في 2016؟،» مجلة **إضاءات** (28 كانون الأول/ ديسمبر 2016)، <https://www.ida2at.com/how-iran-has-extended-its-arms-between-the-arabs-in-2016/>.

(182) محمد عباس ناجي، «الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية،» **السياسة الدولية**، العدد 185 (تموز/ يوليو 2011)، ص 57.

(183) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، «سد الثغرات: لماذا تصاعدت ضغوط السياسة الأمريكية ضد إيران؟،» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 17 تموز/ يوليو 2018، <https://goo.gl/o6oQXw>.

(184) عاطف السعداوي، «تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي.. فرص الفشل والنجاح،» بوابة العين الإخبارية، 29 أيلول/ سبتمبر 2018، <https://al-ain.com/article/iran-crisis-america>.

تحركت واشنطن بقوة لتقليص النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة عمومًا، وهو التوجه الذي بلغ ذروته بالعملية العسكرية النوعية التي نفذتها واشنطن وتمكنت خلالها من اغتيال الرجل القوي في النظام الإيراني قاسم سليماني، في مطلع عام 2020. وبالتوازي مع ذلك، صعَّدت إسرائيل بصورة ملحوظة هجماتها العسكرية على الوجود الإيراني في سورية، في ظل إصرار واضح على إبعاد هذا الوجود باعتبار أنه يمثّل تهديدًا قويًّا للأمن الإسرائيلي[185]، والضغط الأمريكي ـ الإسرائيلي ـ العربي على روسيا لإبعاد طهران من سورية كمدخل لحل الأزمة، بل وربط الولايات المتحدة الأمريكية بقاءها في سورية ببقاء إيران فيها[186].

3 ـ موقف إسرائيل من الثورات العربية وتأثيرها في العلاقات العربية ـ الإسرائيلية

شكلت موجة الحراك الثوري التي شهدتها المنطقة العربية مفاجأة لإسرائيل، كغيرها من القوى الإقليمية والدولية، لكن طابع الترقب والقلق كان هو المسيطر على الموقف الإسرائيلي إزاء هذه الثورات في بدايتها، ولا سيّما بعد أن تمكنت في مراحلها الأولى من إطاحة اثنين من الأنظمة «المعتدلة» وفق التصنيف الإسرائيلي. وتمثَّل أبرز أسباب هذا القلق الإسرائيلي التي عبر عنها الباحثون والمسؤولون الإسرائيليون، في الآتي:

ـ أن سقوط أنظمة معتدلة ومتعاونة مع إسرائيل، كالنظامين المصري والتونسي، يضع العلاقات الإسرائيلية مع هذه الدول في حالة من الضبابية وعدم اليقين[187]، بعد أن كانت مواقف هذه الدول وسياساتها توصف أنها غير مُعادية، على أقل تقدير، لإسرائيل، بل إن بعضها كنظام الرئيس حسني مبارك كان يوصف بأنه «كنز استراتيجي» لإسرائيل[188]؛ ومن ثَم فقد نظرت إسرائيل إلى سقوط هذه النظم، ولا سيّما نظام مبارك، باعتباره خسارة استراتيجية لها.

ـ أن نجاح دول الثورات العربية في إقامة نظم ديمقراطية مستقرة، فضلاً عن أنه يفتح المجال أمام هذه الدول لتحقيق الازدهار، ومن ثَمّ زيادة قوتها وتطورها؛ وهو أمرٌ يتعارض مع عقيدة الأمن الإسرائيلية التي تؤكد مبدأ التفوق الاستراتيجي، فإنه يجعل الحكومات

---

(185) «What Does the Ongoing Israel-Iran Confrontation in Syria Mean?,» Atlantic Council, 2 August 2018, <http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/what-does-the-ongoing-israel-iran-confrontation-in-syria-mean>.

(186) «بولتون: أميركا باقية في سوريا لمحاربة إيران وداعش،» **الاتحاد** (أبو ظبي)، 2018/8/22.

(187) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **تقرير معلومات (23): الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 كانون الثاني/ يناير المصرية** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 38.

(188) خالد الحروب، «ماذا يعني سقوط «الكنز الاستراتيجي لإسرائيل»؟،» **الحياة** (لندن)، 2011/3/13.

قريبة من شعوبها، ويدفعها من ثَمّ إلى تبنّي سياسات متشددة إزاء إسرائيل لإرضاء الرأي العام فيها؛ كما أن تطورًا كهذا سيقضي على الشعار الذي طالما تفاخرت به إسرائيل بأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في هذه المنطقة، ويقلل من ثَم من جاذبية نموذجها للقوى الغربية[189].

ـ أن صعود جماعات الإسلام السياسي في المشهد العربي ووصولها إلى سُدَّة الحكم كان من شأنه أن يمثل تهديدًا خطيرًا لإسرائيل، في ضوء الطبيعة الأيديولوجية لهذه الجماعات، ومواقفها المعادية لإسرائيل[190].

على الرغم من هذه المواقف، فقد انقسم الموقف الإسرائيلي الأولي من الثورات العربية بين اتجاهين[191]: الأول إيجابي عبَّر عنه الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز الذي تبنّى موقفًا مؤيدًا للتغيير الديمقراطي، ودعا متخذي القرار في دولته إلى فهم ما جرى والمبادرة للإفادة من أجواء الانفتاح التي يتيحها هذا الحراك الثوري، ملوِّحًا مرة أخرى برؤيته المبنية على الدعوة إلى سوق شرق أوسطية اقتصادية وسياسية يتشارك سكانه ـ وفق ادعاء بيريز ـ قيم الديمقراطية والانفتاح التي طالما ادعت إسرائيل أنها تمتلكها، على عكس الوطن العربي. والثاني سلبي تبنّاه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي كان يتخوف مما يحدث في الوطن العربي، معتبرًا ما يجري من حوله تمهيدًا لسيطرة قوًى إسلامية يعتقد أن أهم مشاريعها هو الانقضاض على إسرائيل وتدميرها. لذلك، فقد دعا إلى الحيطة، وحض العالم على التنبه إلى الخطر القادم ما بعد الربيع العربي. وكان هذا الاتجاه الأخير هو الذي غلب على تقديرات المؤسسة الأمنية الإسرائيلية وتقييمها لما تشهده المنطقة العربية من حراك ثوري.

ومن بين الثورات والانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية، أولت إسرائيل اهتمامها بثورتين فقط، هما الثورة المصرية والثورة السورية، لارتباطهما بأهم دولتين عربيتين محيطتين بها والأكثر تأثيرًا فيها. وقد تباين الموقف الإسرائيلي في تعامله مع كلتا الثورتين، وذلك كما يلي:

---

(189) محمود محارب، «إسرائيل والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي،» في: نوفل [وآخرون]، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، ص 500-501.

(190) أبو عامر، **منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات العربية**، ص 103.

(191) انظر كلاً من: أسعد غانم، «الربيع العربي بعيون إسرائيلية،» **الحياة** (لندن)، 2014/2/11، وسنديان، «الربيع العربي ودولة الكيان: إسرائيل ربحت.. إسرائيل لم تربح،» ص 587.

أ ـ الموقف من الثورة المصرية

اتسم الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية بالحذر الشديد، وتجنبت حكومة بنيامين نتنياهو الإدلاء بأي تصريحات تُظهر موقفها الداعم للرئيس مبارك حتى لا يؤدي ذلك إلى تأزيم الموقف بالنسبة إليه، كما تحركت لإقناع حلفائها في الغرب بأن دعم استقرار النظام المصري يصب في مصلحتها[192]. وعندما أعلن مبارك عن تخلّيه عن الحكم، اعتبرت إسرائيل ذلك خسارة استراتيجية لها، ووجهت سهام الانتقادات إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتخليها عن مبارك، وهو موقف امتد إلى النطاق الشعبي، حيث كشف استطلاع للرأي العام أجرته جامعة تل أبيب بالتعاون مع المعهد الديمقراطي في إسرائيل أن 10.5 بالمئة فقط من الإسرائيليين يعتقدون بصواب الموقف الأمريكي الداعم للمتظاهرين ضد مبارك[193].

بعد سقوط مبارك، اختبرت العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية عدة مواقف أثارت القلق الإسرائيلي؛ من بينها الجدل الذي أثير في شأن مصير اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية، التي تعتبرها تل أبيب حيوية لأمنها القومي، ولا سيّما بعد تصريح رئيس الوزراء المصري الأسبق عصام شرف في أيلول/ سبتمبر 2011، بأن الاتفاقية مفتوحة وقابلة للنقاش وغير مقدسة[194]، وهو الموقف الذي استدعى ردًّا إسرائيليًّا بأن اتفاقية السلام ليست مطروحة للتفاوض من جديد تحت أي ظرف[195]. والموقف الآخر، هو التظاهرات التي حدثت في محيط السفارة الإسرائيلية في القاهرة في نيسان/ أبريل 2011 احتجاجًا على الاعتداءات الإسرائيلية على غزة، والتي تمكّن فيها بعض المتظاهرين من اقتحام السفارة؛ الأمر الذي ترتَّب عليه إغلاق السفارة لنحو أربعة أعوام، كما تكررت التظاهرات في محيط السفارة في أيلول/ سبتمبر 2011 وتشرين الثاني/ نوفمبر 2012[196]. أما الاختبار الثالث، فتمثل بسلسلة التفجيرات التي استهدفت خط الغاز المصري إلى تل أبيب، والتي تسببت في انقطاع صادرات الغاز المصرية لتل أبيب بالتزامن مع مطالب بوقف تصدير هذا الغاز،

---

(192) «إسرائيل تحث العالم على دعم مبارك،» الجزيرة نت، 31 كانون الثاني/ يناير 2011، <https://goo.gl/ehoVhd>.

(193) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **تقرير معلومات (23): الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 كانون الثاني/يناير المصرية**، ص 36.

(194) «عصام شرف: اتفاقية السلام مع إسرائيل ليست مقدسة،» **الأهرام**، 2011/9/15.

(195) «مصر تؤكد التزامها باتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل،» **الاتحاد** (أبو ظبي)، 2011/9/17.

(196) «في الذكرى الرابعة لاقتحامها... 3 أحداث عنيفة أدت إلى إغلاق السفارة الإسرائيلية،» **الوفد** (القاهرة)، 2015/9/10.

وهذه التفجيرات نفذتها عناصر جهادية تمكنت من استغلال حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي في البلاد لتفرض وجودها في شبه جزيرة سيناء وتشكل تهديدًا لمصر وإسرائيل معًا. أما الاختبار الأهم فتمثل بصعود الإخوان المسلمين إلى سُدَّة الرئاسة في مصر في حزيران/ يونيو 2012، وهو الأمر الذي عزَّز المخاوف الإسرائيلية على مستقبل السلام مع مصر.

لكن العلاقات الإسرائيلية ـ المصرية تجاوزت كل هذه الاختبارات، وأثبتت قدرتها على الاستقرار والثبات حتى في عهد الإخوان المسلمين؛ فنظام الرئيس محمد مرسي لم يقُم بأي سلوك يعزِّز توتُّر العلاقات مع تل أبيب، بل على العكس جاءت سياسته استمرارًا للنهج المصري نفسه الذي تبنَّاه مبارك الحريص على استمرار السلام، وهو ما تجسَّد في الدور الذي أدّته حكومة الإخوان في التوصل إلى اتفاق تهدئة بين حماس وإسرائيل عام 2012، والذي حظي بترحيب إسرائيل[197]. وبعد الإطاحة بالإخوان المسلمين في مصر، عادت العلاقات الإسرائيلية مع مصر إلى سابق عهدها، وربما بصورة أوثق، ولا سيّما مع تنامي التعاون المصري ـ الإسرائيلي في التصدي للجماعات الجهادية في سيناء.

ب ـ الموقف من الثورة السورية

اتسم الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية بالتعقيد؛ حيث تنازعته عوامل مختلفة ومتضاربة؛ فمن ناحية كانت هناك عوامل تدفع تل أبيب إلى تأييد الثورة، من بينها[198] التحالف الذي يقيمه النظام السوري مع إيران وحزب الله وبعض الفصائل الفلسطينية في مواجهة إسرائيل، وتمسُّك هذا النظام بموقفه المناهض لشروط «السلام» مع إسرائيل. ولكن في المقابل، كانت هناك عوامل تُثير قلق تل أبيب من سقوط النظام السوري، منها[199] احترام هذا النظام لاتفاق وقف إطلاق النار على الجبهة السورية منذ عام 1974، وضمانه الاستقرار على طول جبهة الجولان السوري المحتل، والخوف من مجيء نظام جديد يسعى إلى تحرير الجولان، أو انزلاق سورية في الفوضى، بما يؤثر في الأمن الإسرائيلي. كما أن هذا النظام سبق أن دخل في جولات تفاوض مع إسرائيل، وكان في إمكان إسرائيل التوصل إلى تفاهمات معه، على الرغم من مواقفه العلنية المتشددة.

---

(197) ««بيريز» يشيد بجهود مرسي لوقف إطلاق النار في غزة،» **المصري اليوم** (القاهرة)، 2012/11/18.

(198) محارب، «إسرائيل والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي،» ص 515.

(199) وحدة تحليل السياسات، «الموقف الإسرائيليّ من الثّورة السوريّة ومستجدّاته،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 26 حزيران/ يونيو 2012، <https://www.dohainstitute.org/release/79d8a65c-1c6a-4f6a-a547-daf42f0c1c71>.

في هذا السياق، حافظت إسرائيل على صمتها خلال العام الأول من عمر الثورة السورية، قبل أن تبدأ التحليلات الإسرائيلية في ترجيح احتمالية سقوط النظام؛ ومن ثَمّ بدأت إسرائيل في تبنّي مواقف تميل إلى مناهضة النظام السوري والانضمام للأصوات الدولية المطالبة برحيله، لكن ردود الفعل الإسرائيلية ركزت في مواقفها على أمرين[200]؛ **الأول** هو «الطبيعة الدموية» للنظام السوري «الذي يذبح شعبه» ويرتكب بحقّه كل الجرائم؛ وهو أمر يوحي بأن ما ارتكبته إسرائيل بحق الشعوب العربية لا يقارَن بما ارتكبته أنظمتها؛ وهو ما يحسِّن صورة إسرائيل في المنطقة. **والثاني** هو تأكيد أن إيران وحزب الله اللبناني شركاء في هذه «الجرائم»، من أجل تصعيد الضغط الدولي على هذه القوى الحليفة للنظام السوري.

وقد شكَّل النفوذ المتنامي لإيران وحزب الله اللبناني داخل سورية عامل قلقٍ كبير لإسرائيل، ولا سيّما مع تغيُّر موازين القوى على الأرض لمصلحة النظام السوري وحلفائه، بعد التدخل الروسي في سورية عام 2015، ودفع هذا القلق إسرائيل إلى التدخل العسكري أكثر من مرة وتوجيه عدة ضربات للوجود الإيراني في سورية، ولا سيّما في الأعوام 2017 - 2019.

وبصرف النظر عن طبيعة الموقف الإسرائيلي من الثورات والانتفاضات الشعبية العربية، فإن القراءة الدقيقة والموضوعية لمسار التطورات التي شهدتها المنطقة بعد هذه الثورات والانتفاضات العربية تشير بوضوح إلى أن إسرائيل هي «الرابح الأكبر» من هذه الثورات والتطورات التي أفرزتها؛ وهذه الخلاصة توصَّل إليها الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط في تصريح له في أيار/ مايو 2015[201]، وأكدتها المؤشرات والاعتبارات التالية:

أسفرت ثورات وانتفاضات «الربيع العربي» عن إنهاكٍ وتدميرٍ لعدد من البلدان العربية الرئيسة المحيطة بإسرائيل؛ فبعد أن كان قد تم تدمير العراق في عام 2003 وإخراجه من معادلة توازن القوى العربية - الإقليمية، دخلت بلدان عربية أخرى كسورية وليبيا واليمن، في المسار نفسه بحيث أصبح الحفاظ على كيان هذه الدول كدول موحدة من الاحتمالات شبه المستحيلة، بينما تعرضت بلدان عربية أخرى كبرى كمصر والسعودية وغيرها، لاستنزاف غير مسبوق لقدراتها ومواردها في صراعات وحروب عبثية، محلية أو في الإقليم؛ وهو

---

(200) المصدر نفسه.

(201) «فلسطين تدفع ثمن ما تمر به البلدان العربية،» **البيان** (دبي)، 2017/5/5.

ما صبَّ في النهاية في مصلحة تعزيز الوضع الجيوستراتيجي الإسرائيلي، وعزز الخلل القائم في موازين القوى الإقليمية لمصلحتها، بحيث بدت إسرائيل كقوة إقليمية كبرى وسط محيط عربي منهك ومفكك ومتصارع.

تغيُّر أولويات النظام الإقليمي العربي مع صعود قضايا مكافحة الإرهاب ومواجهة الخطر الإيراني إلى قمة اهتمامات هذا النظام، في مقابل تراجع ملحوظ للقضية الفلسطينية والخطر الإسرائيلي الذي كان سببًا مباشرًا لقيام هذا النظام، بل وتحوُّل إسرائيل إلى حليفٍ محتمل، وفعلي، للدول العربية في مواجهة خطري الإرهاب وطموحات إيران الإقليمية؛ وهو ما فتح المجال أمام تأسيس تحالفات جديدة في المنطقة تكون إسرائيل جزءًا منها، بصورة علنية أو غير علنية، وفي مقدّمها «تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي» على النحو الذي تمت الإشارة إليها، وفتح المجال واسعًا أمام تطبيع العلاقات الإسرائيلية ـ العربية، ولا سيّما مع بلدان الخليج العربية، من دون قيام إسرائيل بتقديم أية تنازلات في ملف الصراع العربي ـ الإسرائيلي. كما استغلت إسرائيل، بدعم أمريكي، حاجة بلدان عربية أخرى إلى الدعم في مواجهة أزمات خاصة بها، في العمل على تطبيع علاقاتها معها، على نحو ما حدث مع السودان الذي قطع خطوة مثيرة للجدل في التطبيع مع إسرائيل، عندما التقى رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان، الذي تسلم الحكم بعد إطاحة البشير، مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في أوغندا بعد أيام قلائل من إعلان صفقة القرن الأمريكية مطلع عام 2020، وبحث إمكان تطبيع العلاقات مع إسرائيل، في مقابل تدخل إسرائيل لإقناع الولايات المتحدة برفع اسم السودان من على قوائم دعم الإرهاب الأمريكية، وفق ما أشار إلى ذلك صراحة الجانب السوداني، على نحو ما تم التوضيح سابقًا.

استغلّت إسرائيل حالة الفراغ الأمني والاضطراب الداخلي والإقليمي التي عانتها البلدان العربية في مرحلة ما بعد ثورات «الربيع العربي» في السعي إلى تطبيق مشروعها الرامي إلى تصفية القضية الفلسطينية بخاصة، والصراع العربي ـ الإسرائيلي بعامة، وفق شروطها ومواصفاتها الخاصة، مدعومة بتأييد أمريكي غير مسبوق من إدارة الرئيس دونالد ترامب، التي اتخذت سلسلةً من الإجراءات الخطيرة في هذا الصدد، بدءًا من إعلان اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل في كانون الأول/ ديسمبر 2017، ونقل السفارة الأمريكية إليها في أيار/ مايو 2018، في انتهاكٍ لقرارات الشرعية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وبمدينة القدس تحديدًا، ومحاولة شطب قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال قطع كامل المساعدات الأمريكية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» في آب/ أغسطس 2018 وطرح تسويات

تستجيب تمامًا للشروط الإسرائيلية وفق ما اصطلح على تسميته «صفقة القرن» التي تم إعلانها رسميًا في مطلع عام 2020، ووصفها الرئيس محمود عباس أبو مازن بـ«صفعة القرن»[202]، والتصويت الأمريكي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 ضد قرار سنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة، يدين الاحتلال الإسرائيلي للجولان في خطوةٍ تمهّد للاعتراف الأمريكي بالسيطرة الإسرائيلية الطويلة المدى على هذه المناطق المحتلة، وغير ذلك من مؤشرات تم تناولها في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

(202) انظر في هذا الصدد كلًّا من: كلمة الخليج، «حرب أمريكية على الفلسطينيين،» **الخليج** (الشارقة)، 2018/8/28، وناجي صادق شراب، «مراحل تصفية القضية الفلسطينية،» وكالة معًا الإخبارية، 20 كانون الثاني/ يناير 2018، <https://maannews.net/Content.aspx?id=936707>.

الفصل الخامس

تأثير الثورات العربية في علاقة النظام الإقليمي العربي بالنظام الدولي

عانى النظام الإقليمي العربي منذ نشأته في عام 1945 الاختراق الخارجي له من قِبل القوى الدولية الرئيسة التي تنافست في ما بينها لفرض النفوذ والهيمنة على هذه المنطقة المهمة من العالم، ولا سيّما في مرحلة ما بعد اكتشاف النفط. وكان لهذا الاختراق، الذي اتخذ عدة صور وأشكال، تأثيراته المهمة في رسم صورة المشهد الإقليمي العربي، كما كان له تأثيره المهم أيضًا في مسار الثورات العربية التي هزت المنطقة منذ أواخر عام 2010 ومصيرها، وما تلاها من تطورات فاقمت من اختراق القوى الدولية للنظام العربي وتبعيته للخارج، بعدما كان يُنظر إلى هذه الثورات، من قِبل بعض الباحثين والقائمين عليها، ليس فقط باعتبارها ثورات من أجل الحرية والكرامة، ولكن أيضًا باعتبارها ثورات من أجل الاستقلال الوطني عن جذور التبعية للخارج[1].

في هذا السياق، يتناول هذا الفصل تأثير الثورات العربية في علاقة النظام الإقليمي العربي ببيئته الدولية، من خلال مبحثين؛ **الأول** يعرض لطبيعة التحولات التي شهدها هيكل النظام الدولي في الفترة التي اندلعت فيها موجة الثورات العربية وتأثيراتها في مواقف القوى الدولية الرئيسة تجاه النظام الإقليمي العربي. **والثاني** يناقش مواقف القوى الدولية الرئيسة (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين) تجاه الثورات والانتفاضات الشعبية العربية وما أفرزته من تطورات وتغيرات في المنطقة، وتأثير هذه

---

(1) نادية محمود مصطفى، **الثورات العربية في النظام الدولي: خريطة الملامح والإشكاليات والمآلات** (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية؛ دار البشير للثقافة والعلوم، 2014)، ص 30 و78.

الثورات والتحولات التي أفرزتها في علاقات هذه القوى الدولية بالبلدان العربية وحدود اختراقها للنظام الإقليمي العربي.

أولًا: النظام الدولي في مرحلة الثورات العربية وتأثيره في النظام الإقليمي العربي

شهد النظام الدولي في المرحلة التي سبقت اندلاع موجة الثورات والانتفاضات الشعبية العربية، وتزامنت معها، عددًا من التطورات والتحولات المهمة، سواء في ما يتعلق ببنية هذا النظام أو هيكليته، أو بطبيعة العلاقات بين قواه الرئيسة، بينما شكّلت هذه الثورات وما تلاها من أحداث عصفت بالمنطقة، تطورًا كاشفًا لطبيعة هذه التحولات في بنية النظام الدولي، وحدود تأثير القوى الدولية الرئيسة في النظام الإقليمي العربي، واختبارًا لمنظومة القيم السائدة في النظام الدولي ومدى التزام القوى الدولية بها، ولا سيّما القيم الليبرالية الرئيسة كالحرية والديمقراطية التي ساد الاعتقاد بأنها هي التي هيمنت على المشهد العالمي بعد انهيار المعسكر السوفياتي عام 1990.

1 ـ تطور بنية النظام الدولي

خضع النظام الدولي في العقدين الأخيرين لجدل مستمر في شأن طبيعة هذا النظام وماهيته، واستمر هذا الجدل حتى اندلاع ثورات الربيع العربي، حيث تعددت الرؤى والأطروحات في هذا الشأن بين من يصفه بأنه نظام أحادي القطبية يخضع لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية التي باتت تمتلك كل عناصر القوة والنفوذ ولا تضاهيها أية قوى دولية في هذا الشأن[2]، ومن يرى أنه يميل إلى نظام التعددية القطبية مع بروز وتنامي مكانة قوى دولية أخرى كالصين والاتحاد الأوروبي وروسيا[3]، ومن يرى أنه يقترب من الثنائية القطبية القائمة على نوع من التوازن المرن بين كتلتين متنافستين، هما **الكتلة الغربية** بقيادة الولايات المتحدة و**الكتلة الأورواسية** التي تستند إلى شراكة وثيقة بين الصين وروسيا[4]، وهناك من

(2) جمال سند السويدي، **آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 44.

(3) أحمد سيد أحمد، «النظام الدولي.. إلى أين؟،» **الأهرام**، 2018/4/4.

(4) علي الدين هلال، محرر، **حال الأمة العربية 2015-2016: العرب وعام جديد من المخاطر**، وقفية جمال عبد الناصر الثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص 39.

يرى أنه يمر بمرحلة انتقالية لم تتحدد ملامحها النهائية بعد[5]، ومن يرى أنه يمر بمرحلة من الفوضى واللانظام[6]، بينما ذهب آخرون إلى حد الحديث عن انتهاء عصر القطبية ودخول النظام الدولي في مرحلة جديدة لا تحكمها الاعتبارات والمفاهيم السابقة، ولا سيّما مع تنامي درجة الاعتماد الدولي المتبادل وتعقد الأزمات الدولية وانتشار عناصر القوة بين القوى الدولية الرئيسة[7].

من واقع دراسة الأدبيات المختلفة التي تناولت النظام الدولي في السنوات الأخيرة، يمكن رد هذا التباين والاختلاف في توصيف طبيعة النظام الدولي وبنيته الحالية إلى جملة من الأسباب والاعتبارات المهمة؛ **أولها**، أنه على الرغم من الاعتراف بالتفوق الأمريكي في مختلف المجالات العسكرية والأمنية والتكنولوجية، وإلى حد ما الاقتصادية، مقارنةً بأية قوى دولية أخرى، فإن الولايات المتحدة أثبتت عدم قدرتها على مواجهة الأزمات العالمية بمفردها، ولا سيّما قضايا الإرهاب الذي ضرب الولايات المتحدة نفسها في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، والتغير المناخي والانتشار النووي والأزمات الاقتصادية العالمية المتكررة، وغيرها من القضايا والأزمات العالمية التي أظهرت محدودية القوة الأمريكية في مواجهتها. **وثانيها**، الصعود السريع واللافت لبعض القوى الناشئة وفي مقدّمها الصين، ولا سيّما في المجال الاقتصادي، والتي جعلت كثيرين يتنبؤون بإمكان تجاوزها للولايات المتحدة، كأكبر وأقوى اقتصاد في العالم[8]، فضلاً عن ظهور التجمعات والتكتلات العابرة للحدود والتي عززت من مكانة ونفوذ القوى الأخرى، مثل مجموعة العشرين، التي تضم الدول صاحبة الاقتصادات الأكبر في العالم، ومجموعة البريكس التي تأسست في عام 2006، وغيرها من التجمعات التي أضحت تشكّل نوعًا من التحدي للهيمنة الأمريكية ـ الغربية على النظام العالمي على الأقل في المجال الاقتصادي، ولا سيّما مع سعي هذه التكتلات إلى

---

(5) سالي نبيل شعراوي، **العلاقات الصينية الأمريكية.. وأثر التحول في النظام الدولي** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2018)، ص 107.

(6) Richard N. Haass, «The Unraveling: How to Respond to a Disordered World,» *Foreign Affairs*, vol. 93, no. 6 (November-December 2014), p. 70.

(7) Richard N. Haass, «The Age of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance,» *Foreign Affairs*, vol. 87, no. 3 (May-June 2008), <https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2008-05-03/age-nonpolarity>.

(8) جانغ يون لينغ، **الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن الـ 21**، ترجمة آية محمد كمال (القاهرة: دار صفصافة للنشر والتوزيع، 2017)، ص 210.

إنشاء مؤسسات التمويل الخاصة بها[9]. **وثالثها**، يتمثل بعملية الانتشار غير المنظم للسلطة والقوة، نتيجة تنامي القدرات الاقتصادية والتكنولوجية للدول الكبرى، وصعود الكثير من القوى الإقليمية التي تملك عناصر قوة رادعة، الأمر الذي يجعل هذا النظام يعاني التخبط والاضطراب[10]. **ورابعها**، تراجع جاذبية النموذج الأمريكي ـ الغربي السياسي والاقتصادي، ولا سيّما مع تنامي الانتقادات والشكوك الدولية في المصداقية الأمريكية، نتيجة المعايير المزدوجة التي تتبانها في تعاملها مع القضايا العالمية[11]، والنهج الأحادي الذي تميزت به سياساتها على النحو الذي برز في غزو العراق واحتلاله عام 2003، وتعزز بعد تولي إدارة ترامب السلطة في مطلع عام 2017. **وخامسها**، هو قيام بعض القوى الصاعدة بتحدي النظام العالمي الراهن الذي تحاول واشنطن تكريسه أو فرضه؛ لأنها ترى أن الكثير من مكونات هذا النظام مصممة لتقييد قوتها والحفاظ على ديمومة الهيمنة الأمريكية[12]. **وسادسها**، قناعة الكثير من القوى الدولية، بأن مؤسسات النظام الدولي الراهن لا تعكس الحجم الحقيقي لموازين القوى الدولية، وأن الوقت حان لإعادة تشكيل النظام الدولي وتوزيع الأعباء والمسؤوليات وفقًا لموازين القوى الحقيقية، لكن المعضلة تتمثل بحقيقة أن هذه القوى لم تصل إلى اتفاق على القواعد المنظمة لإعادة تشكيل هذا النظام وقواعد قيادته وإدارته وتسييره[13]، الأمر الذي يدفع بعضها إلى محاولة التمرد على هذا النظام.

على الرغم من هذا التباين في توصيف هيكل النظام الدولي القائم، فإن ثمة اتجاهًا عامًّا يرى أن النظام الدولي في مرحلة الثورات والانتفاضات العربية كان، ولا يزال، يمر بمرحلة أزمة، وأنه يتسم بقدر كبير من حالة الفوضى واللانظام، وهذا الاستنتاج توصَّل إليه على سبيل المثال ريتشارد هاس، رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي في دراسة نشرها في مجلة **فورين أفيرز** (عدد تشرين الثاني/ نوفمبر كانون الأول/ ديسمبر 2014[14])،

(9) محمد فايز فرحات، «البريكس.... نظام اقتصادي عالمي جديد؟،» **الأهرام**، 2017/10/31.

(10) انظر كلًا من: Chester A. Crocker, «The Strategic Dilemma of a World Adrift,» *Survival*, vol. 57, no. 1 (February-March 2015), p. 13, and Randall L. Schweller, *Maxwell's Demon and the Golden Apple: Global Discord in the New Millennium* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2014), p. 1.

(11) علي الدين هلال، محرر، **حال الأمة العربية 2014-2015: الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص 61.

(12) مايكل جيه مازار [وآخرون]، **فهم النظام الدولي الحالي** (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2016)، ص ix.

(13) أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، محرران، **حال الأمة العربية 2011-2012: معضلات التغيير وآفاقه** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 32.

(14) Haass, «The Unraveling: How to Respond to a Disordered World,» pp. 74-75.

وكذلك في كتابه الصادر عام 2017، بعنوان: **عالم تكتنفه الفوضى: السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة النظام القديم**[15]، حيث أكد أن النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة لم يعد قابلاً للاستمرار بعد انهيار أركانه الأساسية، مشيرًا إلى أن عملية التفكيك التي شهدتها أركان النظام العالمي ودعائمه برزت واضحة مع انتشار القوة بين عدد كبير من الفاعلين في عصر العولمة، وصعود التهديدات العابرة للحدود، مثل: الأوبئة، والتهديدات الإرهابية، والقرصنة البحرية، إضافة إلى تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، وأزمات الثقة بين الحلفاء، وتزايد النزاعات المسلحة، وعدم الاستقرار الداخلي الذي وصلت تجلياته إلى الولايات المتحدة، وتراجع مكانة النموذج الأمريكي، وتضاؤل الخيارات السياسية الأمريكية، ولا سيّما في منطقة الشرق الأوسط.

ويتفق هنري كيسنجر مع هاس في أن النظام العالمي الحالي يعيش حالة من اللانظام، أو على الأقل حالة من السيولة الدولية[16]، وفي كتابه المعنون: **النظام العالمي** الصادر عام 2015، رأى كيسنجر أن أي نظام دولي يمر بمرحلة تحول عندما يواجه تحدّيين أساسيين[17]: **الأول** هو أزمة مشروعية تنجم عن تغيُّر القيم الرئيسة الحاكمة لهذا النظام، مثال ذلك: تأثير قيم الثورة الفرنسية في أوروبا، والقيم الشمولية التي رافقت صعود الاتحاد السوفياتي، والقيم الغربية التي سادت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. **والثاني** عجز النظام عن استيعاب أي تغيير رئيس في علاقات القوى داخله، مشيرًا إلى أن النظام الحالي بدأ يواجه كلا التحديين. ورأى أن هيكل النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين يعاني ثلاثة تحديات رئيسة[18]؛ **أولها** يتعلق بطبيعة الدولة نفسها، باعتبارها الوحدة الرئيسة لهذا النظام، والتي تتعرض لقدر كبير من الهجوم والتفكيك. و**ثانيها** التعارض بين منطق المؤسسات الاقتصادية من جهة والمؤسسات السياسية من جهة أخرى؛ فبينما ينصبُّ العمل الاقتصادي العالمي على إزالة الحدود والعقبات المعرقلة لانتقال السلع ورؤوس الأموال، لا تزال بنية العالم السياسية قائمة على أساس الدول القومية. و**ثالثها** عدم وجود آلية فعالة للتشاور والتعاون بين القوى الدولية الرئيسة في شأن القضايا المهمة والملحة.

بيد أن فهمًا أعمق لبنية النظام الدولي الراهن وهيكليته، يتطلب التعرف بشكل أوضح

---

(15) Richard N. Haass, *A World in Disarray: American Foreign Policy and the Crisis of the Old Order* (New York: Penguin Press, 2017).

(16) هلال، محرر، **حال الأمة العربية 2014-2015: الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، ص 62.

(17) Henry Kissinger, *World Order* (New York: Penguin Books, 2015) pp. 365-366.

(18) Ibid., pp. 367-370.

إلى توازنات القوة بين القوى الدولية الرئيسة في هذا النظام، وهو ما ينقلنا إلى المحور الثاني.

2 ـ تطور عناصر القوة لدى القوى الرئيسة في النظام الدولي

يعود أحد أسباب الجدل والاختلاف في شأن بنية النظام الدولي القائم إلى حالة عدم الاستقرار والثبات التي تتسم بها علاقات القوى الكبرى الرئيسة في هذا النظام وتوازنات القوى في ما بينها، ولا سيّما في ضوء ما يشهده العالم من تطورات متسارعة في المجالات التكنولوجية والعسكرية والمعرفية والاقتصادية. ويمكن تحديد أهم ملامح التغير التي شهدتها موازين القوى في النظام الدولي على النحو التالي:

أ ـ استمرار التفوق الأمريكي

على الرغم من الحديث المتزايد عن التراجع النسبي للولايات المتحدة في قمة هرم النظام العالمي في السنوات الأخيرة، فإن القراءة الموضوعية لموازين القوى العالمية تكشف أن الولايات المتحدة لا تزال تتمتع بوضع مهيمن في النظام الدولي الراهن، في معظم، إن لم يكن جميع، المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية. فمن الناحية العسكرية، فاقت ميزانية الدفاع والتسليح الأمريكية في عام 2012، والتي بلغت 645.7 مليار دولار، مجموع ميزانيات الدفاع لدى القوى الست التي تليها في الترتيب وفيها دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة[19]، ولم تكتفِ واشنطن بذلك؛ إذ أقرت في كانون الأول/ ديسمبر 2017 زيادة كبيرة في هذه الميزانية لتصل إلى أكثر من 715 مليار دولار في عامي 2018 و2019، وهو ما اعتبرت موسكو أنه يحدد مسار واشنطن نحو تعزيز دورها المهيمن على الساحة الدولية من خلال القوة[20]. ومن المؤشرات المهمة هنا، أن مخصصات البحث العلمي والتطوير فقط في موازنة الدفاع الأمريكية بلغت في عام 2009 نحو 72.4 مليار دولار[21]، وهو ما فاق إجمالي موازنة الدفاع الروسية بالكامل في هذا العام.

على المستوى الاقتصادي، تُعتبر الولايات المتحدة القوة الاقتصادية الأكبر عالميًّا، بناتج محلي إجمالي تجاوز في عام 2011 الـ 15 تريليون دولار، قبل أن يرتفع إلى أكثر من

---

(19) السويدي، **آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**، ص 45.

(20) «روسيا: موازنة الدفاع الأمريكية تحدد مسار واشنطن نحو الهيمنة العالمية،» **اليوم السابع** (القاهرة)، 2018/8/15.

(21) عادل سليمان، «توجهات ميزانية الدفاع الأمريكية لعام 2006»، **السياسة الدولية**، العدد 163 (كانون الثاني/ يناير 2006)، ص 185.

20 تريليون دولار بالأسعار الجارية في عام 2018 وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، وهو ما يشكل ما يقرب من ربع حجم الاقتصاد العالمي، بينما حلَّت الصين في المرتبة الثانية بنحو 14 تريليون دولار[22]. ولا تتوقف الهيمنة الاقتصادية الأمريكية على ذلك؛ فهي تتحكم بصورة كبيرة في المؤسسات الاقتصادية الدولية، وتتحكم في النظام المالي العالمي والتحويلات المالية العالمية، كما يعد الدولار الأمريكي عملة الاحتياطي الأولى في العالم[23]، بينما تقود الولايات المتحدة العالم في مجالات التطور التكنولوجي وثورة المعرفة، وما بات يُعرف باسم «الثورة الصناعية الرابعة»، إضافة إلى مجالات الذكاء الصناعي وتطبيقاته في شتى الميادين المدنية والعسكرية، وهذا يعني امتلاكها أحد أهم عناصر القوة التي تضمن استمرار هيمنتها ليس فقط حاليًّا، ولكن أيضًا في المستقبل المنظور[24].

مع الاعتراف بحقيقة استمرار التفوق الأمريكي، في ضوء هذه المؤشرات وغيرها، وهو الأمر الذي قد يستمر لعقود قادمة، فقد أظهرت مؤشرات أخرى محدودية القوة الأمريكية في فرض نظام الأحادية القطبية، ومن هذه المؤشرات: (1) اتجاه واشنطن للتعامل مع التحديات والأزمات العالمية من خلال بناء تحالفات مع قوى دولية وإقليمية أخرى وليس بصورة منفردة (برز ذلك في التحالف الذي قاد عملية تحرير الكويت عام 1991، والتحالف الذي قاد الحرب على الإرهاب في أفغانستان عام 2001، والحرب على العراق عام 2003، والحرب على تنظيم داعش عام 2014) وهو اعترافٌ ضمنيٌّ بعدم قدرتها منفردة على مواجهة التحديات العالمية[25]، وإن كان يمكن النظر إليه أيضًا باعتباره نوعًا من توزيع النفقات والمسؤوليات، ولضمان الحصول على قدر أكبر من الشرعية. (2) الفشل الأمريكي في مواجهة خطر ظاهرة الإرهاب التي استهدفت العمق الأمريكي في أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، وفشل واشنطن في إنهاء الحروب التي خاضتها في أفغانستان والعراق بالصورة التي تحقق أهدافها[26]. (3) اتجاه القوى الإقليمية والدولية بصورة متزايدة إلى تحدي المواقف الأمريكية، وهو ما برز في الحرب الأوكرانية وقيام روسيا

---

(22) صندوق النقد الدولي، <https://www.imf.org/external/datamapper/NGDPD@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD/USA/AIA>.

(23) السويدي، **آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**، ص 47.

(24) حيدر علي حسين، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي** (عمّان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2012)، ص 206.

(25) مداخلة لـ «أنتوني كوردسمان» في: «مؤتمر التحولات الجديدة في النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط،» **النشرة الاستراتيجية** (مركز الدراسات الاستراتيجية، الدوحة)، عدد خاص (2014)، ص 28.

(26) الحسين الزاوي، «حدود القوة العسكرية الأمريكية،» **الخليج** (الشارقة)، 2016/12/24.

بضم القرم، وزيادة الصين نفوذها الأمني والعسكري في شرق آسيا، وتطوير إيران لقدراتها النووية وتدخُّلها في العراق في ظل الوجود الأمريكي فيه، وغير ذلك من أمثلة.

ب ـ الصعود الصيني

حققت الصين خلال ربع القرن الأخير معدلات نمو اقتصادي كبيرة ومستمرة (تجاوزت نسبة الـ 10 بالمئة خلال العقد الذي سبق اندلاع ثورات الربيع العربي)، لتحلَّ ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم، مع توقعات بأن تصبح القوة الاقتصادية الكبرى على الإطلاق في العالم، قبل نهاية العقد المقبل[27]، بل إن تقديرات صندوق النقد الدولي للناتج المحلي الإجمالي لدول العالم، مقومة وفقًا لمنهجية تعادل القوة الشرائية في عام 2014، أظهرت أن حجم اقتصاد الصين قد تجاوز بالفعل حجم نظيره الأمريكي[28]. وفي عام 2015، أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لـ 92 دولة في العالم في التصدير أو الاستيراد[29]. وهذا النمو الاقتصادي المستمر والسريع للصين، دفع كثيرًا من المحللين، إلى الحديث عما سمُّوه «القرن الصيني»[30] وإمكان تحوُّل الصين إلى قطب عالمي منافس للولايات المتحدة.

ولم يقتصر التحدي الصيني للهيمنة الاقتصادية الأمريكية على معدلات النمو السريعة والكبيرة والفوائض المالية الضخمة التي راكمتها في تجارتها مع الولايات المتحدة والكثير من البلدان الأخرى، وإنما امتد ليشمل محاولة تقويض الهيمنة الأمريكية على المؤسسات المالية الدولية عبر إنشاء مؤسسات مالية موازية لها تخضع لهيمنة بكين، وتمثَّل ذلك بوضوح في إنشاء «بنك التنمية الجديد» الخاص بمجموعة بريكس والذي دخل اتفاقه حيز التنفيذ في تموز/ يوليو 2015، و«البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية» AIIB، الذي أنشأته الصين كبنك دولي متعدد الأطراف والذي دخل اتفاقه حيز التنفيذ في كانون الأول/ ديسمبر 2015، و«صندوق طريق الحرير» الذي أسسته الحكومة الصينية في كانون الأول/ ديسمبر 2014 برأسمال قدره 40 مليار دولار. وتأتي أهمية هذه المؤسسات المالية أنها تعمل وفقًا لشروط أفضل بكثير، بالنسبة إلى الدول النامية والصاعدة، بالمقارنة بمؤسسات بريتون وودز التي تهيمن عليها واشنطن[31].

---

(27) مارتن جيكس، «نمط مختلف للتطور: الصين.. أي نوع من القوى العظمى ستكون؟،» **آفاق المستقبل** (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، العدد 8 (تشرين الثاني/ نوفمبر-كانون الأول/ ديسمبر 2010)، ص 45.

(28) «الاقتصاد الصيني الأكبر ودخل الفرد الأمريكي الأعلى،» **عكاظ** (الرياض)، 2015/5/30.

(29) خطار أبو دياب، «الصين في حقبة شي جين بينغ والرهان على إعادة تشكيل العالم،» **العرب** (لندن)، 2018/10/28.

(30) Joseph S. Nye Jr., *Is the American Century Over?* (Cambridge, UK: Polity Press, 2015), p. 46.

(31) فرحات، «البريكس.... نظام اقتصادي عالمي جديد؟».

وفي المجال العسكري، شهد الانفاق العسكري الصيني ارتفاعًا مستمرًا بصورة أقلقت واشنطن، حيث ارتفعت ميزانية الدفاع الصينية من نحو 11.3 مليار دولار عام 1998، إلى 132 مليار دولار عام 2014[(32)]، ووصل إلى نحو 250 مليار دولار عام 2018[(33)]، وإذا استمر هذا المعدل في نمو الإنفاق العسكري الصيني (ارتفع بنسبة 83 بالمئة بين عامي 2009 و2018)[(34)]، فإنه سيطرح تحديات كبيرة أمام التفوق العسكري الأمريكي. علاوة على ذلك، فإن الصين تمتلك قدرات عسكرية متنامية تشكّل عنصر ردع للولايات المتحدة، فلديها نحو 250 رأسًا نوويًا، ولديها قدرات متطورة في مجال الأقمار الصناعية والفضاء الإلكتروني، كما أنها زادت من انتشارها العسكري في منطقة بحر الصين الجنوبي بشكل اعتبرته واشنطن تهديدًا لموازين القوى في هذه المنطقة[(35)]. وفي المجال التكنولوجي، تستثمر الصين بكثافة في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وتشير كثير من التقارير إلى أنها بدأت تتفوق على الولايات المتحدة في هذا المجال المهم في رسم مسارات القوة المستقبلية[(36)]، كما تعد الصين ثاني أكبر مستثمر على مستوى العالم في مجال البحث والتطوير، مع تقدير بإنفاقها نحو 396.3 مليار دولار في عام 2016، تمثّل نحو 20 بالمئة من إجمالي الإنفاق العالمي على البحث والتطوير[(37)].

وقد كشفت نتائج المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني الذي عُقد في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2017، عن رغبة أوضح لبكين في التحرك نحو موقع القيادة في النظام الدولي؛ ففي هذا المؤتمر، بشّر الرئيس الصيني شي جين بينغ، الذي منحه البرلمان الصيني في آذار/ مارس 2018 حق البقاء في منصبه مدى الحياة، ببزوغ فجر «عصر جديد» من الرخاء والقوة الصينية، ستتحرك فيه بكين «أقرب إلى مركز الصدارة»[(38)]، وقال إنه

---

(32) Roger Cliff, *China's Military Power: Assessing Current and Future Capabilities* (New York: Cambridge University Press, 2015), p. 1.

(33) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), «Trends in World Military Expenditure, 2018,» SIPRI Fact Sheet (April 2019), pp. 1-3, <https://www.sipri.org/sites/default/files/2019-04/fs_1904_milex_2018_0.pdf>.

(34) Ibid., p. 3.

(35) انظر كلًا من: شعراوي، **العلاقات الصينية الأمريكية.. وأثر التحول في النظام الدولي**، ص 88، و Nye Jr., *Is the American Century Over?*, pp. 46-47.

(36) «أمريكا تتخوف من تفوق الصين عليها في الذكاء الاصطناعي،» **القبس** (الكويت)، 12/2/2019.

(37) مالك عوني، «السياقات الغالبة: الصعود الصيني إلى اللاقطبية،» **السياسة الدولية** (ملحق تحولات استراتيجية)، العدد 207 (كانون الثاني/ يناير 2017)، ص 3-4.

(38) أبو دياب، «الصين في حقبة شي جين بينغ والرهان على إعادة تشكيل العالم».

يتعين على الصين أن تصبح في السنوات المقبلة قوة رائدة في مجال العلوم والتكنولوجيا واستكشاف الفضاء. وهذا التوجه برز واضحًا في مبادرة «حزام واحد طريق واحد» التي طرحتها القيادة الصينية في عام 2013. فهذه المبادرة غير المسبوقة من ناحيتي الحجم والنطاق، والتي تقدِّم وعودًا استثمارية بقيمة تقارب تريليون دولار، وتغطي 68 دولة يقطنها 60 بالمئة من سكان العالم، وتملك ثلث الناتج العالمي الإجمالي[39]، لا تقتصر أهميتها على البعد الاقتصادي فقط من خلال ربط الصين بأسواق التصدير والاستيراد الرئيسة عبر العالم بشبكة واسعة من الطرق البرية والبحرية، ولكنها أيضًا تخدم أهداف بكين الطموحة الأخرى في السياسة الخارجية؛ أي الوصول إلى التكافؤ الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في آسيا[40]، فضلاً عن تعزيز مكانتها الدولية.

على الرغم من أهمية هذه المؤشرات في شأن الصعود الصيني عالميًّا، فإن الحديث عن إمكان تحول الصين إلى قطب منافس للولايات المتحدة يتجاوز كثيرًا من مؤشرات القوة الراهنة التي تميل إلى مصلحة واشنطن[41]، ولا يأخذ في الحسبان الإشكاليات والتحولات التي تعوق مسار الصين في هذا الصدد[42]؛ من بينها الإشكاليات المرتبطة بالأوضاع الداخلية في الصين، ولا سيّما تلك المرتبطة بحجم السكان الضخم الذي يشكل عبئًا على الاقتصاد أكثر من كونه ميزة، وعدم رغبة الصين نفسها في تحمُّل تكاليف قيادة النظام الدولي، وهو الأمر الذي يعكسه نهجها اللاتدخُّلي في الأزمات الدولية غير المرتبطة بمصالحها الاستراتيجية مباشرة، ودعوتها إلى «مبدأ المشاركة» في التفاعلات السياسية الدولة بالتوازي مع إعلان رفضها منطق الأحادية القطبية أو السيطرة المنفردة على النظام الدولي[43]، إضافة إلى ارتباط الاقتصاد الصيني باقتصادات الدول الكبرى الأخرى في النظام الدولي وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يجعل نمو هذا الاقتصاد مرتبطًا جزئيًّا باستمرار نمو وقوة الاقتصادات الأخرى.

---

(39) Kadira Pethiyagoda, «What's Driving China's New Silk Road, and How Should the West Respond?,» Brookings Doha Center, 17 May 2017, <https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2017/05/17/whats-driving-chinas-new-silk-road-and-how-should-the-west-respond/>.

(40) Ibid.

(41) السويدي، **آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**، ص 583-585.

(42) انظر في هذا الصدد: حكمات العبد الرحمن، «الصعود السلمي للصين،» **سياسات عربية** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، العدد 14 (أيار/ مايو 2015)، ص 70-71. انظر أيضًا: عوني، «السياقات الغالبة: الصعود الصيني إلى اللاقطبية».

(43) عبد القادر محمد فهمي، **دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي**، سلسلة دراسات استراتيجية؛ العدد 42، ط 2 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 20.

مع ذلك، فقد أثار الصعود الصيني اللافت قلق الولايات المتحدة التي وضع معظم رؤسائها الصين على رأس قائمة مصادر التهديد والتحدي التي تواجه النفوذ الأمريكي عالميًّا في استراتيجياتهم الخاصة بالأمن القومي[44]، ودفعت ببعض الباحثين إلى الحديث عن حتمية الصراع والمواجهة بين البلدين وفق ما يُعرف تاريخيًّا بمصيدة أو «فخ ثوكيديدس»، الذي يتحدث عن تهديد قيام حرب بين قوة صاعدة وأخرى راسخة[45]، كما دفع إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى الدخول في ما يشبه «حربًا تجارية» مع الصين في عامي 2018 و2019 لعرقلة نموها الاقتصادي وإصلاح الخلل القائم في الميزان التجاري بين البلدين[46]، وهي الحرب التي دفعت كثيرين إلى التحذير من تبعاتها على النظام الاقتصادي الدولي القائم.

ج - روسيا وطموح استعادة وضع القوة العظمى

مع انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط نظام القطبية الثنائية، ساد اعتقاد واسع بأن روسيًا، الوريثة الشرعية للاتحاد السوفياتي، لم تعد قوة كبرى أو حتى مؤثرة في النظام الدولي، ولا سيّما مع تنامي حدة المشكلات الاقتصادية والسياسية التي عانتها بالفعل بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ورغبتها المعلنة في الاندماج بالغرب والتي حدَّت من اهتمام الكرملين وقدرته على إبراز تأثيره في نطاق عالمي وتقليص اهتمام الغرب بالسياسة الخارجية الروسية وعالميتها[47]. مع ذلك، فقد كان هناك الكثير من عناصر القوة التي تملكها روسيا، وترجِّح عودتها من جديد لممارسة دورها المؤثر في النظام الدولي، ومن ذلك على سبيل المثال[48]:

---

(44) انظر في هذا الصدد كلًّا من: Michael D. Swaine, «Chinese Views on the U.S. National Security and National Defense Strategies,» *China Leadership Monitor*, no. 56 (May 2018), <https://carnegieendowment.org/files/CLM56MS_FINAL_FOR_PUB.pdf>, and USC U.S.-China Institute, «China in U.S. National Security Strategy Reports, 1987-2017,» <https://china.usc.edu/sites/default/files/article/attachments/china-in-us-national-security-strategy-reports-1987-2017.pdf>.

(45) Graham Allison, «China vs. America: Managing the Next Clash of Civilizations,» *Foreign Affairs*, vol. 96, no. 5 (September-October 2017), <https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2017-08-15/china-vs-america>.

(46) David Dollar, «The Future of the U.S.-China Trade War,» Brookings Institute, 9 July 2018, <https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2018/07/09/the-future-of-the-u-s-china-trade-war/>.

(47) Paul Stronski and Richard Sokolsky, «The Return of Global Russia: An Analytical Framework,» Carnegie Endowment for International Peace, December 2017, p. 3, <https://carnegieendowment.org/files/CP_320_web_final.pdf>.

(48) انظر في هذا الصدد: عبد الغني سلامة، «السياسة الروسية في الشرق الأوسط،» موقع الحوار المتمدن، 13 نيسان/ أبريل 2011، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=254815>.

انظر أيضًا: باسم راشد، «المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي،» **سلسلة أوراق** (مكتبة الإسكندرية)، العدد 9 (2013)، ص 22-21.

أن روسيا ورثت عن الاتحاد السوفياتي دولة هي الأكبر في العالم بمساحة تقدر بـ17 مليون كيلومتر مربع، وقوه بشرية تعدادها نحو 150 مليونًا، وورثت أيضًا الجيش السوفياتي، الذي كان من أقوى جيوش العالم، ولديه أكبر مخزون من الأسلحة النووية، يقدَّر بنحو 16000 رأس نووي، ومخزون واسع من الصواريخ البالستية والأسلحة الاستراتيجية، كما سيطرت على مؤسسات الفضاء السوفياتية واحتفظت بمكانتها الريادية وسيطرتها على أقمارها الاصطناعية التي تجوب فضاء الكرة الأرضية في مجالات التجسس والأبحاث العلمية، كما تعد روسيا من أكبر الدول المنتجة للنفط الخام والغاز الطبيعي في العالم، وهو الأمر الذي ضمن لها موارد مالية جيدة ونفوذ اقتصادي كبير، ولا سيّما على الدول الأوروبية التي تعتمد عليها في استيراد النفط والغاز، إضافة إلى مركزها المحفوظ كعضو دائم في مجلس الأمن لديه حق الفيتو. وهذه المعطيات وغيرها كانت من أهم المقومات والدعائم التي ساعدت روسيا على العودة من جديد لتأدية دور مؤثر، وإن لم يكن قياديًا، على مستوى النظام الدولي.

برز هذا الصعود تدريجيًا منذ وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى السلطة في مطلع عام 2000، وسعيه إلى إحياء الدور الروسي في النظام الدولي من جديد، ورفضه السياسة الأمريكية الأحادية الجانب والمطالبة بإنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب[49]. ووجدت هذه التوجهات ترجمتها في الكثير من السياسات التي اتخذتها موسكو، سواء في ما يتعلق بالعمل على تعزيز القدرات العسكرية، التي شهدت تطورات مهمة على مستوى التسليح والتدريب[50]، ولا سيّما منذ عام 2011 الذي شهد إطلاق برنامج ضخم لتحديث مستوى تسليح الدولة مدته عشر سنوات (2011 ـ 2020) وبتكلفة قُدِّرت بنحو 647 مليار دولار[51]، أو في ما يتعلق باستخدام القوة العسكرية المباشرة في مواجهة التهديدات الموجهة لها، ولا سيّما تلك المدعومة من الغرب، كما حدث في اجتياحها جورجيا عام 2008 واحتلالها أجزاء من أراضيها، وفي تدخُّلها في الأزمة الأوكرانية عام 2014، وضمّها شبه جزيرة القرم، وتدخُّلها في النزاع السوري عام 2015[52].

---

(49) خالد عزب، «روسيا والنظام الدولي... وارتدادات الربيع العربي،» **الحياة** (لندن)، 2014/9/24.

(50) Dave Majumdar, «The Rise of Russia's Military,» *The National Interest* (19 June 2018), <https://nationalinterest.org/feature/the-rise-russias-military-26339>.

(51) Edward Hunter Christie, «Does Russia Have the Financial Means for its Military Ambitions?,» *NATO Review* (October 2016), <https://www.nato.int/docu/review/2016/Also-in-2016/Does-Russia-have-the-financial-means-for-its-military-ambitions/en/index.htm>.

(52) رامي القليوبي، «8 سنوات على اجتياح جورجيا.. المحطة الأولى بالتوسّع العسكري الروسي،» **العربي الجديد** (لندن)، 2016/8/8.

كذلك، برزت هذه التوجهات في المواقف السياسية المعارضة للتوجهات الأمريكية التي اتخذتها موسكو في الكثير من الأزمات الدولية، مثل معارضتها الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، ودعمها للبرنامج النووي الإيراني على الرغم من المواقف الغربية المناهضة لإيران، وسعيها إلى تقليص النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى (نجحت بالفعل من خلال علاقاتها مع أوزبكستان في إنهاء الوجود العسكري الأمريكي هناك)، واضطلاعها بدور أكبر في منطقة الشرق الأوسط[53].

كما عملت موسكو على تعزيز تحالفاتها القائمة وبناء تحالفات جديدة، ولا سيّما مع القوى الدولية الصاعدة وفي طليعتها الصين[54]، وتمثَّل ذلك في مشاركتها في مجموعة دول البريكس، وانضمامها لاتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، وعضويتها في منظمة شنغهاي للتعاون، التي تضم الصين ودول آسيا الوسطى، وانضمامها في عام 2014 كعضو مؤسس للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي تم إنشاؤه بمبادرة صينية. كما سعت إلى تأسيس تكتلات خاضعة لهيمنتها المباشرة في مواجهة منافسيها، وتمثَّل ذلك في تأسيسها الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EUU) الذي تم إنشاؤه في أيار/ مايو 2014 ضمن اتفاقية وقَّعها رؤساء كل من روسيا البيضاء وكازاخستان وروسيا، ودخل حيّز التطبيق في 1 كانون الثاني/ يناير 2015، قبل أن تنضم إليه أرمينيا وقيرغيزستان[55].

في السياق نفسه، عمدت روسيا إلى استخدام ما وُصف بـ«الدبلوماسية النووية» وسياسات تصدير السلاح لتعزيز علاقاتها الدولية وبناء شبكة مصالح قوية تربطها بالكثير من الدول عبر العالم؛ ففي المجال النووي، تمكنت روسيا من توقيع اتفاقيات لإنشاء برامج نووية سلمية مع الكثير من الدول وفيها دول حليفة للغرب، وتشير بعض الإحصاءات إلى أن شركة «روس آتوم» الروسية كانت بحلول منتصف عام 2018 تقوم بتشييد نحو 34 مفاعلاً نوويًا في 12 دولة خارج روسيا، تمثّل ما نِسبته 60 بالمئة من حصة السوق العالمية[56]. وفي مجال تصدير الأسلحة، تُعتبر روسيا ثاني أكبر مصدِّر للأسلحة في العالم، كما تمتاز

(53) عزب، «روسيا والنظام الدولي... وارتدادات الربيع العربي».

(54) هلال، محرر، **حال الأمة العربية 2015-2016: العرب وعام جديد من المخاطر**، ص 39-40.

(55) نجم عباس، «الاتحاد الاقتصادي الأوراسي: حماية للاقتصاد وحصانة للأنظمة،» مركز الجزيرة للدراسات، 17 أيار/ مايو 2015، <https://bit.ly/3hzaJxT>.

(56) لي ـ تشن سيم، «دبلوماسية روسيا النووية في منطقة الشرق الأوسط،» محاضرة غير منشورة ألقيت في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2018.

بامتلاك تقنيات تسليحية متطورة جدًا[57]. وما يجعلها أكثر جاذبية في هذين المجالين هو سياسة المشروطية المرنة والضعيفة التي تطبقها موسكو، مقارنةً بالغرب.

لقد عكست العقيدة الجديدة للسياسة الروسية التي أعلنها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مطلع كانون الأول/ ديسمبر 2016، الكثير من الجوانب المتعلقة بهذه السياسة[58]؛ فعلى الرغم من تأكيدها حرص روسيا على التعاون والشراكة مع أوروبا وأمريكا في احتواء النزاعات ومكافحة الإرهاب، فقد شددت هذه العقيدة على رفض موسكو محاولات الولايات المتحدة فرض قوانينها على الدول الأخرى، ورفض الضغوط التي تمارسها على موسكو بصورة خاصة، مؤكدة أنها لن تقبل بهذا النهج وستحتفظ بحق الرد على أي إجراءات غير ودية تجاهها، وأوضحت أن روسيا ستعمل على الدفاع عن مصالحها في أنحاء العالم، وأنها «لن تسمح بالتدخلات العسكرية وغير العسكرية التي تخالف القانون الدولي وتقوِّض سيادة الدول». بينما عكست العقيدة العسكرية الروسية التي أقرتها موسكو في كانون الأول/ ديسمبر 2014، نهجًا أكثر وضوحًا في السعي لتعزيز قوة روسيا في النظام الدولي، من خلال تعزيز قدراتها العسكرية الاستراتيجية لمواجهة الأخطار المتزايدة في النظام الدولي، ولا سيّما التوسع العسكري للناتو على حدودها[59].

هذا الصعود الروسي دوليًّا، لم يكن مدفوعًا فقط برغبة القيادة الروسية برئاسة فلاديمير بوتين في استعادة النفوذ السوفياتي ورفض منطق الهيمنة الأمريكية ـ الغربية على النظام الدولي، الذي تجلَّى في الكثير من خطابات بوتين وتصريحاته التي تعتبِر نظام الأحادية القطبية غير مقبول وغير واقعي ولا يعكس تحولات موازين القوى العالمية، فضلًا عن أنه غير قادر على مواجهة التحديات العالمية المتنامية[60]؛ وإنما أيضًا بفشل الولايات المتحدة والغرب عمومًا، في دمج روسيا في إطار الأمن الجديد

---

(57) David Backer, Ravinder Bhavnani and Paul Huth, *Peace and Conflict 2016* (New York: Routledge, 2016), pp. 85-86.

(58) انظر كلًّا من: أحمد يوسف أحمد، محرر، **حال الأمة العربية 2016-2017: الحلقة المفرغة: صراعات مستدامة واختراقات فادحة**، وقفية جمال عبد الناصر الثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، ص 38-40، ومصطفى السعيد، «عقيدة بوتين ميلاد نظام دولي جديد،» **الأهرام**، 2016/12/4.

(59) «بوتين يصدق على الصيغة الجديدة للعقيدة العسكرية الروسية،» موقع روسيا اليوم، 26 كانون الأول/ ديسمبر 2014، <https://goo.gl/UfFG9w>.

(60) انظر في هذا الصدد كلًّا من: هلال، محرر، **حال الأمة العربية 2014-2015: الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، ص 63، و Andrew Radin and Clinton Bruce Reach, *Russian Views of the International Order* (California: RAND Corporation, 2017), pp. 31-32.

عبر الأطلسي، ومُضيهم قُدمًا في سياسة محاصرة روسيا عبر التوسيع المستمر لحلف الناتو والاتحاد الأوروبي شرقًا[61].

مع ذلك، وعلى الرغم من تحركات روسيا وجهودها لاستعادة نفوذها وتأثيرها في النظام الدولي، فإن توازنات القوى القائمة في النظام الدولي الراهن تعكس خللاً واضحًا لغير مصلحة الروس، على المستويات الاقتصادية والتكنولوجية والمعرفية، وإلى حد ما العسكرية، وهو الأمر الذي دفع الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى وصفها ذات مرة بأنها «قوة إقليمية» وليست قوة عالمية[62].

د ـ الاتحاد الأوروبي ومخاطر التفكك

مثلت الدول الأوروبية تقليديًّا القوى الرئيسة في بنية النظام الدولي منذ معاهدة وستفاليا عام 1648 وحتى الحرب العالمية الثانية التي خرجت منها هذه الدول منهكة لتسلِّم قيادة النظام الدولي إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. مع ذلك، فقد استمرت هذه الدول تؤدّي دورًا مؤثرًا في النظام الدولي، ولكن هذا الدور كان تابعًا في الأغلب للولايات المتحدة وليس مستقلاً عنها[63]، حيث ظلت أوروبا تعتمد في تحقيق أمنها بالأساس على الولايات المتحدة وعبر حلف شمال الأطلسي[64].

استمر هذا الوضع حتى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، عندما وجدت قوى أوروبية مثل فرنسا وألمانيا، أن الولايات المتحدة لا تأخذ مصالحها ومواقفها في الحسبان في تحديد سياساتها، وتأكدت هذه القناعة بعد تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب السلطة في واشنطن عام 2017، وتبنِّيه لسياسة «أمريكا أولاً»، التي تعني منح الأولوية للمصالح الأمريكية، حتى لو جاءت على حساب حلفائها التقليديين، وفي طليعتهم الاتحاد الأوروبي[65]، بل ومطالبته على نحو متكرر الأوروبيين بدفع تكاليف حمايتهم أمريكيًّا، وهو

---

(61) Majumdar, «The Rise of Russia's Military».

(62) هانا علام، «روسيا.. قوة إقليمية أم دولية؟،» **الاتحاد** (أبو ظبي)، 2014/4/23.

(63) صالح النملة، «أوروبا من التبعية إلى محاولة الاستقلال،» **الرياض**، <http://www.alriyadh.com/14373>.

(64) Doug Bandow, «Europeans Rely on America to Protect Them from Vladimir Putin,» Cato Institute, 24 June 2015, <https://www.cato.org/blog/europeans-rely-america-protect-them-vladimir-putin>.

(65) Alina Polyakova and Benjamin Haddad, «Europe in the New Era of Great Power Competition: How the EU Can Stand Up to Trump and China,» *Foreign Affairs* (17 July 2018), <https://www.foreignaffairs.com/articles/europe/2018-07-17/europe-new-era-great-power-competition>.

ما دفع دول الاتحاد إلى الحديث عن أهمية بناء قوة أوروبية أكثر تماسكًا وتحقيق الاستقلال الذاتي أمنيًا وعسكريًا[66]، بما في ذلك التفكير في بناء جيش أوروبي موحد[67]، والتحرك باتخاذ سياسات مخالفة للمواقف الأمريكية، كما في قرارها الاستمرار في الاتفاق النووي مع إيران بعد انسحاب واشنطن منه عام 2018، ورفضها قرار واشنطن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وتصويتها ضده في الأمم المتحدة[68].

لكن هذا التوجُّه الأوروبي لبناء قوة أكثر استقلالية، تلقَّى ضربة قوية بقرار بريطانيا الانسحاب من الاتحاد الأوروبي في حزيران/ يونيو 2016 بناء على استفتاء شعبي (دخل حيز التنفيذ في مطلع عام 2020)، وهي خطوة عززت المخاوف من تفكك الاتحاد الأوروبي، ولا سيّما في ظل تنامي النزعات اليمينية والقومية المتطرفة في أوروبا، والتي تهدد بوصول أحزاب يمينية متطرفة في بلدان أوروبية أخرى تُنذر بتكرار التجربة البريطانية[69]. كما أظهرت الكثير من الأزمات التي واجهها الاتحاد الأوروبي، محدودية قدرته، كقوة دولية مؤثرة، ومن ذلك على سبيل المثال عدم القدرة على التصدي للعدوان الروسي على جورجيا وأوكرانيا، أو حتى على مواجهة تبعات أزمة المهاجرين التي أفرزتها الأزمة السورية، فضلاً عن الأزمات الاقتصادية المتعددة التي واجهت أعضاءه، مثل الأزمة التي ضربت اليونان وهددت بخروجها من منطقة اليورو[70]، في الوقت الذي شكلت فيه الخلافات والتباينات المستمرة في مواقف دول الاتحاد الأوروبي وتنافسها أحيانًا في شأن بعض القضايا والملفات عاملاً معرقلاً لأي تحرك من جانبها لبناء موقف أوروبي قوي وموحد، كما حدث في الموقف تجاه الأزمة الليبية وتجاه كيفية التعامل مع روسيا. وغير ذلك من إشكاليات تثير الشكوك في شأن نجاح الاتحاد الأوروبي في تعزيز مكانته، كقوة دولية مستقلة في النظام الدولي.

---

(66) «Emmanuel Macron: Europe «Can No Longer Rely on the US»,» Daily Mail, 27/8/2018.

(67) A Unified European Army, «E.U. Moves Closer to a Joint Military Force,» *The New York Times,* 13/11/2017.

(68) «محطات تاريخية ـ أوروبا والسعي الدائم للخروج من العباءة الأمريكية!»، موقع دويتشه فيله الألماني، 17 أيار/ مايو 2018، <https://goo.gl/WD1mkV>.

(69) انظر: هايدي عصمت كارس، «مستقبل الاندماج الأوروبي في ضوء خروج المملكة المتحدة،» **السياسة الدولية**، العدد 206 (تشرين الأول/ أكتوبر 2016)، <http://www.siyassa.org.eg/News/11914.aspx>.

انظر أيضًا: «هل الاتحاد الأوروبي معرض للتفكك عقب انسحاب بريطانيا منه؟،» موقع «فرنسا 24»، 25 حزيران/ يونيو 2016، <https://goo.gl/Ly7Ajs>.

(70) «هل تخرج اليونان من «جنة» اليورو؟!،» **الاتحاد** (أبو ظبي)، 2015/2/18.

إضافة إلى هذه القوى الأربع الرئيسة، برزت قوى دولية وإقليمية أخرى تسعى إلى تأدية دور أكبر في النظام الدولي، مثل الهند واليابان والبرازيل وكوريا الجنوبية، بالشكل الذي جعل النظام الدولي يميل بصورة أكبر إلى حالة من اللامركزية في توزيع أنماط القوة والنفود والتأثير، وإن بدرجات متفاوتة.

وفي ضوء هذا التناول السابق، يمكن تلخيص أبرز سمات النظام الدولي في مرحلة اندلاع الثورات العربية، في الآتي:

استمرار تربع الولايات المتحدة على قمة النظام الدولي مع توزيع متزايد لعناصر القوة، على المستويين الاقتصادي والعسكري، بين القوى الدولية الرئيسة[71]. فالولايات المتحدة الأمريكية ما زالت بمختلف المعايير هي القوة الدولية الأكبر والأكثر تأثيرًا، لكن هيمنتها على النظام العالمي كقطب منفرد تراجعت بصورة كبيرة، وباتت تواجه تحديًا متزايدًا مع انتشار موارد بناء القوة عالميًا، وهو ما أتاح بروز الكثير من القوى الكبرى وحتى المتوسطة التي تتمتع بدرجة مرتفعة من الاستقلالية، والقدرة على التأثير ومقاومة الهيمنة الأمريكية. وهذا النمط من توزيع القوى، جعل النظام الدولي اليوم أقرب إلى حالة اللاانظام أو الفوضى الدولية، وهي الحالة التي تغيب فيها القواعد الضابطة للتفاعلات بين القوى الدولية، ما يؤدي إلى خلق حالة من السيولة في التفاعلات الدولية على جميع مستوياتها وأشكالها، وإلى زيادة حدة حالة الشك وعدم اليقين التي تواجه صنّاع القرار في مختلف دول العالم[72].

تغيّر نمط التحالفات والعلاقات بين القوى الدولية، فلم تعد الصورة واضحة مثلما كانت في السابق، ولا سيّما بعد تولّي إدارة الرئيس ترامب السلطة في الولايات المتحدة في مطلع عام 2017. فالصين هي قوة منافسة للولايات المتحدة، ومصدر تهديد لها وفق استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي، لكنها أكبر شريك تجاري لواشنطن. وروسيا التي تُعدّ أكبر مصادر التهديد لأوروبا، تربطها علاقات قوية مع ألمانيا[73] ودول أوروبية أخرى. وتركيا الدولة العضو في حلف الناتو باتت أقرب للمحور الروسي ـ الإيراني المناهض للحلف في بعض القضايا، بينما أثار تطبيق إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لشعار «أمريكا أولًا»، ودخولها في توترات مع أقرب حلفائها التقليديين كأوروبا واليابان وكوريا

---

(71) جون إكينبري وجورج إيستمان، «أميركا والقوى الصاعدة.. سباق غير متكافئ،» **الاتحاد**، 2014/6/4.
(72) أحمد، محرر، **حال الأمة العربية 2016-2017: الحلقة المفرغة: صراعات مستدامة واختراقات فادحة**، ص 28.
(73) نورهان الشيخ، «العلاقات الروسية الألمانية.. مدّ وجزر،» **الخليج** (الشارقة)، 2015/2/12.

الجنوبية وكندا والسعودية، شكوكًا حول استمرارية أنماط التحالفات التقليدية المتعارف عليها في النظام الدولي[74].

تزايد أزمة الدولة الوطنية وتراجع مكانتها كعنصر أساسي في بناء النظام العالمي وفاعل رئيس منتج لتفاعلاته؛ فمع تعدُّد الدول الفاشلة التي لم تعد قادرة على حماية كيانها، كعضو في الأسرة الدولية أو فرض سيطرتها على أراضيها، وتزايد ظاهرة انتشار الحروب والصراعات الأهلية، وتنامي خطورة النزعات القومية واليمينية في الكثير من الدول وصعود التيار الشعبوي حول العالم، وبروز خطر تنظيمات ما دون الدولة، سواء كانت دينية متطرفة (كداعش والقاعدة وغيرها) أو طائفية أو عرقية، أو حتى تنظيمات مسلحة محلية، ومع تنامي قدرة الشركات الدولية، ولا سيّما تلك العاملة في المجالات التكنولوجية، على اختراق الدول وتجاوز سيادتها الوطنية[75]، طُرحت تساؤلات جدية حول قدرة الدولة الوطنية على البقاء، والصمود كعنصر رئيس في بنية النظام الدولي.

تفاقم حدة الأزمات الدولية وانتشار رقعتها، وفي مقدّمها ظاهرة الإرهاب الدولي، وتراجع أوضاع حقوق الإنسان عالميًا، وتزايد حدة ووتيرة الأزمات الاقتصادية العالمية، وتنامي مخاطر الانتشار النووي...، وتفاقم خطر هذه الأزمات نتيجة عدم التوافق الدولي حولها.

تنامي ثورة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات؛ حيث أطاحت هذه الثورة الكثير من المفاهيم والقيم التي كانت تحكم النظام الدولي في السابق، وغيّرت توازنات القوى بصورة ملحوظة لصالح بعض القوى الدولية التي استطاعت استغلال هذه الثورة المعرفية والتكنولوجية ومواكبتها، في حين أنها عززت من تبعية الدول وضعفها، والتي لم تستطع مواكبتها[76]، وبما أن هذه الثورة لم تصل إلى نهاية مداها بعد، فمن المتوقع أن يكون لها

(74) Stewart Patrick, «How U.S. Allies Are Adapting to «America First»: Trump and World Order at One,» *Foreign Affairs* (23 January 2018), <https://www.foreignaffairs.com/articles/world/2018-01-23/how-us-allies-are-adapting-america-first>.

(75) انظر في هذا الصدد: عمرو حمزاوي، «في تشريح أزمة الدولة الوطنية: ملاحظات على النقاش العالمي،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 16 كانون الأول/ ديسمبر 2010: <https://carnegie-mec.org/2010/12/16/ar-pub-42153>.

انظر أيضًا: Rana Dasgupta, «The Demise of the Nation State,» *The Guardian*, 5/4/2018.

(76) انظر كلًّا من: شعراوي، **العلاقات الصينية الأمريكية.. وأثر التحول في النظام الدولي**، ص 56-57، وعمار علي حسن، «النظام الدولي.. سمات وقسمات،» **الاتحاد** (أبو ظبي)، 2017/7/27.

تأثيرها المهم في رسم خريطة توازنات القوى في النظام الدولي في المستقبل، ولا سيّما مع دخول العالم عصر الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي.

3 ـ انعكاس تحولات النظام الدولي على النظام الإقليمي العربي في مرحلة الثورات العربية

شكلت منطقة الشرق الأوسط، وفي القلب منها الوطن العربي، تاريخيًّا، مجال الاختبار الرئيس لتحولات النظام الدولي؛ فأزمة السويس 1956 مثلت إيذانًا بانتهاء عصر القوى الأوروبية التقليدية وظهور نظام القطبية الثنائية، بينما شكلت حرب تحرير الكويت عام 1991 الإعلان الرسمي لبدء عصر الهيمنة الأمريكية وانتهاء الحرب الباردة[77]، وكذلك الحال بالنسبة إلى حربَي أفغانستان 2001 والعراق 2003، اللتين مثلتا اختبارًا لمحاولة الولايات المتحدة إثبات هيمنتها العالمية وترسيخ نهج الأحادية القطبية، بينما جعلت ثورات الربيع العربي وما أعقبها من تطورات، الوطن العربي ساحة مثالية لاختبار التحولات الأخيرة في بنية النظام الدولي وموازين القوى بين القوى الدولية الرئيسة.

في هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أبرز جوانب التأثير الناتجة من التحولات التي شهدها هيكل النظام الدولي على النظام الإقليمي العربي في مرحلة الثورات العربية، في الجوانب التالية:

ـ انعكست حالة الفوضى والسيولة التي يشهدها النظام الدولي الراهن، والتغيّر الحادث في موازين القوى الدولية نتيجة صعود قوى دولية، كروسيا والصين، على مواقف هذه القوى ودورها في النظام الإقليمي العربي في مرحلة الثورات والانتفاضات العربية وما بعدها، فلم تكن الولايات المتحدة هي صاحبة التأثير الوحيد، أو حتى الأكبر، في توجيه مسار هذه الثورات والانتفاضات العربية أو التأثير في النتائج التي أفرزتها، وإنما كان للقوى الدولية الأخرى، وبخاصة روسيا، تأثيراتها المهمة في تفاعلات المنطقة بصورة عامة، وفي مصير الحراك الثوري بصورة خاصة، ولا سيّما مع سعي هذه القوى إلى استغلال هذا الحراك وما أفرزه من نتائج وتطورات وفوضى إقليمية كمجال لإثبات قدراتها ومكانتها في النظام الدولي الراهن، وتحدي الهيمنة الأمريكية، وهو ما ترتب عليه تعقيد الأوضاع في المنطقة العربية، وتدويل الكثير من أزماتها.

---

(77) محمد فايز فرحات، «السلوك الصيني-الروسي إزاء موجة الربيع العربي: قراءة فيما وراء المصالح الاقتصادية،» في: أحمد سعيد نوفل [وآخرون]، **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 255.

ـ حينما اندلعت موجة الحراك الثوري العربي في أواخر عام 2010 وخلال عام 2011، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج سياسةً ترمي إلى الانسحاب من المنطقة العربية، أو تقليل درجة انخراطها في القضايا والأزمات العربية، والتركيز على مناطق أخرى ولا سيّما في شرق آسيا؛ حيث الصعود الصيني اللافت والسريع في المجالات كافة، وهو ما انعكس في ضعف الدور الذي أدته واشنطن في إدارة أزمات المنطقة الناجمة عن الحراك الثوري العربي، وأعطى المجال للقوى الدولية الأخرى إلى التدخل بصورة أكبر في المنطقة (تدخُّل حلف الناتو في ليبيا، والتدخل الروسي في سورية، والتدخل الخليجي في البحرين...)، كما أعطى المجال لهذه القوى ولقوًى إقليمية أخرى، وحتى عربية، لتحدي المواقف والسياسات الأمريكية في المنطقة (مثال ذلك: تدخُّل روسيا وإيران في سورية، وتحدي السعودية للسياسة الأمريكية تجاه مصر بعد ثورة 30 حزيران/ يونيو 2013، وتحدي مصر نفسها لمواقف واشنطن عبر الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين، وغير ذلك من مواقف، كانت تمثّل مؤشراً على تحدي الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي بعامة، وعلى المنطقة العربية بخاصة).

ـ انعكس التنافس والتباين الملحوظ في مواقف القوى الدولية تجاه ما حدث في المنطقة العربية من حراك ثوري وما أفضى إليه هذا الحراك من تطورات، وسعي هذه القوى إلى استغلال هذه التطورات في تعزيز مصالحها وتوجهاتها في المنطقة والعالم، على دور الأمم المتحدة في إدارة التحولات التي شهدتها المنطقة العربية في سياق موجة الحراك الثوري وما أفرزته من تطورات وأزمات؛ حيث بدا هذا الدور خافتًا، وفي بعض الأحيان مشلولاً نتيجة استخدام القوى الدولية لحق الفيتو في مجلس الأمن ضد أي قرارات ترى أنها لا تلبي مصالحها وأهدافها (لجأت روسيا والصين إلى استخدام حق النقض، الفيتو، عدة مرات لعرقلة قرارات تتعلق بالأزمة السورية).

ـ انعكست حالة الفوضى التي يشهدها النظام الدولي وما تسببت به في زيادة رقعة الأزمات الدولية على الأوضاع في النظام الإقليمي العربي من زاويتين: **الأولى** هي أن انتشار الأزمات الدولية لم يجعل أزمات المنطقة العربية هي الوحيدة في بؤرة التركيز الدولي، وهو ما أطال من أمد هذه الأزمات؛ **والثانية** هي اتجاه القوى الدولية الكبرى، ولا سيّما روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى استغلال الأزمات العربية التي أفرزتها موجة الحراك الثوري العربي كأوراق للمساومات والمقايضات في ما بينها لتحقيق مصالحها وتوزيع مناطق النفوذ والهيمنة، مثل الحديث عن «سورية مقابل أوكرانيا» بالنسبة إلى روسيا، أو عن «إيران مقابل إسرائيل» بالنسبة إلى بلدان الخليج العربي، وغير

ذلك من أمثلة؛ وهو ما زاد من تعقيد هذه الأزمات العربية، وجعل تسويتها ترتبط بتسوية أزمات أخرى غير عربية.

- مثلت موجة الحراك الثوري العربي اختبارًا جديًّا للقيم الرئيسة التي تحكم النظام الدولي؛ فالهيمنة الأمريكية على النظام الدولي منذ عام 1990، جعلت القيم الليبرالية المتمثلة في الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التجارة، هي التي تسود النظام الدولي، وبالنظر إلى حقيقة أن الثورات والانتفاضات الشعبية العربية تمثل بأحد أبعادها تأكيد هذه القيم، ولا سيّما السياسية منها، فقد كان من المفترض أن تلقى تأييدًا عالميًّا واسعًا، لكن حالة التردد الدولي في التعامل معها ودعمها، وتدخُّل قوى دولية في مواجهتها كروسيا، والصين إلى حد ما من خلال تأكيدها حقوق السيادة ومنع التدخل في شؤون الدول، بل واتجاه القوى الغربية نفسها في مرحلة لاحقة لدعم الاستقرار في المنطقة على حساب التغيير، أثبت أمرين: **الأول** هو تراجع منظومة القيم المرتبطة بالهيمنة الغربية، مع ما يعنيه ذلك من تراجع للهيمنة الغربية، والأمريكية، على النظام الدولي؛ **والثاني** أن الالتزام بتطبيق هذه القيم ليس نهجًا ثابتًا، وإنما يخضع للاعتبارات التي تمليها المصالح الخاصة بالقوى الدولية.

- أظهرت التطورات التي شهدتها المنطقة العربية نتيجة لموجة الثورات والانتفاضات الشعبية حدود الدور الذي يمكن أن تؤدّيه القوى الدولية في الحفاظ على مصالحها في إطار النظام الدولي الراهن، والآليات التي تستخدمها في تأكيد نفوذها في هذا النظام؛ فالدور الخافت الذي أدّته الصين في تفاعلات المنطقة العربية خلال موجة الحراك الثوري وما تلاها من تطورات، وتركيزها على الأبعاد الاقتصادية، يُظهر أن طموحها السياسي في النزوع نحو قيادة النظام الدولي لا يزال مؤجلاً على عكس طموحها الاقتصادي في قيادة النظام الاقتصادي العالمي. كما كشفت الانقسامات والتباينات التي ميزت مواقف دول الاتحاد الأوروبي مما حدث في الوطن العربي، وتنافسها على المصالح في هذه المنطقة، أن فكرة بروز الاتحاد الأوروبي كقوة دولية موحدة ومستقلة لا يزال أمرًا بعيد المنال، ولا سيّما بعد الانفصال البريطاني عن الاتحاد. في حين لجأت روسيا إلى توظيف الأدوات العسكرية في تأكيد نفوذها في المنطقة والعالم، لتُثبت أنها القوة الدولية الوحيدة حاليًّا القادرة على تحدي الهيمنة السياسية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، والتي تملك الأدوات والوسائل التي تمكّنها من الحفاظ على مصالحها الدولية والإقليمية، ولعل هذا هو ما دفع الكثير من البلدان العربية في مرحلة ما بعد الثورات العربية إلى تعزيز تعاونها مع موسكو بوصفها البديل الذي يمكن الاعتماد عليه في تحدي الهيمنة الأمريكية، وعزز من ثَمّ النفوذ الروسي في المنطقة.

ـ أعادت التدخلات الدولية في المنطقة العربية في إطار موجة الحراك الثوري والأزمات التي أفرزتها، والتنافس فيما بين القوى الدولية على فرض النفوذ فيها، المنطقة العربية إلى دائرة الاهتمامات الدولية من جديد، بعد أن كانت التحليلات والتقديرات الدولية، الرسمية والبحثية، تتحدث عن تراجع أهمية هذه المنطقة في التفاعلات الدولية، وهو أمر تعزَّز بعد تولِّي إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب السلطة في الولايات المتحدة في عام 2017، وسعيه إلى إعادة تشكيل التكتلات فيها من جديد تحت الهيمنة الأمريكية، عبر مشروعه لتاسيس «تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي»، وسعيه إلى محاولة فرض المصالح الأمريكية بالقوة في هذه المنطقة، ومواجهة النفوذ الإيراني فيها.

لعل إلقاء الضوء بصورة أكبر على مواقف القوى الدولية مما حدث في الوطن العربي من حراك ثوري، ومن التطورات والأزمات التي شهدتها المنطقة في مرحلة لاحقة كإفراز لهذه الموجة الثورية، يمكن أن يعطي صورة أوضح لتأثير تطورات الأوضاع في النظام الدولي في النظام الإقليمي العربي في مرحلة الثورات والانتفاضات العربية وما بعدها، وهو ما سيتم مناقشته في المبحث الثاني.

ثانيًا: مواقف القوى الدولية تجاه الثورات العربية وتأثيرها في علاقتها بالنظام الإقليمي العربي

تفاوتت مواقف القوى الدولية الكبرى في شأن الثورات والانتفاضات العربية بحسب مصالحها في المنطقة ورؤيتها لتأثير هذه الثورات في تلك المصالح، فيما كان لهذه المواقف والسياسات دورها الذي لا يمكن إنكاره في تحديد مصير بعض هذه الثورات والانتفاضات الشعبية، ومسار التطورات التي أفرزتها في المنطقة، والتي أثرت بدورها في شكل العلاقة التي تربط هذه القوى بالبلدان العربية الرئيسة، ودرجة اختراق هذه القوى الدولية للنظام الإقليمي العربي، وهو ما سيحاول هذا المبحث توضيحه من خلال عرض موقف كل قوة من القوى الدولية الرئيسة (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين) من الثورات والانتفاضات العربية، وتأثير هذه الثورات والانتفاضات، وما أفرزته من تطورات على علاقات هذه القوى الدولية بالنظام العربي.

1 ـ الولايات المتحدة الأمريكية

يكتسب الموقف الأمريكي من الثورات العربية أهميةً خاصةً بالنظر إلى حقيقة أن

الولايات المتحدة الأمريكية كانت، ولا تزال، تمثّل أحد أهم الفاعلين الدوليين الأكثر تأثيراً في تحديد أنماط التفاعلات والتحالفات والسياسات في منطقة الشرق الأوسط، وفي القلب منها المنطقة العربية، ولعل هذا هو ما دفع كثيرين إلى حد اتهام الولايات المتحدة بالتخطيط لتحريك هذه الثورات الشعبية وإشعالها بهدف خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار الإقليمي التي تتيح لها إعادة تقسيم المنطقة من جديد على أسس جديدة تخدم المصالح الأمريكية، بخلاف تلك التي حكمتها منذ معاهدة سايكس ـ بيكو قبل أكثر من قرن، مستندين في ذلك إلى مقولات وتصريحات لبعض رموز الإدارات الأمريكية السابقة، ولا سيّما تصريح وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس في شأن «الفوضى الخلاقة»، وتصريحها في شأن فشل سياسة دعم الاستقرار على حساب الديمقراطية في المنطقة العربية[78].

على الرغم من أن هذا الطرح الذي يقول بمسؤولية واشنطن عن تخطيط الثورات العربية وتحريكها لا يمكن القبول به، وتم تفنيده في أجزاء سابقة من الكتاب، فإن ذلك لا ينفي حقيقة أن الموقف الأمريكي كان مهمًّا في تحديد مصير ومسار الكثير من الثورات والانتفاضات العربية.

أ ـ محدِّدات الموقف الأمريكي

يتطلب فهم الموقف الأمريكي ودوافعه، التعرف إلى المحدِّدات التي حكمته، ولا سيّما في مرحلة إدارة الرئيس باراك أوباما، التي شهدت اندلاع هذه الثورات، ومن أهمها:

ـ **الارتباك بين صراع المصالح والمبادئ:** كانت الولايات المتحدة ترتبط بعلاقات تحالفية مع الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية، ولا سيّما ما كان يعرف منها بدول محور الاعتدال، وتقتضي مصالحها الحفاظ على هذه الأنظمة ودعمها، لكنها في الوقت نفسه ملتزمة أخلاقيًّا بدعم قيم الديمقراطية والحرية؛ ما يقتضي دعمها للحراك الثوري العربي

---

(78) انظر في هذا الصدد: سمير صالحة، «الأهداف والمصالح التركية في النظام العربي،» في: نوفل [وآخرون]، المصدر نفسه، ص 339، ومرح البقاعي، «مقدمات أمريكية لفصول الربيع العربي،» في: مجموعة مؤلفين، **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العربي بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير.. أربع سنوات من الربيع العربي** (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014)، ص 471-472.

انظر أيضًا: William Engdahl, «Egypt's Revolution: Creative Destruction for a «Greater Middle East»?,» Global Research (25 January 2016), <https://www.globalresearch.ca/egypt-s-revolution-creative-destruction-for-a-greater-middle-east/23131>.

وما قد يحمله من تغيّرات سياسية ربما لا تخدم المصالح الأمريكية[79]. هذا الارتباك ليس جديدًا؛ فلطالما اتُهمت واشنطن بالازدواجية وتناقض المواقف بسبب هذه المراوحة بين دعم الديمقراطية ودعم الحكومات التسلطية في المنطقة.

ـ **رؤية الإدارة الأمريكية لأهمية المنطقة:** على مدى عدة عقود، ظلت المنطقة العربية تحظى باهتمام كبير من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة التي سعت جميعها إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية لها في هذه المنطقة، وفي طليعتها[80]: العمل على ضمان أمن إسرائيل، وضمان تدفق النفط، ومنع خضوع المنطقة لقوى معادية أو منافسة، ثم أضيف إليها هدف مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2011، وهدف دفع إيران بعيدًا من السعي لاقتناء أسلحة نووية ودعم الإرهاب الدولي، وعلى الرغم من أن بعض هذه الأهداف كان لا يزال يحظى بأولوية في السياسة الأمريكية على النحو الذي أوضحته وثيقة «استراتيجية الأمن القومي» التي صدرت من البيت الأبيض في أيار/ مايو 2010[81]، لكن أهمية المنطقة لدى واشنطن بعامة، بدأت تتراجع في السنوات الأخيرة، ولا سيّما مع تنامي الإنتاج الأمريكي من النفط بعد اكتشاف النفط الصخري وتحقيق واشنطن درجة عالية من الاكتفاء الذاتي منه، بل وتحولها إلى مُصدِّر له[82]، وتنامي قدرة إسرائيل في الحفاظ على أمنها بعد تعزيز تفوقها الاستراتيجي في المنطقة.

ـ **النهج الانسحابي لإدارة أوباما من المنطقة:** تبنت هذه الإدارة منذ تسلُّمها السلطة سياسة تقوم على خفض الارتباط الأمريكي بالشرق الأوسط وتقليل الانخراط فيه، في مقابل زيادة الاهتمام بالقارة الآسيوية[83]. وتمثَّل هذا النهج في الانسحاب الأمريكي من العراق في نهاية عام 2011، وسحب الجزء الأكبر من القوات الأمريكية من أفغانستان عام

---

(79) انظر: محمد المنشاوي، «الرؤية الاستراتيجية الأمريكية للثورات العربية،» موقع الجزيرة نت، 12 نيسان/ أبريل 2011، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/195DB97F - C9DC - 46DE-8CIE-231118FCAB89.htm>

انظر أيضًا: بشير عبد الفتاح، «أمريكا والربيع العربي،» **شؤون عربية**، العدد 146 (صيف 2011)، ص 64-65.

(80) انظر كلاً من: المنشاوي، المصدر نفسه، وأحمد سيد أحمد، «إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط.. حدود التغير،» **السياسة الدولية**، العدد 207 (كانون الثاني/ يناير 2017)، ص 48-49.

(81) «National Security Strategy of the United States of America,» United States, White House Office, May 2010, <https://www.hsdl.org/?view&did=24251>.

(82) Sharon Cho, «Citi Says U.S. May Become World's Top Oil Exporter Next Year,» Bloomberg, 27 April 2018, <https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-04-26/citi-says-u-s-may-become-world-s-top-oil-exporter-next-year>.

(83) أحمد، محرر، **حال الأمة العربية 2016-2017: الحلقة المفرغة: صراعات مستدامة واختراقات فادحة**، ص 33.

2014، وتبنّي نهج مغاير في التعامل مع إيران وتوقيع الاتفاق النووي معها عام 2015 كأحد المداخل لتقليل حدة الصراع الإقليمي وإعادة صوغ التوازنات في هذا الجزء من العالم[84]، وتبنّي سياسة القيادة من الخلف[85]، الأمر الذي أدى إلى تحجيم الدور الأمريكي، وتزايد الخلل في توازن القوى في المنطقة لمصلحة القوى الإقليمية والدولية المنافسة لواشنطن[86]، وهو الأمر الذي انعكس في الموقف المتردد الذي تبنّته إدارة أوباما إزاء مسألة التدخل في الثورات والانتفاضات العربية.

- **إشكالية البديل:** كانت الإدارة الأمريكية مترددة في اتخاذ مواقف حاسمة من الثورات العربية في بدايتها لعدم توافر البديل المناسب الذي يمكن أن يحافظ على مصالحها في المنطقة؛ ففي مصر كان البديل سيتمثل بالتيارات الإسلامية، ولا سيّما الإخوان المسلمين[87]، وهو بديلٌ موضع شك على الرغم من وجود آراء داخل الإدارة آنذاك كانت تروّج لإمكان تطبيق النموذج التركي، وترى في الإخوان نموذجًا للإسلام السياسي المعتدل. وفي البحرين، كان البديل على الأغلب يتمثل بنظام أكثر موالاة لإيران[88]، وفي سورية كان التخوف من مجيء نظام أكثر تهديدًا لإسرائيل من نظام الرئيس بشار الأسد.

- **تعدُّد دوائر صنع القرار الأمريكي وتباين مواقفها أحيانًا:** القرار السياسي الأمريكي هو في النهاية محصلةٌ لمواقف مؤسسات وتيارات مختلفة داخل الإدارة الأمريكية مثل وزارة الدفاع (البنتاغون) ومجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية والهيئات الاستخباراتية وغيرها من المؤسسات، التي قد تتباين رؤاها ومواقفها بشكل يؤثر في قرار البيت الأبيض النهائي ومواقفه، وقد أشار إلى ذلك كلٌّ من وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس ووزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، اللذين كتبا في مذكراتهما أن البيت الأبيض كان منقسمًا حول طريقة التعامل مع الأحداث في مصر؛ فبينما دعا أعضاء فريق الأمن القومي الرئيس إلى الوقوف بقوة مع المتظاهرين في مصر؛ لأنهم أرادوا أن يكون أوباما على الجانب الصحيح من التاريخ"، دعا نائب الرئيس جو بايدن ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون ووزير الدفاع روبرت غيتس ومستشار

(84) Jeffrey Goldberg, «The Obama Doctrine, R.I.P.,» *The Atlantic*, 7/4/2017, <https://www.theatlantic.com/international/archive/2017/04/the-obama-doctrine-rip/522276/>.

(85) Ryan Lizza, «Leading from Behind,» *The New Yorker* (26 April 2011), <https://www.newyorker.com/news/news-desk/leading-from-behind>.

(86) Marc Lynch, «Obama and the Middle East: Rightsizing the U.S. Role,» *Foreign Affairs*, vol. 94, no. 5 (September-October 2015), pp. 18-27.

(87) عصام عبد الشافي، **السياسة الأمريكية والثورة المصرية** (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014)، ص 77.

(88) عبد الفتاح، «أمريكا والربيع العربي،» ص 62-65.

الأمن القومي توماس دونيلون إلى التحرك بحذر، محذرين من «تبعات التخلي عن حليفهم لثلاثين عامًا، ومحذرين من تسليم المنطقة إلى مصير مجهول»[89].

ب ـ الموقف الأمريكي من الثورات العربية

في إطار المحدِّدات السابقة، جاء الموقف الأمريكي من الثورات العربية متسمًا بالتردد في أغلب الأحيان؛ حيث فضلت واشنطن في كثير من الأحيان الانتظار والترقب وعدم اتخاذ موقف صريح حتى يتضح مسار هذه الثورة أو الانتفاضة[90]. وعلى الرغم من المبدأ الأمريكي العام الذي بدا أنه يدعم كل التحركات الشعبية المطالِبة بالإصلاح والتغيير في الوطن العربي، استنادًا إلى استنتاجٍ توصلت إليه إدارة أوباما مؤدَّاه أن هذه الثورات تمثِّل صعودًا ديمقراطيًّا حقيقيًّا، وأن معارضتها يمكن أن تخلق أنظمة معادية لأمريكا في هذه الدول[91]، فإن واشنطن تعاملت في هذه الثورات مع كل حالة على حدة.

ففي **تونس ومصر**، أيدت واشنطن الثورة في البلدين بعد مرحلة من التردد، وعملت على دعم جهود البلدين في مجال التحول الديمقراطي، مع العمل على احتواء النظم الديمقراطية الوليدة، وعدم السماح بحدوث تغيير كبير في السياسات يمكن أن يؤثر في المصالح الأمريكية[92]. **ففي تونس**، انتظرت الولايات المتحدة ثلاثة أسابيع قبل أن تُصدِر أول موقف في شأن الحراك الثوري، عندما استدعت السفير التونسي في واشنطن وعبَّرت له عن قلقها من الطريقة التي يتم بها التعامل مع الاحتجاجات، ثم تطوَّر هذا الموقف من الدعوة إلى ضبط الأمن وحماية المتظاهرين إلى الثناء على الثورة بعد نجاحها، والمبادرة إلى تقديم بعض صور الدعم الاقتصادي والأمني والعسكري لتونس بعد الثورة، لمساعدتها على تثبيت الاستقرار ودعم عملية التحول الديمقراطي[93].

---

(89) انظر كلاًّ من: هيلاري كلينتون، **خيارات صعبة**، ترجمة ميراي يونس، بالاشتراك مع ساندي الشامي وروزي حاكمة؛ تدقيق لغوي حبيب يونس (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2015)، ص 231، وأحمد صلاح زكي، «ثورة 25 كانون الثاني/ يناير: واشنطن و18 يومًا من الغضب،» موقع بي بي سي عربي، 25 كانون الثاني/ يناير 2016، <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/01/160125_egypt_us_25_january_revolution>.

(90) أدهم البدراني، «الموقف الامريكي من الثورات العربية .. ثوابت؟ أم مصالح؟،» موقع الحوار المتمدن، 10 آب/ غسطس 2011، <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=270776&r=0>.

(91) George Friedman, «Obama and the Arab Spring,» Stratfor (24 May 2011), <https://worldview.stratfor.com/article/obama-and-arab-spring>.

(92) المنشاوي، «الرؤية الاستراتيجية الأمريكية للثورات العربية».

(93) لمزيد من التفاصيل حول الموقف الأمريكي من الثورة التونسية، انظر: عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 326-331.

وفي **مصر**، مرّ الموقف الأمريكي من الثورة بعدة تحولات؛ ففي البداية، اتسم هذا الموقف بالتردد الواضح والتناقض أحيانًا بسبب تباين مواقف أركان الإدارة ورؤيتها لما يحدث كما تمت الإشارة إليه، كما اتسم بالتدرج وفق تطورات المشهد الثوري على الأرض؛ حيث انتقل هذا الموقف من تأكيد الثقة في نظام مبارك خلال أيام الثورة الأولى، إلى مطالبته بتبني إصلاحات حقيقية لا تمس جوهر النظام القائم، ثم محاولة ترتيب صيغة «انتقال منظم للسلطة» تضمن عدم حدوث تغيير كبير في السياسات المصرية، قبل أن يبلغ ذروته بمطالبة الرئيس مبارك «بالتنحي الآن» عن الحكم، بعد أن تيقنت الإدارة الأمريكية أن بقاءه بات أمرًا شبه مستحيل[94].

بعد تخلي مبارك عن الحكم، حرصت واشنطن على إبراز دعمها لعملية التحول الديمقراطي في مصر وتأكيد استمرار الشراكة المصرية ـ الأمريكية وذلك عبر عدة صور أبرزها: إيفاد الكثير من المسؤولين الأمريكيين إلى القاهرة لتأكيد الدعم الأمريكي واستكشاف فرص التعاون مع النظام الجديد، والإعلان عن الكثير من المبادرات لدعم الاقتصاد المصري في هذه المرحلة[95]. كما عملت على زيادة دعمها منظمات المجتمع المدني، بهدف تعزيز وضع القوى المدنية وفرصتها في المشاركة في الحياة السياسية المصرية، وهو ما تسبب في إثارة أزمة بين البلدين خلال مرحلة حكم المجلس العسكري عُرفت باسم «قضية التمويل الأجنبي»[96]، كما عملت بالتوازي مع ذلك على تعزيز قنوات الاتصال مع جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها البديل الأقرب للاعتدال في التيارات الإسلامية والذي يملك فرصًا أكبر في الإمساك بالسلطة في مصر بعد إطاحة مبارك، ومن ثَمّ رحّبت بالانتخابات التي نتج عنها فوز الإخوان بالبرلمان والرئاسة، كما رحّبت بالانتخابات التي أجريت في تونس التي فاز فيها حزب النهضة (فرع الإخوان في تونس) بالأكثرية البرلمانية. كما قدمت واشنطن دعمًا كبيرًا لنظام الإخوان في مصر، ولا سيّما بعد أن أعلن هذا الأخير الالتزام بالاتفاقيات الموقَّعة مع إسرائيل واحترامه المصالح الأمريكية في المنطقة[97]، وقيامه بجهود الوساطة لتهدئة الوضع في غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012،

---

(94) حول تطور الموقف الأمريكي من الثورة المصرية، انظر كلًّا من: كلينتون، **خيارات صعبة**، ص 330-339؛ عبد الشافي، **السياسة الأمريكية والثورة المصرية**، ص 79-84، والمنشاوي، «الرؤية الاستراتيجية الأمريكية للثورات العربية».

(95) عبد الشافي، المصدر نفسه، ص 90-91.

(96) أحمد ومسعد، محرران، **حال الأمة العربية 2011-2012: معضلات التغيير وآفاقه**، ص 46-47.

(97) F. Gregory Gause, «Tensions in the Saudi-American Relationship,» The Brookings Institution, 27 April 2014, <https://www.brookings.edu/opinions/tensions-in-the-saudi-american-relationship/>.

لكن واشنطن انتقدت أيضًا السياسات الانفرادية للجماعة في الحكم، ولا سيّما هيمنتها على عملية كتابة الدستور[98].

بعد الإطاحة بالإخوان المسلمين في إثر ثورة 30 حزيران/ يونيو 2013، شهدت العلاقات المصرية ـ الأمريكية توترًا ملحوظًا؛ حيث انتقدت إدارة أوباما قرار الجيش المصري عزل الرئيس محمد مرسي، لكنها امتنعت عن وصف ما حدث بالـ«انقلاب» (الذي كان يستدعي إيقافًا فوريًا للمساعدات العسكرية الأمريكية لمصر)[99]، كما أعلنت عن حزمة قرارات أثارت الجدل حول رؤيتها لمستقبل العلاقات مع مصر، شملت إلغاء مناورات النجم الساطع، والتعليق الجزئي للمساعدات العسكرية، وتأجيل تسليم طائرات ومعدات عسكرية كان قد تم الاتفاق عليها مسبقًا، بينما ربطت الإدارة الأمريكية إعادة تقديم المساعدات والمعدات العسكرية إلى القاهرة بحدوث تقدم واضح في العملية السياسية[100]. وعلى الرغم من التحسن النسبي الذي شهدته العلاقات بين البلدين لاحقًا، ولا سيّما بعد لقاء الرئيس باراك أوباما بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على هامش اجتماعات الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2014، فإنها اتسمت بصورة عامة بالتوتر، حتى رحيل إدارة أوباما وتولي دونالد ترامب السلطة عام 2017، لتشهد العلاقات تحولاً كبيرًا باتجاه العودة لطبيعتها التحالفية.

وفي **اليمن**، اتسم الموقف الأمريكي بالتردد أيضًا نتيجة عاملين: **الأول** هو كون نظام الرئيس علي عبد الله صالح شريكًا مهمًّا للغرب في محاربة الإرهاب، والخوف من أن يؤدي سقوطه إلى تنامي قوة تنظيم القاعدة في اليمن[101]. **والثاني** هو ارتباط اليمن القوي بالأمن الإقليمي الخليجي، وخشية واشنطن أن يؤثر موقفها مما يحدث هناك في علاقاتها ببلدان الخليج العربي؛ ومن ثَمّ فقد تبنت واشنطن موقفًا يدعو إلى تنحي الرئيس علي عبد الله صالح، لكنها تركت المهمة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، ولم تتدخل بصورة مباشرة؛ حيث أعلنت دعمها للمبادرة الخليجية[102]. وحين قررت بلدان الخليج التدخل عسكريًا في اليمن، دعمت واشنطن هذه الخطوة خشية أن تؤدي سيطرة الحوثيين على

---

(98) عبد الشافي، المصدر نفسه، ص 121.

(99) Gause, Ibid.

(100) إبراهيم منشاوي، «العلاقات المصرية الأمريكية: لغة بدأت تتقارب،» المركز العربي للبحوث والدراسات، 20 كانون الثاني/ يناير 2014، <http://www.acrseg.org/2438>.

(101) كلينتون، **خيارات صعبة**، ص 327.

(102) أحمد ومسعد، محرران، **حال الأمة العربية 2011-2012: معضلات التغيير وآفاقه**، ص 53-54

اليمن إلى تعزيز النفوذ الإقليمي لإيران وتهديد الملاحة الدولية في هذه المنطقة المهمة من العالم، لكنها انتقدت أكثر من مرة سقوط مدنيين في العمليات العسكرية لقوات التحالف العربي في اليمن، وهددت بوقف دعمها للعمليات العسكرية هناك.

وفي **ليبيا**، سارعت واشنطن عقب الثورة إلى نزع الشرعية عن العقيد معمر القذافي، ولا سيّما مع لجوئه إلى الاستخدام المفرط للقوة[103]، وكانت أولى الدول التي جمدت أرصدة ليبية تقدر بـ 35 مليار دولار، لكنها لم تسارع إلى اتخاذ أي إجراء عسكري بشكل منفرد، إعمالاً لسياسة أوباما التي تتجنب التورط العسكري المباشر في الصراعات، وانتظرت حتى صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 الخاص بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا، لتشارك، إلى جانب فرنسا وبريطانيا، في تنفيذ العمليات العسكرية الخاصة بفرض الحظر، قبل أن يتم تسليم هذه العمليات إلى حلف الناتو يوم 27 آذار/ مارس 2011[104]، وعلى الرغم من نجاح التدخل الأمريكي ـ الغربي في إطاحة الرئيس معمر القذافي، فإن هذه الدول لم تكن حريصة على استكمال مهمتها في مساعدة البلد على استعادة الاستقرار بعد العمليات العسكرية؛ حيث أدى رحيل الناتو وتصميمه على عدم «امتلاك» القضية الليبية إلى تدهور سريع على الأرض وانزلاق البلاد في دائرة الصراعات الأهلية والفوضى[105].

في **البحرين**، شكلت الانتفاضة البحرينية مأزقًا للسياسة الأمريكية بالنظر إلى اعتبارين: **الأول** أن البحرين تتمتع بصفة «حليف استراتيجي لواشنطن» من خارج دول الناتو، كما تُعدُّ مقرًا للأسطول الخامس الأمريكي، وتستضيف عددًا من القوات الأمريكية، فضلاً عن كونها عضوًا في مجلس التعاون الخليجي[106]. **والثاني** أن المكون الشيعي قد غلب على القوى المحركة للانتفاضة، ومن شأن نجاحها أن يعزز من وضع حلفاء إيران ويعيد تكرار النموذج العراقي في البحرين. مع ذلك، فقد ضغطت واشنطن على النظام في البحرين لإجراء إصلاحات سياسية، وانتقدت استخدام العنف في مواجهة المتظاهرين، والتدخل السعودي الخليجي في البحرين[107]، الأمر الذي خلق أزمة ثقة بينها وبين بلدان الخليج العربية.

---

(103) يوسف الصواني، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 139-140.

(104) أحمد ومسعد، محرران، المصدر نفسه، ص 48-49.

(105) علي مرهون، «ليبيا: من التدخل إلى الحرب بالوكالة،» مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، 13 تموز/ يوليو 2017، <http://www.acharicenter.org/libya-from-intervention-to-proxy-war-ar/>.

(106) Frederic Wehrey, «The Precarious Ally: Bahrain's Impasse and U.S. Policy,» Carnegie Endowment for International Peace (February 2013), <https://carnegieendowment.org/files/bahrain_impasse.pdf>.

(107) طارق الحميد، «البحرين: من يتحدث.. طهران أم واشنطن؟،» **الشرق الأوسط**، 2011/3/17.

أما **سورية**، التي شكلت تحديًا خاصًا للولايات المتحدة لتأكيد نفوذها الإقليمي والعالمي؛ فقد اتسم الموقف الأمريكي منها عمومًا بالضعف والتردد؛ ففي البداية دعت واشنطن نظام الأسد إلى تبنّي إصلاحات سياسية، ومع لجوء النظام إلى استخدام العنف المفرط ضد شعبه، لجأت بالتنسيق مع الدول الأوروبية إلى اتخاذ خطوات تصعيدية في مواجهته، من بينها[108]: محاولة استصدار قرارات من مجلس الأمن تدين استخدام النظام السوري للعنف، ووجهت بالفيتو الروسي والصيني، وتأكيد أن الرئيس السوري فقد شرعيته والمطالبة برحيله، وفرض عقوبات اقتصادية على النظام السوري شملت حظر شراء النفط والغاز والصادرات وتجميد الأرصدة السورية ووقف التعاملات المالية والائتمانية، واتهام النظام بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وتزويد المعارضين السوريين بالسلاح، وصولاً إلى استخدام القوة المسلحة المباشرة عبر توجيه بعض الضربات الصاروخية للنظام السوري بذريعة الرد على استخدام النظام أسلحة كيميائية. وعلى الرغم من هذه الخطوات، فقد اتسم الموقف الأمريكي بعامة، بعدم الحسم في الأزمة السورية، ما أعطى الأفضلية للقوى المنافسة لواشنطن وحلفائها، ولا سيّما روسيا وإيران، على الأرض في الحفاظ على بقاء نظام الأسد. في حين أدى بزوغ تنظيم «داعش» وتزايد نفوذ غيره من العناصر المتطرفة في طيف الجماعات المسلحة في سورية إلى إعادة الولايات المتحدة والغرب النظر في الأزمة السورية من منظار مكافحة الإرهاب، وليس من زاوية أنها نتاج لمطالب شعبية بالإصلاح والديمقراطية[109].

هذه المواقف الأمريكية من الثورات والانتفاضات الشعبية العربية تطرح ثلاث ملاحظات مهمة: **أولها** أن الدور الأمريكي اتسم عمومًا بالسلبية ولم يكن مؤثرًا بصورة كبيرة في مسار هذه الثورات ومصيرها نتيجة حالة الارتباك الأمريكي، إضافة إلى النهج الانسحابي لإدارة أوباما؛ فباستثناء التدخل العسكري في ليبيا الذي تم بمشاركة أوروبية وغطاء عربي، لم تستطع واشنطن أن توجّه مسار أي ثورة أو انتفاضة شعبية، سواء في مصر، التي أخذت مسارًا مخالفًا للمواقف الأمريكية بعد ثورة 30 حزيران/ يونيو والإطاحة بحكم الإخوان، أو في البحرين التي عارضت واشنطن التدخل الخليجي فيها والذي وضع حدًا

---

(108) انظر كلًا من: أحمد ومسعد، محرران، **حال الأمة العربية 2011-2012: معضلات التغيير وآفاقه**، ص 50-51، ووحدة تحليل السياسات، «تطورات الموقف الأميركي من الثورة السوريّة،» تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 27 شباط/ فبراير 2013، <https://bit.ly/3b9mVTS>.

(109) لينا الخطيب [وآخرون]، «سياسة الغرب تجاه سوريا: تطبيق الدروس المستفادة،» ورقة بحث، المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس)، آذار/ مارس 2017، ص 4، <https://bit.ly/2YVqzvN>.

لهذه الانتفاضة، أو في اليمن التي تركت واشنطن مهمتها لبلدان الخليج، أو في سورية التي حسمت روسيا الصراع فيها بصورة كبيرة لمصلحة الأسد. **وثانيها** أن التدخلات الأمريكية في مسار الثورات العربية، ساهمت في تعزيز حالة الفوضى التي أفرزتها هذه الثورات؛ ففي ليبيا ساعدت واشنطن وحلفاؤها على إسقاط القذافي، لكنها لم تساعد على بناء نظام سياسي جديد مستقر، وفي سورية أدى دعمها للجماعات المتطرفة والمسلحة إلى تعزيز قوة هذه الجماعات وجعل الأراضي السورية مرتعًا للتنظيمات المتطرفة. وفي مصر ساهم دعمها للإخوان بعد الإطاحة بهم من الحكم في الإبقاء على آمالهم في العودة للحكم، ومن ثَمّ اللجوء إلى استخدام العنف في مواجهة النظام القائم.

أما الملاحظة **الثالثة** فترتبط بحقيقة أن المواقف الأمريكية تجاه الثورات والانتفاضات العربية أضعفت من قوة التحالفات التي تربطها بالكثير من دول المنطقة العربية، والتي أصبحت تنظر إلى واشنطن بقدر كبير من القلق والحذر، في ضوء تخليها عن النظم الحليفة لها في المنطقة خلال مرحلة الحراك الثوري، وهو ما دفع بعض البلدان العربية، كمصر والسعودية، إلى تحدي مواقف واشنطن، وتوجُّه الكثير من هذه الدول نحو تعزيز علاقاتها بالقوى الدولية الأخرى، ولا سيّما روسيا التي أظهرت مواقفها في سورية أنها حليف موثوق فيه.

ويبدو أن هذه الإخفاقات أو مظاهر الفشل التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية في عهد إدارة أوباما في إدارتها للتطورات التي أفرزتها موجة الحراك الثوري في المنطقة العربية، وما عكسته من تراجع للنفوذ والهيمنة الأمريكية في المنطقة والعالم، شكلت أحد العوامل المهمة التي دفعت إلى إحداث تغيير كبير وجذري في أنماط السياسات والتحالفات الأمريكية، ليس في المنطقة العربية فقط، ولكن في العالم ككل أيضًا، عقب تولّي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب السلطة في مطلع عام 2017، وذلك في ضوء التوجهات التي جاء بها ترامب، والتي تمثَّل أهمها في الآتي:

- مبدأ «أمريكا أولاً»، الذي يعني إعلاء مصالح الولايات المتحدة على ما سواها، حتى لو كان على حساب حلفائها التقليديين، والعمل على توظيف الموارد المتاحة كافة، لإعادة تأكيد مكانة الولايات المتحدة كفاعل رئيس في النظام الدولي[110].

---

(110) محمد بوبوش، «قضايا العرب والشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية،» **المستقبل العربي**، السنة 40، العدد 462 (آب/ أغسطس 2017)، ص 14.

ـ تكريس النهج الانعزالي والتوجهات الأحادية في السياسة الأمريكية(111)، وهو ما تمثل بانسحاب واشنطن من الكثير من المنظمات والاتفاقيات الدولية، مثل اليونسكو ومجلس حقوق الإنسان واتفاقية التغير المناخي والاتفاق النووي بين إيران والقوى الدولية، ومن معاهدة القوى النووية متوسطة المدى الموقعة مع روسيا في مرحلة الحرب الباردة، التي أثارت المخاوف من تسارع السباق المحموم الرامي إلى تطوير وإنتاج الأسلحة النووية بين البلدين(112)، والانسحاب من الكثير من الشراكات الاقتصادية الدولية التي تتمتع واشنطن بعضويتها مثل الشراكة عبر المحيط الهادي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، وسياسة فرض الحماية الجمركية على التجارة والاستثمارات التي أشعلت ما يشبه الحرب التجارية بين واشنطن والقوى الدولية الأخرى وفيها الدول الحليفة لها، وغيرها من الخطوات والمواقف التي أكدت النهج الأحادي الأمريكي.

ـ إدارة السياسة الخارجية وفق مفهوم الصفقات، حيث تعامل ترامب مع قضايا السياسة الخارجية وفق مفهوم أو مبدأ الصفقات التجارية، والذي يرتكز على أن حجم انخراط أمريكا في قضايا العالم، ومنطقة الشرق الأوسط تحديدًا، يرتبط بمقدار ما تحققه من منافع اقتصادية للولايات المتحدة(113).

ـ عدم الإيمان بفكرة التدخل الإنساني كأساس أو دافع للتدخل في الشؤون الداخلية للدول(114).

ـ تغليب الواقعية على المثالية والميل نحو الاستقرار على حساب دعم محاولات التغيير غير المحسوبة العواقب التي تبنتها الإدارات السابقة، ويشمل ذلك التعاون مع الأنظمة الحاكمة لمحاربة الإرهاب وتحقيق الاستقرار، واتخاذ مواقف متشددة من التيارات والحركات الإسلامية، والتخلي عن القيم المثالية، كالترويج للديمقراطية، ودعم الحريات، وحقوق الإنسان(115).

---

(111) انظر: Ashley Parker, «Going It Alone: Trump Increasingly Relies on Unilateral Action to Wield Power,» *The Washington Post*, 11/6/2018, and Robert J. Samuelson, «Trump's Neo-isolationism Won't Work,» *The Washington Post*, 3/7/2018.

انظر أيضًا: أحمد سيد أحمد، «"أمريكا أولاً" في استراتيجية ترامب للأمن القومي،» **الأهرام**، 2017/12/27.

(112) «ماذا يعني انسحاب ترامب من المعاهدة النووية مع موسكو؟،» موقع سكاي نيوز عربية، 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، <https://goo.gl/7gN2iF>.

(113) أحمد سيد أحمد، «"الصفقة" وعقيدة ترامب في السياسة الخارجية،» **الأهرام**، 2016/11/30.

(114) بوبوش، «قضايا العرب والشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية،» ص 14.

(115) أحمد سيد أحمد، «إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسـط.. حدود التغير،» **السياسة الدولية**، العدد 207 (كانون الثاني/ يناير 2017)، <http://www.siyassa.org.eg/News/11970.aspx>.

استنادًا إلى هذه التوجهات، أحدث ترامب تغيرات كبيرة في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وفي القلب منها المنطقة العربية، تمثَّل أبرز مظاهرها في الآتي:

■ تراجع أولوية قضايا الديمقراطية في الأجندة الأمريكية تجاه المنطقة(116)؛ حيث رأى ترامب أن دعم الديمقراطية في المنطقة وسياسات تغيير الأنظمة بالقوة، أدت إلى انتشار عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط(117)، وقد عبَّر ترامب عن ذلك صراحة وبوضوح في خطاب له ألقاه خلال حملته الانتخابية في نيسان/ أبريل 2016، حيث قال: «كل شيء انطلق من فكرة خطيرة مفادها أننا نستطيع أن نصنع ديمقراطيات غربية من دول ليست لديها خبرة أو مصلحة في أن تصبح ديمقراطية على الطريقة الغربية، لقد مزقنا ما كان لديهم من مؤسسات، ثم صُدمنا بالذي أطلقنا له العنان: حرب أهلية، وتعصب ديني، وقتل لآلاف الأمريكيين وإزهاق أرواح وأرواح بشكل فظيع، وذهبت نتيجة لذلك تريليونات الدولارات أدراج الرياح، وتسبَّب ذلك في خلق فراغ دخلت من خلاله داعش، كما اندفعت طهران بسرعة لملء ذلك الفراغ...»(118).

من هنا، عادت السياسة الأمريكية من جديد إلى تغليب فكرة الاستقرار على فكرة الديمقراطية التي سبق وأن انتقدتها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس، وهو ما فتح المجال أمام ترامب لإعادة تعزيز علاقات بلاده مع الأنظمة العربية، وفي طليعتها نظام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الذي تم النظر إليه باعتباره شريكًا مهمًّا لواشنطن في مكافحة الإرهاب(119)، وكذلك مع أنظمة الحكم في بلدان الخليج العربية، في طليعتها السعودية التي أصبحت في عهد ترامب رأس حربة السياسة الأمريكية في المنطقة.

■ تبنِّي مواقف متشددة تجاه التيارات الدينية السياسية والمتطرفة، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين؛ حيث رأى ترامب أن هذه التيارات ساهمت في تعزيز حالة عدم الاستقرار في المنطقة وصعود التنظيمات الإرهابية مثل «داعش» وجبهة النصرة وغيرهما، كما دارت نقاشات موسعة داخل الإدارة الأمريكية، وفي الكونغرس حول إمكان تصنيف

---

(116) «هل باتت أوضاع حقوق الإنسان في الشرق الأوسط خارج اهتمامات إدارة ترامب؟،» موقع بي بي سي عربي، 5 نيسان/ أبريل 2017، <http://www.bbc.com/arabic/interactivity-39503987>.

(117) سيد أحمد، «إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسـط.. حدود التغير»

(118) «Transcript: Donald Trump's Foreign Policy Speech,» *The New York Times*, 27/4/2016.

(119) Daniel Benaim, «What Does Trump Really Want From Sisi?,» *Foreign Policy* (3 April 2017), <https://foreignpolicy.com/2017/04/03/what-does-trump-really-want-from-sisi/>.

الإخوان المسلمين جماعة إرهابية، وعلى الرغم من أن هذه النقاشات لم تسفر عن نتيجة محددة، إلا أن واشنطن قامت بوضع بعض الجماعات التابعة للإخوان في مصر على لائحة الإرهاب، مثل حركتَي «حسم» و«لواء الثورة»، وهو ما عكس بداية تعامل جديد مع هذه الجماعة[120].

■ إعادة تشكيل التحالفات الأمريكية ـ الإقليمية في المنطقة، من خلال إعادة بناء محور الاعتدال العربي الذي يضم دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن في مواجهة إيران وحلفائها وقوى التطرف والإرهاب في المنطقة، وتجسَّد ذلك في التحرك الأمريكي لتشكيل «تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي»، الذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي ترامب في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2018[121]، والذي تمت الإشارة إليه في السابق.

■ تقليل الانخراط العسكري في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما مثل استمرارًا للنهج الذي اتبعته إدارة أوباما، ومن مؤشراته المهمة قرار ترامب سحب القوات الأمريكية من سورية في عام 2018، وقيام وزارة الدفاع الأمريكية في تشرين الأول/ أكتوبر 2018 بنقل أربعة من أنظمة صواريخ باتريوت من الأردن والكويت والبحرين وإعادة نشرها في مناطق أخرى بالعالم، وإعلان ترامب في كانون الأول/ ديسمبر 2018 سحب 7000 جندي من أفغانستان خلال شهرين[122].

■ تغيُّر الموقف الأمريكي تجاه الأزمات العربية التي كانت من إفرازات موجة الحراك الثوري؛ وهو ما بدا واضحًا في الملف السوري؛ حيث أصبحت واشنطن أكثر قبولاً لفكرة بقاء نظام الأسد في الحكم؛ لأن البديل سيكون خضوع البلاد للجماعات المتطرفة، وفي الملف الإيراني؛ حيث انسحبت واشنطن من الاتفاق النووي بين إيران والقوى الدولة الموقع عام 2015، وكذلك في ما يتعلق بالموقف الأمريكي في شأن القضية الفلسطينية بخاصة، والصراع العربي ـ الإسرائيلي بعامة، والذي برز واضحًا فيها إصرار واشنطن على تصفية القضية الفلسطينية تمامًا من خلال قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها وطرح ما عُرف باسم «صفقة القرن».

---

(120) «واشنطن واعتبار الإخوان جماعة إرهابية،» **الشرق الأوسط** (لندن)، 2018/3/5.

(121) محمد كمال، «ما هو تحالف الشرق الأوسط؟،» **الأهرام**، 2018/10/5.

(122) شادي عبد الوهاب وأحمد عتمان، محرران، **حالة الإقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2018 ـ 2019**، التقرير الاستراتيجي؛ رقم 1 (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2018)، ص 5.

■ تصعيد سياسة «الابتزاز» الأمريكية للدول العربية وتكثيف الضغط المباشر عليها؛ حيث عملت إدارة ترامب بتوجهاتها السالفة الذكر على ابتزاز البلدان العربية للحصول منها على أكبر قدر من المكاسب والتنازلات، مستغلة حالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة نتيجة إفرازات موجة الحراك الثوري وحاجتها إلى الدعم الأمريكي، وتمثَّل ذلك في الضغوط التي مارستها واشنطن على البلدان العربية للقبول بما عُرف بـ«صفقة القرن»، والمطالبات المتكررة لترامب من السعودية بدفع تكاليف حمايتها، والتي وصلت إلى حد تصريح ترامب في تشرين الأول/ أكتوبر 2018 بأن العاهل السعودي الملك سلمان لن يبقى في الحكم أكثر من أسبوعين من دون الحماية الأمريكية، والضغط العلني عليها لزيادة إنتاج النفط، وتهديد الدول التي لا تدعم السياسة الأمريكية بقطع المساعدات الأمريكية عنها[123]، وغيرها من صور الضغط والابتزاز التي مارستها إدارة ترامب.

2 ـ الموقف الأوروبي

مثّلت موجة الحراك الثوري العربي مفاجأة لأوروبا، مثل غيرها من القوى الدولية والإقليمية، لكن الاستجابة الأوروبية لهذه الموجة الثورية العربية، جاءت نتيجة مجموعة من المحدِّدات المهمة: **أولها** العامل الجغرافي المتمثل بوقوع هذه الثورات في دول تقع في الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي؛ أي فِنائه الخلفي، الأمر الذي جعله أكثر تأثراً بتداعيات هذه الثورات والنتائج التي أفرزتها، ولا سيّما في ما يتعلق بملفَّي اللاجئين والإرهاب. **وثانيها** العامل الزمني المرتبط بتوقيت هذه الثورات ودرجة الاستعداد الأوروبي للتعامل معها؛ إذ وقعت في وقت كانت فيه منطقة اليورو تعاني أزمة مالية واقتصادية بالغة الصعوبة سرعان ما تحولت إلى أزمة سياسية واجتماعية[124]، بعد أن اتفقت اليونان وإيرلندا على خطط تقشفية قاسية بضغط من الاتحاد الأوروبي، تسببت في إطلاق احتجاجات شعبية واسعة أفضت إلى حدوث تغييرات سياسية في البلدين، بينما كانت دول أخرى مثل إيطاليا والبرتغال وإسبانيا تعاني تبعات هذه الأزمة؛ ما أضعف الاتحاد الأوروبي إجمالاً، ودفعه إلى تقليل اهتمامه بالقضايا الخارجية، وحدَّ من قدرته على تقديم الحوافز المالية، في إطار سياسة المشروطية[125].

---

(123) «شراهة ترامب لتريليونات السعودية تهدد بكارثة،» موقع دويتشه فيلة الألماني، 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، <https://goo.gl/6pNC7T>.

(124) فيديريكا بيجّي، «أوروبا والانتفاضات العربية: قوة دخلية،» في: فواز جرجس، محرر، **الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي**، ترجمة عبد الواحد لؤلؤة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص 384.

(125) هايدي عصمت كارس، «السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات،» عرض كتاب، **السياسة الدولية**، 26 كانون الأول/ ديسمبر 2015، <http://www.siyassa.org.eg/News/7608.aspx>.

المحدِّد **الثالث** تمثل بدرجة تماسك ووحدة الموقف الأوروبي تجاه الثورات العربية؛ فعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي قد نجح في بلورة مجموعة من السياسات والمواقف المشتركة في شأن الثورات العربية، فإن مواقف دوله الأعضاء لم تكن متسقة في كثير من الأحيان وكانت تعاني التباين والخلاف، وتمثَّل ذلك في أكثر من مؤشر مثل: التباين الفرنسي ـ الألماني في شأن التدخل العسكري في ليبيا؛ حيث كانت فرنسا متحمسة لهذا التدخل بينما رفضت ألمانيا المشاركة[126]، والتنافس الفرنسي ـ الإيطالي على ليبيا، مع سعي كل منهما إلى تكريس نفوذه هناك بعد الإطاحة بالقذافي[127]، والتباينات الواضحة في المواقف الأوروبية من الأوضاع في مصر بعد ثورة 30 حزيران/ يونيو 2013، قبل أن تنجح القاهرة في إعادة ترميم علاقاتها مع كل دول الاتحاد[128]. كما برزت هذه الخلافات على أوضح ما يكون في شأن كيفية التعامل مع ملف المهاجرين واللاجئين الفارِّين من أزمات المنطقة العربية ولا سيّما سورية وليبيا، والتي هددت تماسك الاتحاد الأوروبي نفسه ودفعت بريطانيا إلى التعجيل بالانسحاب من الاتحاد[129].

المحدِّد **الرابع** يتمثل بأهمية المصالح الأوروبية في المنطقة العربية؛ حيث تُعدُّ هذه المصالح حيويةً لأوروبا، ولا سيّما في منطقة شمال أفريقيا، ومن ثم عملت أوروبا منذ عدة عقود على بناء شراكة مع هذه الدول عبر صوغ مجموعة من الأطر الجماعية التي تضمن لها حماية مصالحها، ولا سيّما تلك المتعلقة بالاستجابة للمخاوف الأمنية المتزايدة للدول الأوروبية، وفي ذلك الإرهاب والهجرة غير المشروعة وضمان تدفق إمدادات الطاقة وفتح الأسواق العربية، فضلاً عن تشجيع نشر قيم الحرية والديمقراطية[130]، وتمثَّل أبرز هذه الأطر في[131]: السياسة المتوسطية الشاملة (1972 ـ 1992)، والحوار الأوروبي ـ العربي (1973 ـ 1989)، والسياسة المتوسطية المتجددة (1990 ـ 1996)، الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية (1995 ـ 2008)، وسياسة الجوار الأوروبية (2004 ـ 2012)، ومبادرة الحوار الأوروبي

---

(126) أحمد ومسعد، محرران، **حال الأمة العربية 2011-2012: معضلات التغيير وآفاقه**، ص 56-57.

(127) خطار أبودياب، «التجاذب الفرنسي ـ الإيطالي حول ليبيا،» **العرب** (لندن)، 2018/7/14.

(128) «30 حزيران/ يونيو والعالم.. كيف تتغير المواقف؟،» **الأهرام**، 2015/6/30.

(129) Antonio Tajani, «The Migration Crisis Threatens to Destroy the EU: We Must Not Let It,» *The Guardian*, 27/6/2018.

(130) Ruth Hanau Santini, «The Transatlantic Relationship After the Arab Uprisings: Stronger in North Africa, Shakier in the Middle East?,» The Brookings Institute, 9 June 2011, <https://brook.gs/31Ck-OVn>.

(131) بشارة خضر، «الاتحاد الأوروبي والعرب» من الحوار إلى الربيع العربي»، في: نوفل [وآخرون]، **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**، ص 187.

الخليجي، ومجموعة (5+5)، ومبادرة الاتحاد من أجل المتوسط. ويلاحظ أن جميع هذه المبادرة، تضمنت بنودًا تتعلق بتشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان، لكن دول الاتحاد الأوروبي كانت تغلِّب عادة مصالحها الأمنية والاقتصادية، ومن ثَمّ الحفاظ على الاستقرار في المنطقة على شعارات دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

أما المحدِّد الخامس، فيتمثل بدرجة الارتباط الأوروبي بالسياسة الأمريكية؛ ففي كثير من الأحيان تكون أوروبا مجرد تابع لواشنطن، ولا تستطيع أن تتحرك بمفردها من دون واشنطن، ولا سيّما في القضايا الأمنية والعسكرية، لكنها تحاول في حالات أخرى تبنّي نهج أكثر استقلالية عن واشنطن[132]، كما حدث في الموقف من القضية الفلسطينية ومن الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني، ومن بعض التطورات التي شهدتها المنطقة العربية بعد موجة الثورات الشعبية.

في هذا السياق، جاءت استجابة الاتحاد الأوروبي لثورات الربيع العربي بطيئةً وحذرة، إلى درجة شبَّهها أحد الباحثين الأوروبيين بموقف «الأرنب المتجمد» في مواجهة تغيرات غير متوقعة[133]، لكن هذه الثورات فرضت على أوروبا إعادة رسم خطوط استراتيجياتها الجديدة للاستجابة لعمليات التغيير المستمرة في الوطن العربي، ويمكن بوجه عام تحديد أهم ملامح هذه الاستجابة أو التحرك الأوروبي للتعامل مع ثورات الربيع العربي في الآتي:

أ ـ التردد والبطء في دعم المطالب الشعبية المنادية بالإصلاح والديمقراطية؛ فعلى الرغم من أن المحتجين في دول «الربيع العربي» حملوا الأفكار نفسها التي أقرها الاتحاد الأوروبي، وأعلن التزامه بها في اتفاقيات ومبادرات الشراكة الأورو ـ متوسطية منذ عام 1995[134]، فإن دعم دول الاتحاد الأوروبي لهذه التحركات الثورية جاء متأخرًا ومترددًا نوعًا ما نتيجة عدم وضوح الرؤية الأوروبية وتباين المواقف والمصالح الأوروبية، بل إن بعض الدول كفرنسا وإيطاليا كانت مواقفها تميل إلى دعم النظامين التونسي والمصري في مواجهة الاحتجاجات[135]. ولكن مع نجاح الثورتين التونسية والمصرية في الإطاحة برأس

(132) هلال، محرر، **حال الأمة العربية 2014-2015: الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، ص 98.

(133) Richard Youngs, *Europe in the New Middle East: Opportunity or Exclusion?* (London: Oxford University Press, 2014), p 6.

(134) Ibid., p. 2.

(135) عمر ياسين خضيرات، «مواقف القوة الإقليمية والدولية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي (2010-2015)،» **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب** (إربد ـ الأردن)، السنة 14، العدد 1 (2017)، ص 140.

النظام القائم، بدأت أوروبا تغيِّر من مواقفها باتجاه دعم التحولات الثورية في المنطقة، عبر بلورة بعض المبادرات الأوروبية التي استهدفت تعزيز التوجهات الإصلاحية في المنطقة وتقديم الدعم المالي والسياسي لها.

في هذا السياق، قامت المفوضية الأوروبية بإصدار أول بيان لها في الأول من آذار/ مارس 2011 تحت عنوان «الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك»، الذي أكدت فيه أن الشراكة مع دول الجوار يجب أن تُحدَّد على أساس المسؤولية المشتركة والتشبث بقيم حقوق الإنسان والديمقراطية ودولة القانون(136). واقترح هذا البيان مقاربةً جديدة تقوم على أساس تقديم الحوافز والمزيد من المعاملة التفضيلية للدول التي تُسارع بتحقيق المزيد من الإصلاح، وهي المقاربة التي عُرفت باسم «المزيد في مقابل المزيد»؛ بمعنى مزيد من الإصلاح في مقابل مزيد من الدعم(137). كما تبنَّت المفوضية سياسةً جديدة للجوار مع البلدان العربية بعنوان «استراتيجية جديدة لجوار متغير»، تدعو إلى تعزيز ما وصفته بـ«الديمقراطية العميقة» التي تتجاوز الانتخابات الشكلية إلى بناء نظم سياسية تتسم بسيادة القانون وحرية التعبير واحترام حقوق الإنسان وامتلاك نظام قضائي مستقل(138). كما تعهدت هذه الاستراتيجية بتعزيز النمو في البلدان المجاورة من خلال اتفاقيات تجارة حرة لتشجيع الاستثمار وتسهيل حصول الشركات على قروض وضمان دخول محدود لحدود الاتحاد الأوروبي مقابل تعاون في شأن كبح جماح الهجرة غير الشرعية(139). وضمن السياق نفسه، وافق الاتحاد على إنشاء مرفق جديد لدعم المجتمع المدني (بقيمة 22 مليون يورو لسنة 2011)، إلى جانب رزمة معونات باسم «تعزيز الشراكة والنمو الشامل» (بقيمة 65 مليون يورو لسنة 2011 و285 مليون يورو لسنة 2012»، وقدم اقتراحًا بإنشاء «صندوق أوروبي للديمقراطية»(140).

ب ـ **إعطاء مزيد من الاهتمام للقضايا والتحديات الأمنية** الناجمة عن الثورات العربية، ولا سيّما في ما يتعلق بملفَّي الهجرة والإرهاب، التي فرضت تهديدًا غير مسبوق على أمن أوروبا ووحدتها. وفي هذا السياق، وافق المجلس الأوروبي، في كانون الأول/

---

(136) بشارة خضر، «الاتحاد الأوروبي والربيع العربي،» **سياسات عربية** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، العدد 2 (أيار/ مايو 2013)، ص 7.

(137) عبد الحق عزوزي، «سياسة الجوار الأوروبي الجديدة،» **الاتحاد** (أبو ظبي)، 2014/11/4.

(138) Santini, «The Transatlantic Relationship After the Arab Uprisings: Stronger in North Africa, Shakier in the Middle East?».

(139) «أوروبا تدعم الثورات العربية بالمساعدات المرتبطة بالديمقراطية،» موقع دويتشه فيلة الألماني، 25 أيار/ مايو 2011، <https://p.dw.com/p/11Ns3>.

(140) خضر، «الاتحاد الأوروبي والربيع العربي،» ص 7.

ديسمبر 2013، على إعادة النظر في السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، وذلك في اتجاه إعطاء الأولوية للأمن في البحر المتوسط نتيجة التهديدات الناشئة عن تغيُّر الأنظمة في بعض البلدان العربية المشاطئة له[141]. وفي مواجهتها لأزمة الهجرة واللجوء، أعلنت المفوضية الأوروبية في حزيران/ يونيو 2016 عن «إطار شراكة جديد في مجال الهجرة»، يقرن المساعدات بالتعاون في مجال الهجرة[142]، كما اتخذت أوروبا الكثير من الإجراءات لوقف تدفُّق المهاجرين واللاجئين إلى أراضيها، ولا سيّما في ضوء الأزمات الكبيرة التي سببتها هذه الظاهرة، سواء في ما يتعلق بإثارة الخلافات بين الدول الأوروبية حول تقاسُم أعباء اللاجئين واستضافتهم، أو في ما يتعلق بما أفضت إليه من تنامي نزعة اليمين المتطرف المعادي للمهاجرين والأجانب داخل أوروبا[143]، أو تهديد كيان الاتحاد الأوروبي نفسه؛ حيث كانت هذه القضية من ضمن العوامل التي دفعت البريطانيين للتصويت للانسحاب من الاتحاد الأوروبي. ومن الإجراءات التي اتخذتها أوروبا في هذا الصدد[144]: تقديم الدعم المالي للدول التي تستطيف اللاجئين، وإبرام اتفاقيات مع دول المنشأ أو العبور لوقف تدفق المهاجرين إلى أوروبا، كالاتفاق الذي أُبرِم مع تركيا في آذار/مارس 2016، فضلاً عن وضع خطط لاعتراض المهاجرين في البحر المتوسط وإعادتهم إلى الدول التي جاؤوا منها.

وفي ملف مكافحة الإرهاب، الذي كانت أوروبا أكثر من عانى تبعات امتداد خطر هذه الظاهرة إلى خارج المنطقة العربية، بعد قيام تنظيم «داعش» بتصعيد هجماته الإرهابية في أوروبا (خلال المرحلة من أيلول/ سبتمبر 2014 وحتى تفجيرات بروكسل في آذار/ مارس 2016، شن تنظيم «داعش»، أو تنظيمات تابعة له، نحو 30 اعتداءً إرهابيًّا في الغرب، من بينها 22 عملية في أوروبا، أبرزها هجمات باريس في كانون الثاني/ يناير وتشرين الثاني/ نوفمبر 2015 وهجمات بروكسل في آذار/ مارس 2016)[145]، وانضمام مئات من الشباب الأوروبي إلى تنظيم داعش مع ما يمثله خطر عودة هذه العناصر من جديد إلى بلدانها، وهي

(141) غسان العزي، «الأمن الأوروبي والبحر المتوسط بعد الربيع العربي،» **الخليج** (الشارقة)، 2014/6/22.

(142) Kenneth Roth, «European Union: Events of 2016,» Human Rights Watch (2016), <https://www.hrw.org/world-report/2017/country-chapters/european-union>.

(143) Ibid.

(144) تسنيم عبد الرحيم، «شمال أفريقيا: ملاذ أوروبا الأخير لمعالجة مسألة الهجرة،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 23 شباط/ فبراير 2017، <http://carnegie-mec.org/sada/68098>.

(145) أحمد دياب، «هجمات بروكسل: التداعيات المحتملة لضرب الإرهاب عاصمة أوروبا،» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 23 آذار/ مارس 2016، <https://goo.gl/FQnN2U>.

مشبعة بالفكر المتطرف (قدَّرت بعض المصادر الأوروبية الرسمية أعداد هؤلاء المقاتلين في عام 2016 بنحو 8 آلاف شخص، بينهم أكثر من 1200 مواطن فرنسي، و600 من بريطانيا، و550 من ألمانيا)[146]. في هذا السياق، جاءت مشاركة الدول الأوروبية الفاعلة في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش في العراق وسورية، والتدخل الفرنسي لدعم قوات خليفة حفتر في ليبيا في مواجهة الميليشيات المتشددة، كما كان ملفًّا مكافحة الإرهاب والهجرة غير المشروعة في مقدمة العوامل التي دفعت أوروبا إلى تعزيز علاقاتها مع نظم الحكم العربية الجديدة، ولا سيّما في مصر وتونس.

ج ـ **التدخل العسكري في بعض الأزمات العربية**؛ وقد برز ذلك واضحًا في تدخُّل حلف شمال الأطلسي في ليبيا عام 2011 ضد نظام القذافي بضغط من فرنسا وبريطانيا، مع ملاحظة وجود تباين أوروبي بهذا الشأن، ولا سيّما في ضوء التحفظ الألماني على التدخل العسكري في ليبيا وامتناعها عن المشاركة فيه[147]، وفي المشاركة الأوروبية في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، وفي مشاركة الدول الأوروبية، ولا سيّما فرنسا وبريطانيا في العمليات العسكرية التي شنتها واشنطن في نيسان/ أبريل 2018 ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد ردًّا على استخدامه الأسلحة الكيميائية ضد شعبه[148]، والتدخلات العسكرية الفرنسية الداعمة لقوات المشير خليفة حفتر في ليبيا ضد الميليشيات المناوئة له[149]، والتحرك الأوروبي لتشكيل قوة عسكرية مشتركة لمواجهة الأزمات قرب حدود أوروبا خارج إطار حلف شمال الأطلسي (موجَّهة بالأساس إلى التهديدات النابعة من الوطن العربي)، باسم مبادرة التدخل الأوروبية، وتم توقيع خطاب نوايا بتشكيلها من كلٍّ من فرنسا وألمانيا وبلجيكا وبريطانيا والدنمارك وإستونيا وهولندا وإسبانيا والبرتغال في حزيران/ يونيو 2018[150]، فضلاً عن الجدل الذي أثير منذ عام 2015 في شأن إمكان تدخُّل الدول الأوروبية في ليبيا مجدَّدًا لمواجهة تنظيم داعش[151]، وغير ذلك من مؤشرات.

---

(146) المصدر نفسه.

(147) براء ميكائيل، «أوروبا أمام الثورة الليبية: اتحاد بمواقف متضاربة،» مركز الجزيرة للدراسات، 14 أيار/ مايو 2011، <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172233313140614.html>.

(148) «الأسد يقول لمشرعين روس إن الضربات الغربية عمل عدواني،» موقع يورونيوز، 15 نيسان/ أبريل 2018، <https://arabic.euronews.com/2018/04/15/top-4132159>.

(149) Jalel Harchaoui, «How France Is Making Libya Worse: Macron Is Strengthening Haftar,» *Foreign Affairs* (21 September 2017), <https://www.foreignaffairs.com/articles/france/2017-09-21/how-france-making-libya-worse>.

(150) «فرنسا تدشن قوة عسكرية مع بريطانيا ودول أخرى لمواجهة الأزمات،» رويترز، 25 حزيران/ يونيو 2018، <https://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKBN1JL1H1>.

(151) Mattia Toaldo, «Intervening Better: Europe's Second Chance in Libya,» European Council on Foreign Relations, May 2016, <https://bit.ly/2EDlCQO>.

د ـ دور هامشي في الأزمة السورية، حيث جاءت مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة السورية متناغمة مع الموقف الأمريكي، وتسلسلت المواقف فيها من مراقبة الأوضاع عن كثب، إلى الدعوات إلى ضبط النفس؛ ومن ثَم إدانة النظام السوري لاستخدامه العنف المفرط، ومطالبته بالتنحي وتصعيد الضغوط الدولية عليه، واستضافة المعارضة السورية ودعمها[152]. وعلى الرغم من خطورة التأثيرات التي أفرزتها الأزمة السورية على أوروبا في ملفَّي اللاجئين والإرهاب، فقد اتسم الموقف الأوروبي بعامة، بغياب الفاعلية والتأثير[153]، حيث ترك ملف الأزمة في النهاية بيد روسيا وتركيا وإيران.

هـ ـ تحرك لتأدية دور الوساطة في بعض الأزمات المتفجرة في المنطقة العربية، حيث سعى الاتحاد الأوروبي إلى تأدية دور نشط في محاولة تسوية بعض الأزمات المتفجرة في المنطقة العربية، ارتباطًا بتصاعد عدم الاستقرار فيها، وتزايد التهديدات المترتبة عليها لأمن دوله ومصالحها، على نحو ما اتضح في رعاية إيطاليا مؤتمر باليرمو لحل الأزمة الليبية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، ومؤتمر برلين الذي عقد مطلع عام 2020 لوضوع حد للصراع المتصاعد داخل ليبيا، واستضافة مباحثات استوكهولم للتوصل إلى تسوية للأزمة اليمينة في عام 2018، والدور الذي أدّته بريطانيا في استصدار قرار مجلس الأمن رقم 2451 في كانون الأول/ ديسمبر 2018، والذي سمح بنشر فريق دولي لمراقبة وقف إطلاق النار في منطقة الحديدة في اليمن، الذي توصلت إليه مباحثات استوكهولم[154]، كما أدّت أوروبا دورًا مهمًا في محاولة تخفيف التوتر بين واشنطن وطهران، عقب انسحاب الأولى من الاتفاق النووي عام 2018 وتبنيها سياسة تقوم على تشديد الضغوط والعقوبات الاقتصادية عليها.

بوجه عام، وعلى الرغم من التأثيرات السلبية التي خلَّفتها الثورات والانتفاضات العربية، وما تلاها من تطورات على أوروبا، ولا سيّما في ملفَّي اللاجئين والإرهاب، والتي شكلت أحد العوامل الرئيسة التي هددت تماسك الاتحاد الأوروبي نفسه بعد الانسحاب البريطاني منه، فإن التعامل الأوروبي مع هذه الثورات اتسم في معظم الحالات بغياب الفاعلية والتأثير، وباستثناء الحالة الليبية التي برز فيها الدور الأوروبي في قيادة التحركات العسكرية للإطاحة بالقذافي من خلال حلف الناتو، فإن أوروبا غابت تمامًا عن أي تأثير

---

(152) خضيرات، «مواقف القوة الإقليمية والدولية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي (2010-2015)».

(153) هلال، محرر، **حال الأمة العربية 2015-2016: العرب وعام جديد من المخاطر**، ص 44.

(154) عبد الوهاب وعتمان، محرران، **حالة الإقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2018 ـ 2019**، ص 9.

في توجيه مسارات الثورات العربية، أو الحد من تفاقم الأزمات التي أفرزتها، وهو ما يعزز الشكوك حول إمكان بروز الاتحاد الأوروبي، كقوة دولية كبرى في النظام الدولي على المدى المنظور.

3 ـ الموقف الروسي

لم تنظر روسيا بإيجابية تجاه ثورات وانتفاضات الربيع العربي، ولم تعلن تأييدًا صريحًا، أو حتى ضمنيًّا لأي ثورة أو انتفاضة شعبية في أي بلد عربي، بل وُصف موقفها في كثير من الأحيان بأنه مضادٌّ ومعادٍ للثورات العربية[155]. مع ذلك، فقد جاءت النتائج التي أفرزتها هذه الثورات لتصب في مصلحة تعزيز الوجود والنفوذ الروسيين في المنطقة العربية.

انطلق الموقف الروسي تجاه الثورات العربية من مجموعة من المحدِّدات المهمة:

ـ المحدد الأول: النظر بريبة إلى هذه الثورات ودوافع القوى الداعمة لها، ولا سيّما الولايات المتحدة وأوروبا؛ حيث اعتبرت موسكو أن ما تشهده البلدان العربية هو صورة أخرى للثورات الملونة التي حاولت الولايات المتحدة من خلالها إحداث تغييرات عميقة في دول الكومنولث التي تُعَد المجال الحيوي لروسيا[156]، وكانت تخشى وصول حمَّى هذه الثورات إلى القوقاز ودول وسط آسيا، أو حتى إلى روسيا نفسها في صورة ثورات ملونة جديدة يدعمها الغرب[157]. كما نظرت إلى هذه الثورات كأداة جيوسياسية للولايات المتحدة والغرب لإعادة تشكيل مناطق النفوذ[158]، وعدّتها نتاجًا للسياسات الأمريكية الرامية إلى دمقرطة المنطقة منذ عهد الرئيس بوش الابن[159].

ـ المحدد الثاني: الموقف الروسي المبدئي الذي يُعلي من قيم السيادة الوطنية، ويرفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو تهديد أمنها واستقرارها، تحت أي مبررات أو شعارات، ولا سيّما تلك التي رفعتها الولايات المتحدة كنشر الديمقراطية وحماية حقوق

---

(155) انظر كلاًّ من: راشد، «المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي،» ص 33، وباڤيل بايف، «روسيا وموقفها المضاد للثورات العربية،» **رؤية تركية**، العدد 2 (صيف 2012)، <https://goo.gl/A4Go98>.

(156) نورهان الشيخ، «روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي،» في: نوفل [وآخرون]، **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**، ص 299-300.

(157) كاظم هاشم نعمة، **روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة: فرص وتحديات** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 98.

(158) Anna Borshchevskaya, «Russia in the Middle East: Motives, Consequences, Prospects,» *Policy Focus* (Washington Institute for Near East Policy) no. 142 (February 2016), p. 16.

(159) Ibid., p. 17.

الإنسان أو التدخل لاعتبارات إنسانية[160]. ويرجع هذا الموقف الروسي الذي يتمسك بمفهوم السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بمعناهما التقليدي إلى أمرين[161]: **الأول** أنه يوفِّر أساسًا لتضييق حركة القوى المهيمنة، ولا سيّما الولايات المتحدة والناتو، على النظام الدولي الراهن. **والثاني** أنه يوفِّر غطاءً لحرية النظام الروسي لمواجهة أي اضطرابات داخلية منادية بالإصلاح والديمقراطية من دون تدخُّل خارجي تحت أي شعار.

- **المحدد الثالث:** يرتبط بطبيعة النظام السياسي الروسي نفسه الذي يوصف بأنه غير ديمقراطي؛ ومن ثَمَّ فهو كغيره من النظم غير الديمقراطية يميل إلى مقاومة فكرة الثورات، أو الإصلاحات الثورية التي تُفضي إلى خلق نظم ديمقراطية، وتميل بدلاً من ذلك إلى تبنِّي فكرة الإصلاح المتدرج[162]. كما أن روسيا نفسها شهدت كثيرًا من الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاح الديمقراطي والتي دعمها الغرب؛ ومن ثَمَّ فإن دعمها الثورات العربية سيعطي شرعيةً للآخرين لدعم المطالب الشعبية داخلها المنادية بالحرية والديمقراطية، وكذلك في الدول التي تدور في فلكها في القوقاز وآسيا الوسطى[163].

- **المحدِّد الرابع:** يتعلق بالمصالح الاقتصادية والجيوستراتيجية لروسيا في المنطقة العربية، التي دفعت روسيا إلى دعم الحفاظ على الاستقرار فيها على حساب التغيير غير المضمون العواقب؛ فروسيا بوصفها أكبر دولة منتجة للنفط في العالم لديها مصالح في التنسيق مع البلدان العربية المصدِّرة للنفط لضبط الأسعار العالمية، بينما بلغ حجم التبادل التجاري بينها وبين الوطن العربي أكثر من 11 مليار دولار في عام 2011، ولديها مصلحة في التعاون مع دول المنطقة في مجال مكافحة الإرهاب، في حين أن لديها قاعدة عسكرية مهمة في سورية، هي الوحيدة لروسيا في المنطقة، ولديها علاقات تعاون وثيقة مع الكثير من البلدان العربية في المجالات العسكرية والأمنية والتقنية (صفقات أسلحة، ومجالات الطاقة النووية السلمية وتكنولوجيا الفضاء)[164]. كما تُعتبر بعض دول المنطقة مناطق نفوذ

(160) فرحات، «السلوك الصيني-الروسي إزاء موجة الربيع العربي: قراءة فيما وراء المصالح الاقتصادية،» ص 265.

(161) المصدر نفسه، ص 266.

(162) المصدر نفسه، ص 270.

(163) نعمة، **روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة: فرص وتحديات**، ص 98.

(164) انظر في هذا الصدد: نورهان الشيخ، «مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية،» **السياسة الدولية** (22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011)، <http://www.siyassa.org.eg/News/1846.aspx>.

انظر أيضًا: نوار جليل هاشم وأمجد زين العابدين طعمة، «الموقف الروسي من الثورات العربية: ليبيا، ومصر، وسورية أنموذجًا،» **سياسات عربية**، العدد 12 (كانون الثاني/ يناير 2015)، ص 115-114.

تقليدي للاتحاد السوفياتي السابق، تسعى موسكو إلى استعادة نفوذها فيها أو تأكيد هذا النفوذ وليس خسارته بأي حال من الأحوال، لأهميته في سياق تنافسها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في هذه المنطقة المهمة من العالم[165].

ـ **المحدِّد الخامس**: يرتبط بموقف روسيا السلبي من جماعات الإسلام السياسي، الذي جعلها تتخوف من صعود تيارات الإسلام السياسي في الوطن العربي بعد الثورات التي شهدتها، فروسيا تضم جواليَ مسلمة كبيرة (ما يتراوح بين 21 إلى 23 مليون مسلم، يشكلون نحو 16 بالمئة من إجمالي السكان)[166]، وتخشى من أن يؤدي صعود هذه التيارات الإسلامية في المنطقة العربية إلى صعود مماثل للتيارات الإسلامية في داخل روسيا وفي القوقاز ودول آسيا الوسطى، أو إحياء الأيديولوجيات الدينية التي تتبنى سياسات انفصالية على نحو يهدد الأمن الروسي[167].

انطلاقًا من هذه المحدِّدات، جاءت مواقف روسيا السلبية تجاه الثورات العربية، التي نظرت إليها باعتبارها شأنًا داخليًّا ورفضت منطق التدخل الخارجي فيها، مع التشديد على أهمية التغيير السلمي ونبذ العنف والدعوة إلى الحوار والحل السياسي ضمن الأطر القانونية[168].

في **تونس** التزمت موسكو الصمت ولم تُبدِ أي موقف إلا بعد تنحي بن علي وهروبه؛ حيث أعربت عن أملها بأن تستقر الأوضاع في هذا البلد وألا تؤثِّر سلبيًّا في الوضع العام في الوطن العربي[169]. وفي **البحرين**، نأتْ روسيا بنفسها؛ لأن الواقع الداخلي البحريني معقَّد من ناحية البعد الطائفي والصراع السعودي ـ الإيراني داخلها[170]، ولم تعارض موسكو التدخل العسكري الخليجي بقيادة السعودية في البحرين على الرغم من موقفها المعارض للتدخل بصورة عامة؛ لأنها نظرت إليه باعتباره تدخلاً إقليميًّا سعى في الاساس إلى الحفاظ على الوضع القائم، فضلاً عن أنه لم يرتبط بتدخل من جانب القوى الغربية، وكان يحظى بدعم عربي، علاوة على أنه تدخُّل تم استنادًا إلى معاهدة الدفاع الخليجي المشتركة[171] وبناءً على

(165) هاشم وطعمة، المصدر نفسه، ص 116-117.

(166) Borshchevskaya, «Russia in the Middle East: Motives, Consequences, Prospects,» p. 13.

(167) نعمة، **روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة: فرص وتحديات**، ص 98.

(168) الشيخ، «روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي،» ص 292.

(169) المصدر نفسه، ص 292.

(170) نعمة، المصدر نفسه، ص 100.

(171) فرحات، «السلوك الصيني ـ الروسي إزاء موجة الربيع العربي: قراءة فيما وراء المصالح الاقتصادية،» ص 267.

طلب من الحكومة البحرينية الرسمية. وفي **اليمن** دعمت روسيا المبادرة الخليجية، نظرًا إلى أنها لا تتعارض مع موقفها المبدئي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ لأن جوهر المبادرة يقوم على أساس اتفاق القوى اليمنية على تسوية سياسية للأزمة[172].

وفي **مصر**، جاء الموقف الروسي أقرب إلى تأييد نظام مبارك، حتى أُقصِيَ هذا الأخير عن السلطة[173]، واعتبرت ما يحدث شأنًا داخليًا في مصر، ودعت جميع الأطراف إلى التهدئة، ثم أعلنت بعد إطاحة مبارك قبولها بخيار الشعب المصري[174]. وساهم الموقف الروسي السلبي تجاه الإخوان المسلمين والموقف الأمريكي السلبي تجاه القاهرة بعد ثورة 30 حزيران/ يونيو في مقابل الدعم الروسي الكبير لها في فتح مجالات أوسع من التعاون بين القاهرة وموسكو[175]، انعكس في كثافة الزيارات الرسمية المتبادلة على مستوى القمة، واتفاقيات التعاون بين البلدين (صفقات التسليح، بناء المفاعل النووي المصري، زيادة التبادل التجاري والسياحي، وإن كان هذا الأخير قد تأثر سلبيًا لمدّة محدودة، نتيجة حادثة تفجير الطائرة الروسية في سيناء عام 2015).

وفي **ليبيا**، عارضت موسكو فكرة التدخل الدولي فيها، كما رفضت الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الذي تشكل في 27 شباط/ فبراير 2011 ممثلاً شرعيًا وحيدًا للشعب الليبي، على الرغم من توالي الاعتراف الدولي والعربي به، ورفضت الانضمام إلى مجموعة الاتصال الدولية في شأن ليبيا[176]. ولكن مع تنامي السخط الدولي والعربي على نظام القذافي نتيجة استخدامه المفرط للعنف، غيّرت موسكو مواقفها؛ حيث اعتبرت أن نظام القذافي فقد شرعيته، ويجب عليه الرحيل[177]، ولم تستخدم الفيتو ضد قرار مجلس الأمن رقم 1973 الذي دعا في الأساس إلى إقامة منطقة حظر جوي داخل ليبيا لتوفير الحماية للمدنيين الليبيين، ولكن موسكو عادت واعترفت بأن تمرير هذا القرار كان خطأً بعد أن وظفته الدول الغربية لإسقاط نظام القذافي[178]، هو الأمر الذي جعلها لاحقًا

---

(172) أحمد ومسعد، محرران، **حال الأمة العربية 2011-2012: معضلات التغيير وآفاقه**، ص 54-55.

(173) الشيخ، «روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي،» ص 292.

(174) أحمد ومسعد، محرران، المصدر نفسه، ص 44.

(175) Borshchevskaya, «Russia in the Middle East: Motives, Consequences, Prospects,» p. 22.

(176) الشيخ، «مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية».

(177) «روسيا: القذافي فقد شرعيته.. وموسكو مستعدة لتسهيل خروجه من السلطة،» **المصري اليوم** (القاهرة)، 2011/5/27.

(178) فرحات، «السلوك الصيني ـ الروسي إزاء موجة الربيع العربي: قراءة فيما وراء المصالح الاقتصادية،» ص 268.

ترفض إصدار أي قرار بخصوص سورية يمكن أن يوفر غطاءً لتكرار مثل هذا التدخل. ثم عادت واعترفت بالمجلس الانتقالي ممثّلًا للشعب الليبي، وذلك في مطلع أيلول/ سبتمبر 2011[179]. وعقب حدوث الانقسام الليبي واندلاع الحرب الأهلية منذ عام 2014، وقفت روسيا بجانب الجيش الوطني وقائده المشير خليفة حفتر، وقدمت له الدعم السياسي والعسكري، بما في ذلك السماح لمرتزقة روس بالمشاركة في الحرب إلى جانب قوات المشير خليفة حفتر، في مواجهة حكومة الوفاق المعترف بها دوليًّا، والتي ضمت تحت لوائها التنظيمات المسلحة الإسلامية[180]، وقد حظي هذا الموقف الروسي بدعم قوى عربية رئيسة، اصطفت إلى جانب حفتر في مواجهة حكومة الوفاق والميليشيات الإسلامية الموالية لها، والمدعومة من قبل تركيا.

أما **سورية**، فقد مثّلت وضعًا خاصًّا لروسيا، فهي الحليف الاستراتيجي الأهم والأكثر ثباتًا لموسكو في الشرق الأوسط، وهي الدولة التي توجد فيها القاعدة العسكرية الروسية الوحيدة في المنطقة[181]، وهي مفتاح أي تغيير جيوسياسي في المنطقة، وفقًا لوجهة النظر الروسية[182]؛ فالنظام السوري مثّل جزءًا من محور دولي: روسيا ـ الصين بوكلاء إقليميين: إيران وسورية وحزب الله، في مقال المحور الأمريكي ـ الغربي، وسقوط هذا النظام لن يعني بالنسبة إلى روسيا خسارة حليفها الاستراتيجي المهم والوحيد داخل الوطن العربي فحسب، بل سيعني تهديد وجودها ونفوذها الاستراتيجي في المنطقة، وإعادة هيكلة نمط التحالفات الدولية القائمة فيها لمصلحة تأكيد الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي وتهميش الدور الروسي[183].

نتيجةً لذلك، لم تُبدِ موسكو أي تردُّد في الإسراع بدعم النظام السوري في مواجهة الاحتجاجات الشعبية، منذ بداية الثورة في آذار/ مارس 2011، وتنوَّع دعمها ليشمل تقديم الأسلحة للنظام السوري وإرسال المستشارين الأمنيين والعسكريين وتقديم القروض

---

(179) هاشم وطعمة، «الموقف الروسي من الثورات العربية: ليبيا، ومصر، وسورية أنموذجًا،» ص 118.

(180) «تدويل الصراع الليبي.. هل يحول بوتين ليبيا إلى سوريا ثانية؟،» موقع دويتش فيلة الألماني، 19 كانون الأول/ ديسمبر 2019، <https://p.dw.com/p/3V6Do>.

(181) خضيرات، «مواقف القوة الإقليمية والدولية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي (2010-2015)،» ص 143.

(182) هاشم وطعمة، «الموقف الروسي من الثورات العربية: ليبيا، ومصر، وسورية أنموذجًا،» ص 120.

(183) فرحات، «السلوك الصيني ـ الروسي إزاء موجة الربيع العربي: قراءة فيما وراء المصالح الاقتصادية،» ص 258.

والدعم الاقتصادي، فضلاً عن توفير تغطية سياسية له في مجلس الأمن الدولي[184] ومنع إصدار أي قرار من مجلس الأمن يمكن أن يفتح الطريق أمام استخدام القوة ضده، أسوةً بما حدث في ليبيا. ويلغ هذا الدعم ذروته مع قيام موسكو بالتدخل العسكري المباشر في سورية في أيلول/ سبتمبر 2015 للحؤول دون سقوط نظام الأسد، وهو التدخل الذي نجح بالفعل في قلب موازين القوى على الأرض لمصلحة النظام السوري[185]، ودفع كثيرين للحديث مجدداً عن عودة روسيا كقوة عظمى من جديد، تدافع عن مصالحها وحلفائها بالقوة إذا لزم الأمر[186]. كما تمكنت روسيا عبر تكتيكات مختلفة من تغيير المواقف الدولية في شأن الصراع في سورية ونقله من مرحلة المطالبة بالإطاحة بالأسد، إلى مرحلة إشراكه في التسوية، ثم إلى تأكيد أهمية وجوده لمواجهة التطرف والإرهاب[187].

عموماً، وعلى الرغم من الموقف الروسي المتحفظ، والمعارض أحياناً، لثورات الربيع العربي وانتفاضاته، فإن نتائج هذه الثورات انعكست بصورة إيجابية على الدور الروسي في المنطقة العربية والعلاقات العربية - الروسية بصورة عامة، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

- أثبتت روسيا، من خلال مواقفها الرافضة لفكرة التدخل في الشؤون العربية وثبات دعمها لحلفائها، أنها شريك دولي يمكن الوثوق به من قِبل النظم العربية القائمة، على العكس من الدول الغربية التي تخلت عن الأنظمة الحليفة لها، وهو ما عزز من صورة روسيا لدى الأنظمة العربية، ودفعها إلى التقارب معها بصورة أكبر.

- نجحت روسيا من خلال تدخُّلها الحاسم في الأزمة السورية في الإبقاء على حليفها الأهم في المنطقة وهو النظام السوري، وحتى لو تمت التضحية بالأسد نفسه، وفق ترتيبات سياسية معينة، فإن روسيا ستظل لها الكلمة الأهم في فرض النظام الذي يخدم مصالحها الاستراتيجية في هذا البلد، ومن ثم في المنطقة.

- تُشكِّل المواقف الروسية القريبة من القضايا العربية، ولا سيّما الموقف من القضية الفلسطينية وقضايا التطرف والإرهاب والتعاون العربي - الروسي في مجالات الطاقة

(184) Borshchevskaya, «Russia in the Middle East: Motives, Consequences, Prospects,» p. v.

(185) كارولين عاكوم، «سوريا: التدخل الروسي و"الفراغ الأميركي" قلبا موازين القوى،» **الشرق الأوسط**، 2016/12/27.

(186) Alina Polyakova, «Russia Is a Great Power Once Again,» *The Atlantic*, 26/2/2018, <https://www.theatlantic.com/international/archive/2018/02/russia-syria-putin-assad-trump-isis-ghouta/554270/>.

(187) محمود حمدي أبو القاسم، «تداعيات خطرة: أبعاد التدخل العسكري الروسي في سوريا،» المركز العربي للبحوث والدراسات، 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، <http://www.acrseg.org/39596>.

النووية السلمية والفضاء، أُسسًا مهمة لدفع العلاقات العربية ـ الروسية إلى مزيد من التعاون مستقبلاً، ولا سيّما في ظل وجود أطر للتعاون الجماعي بين البلدين، مثل منتدى التعاون العربي ـ الروسي الذي أُسِّس عام 2009 وعقد دورته الرابعة في أبو ظبي في شباط/ فبراير 2017، والحوار الاستراتيجي بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي، الذي انطلق عام 2011.

ـ اتسمت العلاقات بين روسيا والبلدان العربية بدرجة أكبر من الكثافة والتعاون في مرحلة ما بعد ثورات «الربيع العربي» مقارنةً بالوضع قبل هذه الثورات، ومن مؤشرات ذلك:

■ زيادة مستوى التنسيق والتعاون السياسي، الذي برز في كثافة الزيارات التي تم تبادلها بين القادة العرب والروس؛ ففي خلال عام 2018 وحده، زار خمسة من القادة العرب روسيا، وهم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في تشرين الأول/ أكتوبر، والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني في شباط/ فبراير، وأمير قطر تميم بن حمد مرتين في شهري آذار/ مارس وتموز/ يوليو، وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في حزيران/ يونيو، وولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد في الشهر نفسه[188]، إضافة إلى الرئيس السوري بشار الأسد. وإذا تم إضافة الزيارات واللقاءات المتعددة التي تمت بين قادة روسيا وإيران وتركيا في سياق التنسيق بينهم لإدارة الأزمة السورية، سيتضح حجم التغلغل الروسي في منطقة الشرق الأوسط في هذه المرحلة.

■ تعزيز علاقات التعاون العسكري بين الجانبين، العربي والروسي، ومن مؤشراته[189]: صفقة الأسلحة التي وقعتها مصر مع روسيا في أيلول/ سبتمبر 2014 بقيمة 3.5 مليار دولار، والمناورات العسكرية البحرية التي عقدها البلدان في حزيران/ يونيو 2015، وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2017، وصفقة الأسلحة التي وقعتها روسيا والجزائر في عام 2015، وبدء الدولتين في عام 2016 تنفيذ اتفاق تبادل المعلومات الاستخبارية حول المجموعات الإرهابية في شمال أفريقيا، ومذكرة التفاهم التي وقعتها قطر مع روسيا للتعاون في المجال العسكري في تشرين الأول/ أكتوبر 2017، وصفقة صواريخ «إس 400» التي وقعتها السعودية وروسيا في الشهر نفسه، وصفقة شراء مقاتلات «سوخوي 35» التي وقعتها الإمارات مع روسيا في شباط/ فبراير 2017، وغير ذلك من أمثلة، تعكس تنامي علاقات التعاون العسكري بين العرب وروسيا.

(188) عبد الوهاب وعتمان، محرران، **حالة الإقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2018 ـ 2019**، ص 6.
(189) المصدر نفسه، ص 7-6.

4 ـ الموقف الصيني

لم يختلف الموقف الصيني العام من الثورات والانتفاضات العربية كثيرًا عن نظيره الروسي، وربما كان الاختلاف يتركز فقط في أمرين: **الأول** هو تجنُّب الصين أيَّ تدخُّل عسكري أو من أي نوعٍ آخر في هذه الثورات على عكس روسيا التي تدخلت في سورية. **والثاني** هو تعاظم أهمية الاقتصاد كمحدِّد أساسي لعلاقة الصين بالبلدان العربية، ولا سيّما فيما يتعلق بأمن الطاقة وضمان تدفق الإمدادات النفطية من الوطن العربي إلى الصين، وهو الأمر الذي يجعل الصين تحرص دائمًا على دعم الاستقرار في المنطقة العربية، حتى لا تتأثر مصالحها الاقتصادية ووارداتها النفطية منها. فالصين هي ثاني أكبر الشركاء التجاريين للوطن العربي؛ حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين الطرفين بنسبة أكثر من 600 بالمئة خلال عشر سنوات فقط (2005 ـ 2015) ليصل إلى 202 مليار دولار[190]. كما أصبحت الصين أكبر مستورد للنفط في العالم، وتفوقت على الولايات المتحدة كأكبر مستهلك للطاقة في العالم في عام 2010، وهي تعتمد بصورة كبيرة في وارداتها من النفط والغاز الطبيعي على المنطقة العربية (شكلت نحو 50 بالمئة من إجمالي ورادتها النفطية عام 2012)، بينما تشير التقديرات إلى أنها ستظل تعتمد على الشرق الأوسط، كمصدر رئيس لوارداتها النفطية لعقود قادمة[191].

في المقابل، تشترك الصين وروسيا في نظرتهما السلبية إلى تيارات الإسلام السياسي، لأن صعود هذه التيارات يمكن أن يُحيي آمال الأقلية المسلمة في الصين التي تتركز غربها ويدفعها إلى الانتفاض على السلطات الصينية، كما حدث في السابق، وتزداد خطورة الأمر إذا امتدت أي احتجاجات للأقلية المسلمة إلى الأقليات العرقية والدينية الأخرى داخل الصين، بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية التي تعانيها هذه الأقليات[192]. وتخشى بكين على وجه الخصوص انتشار الأيديولوجيا الجهادية السُّنية المتشددة في صفوف أقلية الإيغور، أو أن تلقى هذه الأقلية دعمًا من المتطرفين في الشرق الأوسط يعزِّز

---

(190) نورة بنت عبد الرحمن اليوسف، «العلاقة الطاقية بين البلدان العربية والصين،» **المستقبل العربي**، السنة 40، العدد 460 (حزيران/ يونيو 2017)، ص 91.

(191) Andrew Scobell and Alireza Nader, *China in the Middle East: The Wary Dragon* (California: The RAND Corporation, 2016), p. 8, <https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1200/RR1229/RAND_RR1229.pdf>.

(192) فرحات، «السلوك الصيني ـ الروسي إزاء موجة الربيع العربي: قراءة فيما وراء المصالح الاقتصادية،» ص 274.

خطرها داخل الصين[193]. كما تتعرض الصين هي الأخرى لانتقادات مستمرة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، وهو ما انعكس في رفضها لأي نوع من التدخل في الشؤون العربية لدعم المطالب الجماهيرية بالإصلاح حتى لا يرتدَّ ذلك عليها.

في هذا الإطار، رأت بكين أن الثورات العربية شأن داخلي في الدول التي وقعت فيها، وعارضت فكرة التدخل الخارجي في الأزمات العربية، وخصوصًا إذا كان هذا التدخل ينبئ باستخدام القوة العسكرية؛ حيث عارضت التوسع في التدخل العسكري الغربي في الثورة الليبية على الرغم من عدم اعتراضها على القرار 1973، كما رفضت فكرة التدخل العسكري في سورية، وعارضت فرض العقوبات الاقتصادية لإطاحة الأنظمة العربية الحاكمة التي ارتكبت انتهاكات ضد مواطنيها المطالبين برحيلهم عن السلطة[194]، ودعت إلى نبذ العنف، وحل الأزمات بالطرق السلمية. كما قدمت بعض المساعدات التنموية لأنظمة الحكم الجديد لمساعدتها على استعادة الاستقرار في بلدنها.

أما الموقف الصيني من الأزمة السورية فقد بدا أكثر قربًا من نظيره الروسي، إذ رأت بكين أن سقوط النظام السوري سيؤدي إلى تحكُّم الغرب في مركز الشرق الأوسط، بما قد يضرُّ بمصالحها في هذه المنطقة[195]؛ ومن ثَم بدا التنسيق الروسي ـ الصيني واضحًا في هذا الملف؛ إذ استخدمت بكين حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن عدة مرات لعرقلة قرارات تسعى إلى معاقبة الأسد أو تسمح باستخدام القوة ضده، كما عيَّنت في 29 آذار/مارس 2016 أول مبعوث خاص لها للأزمة السورية[196]، وقامت بطرح مبادرات سياسية في شأن هذه الأزمة، وفتح قنوات اتصال مع القوى السياسية الداخلية بعيدًا من الأنظمة الرسمية، وهي توجهات تُعتبر تطورًا مهمًّا بالنظر إلى السلوك السياسي الصيني التقليدي في المنطقة[197].

ولم يقتصر التحول في الموقف الصيني على ذلك؛ فقد وسّعت الصين من دائرة تحركاتها في المنطقة لتتجاوز المصالح الاقتصادية إلى المجال الأمني والعسكري، حيث

---

(193) Scobell and Nader, Ibid., p. 14.

(194) خضيرات، «مواقف القوة الإقليمية والدولية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي (2010-2015)،» ص 145.

(195) المصدر نفسه، ص 146.

(196) «الصين تُعيِّن أول مبعوث خاص إلى سوريا لمضاعفة دورها السياسي،» **الشرق الأوسط**، 2016/3/29.

(197) فرحات، «السلوك الصيني-الروسي إزاء موجة الربيع العربي: قراءة فيما وراء المصالح الاقتصادية،» ص 260.

قامت بإرسال قطع عسكرية بحرية إلى البحر المتوسط خلال عام 2012، وذلك للمرة الثانية بعد وقت قريب من قيام الجيش الصيني بعملية نوعية لإجلاء آلاف المواطنين الصينيين من ليبيا في عام 2011 كشفت عن قدراته العالية في عمليات التدخل السريع، وقامت بإرسال سفن حربية ومعدات عسكرية إلى إيران في مناورات تدريبية في عام 2014[198]. لكن التطور الأبرز هنا هو قيام الصين في تموز/ يوليو 2017 بافتتاح أول قاعدة عسكرية بحرية لها خارج أراضيها في جيبوتي، في مؤشر مهم إلى استعداد الصين لاستخدام قوتها العسكرية لحماية رعاياها ومصالحها في الخارج ومصالحها الرئيسة في المنطقة العربية، ولا سيّما تلك المرتبطة بضمان إمدادات النفط وحرية حركة التجارة الصينية في المنطقة. كما عززت الصين من عملياتها العسكرية البحرية في خليج عدن والمياه قبالة الصومال ضمن مهمات محاربة القرصنة وحماية السفن التجارية الصينية، بينما بدأ الأسطول الحادي والثلاثون من الجيش الصيني في كانون الأول/ ديسمبر 2018، الذي يضم سفينة هبوط وفرقة صاروخية وسفينة إمداد، بمشاركة 700 ضابط وجندي وعشرات من جنود العمليات الخاصة وثلاث طائرات هليكوبتر، مهمتة لمراقبة وحماية السفن المدنية في خليج عدن والمناطق المقابلة لسواحل الصومال[199].

وقد أتاح هذا الموقف الصيني من الثورات والانتفاضات العربية الذي لم ينطوِ على أي تدخُّل مباشر فيها واعتبار ما حدث شأنًا داخليًّا في البلدان العربية، لبكين بناء علاقات قوية مع الأنظمة العربية التي جاءت بعد الثورات بدون أي مشكلات أو حساسيات، على العكس من القوى الدولية الأخرى، كما فتح المجال أمام تطوير العلاقات الصينية ـ العربية بعامة في مرحلة ما بعد الثورات العربية؛ حيث عملت الصين على توسيع دائرة علاقاتها الاقتصادية مع البلدان العربية، سواء عبر أُطر التعاون الجماعية، مثل منتدى التعاون العربي ـ الصيني الذي أُسِّس عام 2004، والحوار الاستراتيجي الخليجي ـ الصيني الذي أُسِّس عام 2010[200]، أو عبر علاقات الشراكة الاستراتيجية الثنائية (حتى أواخر عام 2016، أقامت الصين علاقات شراكة استراتيجية مع ثمانية بلدان عربية)، أو عبر محاولة إدماج البلدان العربية ضمن أُطر المؤسسات والمبادرات التي أنشأتها الصين لتعزيز توجهاتها العالمية مثل البنك الآسيوي

---

(198) Michael Singh, «China's Military Presence in the Gulf,» The Washington Institute, 26 September 2014, <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/chinas-military-presence-in-the-gulf>.

(199) عبد الوهاب وعتمان، محرران، **حالة الإقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2018 ـ 2019**، ص 8.

(200) هلال، محرر، **حال الأمة العربية 2014-2015: الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، ص 97.

للاستثمار في البنية التحتية (انضمت له 7 بلدان عربية قبل نهاية عام 2016)[201] ومبادرة «حزام واحد ـ طريق واحد» التي أعلنها الرئيس الصيني عام 2013 لإعادة إحياء طريق الحرير القديم، والتي يقع الوطن العربي في القلب منها[202].

كما أصدرت الصين في 13 كانون الثاني/ يناير 2016 وثيقةً رسمية حملت عنوان «وثيقة سياسة الصين تجاه البلدان العربية»، حددت فيها سياستها تجاه البلدان العربية، والتي حملت مضامين جديدة لأول مرة، ولم تركز فقط على الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية والتنموية؛ حيث تحدثت عن أهمية تعزيز التعاون الصيني ـ العربي في المجالات العسكرية وفي مجال مكافحة الإرهاب، وفي المجالات الأمنية الأخرى كمكافحة القرصنة والأمن السيبراني[203]، بينما شكل الخطاب الذي ألقاه الرئيس الصيني أثناء زيارته للجامعة العربية بالقاهرة في 21 كانون الثاني/ يناير 2014، تجسيدًا لرؤية بكين ورغبتها في تعزيز علاقاتها مع الوطن العربي، في المجالات كافة، ولا سيّما في المجالات التنموية من خلال خطة «الحزام والطريق»، ومكافحة الإرهاب، وتحقيق السلام والاستقرار[204].

5 ـ ملاحظات عامة

بوجه عام، وفي ضوء العرض السابق لمواقف القوى الدولية المختلفة من الثورات والانتفاضات العربية والتطورات والأزمات التي أفرزتها، يمكن الإشارة إلى مجموعة من النتائج والملاحظات المهمة، والتي توضِّح حدود تأثير هذه المواقف وتلك التطورات التي أفرزتها موجة الحراك الثوري العربي في علاقات هذه القوى الدولية بالنظام الإقليمي العربي؛ وذلك كما يلي:

أ ـ تفاقم حدَّة الاختراق الدولي للنظام الإقليمي العربي

على العكس من التحليلات الأولية التي ذهبت إلى القول إن ثورات الربيع العربي ستقلل من حدة التغلغل والاختراق الخارجيَّين في الشون العربية مع ظهور أنظمة ديمقراطية عربية غير تابعة للخارج[205]، أدت هذه الثورات وما تلاها من تطورات إلى تعاظم دور القوى

---

(201) أحمد، محرر، **حال الأمة العربية 2016-2017: الحلقة المفرغة: صراعات مستدامة واختراقات فادحة**، ص 49.

(202) Scobell and Nader, *China in the Middle East: The Wary Dragon*, p. 13.

(203) «النص الكامل:» وثيقة سياسة الصين تجاه البلدان العربية،» **صحيفة الشعب الصينية**، 2016/1/14، <http://arabic.people.com.cn/n3/2016/0114/c31664-9003499.html>

(204) هلال، محرر، **حال الأمة العربية 2015-2016: العرب وعام جديد من المخاطر**، ص 45.

(205) Marina Ottaway, «The Consequences of the Internal Power Shift,» in: Sinan Ülgen [et al.], «Emerging Order in the Middle East,» Carnegie Endowment for International Peace (May 2012), pp. 9-10, <https://carnegieendowment.org/2011/03/28/iraq-protest-democracy-and-autocracy-pub-43306>.

الكبرى في المنطقة واختراقها للنظام العربي؛ حيث سعت هذه القوى إلى استغلال حالة الفراغ الأمني غير المسبوقة في المنطقة العربية التي أفرزتها الثورات والانتفاضات العربية، إلى فرض أجنداتها وسياساتها التي أسهمت في تعزيز حالة عدم الاستقرار الإقليمي وتعقيد أزماته[206]. وقد اتخذ هذا الاختراق الدولي عدة أشكال، سواء عبر التدخل العسكري المباشر (تدخُّل روسيا في سورية، وتدخُّل حلف الناتو في ليبيا، وتدخُّل الولايات المتحدة وحلفائها في سورية والعراق تحت شعار الحرب على تنظيم داعش...)، أو من خلال دعم تنظيمات مسلحة وجماعات محلية عرقية وطائفية (الدعم الأمريكي للأكراد في سورية، ودعم بعض القوى الدولية للتنظيمات المسلحة في سورية وليبيا)، أو حتى من خلال دعم واستغلال جماعات الإسلام السياسي والجماعات المتطرفة والإرهابية لفرض تغيرات جيوسياسية في المنطقة على أرض الواقع كما هو الحال في سورية، التي تلقت فيها بعض الجماعات المتطرفة دعمًا غربيًا في مواجهة النظام، والشبهات التي ارتبطت بالدعم الأمريكي لتنظيم داعش، كمدخل إلى تطبيق سيناريو تفكيك المنطقة وإعادة هندستها سياسيًا من جديد[207]، فضلاً عن دور هذه القوى في دعم تيارات الإسلام السياسي، وفي طليعتها «الإخوان المسلمين»، وفي تغذية الصراعات الطائفية في المنطقة.

ب ـ المزيد من تدويل الأزمات العربية

مع تفاقم الأزمات العربية الناجمة عن موجة الحراك الثوري، وتزايد التدخلات الدولية فيها، وعدم قدرة الدول الكبرى على صوغ حلول توافقية في شأنها تلبي مصالحها، ازداد الاتجاه نحو مزيد من التدويل لهذه الأزمات، ولا سيّما الأزمتين السورية والليبية، اللتين أصبحت تسويتهما مرتبطةً بالتوافقات الدولية في شأنهما، أكثر من ارتباطها بتطورات داخلية، فضلاً عن التدخلات الدولية في شؤون المنطقة تحت شعار مكافحة الإرهاب، والتي جسَّدها تشكيل التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش عام 2014، وتحوُّل الأزمات والقضايا العربية إلى ملفات دائمة على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي الذي أصدر في شأنها الكثير من القرارات، ولا سيما أزمات ليبيا واليمن وسورية والإرهاب.

ج ـ التغير السريع في نمط تحالفات القوى الكبرى بالقوى العربية والإقليمية

انعكس هذا التغيُّر بصورة أو بأخرى على تطورات الأوضاع في المنطقة العربية[208]،

(206) عبد المنعم المشاط، «اختراق الأمن القومي العربي،» **الأهرام**، 2017/7/17.

(207) إيهاب شوقي، «داعش...حصان طروادة الأمريكي في التقسيم الجديد لمناطق النفوذ العالمية،» 9 كانون الأول/ ديسمبر 2014، <http://anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=96422>.

(208) أحمد، محرر، **حال الأمة العربية 2016-2017: الحلقة المفرغة: صراعات مستدامة واختراقات فادحة**، ص 30.

الخاتمة

مثّل العقد الماضي، عقد الثورات والانتفاضات الشعبية العربية (2010 ـ 2019)، مرحلة مهمة وحاسمة من مراحل تطور النظام الإقليمي العربي، بما شهده من تحولات بفعل هذه الثورات والانتفاضات، وما أفرزته من تداعيات خطيرة على بنية الوحدات المكونة لهذا النظام وأنماط قدراته وتحالفاته وعلاقاته ببيئتيه الإقليمية والدولية ومستوى الاختراق الخارجي له.

لم تكن موجة الحراك الثوري الشعبي التي هزت الوطن العربي، مطلع هذا العقد، بحد ذاتها حدثًا مسبوقًا أو طبيعيًا أو متوقعًا بهذا المستوى من العمق والاتساع؛ فخروج ملايين المواطنين في الكثير من البلدان العربية في توقيت متزامن ومتتالٍ وبهذه الأعداد وهذا الإصرار على إحداث التغيير وإصلاح بنية نظم الحكم المترهلة في هذه الدول، كان يعني أننا إزاء حدث جلل أو مرحلة تحول كبرى، ولا سيّما مع النجاحات الأولى التي حققتها هذه الموجة الثورية بإطاحة رأس النظامين التونسي والمصري بصورة سلمية وحضارية، والتي أطلقت العنان لطموحات وآمال الكثيرين في الوطن العربي وخارجه بإمكان ولادة نظامٍ إقليمي عربي جديد، يرتكز على نظم ديمقراطية حديثة، قبل أن تصطدم هذه الآمال بواقعٍ إقليمي مأساوي، عمّق من أزمة هذا النظام ووضعه على مسار التلاشي والانهيار.

نجحت الثورات والانتفاضات الشعبية في موجتها الأولى في تحويل دول، مثل تونس، من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، ودفع دول أخرى إلى إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية لم يكن متصورًا لها أن تحدث من دون هذا الضغط الشعبي، مثلما حدث في المغرب على سبيل المثال، كما نجحت في إطاحة رؤوس أنظمة حكم تسلطية استقرت عقودًا طويلة، وكانت تنوي توريث السلطة لابنائها وأقاربها، بينما أكدت هذه الثورات في موجتها الثانية التي شهدتها الجزائر والسودان والعراق ولبنان في عام 2019، أن الشعوب

العربية لا تزال تشكل فاعلاً رئيسًا في المشهد السياسي العربي، وأن لديها القدرة على أخذ زمام المبادرة وإحداث التغيير بنفسها إذا أمعنت نظم الحكم في محاولة سلب حقوقها، وهذا في حد ذاته يمثل تطورًا جديدًا في المشهد السياسي العربي الداخلي، فلعقود طويلة اعتُبرت الشعوب مجرد تابع وفاعل غير مؤثر في معادلة الحكم والسياسة، ولكن هذه الثورات أعادتها إلى دائرة الفعل والتأثير، وجعلت النظم الحاكمة تأخذ مطالبها وحقوقها في الحسبان.

في مقابل ذلك، أنتجت الثورات والانتفاضات العربية تداعيات في غاية الخطورة على بنية الدولة الوطنية العربية، وعلى النظام الإقليمي العربي برمته، فمع انزلاق عدة بلدان عربية إلى دائرة الصراعات الأهلية المسلحة بين قوى المعارضة والنظم الحاكمة، كما حدث في سورية وليبيا واليمن، ومع تفجر حدة التناقضات والاستقطابات الأيديولوجية والطائفية والقبلية والفئوية وتناميها في كثير من المجتمعات العربية، بشكل هدد وحدتها وتماسكها، ومع تنامي قوة وخطورة تنظيمات ما دون الدولة، الطائفية منها والقبلية والإرهابية المتطرفة، وسعيها إلى استغلال حالة الفراغ الاستراتيجي التي خلفتها هذه الثورات في محاولة الانقضاض على الدولة الوطنية العربية، وفرض سطوتها وسلطتها على المجتمعات العربية، ومع تفاقم حدة تغلغل القوى الإقليمية والدولية في شؤون الوطن العربي واختراقها للنظام الإقليمي العربي مستفيدة من حالة الفوضى والفراغ والصراعات الأهلية والانقسامات الداخلية التي خلفتها هذه الثورات. مع ذلك كله، بدا النظام العربي وكأنه قد دخل مرحلة الاحتضار، وأصبح أقرب ما يكون إلى وصف «رجل العالم المريض»، الذي يتصارع الآخرون على تقسيم تركته وفرض الوصاية عليه.

على الرغم من تباين الأزمات التي أفرزتها الثورات والانتفاضات العربية من حيث طبيعتها وظروفها وهوية الأطراف الفاعلة فيها، فإنها تشترك، في أغلبيتها الكاسحة، في أنها مثلت نتاجًا مباشرًا لحالة «الفراغ الاستراتيجي» التي خلَّفتها هذه الثورات، بما أفضت إليه من صراعات خطيرة وانقسامات عميقة، ساهمت في إضعاف وإسقاط حكومات وكياناتٍ سياسية ومنظومات أمنية كانت تتحكم في أعداد هائلة من السكان وتُسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي. وقد شكَّل هذا الفراغُ الذي تكوّن في قلبِ الوطن العربي وأطرافه نتيجة الحراك الثوري، محور الصراعات التي شهدتها المنطقة، ولا تزال تشهدها، بالنظر إلى حقيقة أن السياسة لا تقبل الفراغ، وأن الأمن لا يتعايش مع غياب السلطة، على حد

تعبير الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط[1]، بينما هيأ السباق على ملء هذا «الفراغ الاستراتيجي» الفرصة لعدة أطراف إقليمية ودولية ، لتتصارع على انتزاع مواطئ أقدام لها في قلب النظام العربي، وأطلق الطموحات والأطماع لهذه القوى لإعادة رسم خرائط المنطقة وتحصيل «الغنائم».

إن التداعيات والتأثيرات التي أفرزتها موجة الثورات والانتفاضات العربية في النظام الإقليمي العربي حتى الآن، هي من العمق والتأثير ما يجعلها تفوق في تأثيرها أي مرحلة أخرى مرّ بها هذا النظام منذ تاسيسه عام 1945، ومع ذلك يجب الاعتراف بحقيقة أن النتائج التي أفرزتها هذه الثورات جاءت في أغلبها معززة لأزمات هذا النظام التي بدأت بالفعل قبل هذه الموجة الثورية، ولم تكن مُنشأة لكثير من هذه الأزمات التي عاناها النظام العربي قبل عام 2010 بكثير، لكنها فاقمت من هذه الأزمات بصورة كبيرة، وعززت الاتجاهات التي كانت قائمة بالفعل قبل اندلاع هذه الثورات والانتفاضات العربية، ولا سيّما في ما يتعلق بضعف الدولة الوطنية العربية وتنامي مخاطر التفكيك، وتراجع مكانة القوى العربية التقليدية، وتراجع دور مؤسسات النظام العربي، والاختراق الإقليمي، والانكشاف الدولي.

على مستوى بنية نظم الحكم الداخلية في الوطن العربي، وعلى الرغم من نجاح هذه الثورات في إطاحة رؤوس أنظمة حكم تصدرت المشهد العربي لعدة عقود، فإنها لم تؤدِ - حتى الآن على الأقل - إلى حدوث تغييرات مهمة في طبيعة نظم الحكم غير الديمقراطية في الوطن العربي، ربما باستثناء الحالة التونسية، بينما أدت هذه الثورات والانتفاضات إلى مزيد من إضعاف بنية الدولة الوطنية العربية بما أفرزته، من صراعات وانقسامات داخلية، هددت وحدة كثير من البلدان العربية، ووضعهتا على مسارات التفكك والفشل. ومن ناحية ثانية، أثَّرت هذه الثورات بالسلب في قدرات النظام الإقليمي العربي الشاملة، وجعلته أكثر ضعفًا وانكشافًا أمام الخارج، وعززت الخلل القائم في موازين القوى داخل النظام العربي، لصالح بلدان الخليج العربية بقيادة السعودية على حساب القوى العربية التقليدية، مثل مصر وسورية والعراق التي أصبحت هي نفسها مجالاً لممارسة النفوذ والتأثير من قبل القوى الخليجية، كما عززت الخلل في موازين القوى بين هذا النظام والقوى الإقليمية غير العربية، بينما شهدت أنماط التحالفات داخل النظام العربي تغيّرات مهمة مع تشكُّل أنماط تحالفية جديدة، مرنة ومتغيرة، اتخذت أبعادًا طائفية وأيديولوجية ومصلحية.

وبينما استمرت مؤسسات النظام العربي تعاني غياب الفاعلية والتأثير على الرغم من

---

(1) أحمد أبو الغيط، «عشر ملاحظات على هامش الأزمات العربية،» **الشرق الأوسط**، 6/2/2018.

محاولات إصلاحها عقب موجة الثورات العربية، والتي أثبتت الأزمات التي أفرزتها حالة الشلل التي يعانيها هذا النظام وعدم قدرته على التعامل معها، فقد طرحت هذه الثورات والانتفاضات تحديات جديدة أمام «هوية» النظام العربي «العربية» تمثَّل أبرزها في: المخاطر المترتبة على صعود تيارات الإسلام السياسي، والتحدي المرتبط بصعود الهويات الإثنية والطائفية على حساب الهوية العربية الجامعة، بينما شهدت قضايا النظام العربي تغيرات في أولوياتها مع صعود قضايا الإرهاب وإيران، في مقابل تراجع ملحوظ للقضية الفلسطينية التي خضعت لمحاولات غير مسبوقة لتصفيتها نهائيًا، بينما شهدت محاولات اختراق النظام الإقليمي العربي والعبث بمقدراته وحدوده، مستوى غير مسبوق من قبل القوى الإقليمية والدولية، لم تشهد المنطقة العربية مثيلاً له من قبل.

يعني ما سبق، أن الثورات والانتفاضات العربية فاقمت من الأزمات التي كانت قد بدات بالفعل قبل اندلاعها، ولكن مستوى التغيير الذي شهده النظام العربي والتفاقم الخطير الذي شهدته معظم أزماته، وما وصل إليه من حالة ضعف وانهيار وتردي يرثى لها، يؤكد أن حجم التأثير الذي أنتجته ثورات وانتفاضات الربيع العربي كان أعمق بكثير من كل التحولات الأخرى التي شهدها هذا النظام في السابق، ويمكن الإشارة هنا إلى **ثلاثة تحولات كبرى** شهدها هذا النظام كأمثلة على عمق التغيير الذي أحدثته هذه الثورات العربية.

التحول الأول، يتعلق بحجم الصراعات والحروب الأهلية والتوترات التي شهدتها الدول الأعضاء في النظام العربي بشكل متزامن والتي خلقت حالة من الفوضى العامة والفراغ الاستراتيجي غير المسبوق في قلب هذا النظام وأطرافه. فلم يحدث أن شهد النظام العربي هذا الكم من الأزمات المتزامنة التي عصفت بقواه الرئيسة في توقيت واحد بهذه الكثافة والعمق في أي مرحلة من مراحل تطوره السابقة، وهو ما عمق من أزمة النظام العربي بصورة هائلة، وأضعف من قدرة أعضائه ومؤسساته على التعامل مع كل هذه الأزمات المتزامنة، مما أتاح المجال للأطراف الخارجية للتدخل وفرض أجنداتها ومخططاتها بسهولة ويسر.

التحول الثاني، تمثل بالتراجع الملحوظ وغير المسبوق لمكانة القضية الفلسطينية، التي مثلت القضية الرئيسة للنظام العربي ورمز هويته منذ نشأته عام 1945، وبخاصة مع تحوُّل إسرائيل من عدو رئيس للنظام العربي إلى حليف محتمل، وصريح أحيانًا، لقواه الرئيسة المتمثلة بدول الخليج في مواجهة مصادر التهديد الأخرى متمثلة بإيران والإرهاب،

وهو ما أعطى المجال لإسرائيل والولايات المتحدة للتحرك بجدية من أجل تصفية القضية الفلسطينية بالكامل، على نحو ما عكسته القرارات الأمريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، وتنكرها لحق العودة، وطرحها لما عرف بـ«صفقة القرن» التي تعصف بكل الأسس التي قامت عليها عملية التسوية السلمية وبكل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والتي جاء رد الفعل العربي الباهت عليها، والموافق ضمنًا على مضمونها، كأقوى مثال على عمق التحول الذي شهده النظام العربي في هذا السياق.

أما **التحول الثالث**، وهو الأهم والأبرز الذي أنتجته هذه الثورات، فتمثل بدرجة الاختراق غير المسبوقة للنظام الإقليمي العربي من قبل القوى الإقليمية، إيران وتركيا وإسرائيل، التي استغلت حالة الفراغ الاستراتيجي التي أوجدتها هذه الثورات لتعزيز نفوذها في المنطقة العربية بصورة دفعت إحدى هذه الدول، وهي إيران، إلى التفاخر علنًا بسيطرتها على أربع عواصم عربية (دمشق وبغداد وبيروت وصنعاء)، ودفعت تركيا إلى الحديث عن أمجاد أمبراطوريتها العثمانية البائدة وإرثها التاريخي في الوطن العربي، بل والتدخل العسكري المباشر في أكثر من بلد عربي، كما حدث في سورية والعراق وليبيا، فضلاً عن تقديم الدعم للكثير من الميليشيات والجماعات المتطرفة التي شكلت تحديًا غير مسبوق لسيادة الدولة الوطنية العربية، بينما استغلت إسرائيل حالة الفراغ الاستراتيجي التي خلفتها هذه الثورات في استكمال تصفيتها لقضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وفي القلب من القضية الفلسطينية، على نحو ما جسدته «صفقة القرن» الأمريكية.

إن عملية التغيير التي شهدها ويشهدها النظام الإقليمي في سياق هذه الموجة من الثورات والانتفاضات الشعبية، لا تزال في حالة تفاعل، ولم تصل إلى منتهاها حتى بعد مرور عقد كامل على اندلاعها؛ فالكثير من صراعات وأزمات المنطقة لا تزال قائمة، ومن غير الواضح ما ستفرزه في النهاية من تغيرات في بنية وتركيبة الدول التي تعانيها، بل إن عملية الحراك الثوري الشعبي نفسها لا تزال في حالة تفاعل وسيولة، ولعل تفجر الاحتجاجات الشعبية في السودان والجزائر في أواخر عام 2018 وخلال عام 2019، وما أفرزته من تغيرات في هيكل السلطة السياسية في البلدين، وما شهده العراق ولبنان من احتجاجات شعبية واسعة في أواخر عام 2019 وبداية عام 2020، يؤكد ذلك، كما أن التدخلات الخارجية، ولا سيّما الإقليمية منها، في الشؤون العربية الداخلية، لا تزال تتراكم وتزداد خطورة برغم الصحوة العربية في مواجهتها، على النحو الذي عكسه تدخل تركيا العسكري في الأزمة الليبية مطلع عام 2020، والإعلان الرسمي عن صفقة القرن الأمريكية في التوقيت نفسه، وبالتالي فإن التوصل إلى نتائج واستنتاجات نهائية في شأن تأثيرات ما

حدث من حراك ثوري في المنطقة العربية، وما قد يترتب عليه من تطورات ونتائج على النظام الإقليمي العربي قد يحتاج إلى استكمال هذا الجهد البحثي في مراحل لاحقة، وإن كان ذلك لا يمنعنا من الحديث عن مستقبل هذا النظام وسيناريوهاته المحتملة في ضوء النتائج والتأثيرات التي أفرزتها هذه الثورات والانتفاضات العربية حتى الآن.

في هذا السياق، وفي ضوء التأثيرات التي أحدثتها موجة الثورات والانتفاضات الشعبية العربية بموجتيها الأولى والثانية، يمكن طرح ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل النظام الإقليمي العربي في المدى المنظور، لكل منها ما يدعمه من مؤشرات وحجج مع إعطاء تفضيلات نسبية لترجيح هذا السيناريو أو ذاك، وذلك على النحو التالي:

أولاً: سيناريو الاستمرارية في ظل الضعف والجمود:

يفترض هذا السيناريو أن النظام الإقليمي العربي سيتمكن من التكيف مع كل التهديدات التي أفرزتها موجة الثورات والانتفاضات الشعبية العربية، وما تلاها من تطورات في المشهدين الإقليمي والعالمي، وسيحافظ على بقائه واستمراريته في الأجل المنظور، مثلما حدث في الكثير من مراحل التحول السابقة التي شهدها هذا النظام. ومن ثَمّ فإن جوهر هذا السيناريو أو الافتراض الأساسي فيه هو «استمرار بقاء النظام الإقليمي العربي»، في ظل وضعه الحالي؛ المستمر منذ عقود، والذي يعاني فيه الكثير من جوانب التعثر والفشل في إدارته لأزمات المنطقة وآليات العمل العربي المشترك، وقد يحاول هذا النظام إنتاج بعض الآليات أو السياسات أو الأطر المؤسسية الجديدة التي تساعده على التكيف مع التحولات والتغيرات التي تشهدها المنطقة، مثلما حدث مع الأزمات الكبرى التي واجهها في السابق، ولكن دون حدوث تحول جذري في طريقة عمله أو فاعلية أدائه. وثمة الكثير من المؤشرات والعوامل التي ترجِّح هذا السيناريو، وتجعله الأكثر احتمالية لتطور النظام الإقليمي العربي مستقبلاً، من أهمها:

- التجارب والخبرات السابقة: فالنظام الإقليمي العربي كما يصفه علي الدين هلال هو «وليد الصراع»؛ حيث نشأ وتطوَّر في ظل موجات متعاقبة من الصراعات الداخلية بين أعضائه، والخارجية بينه وبين القوى الإقليمية والدولية، لكنه استطاع أن يتجاوزها ويُثبت خطأ كل التحليلات التي توقعت وفاته وانهياره، كما اختبرت الجامعة العربية أشكالاً متنوعة من الخلافات والتدخلات، ولكنها حافظت على تماسكها التنظيمي، بل وعملت على تطويره.

ـ إن النظام الإقليمي العربي، كما تمت الإشارة إليه، يتمتع بسِمة فريدة تُميزه من التنظيمات الإقليمية الأخرى، هي التي كان لها الدور الأهم في الحفاظ على بقائه على الرغم من كل التحديات الخارجية والداخلية التي واجهته؛ وهي الجمع بين صفة الإقليمية (ولا سيّما التواصل الجغرافي) وصفة العروبة (الهوية العربية النابعة من وحدة اللغة والثقافة والتاريخ المشترك)، وهذه الصفة الأخيرة هي التي جعلت من الصعوبة على أي دولة أو نظام سياسي عربي أن يتنكر لعروبته أو للنظام العربي أو مجرد التفكير في الانسحاب من الجامعة العربية. على الرغم من الحديث المتزايد منذ الغزو العراقي للكويت عن تراجع فكرة العروبة والقومية العربية، بل وقبل ذلك، فإن التطورات اللاحقة أثبتت أن هذه الفكرة ظلت تُشكّل الأساس الصلب لهذا النظام، وكانت تعبّر عن نفسها بوضوح، من حين إلى آخر، كما حدث في موجة ثورات وانتفاضات الربيع العربي التي انتقلت فيها الاحتجاجات الشعبية عبر الحدود العربية رافعةً المطالب والشعارات نفسها. يعني ذلك، أن الهوية العربية ستظل تشكّل حصن الحماية والبقاء للنظام العربي، مهما تفاقمت حدة التحديات والتهديدات.

ـ إن صراعات منطقة الشرق الأوسط، بشكلها المستمر منذ عام 2011، وصلت، على الأغلب، إلى أقصى ما يمكنها أن تصل إليه، سواء عبر توظيف الميليشيات المسلحة أو التنظيمات الإرهابية، فضلاً عن استنزاف قدرات وجهود جميع الأطراف المتدخلة في هذه الصراعات، ومن ثَمّ فمن غير المتوقع أن تشهد تصعيدًا جديدًا يؤثر بصورة كبيرة في النظام العربي ويهدد بقائه، كما أن كثيرًا من البلدان العربية قد استطاعت بالفعل احتواء نتائج وتداعيات موجة الحراك الثوري، وطرد تنظيم داعش من المنطقة، وعرقلة الطموحات الانفصالية لبعض القوى العرقية والطائفية في المنطقة، وهو ما يعني أن المنطقة العربية ربما تكون قد تجاوزت بالفعل المرحلة الأصعب، وأن الأوضاع باتت مهيأة بصورة كبيرة لتسوية الصراعات المتفجرة فيها، وبخاصة في سورية واليمن وليبيا، أو محاولة احتوائها على الأقل، وهو ما بدأت مؤشراته تظهر بالفعل مع نهاية عام 2018 (مؤتمر باليرمو في إيطاليا لتسوية الأزمة الليبية، والضغط الأمريكي لوقف الحرب في اليمن وتسوية الصراع سلميًّا، وتسارُع التحركات الرامية إلى التوصل إلى تسويةٍ ما للصراع في سورية وإخراج القوات الإيرانية منها... إلخ).

ـ على الرغم من استمرار حالة الفوضى والفراغ الاستراتيجي في المنطقة العربية، فإن هناك كتلة عربية متماسكة تتكون من المحور المصري ـ السعودي ـ الإماراتي إضافة إلى دول أخرى مثل الأردن والمغرب والبحرين والكويت، بدأت تتشكل منذ عام 2013،

ونجحت بصورة كبيرة في تنسيق مواقفها وسياساتها لوقف الانهيار الحادث في المنطقة. وهذه الكتلة تُشكل نواةً صلبة للحفاظ على النظام العربي ودعم قدراته في مواجهة التهديدات التي تواجهه من الداخل والخارج.

ثانيًا: سيناريو التفكيك وإعادة التشكيل والدمج

يشير هذا السيناريو إلى احتمال تعرُّض النظام الإقليمي العربي للتفكيك وإعادة تشكيله أو دمجه في إطار نظم إقليمية أخرى. وفي هذا الإطار تبرز ثلاثة احتمالات:

الاحتمال الأول، هو دمج النظام الإقليمي العربي في إطار نظام شرق أوسطي جديد أوسع نطاقًا يضم البلدان العربية، أو بعضها، ودولاً إقليمية أخرى، ولا سيّما إسرائيل، برعاية أمريكية، وهو جوهر مشروع «تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي»، الذي تم الإعلان عنه خلال القمة الإسلامية ـ الأمريكية في الرياض عام 2017. على الرغم من أن هذا التحالف، الذي يضم دول مجلس التعاون الخليجي الست ومصر والأردن، إلى جانب الولايات المتحدة، بينما تقف إسرائيل واضحةً في خلفية المشهد، يمثِّل استمرارًا لمحاولات أمريكية وإسرائيلية سابقة شهدتها المنطقة لتأسيس نظام شرق أوسطي بديل من النظام العربي، فإن هذا المشروع، ينطوي على تهديدٍ أكثر خطورة للنظام العربي، بالنظر إلى أنه يأتي في وقتٍ تشهد فيه المنطقة حالة فراغ استراتيجي غير مسبوقة، وتعقُّد في أزماتها، واختراقًا خارجيًّا غير مسبوق، وتبدّلاً في أولويات قضاياها الرئيسة، واستعدادًا غير مسبوق من كثير من الأنظمة العربية الكبرى للقبول بهذا التحالف الشرق الأوسطي الجديد لمواجهة إيران والإرهاب. لكن تظل تُواجهه بعض المشكلات؛ مثل طبيعة المهام التي يمكن أن يقوم بها هذا التحالف وحدودها، ودرجة ارتباطها بالمصالح العربية والمخططات الأمريكية ـ الإسرائيلية، والتباينات بين الدول المرشحة لعضويته في شأن قضايا المنطقة ومصادر التهديد، واستمرار الرفض العربي لوجود إسرائيل في قلب نظام إقليمي فيه بلدان عربية، وإن كان هذا الرفض والتحفظ قد تراجع بصورة كبيرة على الأقل رسميًّا. وحتى لو تأسس هذا التحالف، فإن ذلك لا يعني بالضرورة نهاية النظام الإقليمي العربي؛ فقد يستمر في العمل بالتوازي مع النظام العربي، وقد يتم استغلال مؤسسات النظام العربي لتمرير مشروعات وخطط رعاة هذا التحالف الشرق الأوسطي وهم الولايات المتحدة وإسرائيل.

الاحتمال الثاني: هو دمج المنطقة العربية في إطار مشروع إسلامي أوسع نطاقًا،

على النحو الذي تجسِّده فكرة الخلافة الإسلامية التي تتبناها التيارات الإسلاموية، المتطرفة والمعتدلة على السواء، على الرغم من أن خطر هذا المشروع قد تراجع بصورة كبيرة، ربما إلى حد التلاشي، بعد القضاء على تنظيم داعش في العراق وسورية، والإطاحة بجماعة الإخوان المسلمين من الحكم في مصر، واشتداد الحملة المصرية ـ السعودية ـ الإماراتية على هذه التيارات منذ عام 2013، وتراجُع الدعم الأمريكي لهذه التيارات، فإن ذلك لا يعني انتهاء هذا الخطر تمامًا؛ فقد تتم إعادة بعث تنظيمات مثل داعش والقاعدة وإحيائها، أو حتى إنشاء تنظيمات جديدة تؤدي الدور التفكيكي نفسه للنظام العربي، كما أن ما يوصف بتيارات الإسلام السياسي المعتدلة لا تزال موجودة في المشهد السياسي العربي على الرغم من تراجعها، وهي تشارك في كثير من الحكومات والبرلمانات العربية، وربما حتى بعض الأنظمة التي ستتسلم السلطة في دول الأزمات العربية (اليمن وليبيا وسورية) مستقبلاً، فضلاً عن حقيقة أنها لا تزال تمثِّل أقوى البدائل للأنظمة السياسية العربية القائمة، ومن ثَمّ فقد تعود من جديد إذا فشلت هذه الأنظمة، أو في حال حدثت موجات أخرى من «الربيع العربي». وإذا حدث ذلك، فسيتعرض النظام العربي لمزيد من الضعف والتهميش، في ظل ما تتبناه هذه التيارات من أفكار ومشروعات سياسية تتجاوز الإطار القومي العربي إلى الإطار الإسلامي، وتتجاوز مفاهيم الوحدة العربية إلى الوحدة الإسلامية التي تُجسِّدها أفكار استعادة دولة الخلافة أو ما يشبهها تنظيميًّا. وهذا الاحتمال كما ذكرنا ضعيف جدًا ونسب تحققه لا تكاد تذكر، ولا يجد من يدعمه، عربيًا وإقليميًا ودوليًا.

الاحتمال الثالث: هو إعادة تقسيم المنطقة ودولها وفق أُسُس مغايرة للتقسيمات التي أقرَّتها اتفاقية سايكس ـ بيكو قبل مئة عام، بحيث تتم إعادة تقسيم المنطقة على أُسُس طائفية وعرقية ومناطقية. وعلى الرغم من أن هذا الحديث قد انتشر بصورة كبيرة بعد صعود تنظيم داعش، ولجوء بعض الجماعات العرقية والطائفية، ولا سيّما أكراد العراق وسورية، إلى تشكيل كيانات منفصلة خاصة بها، بل وقيام أكراد العراق بتنظيم استفتاء للاستقلال عن الدولة العراقية في عام 2017، وانفصال جنوب السودان رسميًّا عن شماله، والحديث عن إعادة تقسيم اليمن وليبيا وسورية وغيرها، فإن هذا الاحتمال سرعان ما تراجع وخفَتَ، بعد القضاء على تنظيم داعش، وإفشال محاولة استقلال أكراد العراق، وتزايُد المخاوف الإقليمية والدولية من أن يترتب على ذلك التوجه فتح صندوق الشرور في المنطقة والعالم، في ظل وجود عشرات المجموعات العرقية والطائفية التي قد تطالب بحق تقرير مصيرها في كثير من دول العالم؛ حيث تعارِض القوى الإقليمية،

ولا سيّما إيران وتركيا، هذه التوجهات؛ لأنها يمكن أن تنال من وحدتها في ظل وجود مجموعات كردية كبيرة بها، وهو ما يفسر الموقف الصارم للدولتين في مواجهة انفصال كردستان العراق بعد الاستفتاء. كما عانت أوروبا امتداد هذا التهديد إليها، بعد سعي إقليم كتالونيا إلى الانفصال عن إسبانيا عقب تنظيم استفتاء استقلال كردستان العراق. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحديث عن إعادة تقسيم المنطقة من جديد على أُسُس جديدة لا يزال احتمالاً قابلاً للتطبيق، ولا سيّما في دول الأزمات العربية الحالية (ليبيا، اليمن، سورية)، وهو سيناريو يهدد بظهور دول مذهبية وعرقية في المنطقة العربية لا تلتزم بالهوية العربية، وقد تنسحب من الجامعة العربية، كما حدث مع جنوب السودان عام 2011، أو تزيد من إضعافها وتشرذمها.

ثالثًا: سيناريو الإصلاح والتفعيل

يشير هذا السيناريو إلى احتمال قيام البلدان العربية بالعمل على إطلاح الإطار المؤسسي والتنظيمي لمؤسسات النظام الإقليمي العربي، وفي مقدّمها جامعة الدول العربية، وتفعيل المبادرات والخطط الإصلاحية التي تم طرحها في السابق، ولا سيّما بعد موجة الحراك الثوري العربي، وفي طليعتها مبادرة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية، التي كان قد تبنَّاها الأمين العام السابق للجامعة نبيل العربي، وتفعيل وتطوير المؤسسات التي تم اقتراحها أو إنشاؤها، مثل الاتحاد البرلماني العربي، ومحكمة العدل العربية، ومجلس السلم والأمن العربي، والمحكمة العربية لحقوق الإنسان، وتفعيل مقترح إنشاء القوة العربية المشتركة، وغير ذلك من أفكار ومبادرات. والحقيقة أنه ليس هناك نقص في خطط وأفكار ومبادرات الإصلاح والتفعيل لمؤسسات النظام العربي، لكن المشكلة كانت دائمًا، ولا تزال، هي غياب الإرادة السياسية للدول العربية لتطبيق هذه الأفكار والمبادرات، أو التنازل عن جزء من سيادتها لمصلحة تفعيل العمل العربي المشترك. مع ذلك، فإن الأمل في إصلاح النظام العربي وترميمه وتفعيله، لا يزال قائمًا، ولا سيّما في ظل الوضع غير المسبوق من التفكك والانهيار الذي وصل إليه النظام العربي بعد مرحلة الثورات والانتفاضات العربية.

لا توجد خلافات أو تباينات كثيرة بين الدارسين والمهتمين بدراسات النظم الإقليمية بعامة، والنظام الإقليمي العربي بخاصة، على أن النظام العربي سيحافظ على استمراريته وبقائه، لكن المؤشرات والنتائج التي أفرزتها موجة الثورات والانتفاضات الشعبية العربية، تشير إلى أن هذا النظام سيدخل على الأرجح، في مرحلة أكبر من الجمود أو غياب

الفاعلية، قد تطول، ولا سيّما في ظل ما تعانيه التنظيمات الإقليمية بعامة، وحتى الدولية، من تراجع، في المرحلة الحالية من تطوُّر النظام الدولي، وفي ظل ما قد تشهده المنطقة العربية، وبخاصة من محاولات لتفعيل نظم إقليمية بديلة، ولا سيّما ما يُعرف باسم «تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي»، ودخول البلدان العربية الرئيسة في شبكات متعارضة من التحالفات الدولية والإقليمية المتغيرة، والتي تخلق محاور متصارعة داخل إطار النظام الإقليمي العربي نفسه.

أما الطريق إلى إصلاح النظام الإقليمي العربي وتفعيله وتعزيز دوره في تدعيم أُسُس العمل العربي المشترك والحفاظ على مصالح الدول الأعضاء فيه، فقد أفاض كثير من الدراسات السابقة فيه، لكن الباحث يرى أن هناك عدة متطلبات أساسية لا غنى عنها لهذا الإصلاح، ولتفادي مرحلة الانهيار الشامل للنظام الإقليمي العربي؛ أهمها:

ـ ضرورة توافر الإرادة السياسية للدول والحكومات العربية لتحقيق الإصلاح المنشود وتعزيز دور مؤسسات العمل العربي المشترك؛ فمن دون ذلك سيظل الحديث عن تفعيل دور الجامعة العربية وتطوير العمل العربي المشترك، مجرد تمنيات أو مشروعات ومبادرات لا تجد طريقها إلى التطبيق. وتوافر هذه الإرادة يتطلب وجود قناعة من جانب هذه الدول والحكومات، وحتى الشعوب، بأن لها مصلحة مهمة في تفعيل العمل العربي المشترك، وهو ما يعني أن ثمة حاجة ماسة إلى إعادة بناء قواعد العمل العربي المشترك على أُسُس المصالح الوطنية المشتركة، وليس فقط على الاعتبارات العاطفية المرتبطة فقط بالهوية العربية والثقافة والتاريخ المشترك. كما يتطلب إدراك هذه الدول والحكومات بأن مصيرها وأمنها واستقرارها وكيانها مرتبط بعضه ببعض، وأن التهديد ليس موجَّهًا إلى مصالح دولة دون غيرها، وإنما إلى البلدان العربية ككل، وهو ما يعني أنه تهديد شاملٌ في مداه وخطيرٌ في أبعاده.

ـ العمل على بلورة إدراك مشترك لطبيعة المخاطر التي تهدد الأمن القومي العربي، وكيفية التعامل معها؛ فما دامت هناك تباينات بين البلدان العربية لمصادر التهديد الرئيسة لهذا الأمن، مثل الإرهاب وإيران وإسرائيل والتهديدات الداخلية الموجهة إلى الدولة الوطنية العربية، فلن يمكن الحديث عن عمل عربي مشترك، أو تحرك عربي مشترك في مواجهة الأزمات والتهديدات، وستظل هناك دائمًا منافذ تنفُذ منها القوى الخارجية الطامحة أو الطامعة في اختراق هذا النظام واستغلاله لحماية مصالحها. ويتطلب ذلك، حوارًا صريحًا بين البلدان العربية داخل إطار الجامعة

العربية حول الأزمات والتهديدات التي توجِّه المنطقة، داخليةً كانت أو إقليمية أو دولية، وكيفية مواجهتها والتصدي لها.

- ثَمّة حاجة ضرورية إلى تحرك عربي فاعل يستهدف شغل حالة «الفراغ الاستراتيجي» التي أوجدتها ثورات وانتفاضات الربيع العربي وما تلاها من تطورات، والتي أتاحت المجال للقوى الخارجية لاختراق النظام العربي والعبث بمقدراته ومصالحه، وذلك عبر ترسيخ أُسُس الدولة الوطنية العربية، وإنهاء حالات الصراع الأهلي في بعض الدول، وإعادة النظر في أنماط التحالفات بين بعض البلدان العربية والقوى الإقليمية والدولية التي تفتح المجال أمام الاختراق الخارجي، وهي كلها أمور ليست بالسهلة أو اليسيرة، لكنها ضرورية لإعادة التماسك والقوة للنظام العربي.

- سيظل الهدف المتمثل ببناء نظم سياسية ديمقراطية حديثة، تستند إلى قواعد شعبية حقيقية، وتخضع لحكم القانون، وتؤمن بأهمية تعزيز تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع وفئاته كافة، واحترام الهويات المختلفة في إطار «دولة المواطنة»، التي يتمتع كل مواطنيها بالحقوق والواجبات نفسها دونما تمييز على أساس العرق أو الطائفة أو الدين أو القبيلة؛ هدفًا أساسيًّا لا غنى عنه لبناء دول عربية قوية ومتماسكة، ومن ثَمّ بناء نظام إقليمي عربي قوي وفاعل، وحماية هذه الدول من أسباب التفسخ ومخاطر التفكك والفوضى، التي أكدتها بوضوح ثورات الربيع العربي وما تلاها من تطورات، والأهم من ذلك سد المنافذ التي تستغلها القوى الخارجية للتدخل في شؤون البلدان العربية تحت شعارات نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق الأقليات. من دون ذلك ستظل الدولة الوطنية العربية مخترقة، عوامل التفسخ الاجتماعي والسياسي قائمة، وهو ما من شأنه أن يُضعف من منظومة الأمن القومي العربي برمَّتها، ويجعل المنطقة عرضة لسيناريوهات التفتيت والتقسيم.

- من بين المقترحات والأفكار الكثيرة التي طُرحت لإصلاح منظومة العمل العربي المشترك وتطويرها، عقب موجة الثورات والانتفاضات العربية، تكتسب فكرة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية أهمية كبيرة، إذا ما أُريد للنظام الإقليمي العربي أن يتجاوز مظاهر تعثره وأزمته البنيوية. وثمة أمران أساسيان لا بد من أخذهما في الحسبان في أي تعديل لهذا الميثاق، **الأول** هو إعادة النظر في نظام التصويت في أجهزة الجامعة؛ فنظام التصويت الحالي يقوم في الأساس على قاعدة الإجماع؛ إذ ينص الميثاق على أن ما يقرره المجلس بالإجماع لا يعتبر نافذًا إلا بعد أن يتم التصديق عليه من الدولة المعنية،

وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزمًا لمن يقبله فقط، وهذا النظام، كان ولا يزال، يشكل عائقًا أساسيًا أمام العمل العربي المشترك، وسببًا رئيسيًا في شلل الجامعة العربية، ويحتاج الأمر إلى تبني آلية جديدة في التصويت تضمن تحقيق التوازن بين الدول الكبيرة والصغيرة في الجامعة، وتمنح مؤسسات الجامعة المرونة والقدرة على اتخاذ القرارات اللازمة للتعامل مع القضايا والتحديات التي تواجه النظام العربي. **أما الثاني**، فهو ضرورة إيجاد آلية متابعة عربية لمراقبة التزام البلدان العربية بالقرارات الصادرة عن مؤسسات العمل العربي المشترك؛ فالعبرة دائمًا ليست في صدور القرارات، وإنما في تنفيذها وتحويلها إلى سياسات على أرض الواقع.

المراجع

1ـ العربية

وثائق

«خطة العمل العربية بشأن سوريا»، جامعة الدول العربية، (ق: رقم 7436ـ د.غ.ع.مـ 2011/11/2).

«قرارات مجلس جامعة الدول العربية بشأن صيانة الأمن القومي العربي ومكافحة الإرهاب، الجزء الأول 2014ـ 2018»، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة 11 أيلول/سبتمبر 2018.

«قرارات وبيانات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة 2011ـ 2018»، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، <https://goo.gl/UVj6XZ>.

«المبادرة العربية لحل الأزمة السورية»، مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، 27 آب/أغسطس 2011.

«المسودة السادسة والنهائية للتعديلات المقترحة على ميثاق جامعة الدول العربية»، مجلد قرارات وبيانات قمة شرم الشيخ العربية، 28 ـ 29 آذار/مارس 2015.

«النظام الأساسي للبرلمان العربي»، قرارات وبيانات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة: الدورة العادية 23، بغداد، 29 آذار/مارس 2012.

«ملف وثائقي استرشادي: قرارات وبيانات مجلس جامعة الدول العربية بشأن تطورات الأوضاع في سورية (2011/8/27 ـ 2017/3/29)»، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، كانون الثاني/يناير 2018.

«ملف وثائقي: قرارات مجلس جامعة الدول العربية بشأن تطورات الوضع في دولة ليبيا من 2011/2/22 ـ 2016/9/21»، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 25 أيلول/سبتمبر 2016.

«ملف وثائقي: قرارات مجلس جامعة الدول العربية بشأن تطوير جامعة الدول العربية 2011 ـ 2018»، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 17 أيلول/سبتمبر 2018.

«ميثاق جامعة الدول العربية»، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ـ قطاع الشؤون القانونية، الشبكة القانونية العربية، <https://goo.gl/EyoXkd>

«وثيقة الحوار الوطني الشامل» في اليمن، منتدى التنمية السياسية ـ اليمن، 2014.

«وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية»، وزارة الخارجية الصينية، كانون الثاني/يناير 2016.

كتب

إبراهيم، حسنين توفيق. **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

إبراهيم، سعد الدين. **في مسألة الوحدة وخسوف القومية العربية.** القاهرة: دار ابن رشد، 2018. (الأعمال الكاملة؛ 4)

أبو داود، السيد. **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي.** الرياض: العبيكان للنشر، 2014.

أبو عامر، عدنان عبد الرحمن. **منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات العربية.** بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016.

أبو كروم، بهاء. **الممانعة وتحدي الربيع: عوائق الديمقراطية والصراع على الدور الإقليمي.** بيروت: دار الساقي، 2013.

أحمد، أحمد يوسف (محرر). **حال الأمة العربية 2016 ـ 2017: الحلقة المفرغة: صراعات مستدامة واختراقات فادحة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017. (وقفية جمال عبد الناصر الثقافية)

______ ونيفين مسعد (محرران). **حال الأمة العربية 2007 ـ 2008: ثنائية التفتيت والاختراق.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

______ و ______ (محرران). **حال الأمة العربية 2008 ـ 2009: أمة في خطر.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

______ و ______ (محرران). **حال الأمة العربية 2009 ـ 2010: النهضة أو السقوط.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

______ و ______ (محرران). **حال الأمة العربية 2010 ـ 2011: رياح التغيير.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

______ و ______ (محرران). **حال الأمة العربية 2012 ـ 2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي: مخاطر داهمة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

أحمد، هويدا شوقي أبو العلا. **العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية بعد 11 سبتمبر 2001.** تقديم جهاد عودة. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.

أرندت، حنة. **في الثورة**. ترجمة عطا عبد الوهاب؛ مراجعة رامز بورسلان. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.

الأشقر، جلبير. **انتكاسة الانتفاضة العربية: أعراض مرضية**. بيروت: دار الساقي، 2016.

أوغلو، أحمد داود. **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**. ترجمة محمد جابر تلجي وطارق عبد الجليل. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2011.

إلياس، فراس محمد. **تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة**. عمّان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016.

باراني، زولتان. **كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟**. ترجمة عبد الرحمن عياش. بيروت: الشركة العربية للأبحاث والنشر، 2017.

البحيري، زكي. **مشكلة جنوب السودان: بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية، 1955 - 2011**. الخرطوم: ركائز المعرفة للدراسات والبحوث، 2011.

البدري، مروة حامد. **بناء النظام الإقليمي: السياسات الأمريكية للشرق الأوسط**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014.

برادلي، جون آر. **ما بعد الربيع العربي: كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط؟**. ترجمة شيماء عبد الحكيم طه. القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013.

بشارة، عزمي. **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

________. **سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن (مارس 2011 - مارس 2013)**. الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

________. **في الثورة والقابلية للثورة**. بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011. (سلسلة «دراسات وأوراق بحثية»)

________. **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

بلقزيز، عبد الإله. **ثورات وخيبات**. بيروت: منتدى المعارف، 2012.

________. **ما بعد الربيع العربي: أسئلة المستقبل**. الدار البيضاء: المركز الثقافي للكتاب، 2016.

بوبوش، محمد. **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**. عمّان: دار الخليج للصحافة والنشر، 2017.

الجبوري، مصلح خضر. **جذور الاستبداد والربيع العربي**. عمّان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.

جرجس، فواز. **داعش إلى أين؟ جهاديو ما بعد القاعدة**. ترجمة محمد شيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

______ (محرر). **الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي**. ترجمة عبد الواحد لؤلؤة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

الجميلي، همسة قحطان. **الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات**. عمّان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2011.

الحاج صالح، ياسين (محرر). **الخلاص أم الخراب؟ سوريا على مفترق طرق**. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2014.

الحروب، خالد. **هشاشة الإيديولوجيا: جبروت السياسة**. بيروت: دار الساقي، 2010.

الحريري، جاسم يونس. **التنافس الإقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأمريكي**. عمّان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016.

حسن، عمار علي. **انتحار الإخوان: انطفاء الفكرة وسقوط الأخلاق وتصدع التنظيم**. القاهرة: دار نهضة مصر، 2013.

حسين، حيدر علي. **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي**. عمّان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2012.

الحسيني، هالة أحمد. **الخطاب الصحفي في العلاقات المصرية الإيرانية**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2017.

حماد، مجدي. **جامعة الدول العربية: مدخل إلى المستقبل**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007. (عالم المعرفة؛ 345)

الحمزاوي، نسمة محسن. **أثر الانقسام الفلسطيني على جهود تسوية القضية الفلسطينية (يونيو 2007 ـ أبريل 2011)**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016.

حميد، شادي وويليام مكانتس وراشد دار. **الإسلاموية بعد الربيع العربي: بين الدولة الإسلامية والدولة الوطنية.. أبحاث منتدى أمريكا والعالم الإسلامي لعام 2016**. الدوحة: معهد بروكنغز، 2017.

دانيال، هادي. **ثورات الفوضى الخلاقة: سلال فارغة**. تونس: دار نقوش عربية، 2011.

راباسا، أنجيل وإف. ستيفن لارابي. **صعود الإسلام السياسي في تركيا**. ترجمة إبراهيم عوض. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2015

رجب، إيمان أحمد. **النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

الرياحي، نعيمة. **الثورات العربية والاستراتيجيات السياسية الراهنة**. تونس: دار نقوش عربية، 2013.

زلوم، عبد الحي. **الربيع العربي ثورة أم فوضى غير خلاقة؟**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2013.

الزين، حسن. **وثائق الربيع العربي والصحوة الإسلامية**. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2014.

سالم، أمنية. **الجماعات الجهادية في سيناء والأمن القومي المصري**. إشراف جهاد عودة. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016.

سالم، عباس عبود. **جامعة الدول العربية ودورها في العراق بعد أبريل 2003**. القاهرة: دار بدائل للنشر والتوزيع، 2017.

سلمان، طلال. **العرب خارج عروبتهم**. بيروت: دار الفارابي، 2014.

سليمان، هاني. **العلاقات المدنية ـ العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**. الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

السني، محمد. **الثورة وبريق الحرية**. القاهرة: دار الأدهم للنشر والتوزيع، 2016.

السويدي، جمال سند. **دور عملية استعادة الشرعية في تعزيز الأمن القومي العربي**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية وكلية الدفاع الوطني، 2016.

________. **السراب**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015.

________. **وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية: من القبيلة إلى الفيسبوك**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013.

________ (معد) **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996.

السيد، خالد عبد الرحيم. **دول مجلس التعاون الخليجي والربيع العربي**. الدوحة: دار الشرق للطباعة والنشر، 2013.

السيد سعيد، محمد. **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992. (عالم المعرفة؛ 158)

السيد محمود، دلال محمود. **الاستمرارية والتغير في السياسة الدفاعية الإسرائيلية: دراسة مقارنة لما بعد حربي أكتوبر 1973 ويونيو 2006 ـ الجزء الأول**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.

شعراوي، سالي نبيل. **العلاقات الصينية الأمريكية.. وأثر التحول في النظام الدولي**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2018.

الشناوي، محمود. **العراق التائه بين الطائفية والقومية**. القاهرة: دار هلا للنشر والتوزيع، 2011.

صالح، محسن محمد. **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016 ـ 2017**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستراتيجيات، 2017.

صالح، هادي محمد. **عاصفة الحزم**. الرياض: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2016.

صندوق النقد الدولي. **آفاق الاقتصاد العالمي: هل يتزايد الزخم.. دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية.** واشنطن: صندوق النقد الدولي، 2017.

________. **مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وافغانستان وباكستان.. دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية.** واشنطن: صندوق النقد الدولي، 2017.

الصواني، يوسف. **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

عبد الجليل، طارق. **العسكر والدستور في تركيا: من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر.** القاهرة: دار نهضة مصر، 2012.

عبد الحي، سماح عبد الصبور. **القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005 ـ 2013.** القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية؛ دار البشير للثقافة والعلوم، 2014.

عبد الغفار، فيصل محمد. **الربيع العربي.** عمّان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2015.

عبد الكريم، علاء عبد الحكيم. **دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة السورية.** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2018.

عمر، حسن حنفي. **التدخل في شؤون الدول العربية بذريعة حماية حقوق الإنسان.** القاهرة: دار النهضة العربية، 2004.

الغامدي، سعد سعيد. **إدارة العلاقات المصرية ـ السعودية: دوائر التعاون وحدود التوتر 1991 ـ 2013.** القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018.

الغنجة، هشام داوود. **العامل المذهبي ودوره في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق 2003 ـ 2013.** عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016.

فاسيليف، ألكسي. **الملك فيصل: شخصيّته وعصره وإيمانه.** بيروت: دار الساقي، 2012.

فان دام، نيقولاوس. **الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة، 1961 ـ 1995.** القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995.

الفتلاوي، سهيل حسين. **جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة.. الجزء الثاني: أجهزة الجامعة.** عمّان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2010.

فهمي، عبد القادر محمد. **دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي.** ط 2. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014. (سلسلة دراسات استراتيجية؛ العدد 42).

قاسم، عبد الحي علي [وآخرون]، **التغيير في الوطن العربي.. أيّ حصيلة؟**، تحرير عبد الإله بلقزيز. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 67)

القاضي، محمد حسن. **الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي.** واشنطن: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2017.

قتلوني، مصعب حسام الدين. **ثورات الفيسبوك مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي في التغيير.** بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013.

قنديل، أماني [وآخرون]. **الشرق الأوسط المتغير: نظرة جديدة إلى الديناميكيات العربية.** إعداد وتحرير بهجت قرني؛ ترجمة محمد بدوي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

الكاش، علي. **اغتيال العقل الشيعي: دراسات في الفكر الشعوبي.** لندن: إي كتب، 2015.

الكتبي، ابتسام [وآخرون]. **إلى أين يذهب العرب: رؤية 30 مفكرًا في مستقبل الثورات العربية.** بيروت: مؤسسة الفكر العربي؛ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012. (سلسلة معارف)

كشك، أشرف محمد. **تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003: دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 100)

________. **السياسات الغربية تجاه أمن الخليج العربي.** المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 2014.

كليب، سامي. **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية.** بيروت: دار الفارابي، 2016.

كلينتون، هيلاري. **خيارات صعبة.** ترجمة ميراي يونس، بالاشتراك مع ساندي الشامي وروزي حاكمة؛ تدقيق لغوي حبيب يونس. بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2015.

لينغ، جانغ يون. **الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن الـ 21.** ترجمة آية محمد كمال. القاهرة: دار صفصافة للنشر والتوزيع، 2017.

مازار مايكل جيه [وآخرون]. **فهم النظام الدولي الحالي.** كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2016.

المجلس الاستشاري العربي. **العالم العربي في ولاية بوش الثانية: الفوضى البناءة وسيناريوهات نزع الاستقرار.** لندن: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2005.

مجموعة مؤلفين. **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير.. أربع سنوات من «الربيع العربي»**. بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014.

________. **ثورات قلقة: مقاربات سوسيو- استراتيجية للحراك العربي.** إعداد وتقديم محمود حيدر. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012.

________. **الربيع العربي.. ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات.** بيروت: شرق الكتاب، 2013.

________. **الشرق الأوسط تحولات الأدوار والمصالح والتحالفات.** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2016.

المديني، توفيق [وآخرون]. **الربيع العربي... إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 63)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. **تقرير معلومات (23): الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية.** بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012.

المسلماني، أحمد. **خريف الثورة.** القاهرة: دار ليلى، 2014.

مصطفى، نادية محمود. **الثورات العربية في النظام الدولي: خريطة الملامح والإشكاليات والمآلات.** القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية؛ دار البشير للثقافة والعلوم، 2014.

مطر، جميل وعلي الدين هلال. **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية.** ط7. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

المطيري، مسرور جرمان. **تغيير مفهوم الأمن القومي الكويتي ودلالته.** القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.

المنياوي، رمزي. **الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى.. السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط.** دمشق: دار الكتاب العربي، 2011.

منيسي، أحمد. **حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي: دراسة للحالة المصرية.** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010.

نافعة، حسن [وآخرون]. **العالم العربي ومعضلاته والإصلاح المنشود.** عمّان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2001.

النصر المخضّب: يوميات الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006. بيروت: المركز العربي للمعلومات بالتعاون مع السفير، 2006.

نعمة، كاظم هاشم. **روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة: فرص وتحديات.** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

النعيمي، أحمد نوري. **الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط.** عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2012.

نوفل، أحمد سعيد [وآخرون]. **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية.** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

هلال، علي الدين. **الدول الكبرى والوحدة العربية 1915ـ 2015.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017. (وقفية جمال عبد الناصر الثقافية. مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ 9)

________. **النظام الإقليمي العربي في مرحلة تحول.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

________ (محرر). **حال الأمة العربية 2014 ـ 2015: الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

________ (محرر). **حال الأمة العربية 2015 ـ 2016: العرب وعام جديد من المخاطر.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016. (وقفية جمال عبد الناصر الثقافية)

هيكل، فتوح أبو دهب. **التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية.** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.

يوسف، عماد. **تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة.. مقاربة جيوبوليتيكية.** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015.

دوريات

إبراهيم، سعد الدين. «عوامل قيام الثورات العربية.» **المستقبل العربي:** السنة 35، العدد 399، أيار/مايو 2012.

أبو طالب، حسن. «انهيار جامعة الدول العربية؟.» **السياسة الدولية**: العدد 185، تموز/يوليو 2011 (ملحق تحولات استراتيجية)

أبو الفضل، محمد. «الاحتلال الأمريكي في اليمن.» **السياسة الدولية**: العدد 185، تموز/يوليو 2011 (ملحق تحولات استراتيجية)

أحمد، أحمد يوسف. «أزمة اليمن.. حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية.» **آفاق المستقبل** (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية): العدد 27، تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر 2015.

________. «مدخل إلى قراءة إجمالية في المشهد العربي.» **المستقبل العربي:** السنة 38، العدد 443، كانون الثاني/يناير 2016.

أحمد، عزة هاشم. «أبعاد ودلالات التحرك المصري في ليبيا.» **السياسة الدولية:** 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

إسحاق، سالي خليفة. «تحذير تاريخي: التقديرات المسجلة لنهاية سلاسل الثورات في الخبرة الدولية.» **السياسة الدولية:** العدد 185، تموز/يوليو 2011.

إسماعيل، محمد صادق. «مستقبل الأمن الجماعي العربي في ضوء الثورات العربية.» **سلسلة أوراق** (مكتبة الإسكندرية): العدد 10، كانون الثاني/يناير 2013.

أونيش، ضياء. «تركيا والربيع العربي: بين الاعتبارات الأخلاقية والمصالح الذاتية.» **رؤية تركية:** السنة 1، العدد 4، شتاء 2012.

إيموس فيل دي وغايل بيير وبيورن روثر. «تكلفة الصراع: الصراع في الشرق الأوسط يسفر عن خسائر فادحة في اقتصادات المنطقة.» **مجلة التمويل والتنمية** (صندوق النقد الدولي): السنة 54، العدد 4، كانون الأول/ديسمبر 2017.

بايف، باڤيل. «روسيا وموقفها المضاد للثورات العربية.» **رؤية تركية**: العدد 2، صيف 2012.

بلقزيز، عبد الإله. «آليات التفكيك وظواهره في الوطن العربي.» **المستقبل العربي:** السنة 38، العدد 443، كانون الثاني/يناير 2016.

البنك الدولي. «أسعار النفط.. إلى أين؟.» **الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**: العدد 7، تموز/يوليو 2016.

بوبوش، محمد. «قضايا العرب والشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية.» **المستقبل العربي**: السنة 40، العدد 462، آب/أغسطس 2017.

البلوشي، مريم يوسف. «أثر العلاقات العمانية ـ الإيرانية في أمن دول مجلس التعاون بعد الربيع العربي.» **المستقبل العربي**: السنة 38، العدد 445، آذار/مارس 2016.

توتشي، ناتالي. «أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط.» **السياسة الدولية**: العدد 182، تشرين الأول/أكتوبر 2010.

چـبچي، أرول وقادر أوستـُن. «سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية.» **رؤية تركية**: السنة 1، العدد 3، خريف 2012.

جريديني، رائد. «الدولة الغنائمية والربيع العربي.» **إضافات**: العددان 31 ـ 32، صيف ـ خريف 2015.

جيكس، مارتن. «نمط مختلف للتطور: الصين.. أي نوع من القوى العظمى ستكون؟،» **آفاق المستقبل** (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية): العدد 8، تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر 2010.

حرب، أسامة الغزالي. «نجم تركيا الساطع؟.» **السياسة الدولية**: السنة 45، العدد 182، تشرين الأول/أكتوبر 2010.

الحروب، خالد. «الثورات العربية والنظام العربي: التفكيك وإعادة التركيب.» **شؤون عربية**: العدد 146، صيف 2011.

حسن، عمّار علي. «عاصفة الحزم.. نمط التحالفات واحتمالات التكرار ومسارات المستقبل.» **السياسة الدولية**: العدد 206، تشرين الأول/أكتوبر 2016.

حسيب، خير الدين. «حول «الربيع» الديمقراطي العربي.. الدروس المستفادة».» **المستقبل العربي**: السنة 33، العدد 386، نيسان/أبريل 2011.

حمادة، أمل. «إيران والثورات العربية.» **رؤية تركية**: السنة 1، العدد 4، شتاء 2012.

حميد، علي محسن. «التركيبة الطائفية في اليمن وعلاقتها بالحكم والثورة.» **شؤون عربية**: العدد 153، ربيع 2013.

خربوش، محمد صفي الدين. «التحدي الإسلامي للهوية الوطنية.. وإحباط التغيير العربي.» **السياسة الدولية**: العدد 198، تشرين الأول/أكتوبر 2014.

________. «شروط الرحيل: هل استنفدت الدولة الوطنية العربية قدرتها على الصمود.» **السياسة الدولية**: العدد 209، تموز/يوليو 2017.

خضر، بشارة. «الاتحاد الأوروبي والربيع العربي.» **سياسات عربية** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات): العدد 2، أيار/مايو 2013.

خضيرات، عمر ياسين. «مواقف القوة الإقليمية والدولية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي (2010 ـ 2015).» **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب** (إربد - الأردن): السنة 14، العدد 1، 2017.

خليفة، عزمي. «التأرجح: موقف دول الخليج العربي من ثورة 25 يناير في مصر.» **السياسة الدولية:** العدد 187، كانون الثاني/يناير 2012.

الخوالدة، صالح عبد الرزاق فالح. «مشاركة المرأة الأردنية السياسية في مرحلة الربيع العربي: دراسة تحليلية لمشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2013.» **مجلة دراسات وأبحاث:** العدد 23، حزيران/يونيو 2016.

راشد، باسم. «المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي.» **سلسلة أوراق** (مكتبة الإسكندرية): العدد 9، 2013.

رحيم، محمد عزت. «الردع الاستباقي: ما الذي تغير في توجهات وأدوات السياسة الخارجية السعودية.» حالة الإقليم، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، العدد 15، 2015.

الزويري، محجوب. «العبء المذهبي: العوامل الحاكمة للسياسة الإيرانية تجاه العالم العربي.» **السياسة الدولية:** العدد 199، كانون الثاني/يناير 2015 (ملحق تحولات استراتيجية)

داود، وفاء علي. «التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها.» **مجلة الديمقراطية:** العدد 94، كانون الثاني/يناير 2013.

الداوود، محمود علي. «التوجهات الإقليمية التركية نحو بلدان الجوار العربية.» **المستقبل العربي:** السنة 39، العدد 456، شباط/فبراير 2017.

الذوادي، محمود. «الثورات العربية وقضية الهوية.» مجلة **الديمقراطية:** العدد 52، كانون الثاني/يناير 2014.

سالم، بول. «الشرق الأوسط: مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي.» **أوراق كارنيغي** (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي): العدد 9، تموز/يوليو 2008.

سعد الدين، نادية. «الارتباك الاستراتيجي: اقترابات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط.» **السياسة الدولية:** العدد 203، كانون الثاني/يناير 2016 (ملحق تحولات استراتيجية)

________. «مسارات التحول: المعادلات الأمنية الجديدة في النظام الإقليمي العربي.» **السياسة الدولية:** العدد 205، تموز/يوليو 2016.

سلامة، معتز. «الإصلاح السياسي: السياسة الأمريكية والاستجابات العربية.» **كراسات استراتيجية** (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام): العدد 153، 2005.

________. «إيران والأمن القومي العربي 1979 ـ 2016.» **آفاق عربية:** العدد 1، آذار/مارس 2017.

________. «الصعود: التمدد الإقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي.» **السياسة الدولية:** العدد 185، تموز/يوليو 2011.

سليمان، عادل. «توجهات ميزانية الدفاع الأمريكية لعام 2006.» **السياسة الدولية:** العدد 163، كانون الثاني/يناير 2006.

سليمان، منى. «مستقبل مجلس التعاون في ضوء نتائج قمة الكويت.» **السياسة الدولية:** 10 كانون الأول/ديسمبر 2017؟

سيد أحمد، أحمد. «إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط.. حدود التغير. **السياسة الدولية:** العدد 207، كانون الثاني/يناير 2017.

السيد سليم، محمد. «ضغوط ما بعد الثورات: الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي.» **السياسة الدولية:** العدد 192، نيسان/أبريل 2013.

السيد، دلال محمود. «التغيرات في توازن القوى الإقليمي.» **آفاق عربية:** العدد 2، كانون الأول/ديسمبر 2017.

الشرجبي، عادل مجاهد. «وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن: الرابحون والخاسرون وإمكانية التطبيق.» **سياسات عربية** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات): العدد 7، آذار/مارس 2014.

الشرقاوي، يسرا. «تركيا ـ أمريكا.. سياسة خارجية بملامح جديدة.» **السياسة الدولية:** العدد 171، كانون الثاني/يناير 2008.

شرقية، إبراهيم. «إيران والعواصم الأربع: السيطرة بداية الانهيار.» **الحياة** (لندن): 2014/11/3.

شعبان، خالد. «عملية السور الواقي: وجهات نظر إسرائيلية.» **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني:** السنة 2، العدد 6، كانون الثاني/يناير ـ حزيران/يونيو 2002.

شكر، نغم نذير. «التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر.» **دراسات دولية** (جامعة بغداد): العدد 48، نيسان/أبريل 2011.

طارق، حسن. «الدولة الوطنية بعد الثورات جدل الأيديولوجيا والهوية: من تطابق الدولة والأمة إلى دولة المواطنين.» **سياسات عربية** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات): العدد 9، تموز/يوليو 2014.

طاهر، رانية. «الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي.» **رؤية تركية:** العدد 8، شباط/فبراير 2013.

عباس، سامح. «في ظل ثورات الربيع العربي: العلاقات التركية ـ الإسرائيلية من الاستراتيجية إلى التنافسية.» **رؤية تركية،** العدد 6، ربيع 2013.

عبد الله، عبد الخالق ومعتز سلامة. «الاتحاد الخليجي: دوافعه ومستقبله في ظل واقع خليجي متغير.» **المجلة العربية للعلوم السياسية:** العددان 45 ـ 46، شتاء ـ ربيع 2015.

العبد الرحمن، حكمات. «الصعود السلمي للصين.» **سياسات عربية** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات): العدد 14، أيار/مايو 2015.

عبد الرزاق، علاء. «قراءة في المبادرة الخليجية لحل الأزمة في اليمن: الأبعاد والدلالات.» **آراء حول الخليج**، العدد 88، كانون الثاني/يناير 2012.

عبد السلام، محمد. «إقليم بلا نظام: البحث عن مفاتيح لفهم مستقبل منطقة الشرق الأوسط.» **السياسة الدولية**: العدد 185، تموز/يوليو 2011.

________. «سياسات الدول العربية تجاه الشرق الأوسط المحتمل.» **اتجاهات الأحداث** (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة)، العدد 27، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو 2018.

عبد الفتاح، بشير. «أمريكا والربيع العربي.» **شؤون عربية**: العدد 146، صيف 2011.

________. «السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة.» **السياسة الدولية**: العدد 182، تشرين الأول/أكتوبر 2010.

عبد المجيد، وحيد. «في انتظار تنظيم دولي جديد: أزمة الأمم المتحدة في مرحلة تقاعدها.» **السياسة الدولية**: العدد 206، تشرين الأول/أكتوبر 2016.

علام، مصطفى شفيق. «التقارب التركي ـ الخليجي.. الدوافع والمحفزات والآثار.» **السياسة الدولية**: العدد 182، تشرين الأول/أكتوبر 2010.

عوني، مالك. «السياقات الغالبة: الصعود الصيني إلى اللاقطبية،» **السياسة الدولية** (ملحق تحولات استراتيجية): العدد 207، كانون الثاني/يناير 2017.

عيد، محمد بدري. «ضد النظم: الأدوار التدخلية للجامعة العربية في الأزمات الإقليمية.» **السياسة الدولية**: العدد 187، كانون الثاني/يناير 2012.

غانم، إبراهيم البيومي. «الرؤية العربية لتركيا الجديدة.» **السياسة الدولية**: العدد 169، تموز/يوليو 2007.

فرحاوي، فؤاد. «تحالف الملكيات: دوافع مجلس التعاون الخليجي لضم الأردن والمغرب.» **السياسة الدولية**: العدد 185، تموز/يوليو 2011.

قانصو، وجيه. «الثورات العربية ومشاركة الإسلاميين في السلطة.» **المستقبل العربي**: السنة 35، العدد 407، كانون الثاني/يناير 2013.

كارس، هايدي عصمت. «مستقبل الاندماج الأوروبي في ضوء خروج المملكة المتحدة.» **السياسة الدولية**: العدد 206، تشرين الأول/أكتوبر 2016.

كربوسة، عمراني. «المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن... أي دور؟ بالإشارة لحالة المجتمع المدني في الجزائر.» **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية** (الجزائر): العدد 16، أيلول/سبتمبر 2014.

كشك، أشرف محمد. «معضلة متجددة: أمن الخليج في الرؤية الإيرانية.» **السياسة الدولية**: العدد 196، نيسان/أبريل 2014.

كعسيس ـ خلاصي، خليدة. «"الربيع العربي" بين الثورة والفوضى.» **المستقبل العربي:** السنة 36، العدد 421، آذار/مارس 2014.

لخضر، زازة. «حماية حقوق الإنسان في النظام العربي مقارنة بالنظام الأوروبي.» **المجلة الأفريقية للعلوم السياسية:** 2 نيسان/أبريل 2017.

اللباد، مصطفى. «أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية.» **السياسة الدولية:** السنة 45، العدد 182، تشرين الأول/أكتوبر 2010.

مبروك، شريف شعبان. «روسيا في المنطقة العربية: طموح استراتيجي ومصالح جيوسياسية.» **شؤون عربية:** العدد 164، شتاء 2015.

مجيد، إياد عبد الكريم. «الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا أنموذجًا).» **مجلة العلوم السياسية** (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد): العدد 46، تموز/يوليو 2013.

المراغي، إسلام. «كيف مدت إيران أذرعها بين العرب في 2016؟.» مجلة **إضاءات:** 28 كانون الأول/ديسمبر 2016.

المرزوقي، منصف. «الآفاق المرعبة والمذهلة للثورات العربية.» **المستقبل العربي:** السنة 33، العدد 386، نيسان/أبريل 2011

مرسي، مصطفى عبد العزيز. «أزمة العلاقات مع قطر: أسبابها وتداعياتها على مجلس التعاون الخليجية.» **شؤون عربية:** العدد 171، شتاء 2017.

مسلم، طلعت أحمد. «مقترحات حول القوة العربية المشتركة.» **المستقبل العربي:** السنة 38، العدد 445، آذار/مارس 2016.

مصطفى، عبد التواب. «إشكاليات وتحديات جديدة: مستقبل التعاون العربي بعد الثورات.» **السياسة الدولية:** العدد 192، نيسان/أبريل 2013.

معوض، علي جلال. «التحالفات غير المستقرة: تعقيدات إدارة العلاقات بين الحلفاء على المستويين الإقليمي والدولي.» **مجلة اتجاهات الأحداث** (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة): العدد 22، تموز/يوليو ـ آب/أغسطس 2017.

المقداد، محمد أحمد «تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية: العلاقات الإيرانية ـ العربية.. دراسة حالة،» مجلة **دراسات** (كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ـ الجامعة الأردنية): السنة 40، العدد 2، 2013.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. «الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء (2000 ـ 2018).» **نشرة ضمان الاستثمار:** السنة 34، العدد 4، تشرين الأول/أكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر 2016.

ناجي، محمد عباس. «الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية.» **السياسة الدولية:** العدد 185، تموز/يوليو 2011.

نافعة، حسن. «الأمن القومي العربي بين أخطار الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل.» **المستقبل العربي:** السنة 38، العدد 438، آب/أغسطس 2015.

نور الدين، محمد. «تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج: تركيا إلى أين؟.» **المستقبل العربي:** السنة 39، العدد 456، شباط/فبراير 2017.

________. « تركيا والعالم العربي.. علاقات محسوبة.» **السياسة الدولية:** العدد 169، تموز/يوليو 2007.

هاشم، نوار جليل وأمجد زين العابدين طعمة. «الموقف الروسي من الثورات العربية: ليبيا، ومصر، وسورية أنموذجًا.» **سياسات عربية:** العدد 12، كانون الثاني/يناير 2015.

هلال، علي الدين. «سؤال البقاء: النظام الإقليمي العربي في مواجهة مخاطر الانقسام والطائفية.» **السياسة الدولية:** العدد 198، تشرين الأول/أكتوبر 2014.

اليوسف، نورة بنت عبد الرحمن. «العلاقة الطاقية بين البلدان العربية والصين.» **المستقبل العربي:** السنة 40، العدد 460، حزيران/يونيو 2017

مؤتمرات، ندوات

الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب (مؤتمر). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح: أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، 21 ـ 22 يونيو 2004. تحرير ممدوح سالم. القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2004.

مستقبل التغيير في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرة التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. تحرير عبد الإله بلقزيز. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

من أجل إصلاح جامعة الدول العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المؤتمر الشعبي العام في اليمن. تحرير محمد جمال باروت. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

النظام العربي إلى أين؟. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

أطروحات ورسائل جامعية

سالم، شحاتة محمد ناصر. «سياسات النظم الحاكمة في مملكة البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية خلال الفترة من 2003 ـ 2008: دراسة مقارنة.» (رسالة ماجستير، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 2010).

________. «السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 1979ـ 2012،» (أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2012).

مواقع إلكترونية

أبو شعير، فرح الزمان. «محددات الموقف الإيراني من مصر بعد الثورة.» مركز الجزيرة للدراسات، 3 كانون الثاني/يناير 2013، <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/01/201318102638814469.html>.

أبو القاسم، محمود حمدي. «تداعيات خطرة: أبعاد التدخل العسكري الروسي في سوريا.» المركز العربي للبحوث والدراسات، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، <http://www.acrseg.org/39596>.

أحمد، صافيناز محمد. «هل بات استقلال كردستان واقعًا؟.» مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 10 تموز/يوليو 2017، <http://acpss.ahram.org.eg/News/16344.aspx>.

أحمديان، حسن. «الموقف الإيراني من تطورات اليمن: وجهة نظر إيرانية.» مركز الجزيرة للدراسات، 25 حزيران/يونيو 2015، <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/2015625759265 6750.html>.

إدريس، محمد السعيد. «إشكاليات الاتحاد الخليجي وتحديات ما بعد قمة الكويت.» المركز العربي للبحوث والدراسات، 24 كانون الأول/ديسمبر 2013، <http://www.acrseg.org/2107>.

________. «رهانات أردوغان الخاسرة في العراق وسوريا.» المركز العربي للبحوث والدراسات، 26 أيلول/سبتمبر 2016، <http://www.acrseg.org/40362>.

الأزمة اليمنية.. ثورة لم تنجز.» منتدى البدائل العربي للدراسات، 16 نيسان/أبريل 2015، <https://goo.gl/1o1WJq>.

أيدنتسباس، أسلي. «سياسة تركيا الجديدة نحو سوريا.» معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2011، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkeys-new-policy-on-syria>.

بالسي، بيرم. «المعضلة السورية: ردّ تركيا على الأزمة.» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 10 شباط/فبراير 2012، <http://carnegie-mec.org/2012/02/10/ar-pub-47154>.

الباسوسي، أحمد زكريا. «دويلات ثلاث: اليمن من فيدرالية «موحدة» إلى تقسيم فعلي.» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2014، <https://goo.gl/WJ6iF7>.

بدوي، أحمد موسى. «سياسة الدم: تركيا تحارب داعش أم الأكراد؟.» المركز العربي للبحوث والدراسات، 9 آب/أغسطس 2015، <http://www.acrseg.org/39258>.

البنك الدولي. «خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا.» 10 تموز/يوليو 2017، <https://bit.ly/34CgkQl>.

حمزاوي، عمرو. «في تشريح أزمة الدولة الوطنية: ملاحظات على النقاش العالمي.» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 16 كانون الأول/ديسمبر 2010. <https://carnegie-mec.org/2010/12/16/ar-pub-42153>.

الخطيب، لينا [وآخرون]. «سياسة الغرب تجاه سوريا: تطبيق الدروس المستفادة.» ورقة بحث، المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس)، آذار/مارس 2017، <https://bit.ly/2YVqzvN>.

خليل، محمد عبد القادر. «انحيازات خاطئة... الحسابات التركية حيال الأزمة الخليجية ـ القطرية.» مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 17 حزيران/يونيو 2017، <http://acpss.ahram.org.eg/News/16322.aspx>.

الدوسري، هالة. «إسكات المعارضة في السعودية.» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://carnegie-mec.org/sada/74654>.

دياب، أحمد. «هجمات بروكسل: التداعيات المحتملة لضرب الإرهاب عاصمة أوروبا.» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 23 آذار/مارس 2016، <https://goo.gl/FQnN2U>.

رأفت، إجلال. «انعكاس قيام دولة الجنوب على الوضع في السودان وعلى دول الجوار.» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 10 شباط/فبراير 2011، <https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/art24.aspx>.

رجب، إيمان. «إعادة تقييم: النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الثورات العربية.» المركز العربي للبحوث والدراسات، 2 أبريل 2015، <http://www.acrseg.org/36826>.

الرنتيسي، محمود سمير. «العلاقات التركية ـ الأميركية في عهد ترامب: من خيبة الأمل إلى تصاعد التوتر.» مركز الجزيرة للدراسات، 27 كانون الأول/ديسمبر 2017، <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/12/171227103510610.html>.

سالم، بول. «ديناميكيّات التقدم والتراجع في الثورات العربية.» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 17 آذار/مارس 2011، <https://carnegie-mec.org/2011/03/17/ar-pub-43161>.

السعداوي، عاطف. «تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي.. فرص الفشل والنجاح.» بوابة العين الإخبارية، 29 أيلول/سبتمبر 2018، <https://al-ain.com/article/iran-crisis-america>.

السعدي، سلام. «تحولات في صفوف المعارضة السورية المسلحة.» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 11 كانون الأول/ديسمبر 2015، <https://carnegie-mec.org/sada/62257>.

سلامة، معتز. «إعادة صياغة الدور السعودي إقليميًا.» روسيا اليوم، 12 حزيران/يونيو 2016، <https://bit.ly/3h9C8GE>.

شامي، رالف [وآخرون]. «ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص.» صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2012، <https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/dp/2012/1201mcda.pdf>

شبانة، أيمن. «أبعاد الدور: دوافع تأسيس تركيا قاعدة عسكرية في الصومال.» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 6 نيسان/أبريل 2017، <https://goo.gl/hT4T7F>.

صايغ، يزيد. «تحديات تواجه دور مصر الإقليمي.» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 4 آذار/مارس 2015، <https://carnegie-mec.org/2015/03/04/ar-pub-59253>

________. «الفرصة الضائعة: السياسة وإصلاح الشرطة في مصر وتونس.» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 16 آذار/مارس 2015، <https://carnegie-mec.org/publications/59375>.

________. «معضلات الإصلاح: ضبط الأمن في المراحل الانتقالية في الدول العربية.» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 30 آذار/مارس 2016، <https://carnegie-mec.org/2016/03/30/ar-pub-63155>.

صقر، أمل. «مكاسب مشتركة: خمسة محاور في تقييم نتائج زيارة ترامب إلى الرياض.» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 22 أيار/مايو 2017، <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2819>.

صلاح، مصطفى. «عسكرة السياسة التركية: استراتيجيات العمل وحدود التوظيف.» المركز العربي للبحوث والدراسات، 19 نيسان/أبريل 2018، <http://www.acrseg.org/40705>.

الصمادي، فاطمة. «إيران والثورات العربية: سرديات بناء المركزية الإيرانية.» تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، تشرين الثاني/نوفمبر 2016، <https://rawabetcenter.com/archives/34933>.

________ (مشرف). «استطلاع رأي: إيران في ميزان النخبة العربية.،» مركز الجزيرة للدراسات، 18 كانون الثاني/يناير 2016، <http://studies.aljazeera.net/ar/files/2016/01/20161188447532819.html>.

عادلي، عمرو. «هل يطلق مؤتمر مارس عملية التعافي الاقتصادي المصري؟.» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 5 آذار/مارس 2015، <http://carnegie-mec.org/2015/03/05/ar-59256/i3hk>.

عاشي، الحسن. «ثمن الاستقرار في الجزائر.» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 25 نيسان/أبريل 2013، <http://carnegie-mec.org/2013/04/25/ar-pub-51632>.

________. «هل تتجنّب الجزائر الربيع العربي؟.» مركز كارنيغي لشرق الأوسط، 31 أيار/مايو 2012، <https://carnegie-mec.org/2012/05/31/ar-pub-48293>.

عاطف، أحمد. «توافقات مصلحية: لماذا تغيرت طبيعة التحالفات في الشرق الأوسط؟.» مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 6 آب/أغسطس 2015، <http://rawabetcenter.com/archives/10514>.

عباس، نجم. «الاتحاد الاقتصادي الأوراسي: حماية للاقتصاد وحصانة للأنظمة.» مركز الجزيرة للدراسات، 17 أيار/مايو 2015، <https://bit.ly/3hzaJxT>.

عبد الله، عبد الخالق. «انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي.» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 16 نيسان/أبريل 2012، ص 25، <https://bit.ly/3lk9C7E>.

عبد الحليم، إيمان أحمد. «تهديدات ضاغطة: التجنيد الإلزامي في الخليج.. هل حان وقت التطبيق؟،» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 3 كانون الأول/ديسمبر 2016، <https://goo.gl/ehZZcp>.

عبد الرحيم، تسنيم. «شمال أفريقيا: ملاذ أوروبا الأخير لمعالجة مسألة الهجرة.» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 23 شباط/فبراير 2017، <http://carnegie-mec.org/sada/68098>.

عثمان، طارق. «ثورات وثورات مضادة: في تحولات النظام الإقليمي العربي.» قضايا، مركز الجزيرة للدراسات، 26 آب/أغسطس 2014، <https://bit.ly/31otVJj>.

عزام، مها. «المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية.» مذكرة إحاطة، المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس)، أيار/مايو 2012، <https://bit.ly/3guLYl7>

علاء الدين، رانج. «احتواء الميليشيات الشيعية: المعركة من أجل استقرار العراق.» موجز السياسة، مركز بروكنجز الدوحة، كانون الأول/ديسمبر 2017، <https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2017/11/shiite-militias-in-iraq-web.pdf>.

عمر، محمد. «آليات تدخل مصر لحل الأزمة السورية ومستقبل دورها لإنهاء الحرب الأهلية.» مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 4 آب/أغسطس 2017، .<https://goo.gl/aDQj5h>

________. «الدور الإقليمي لمصر.. بين التطلعات وحدود التأثير.» مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 26 كانون الأول/ديسمبر 2017، <<https://bit.ly/3iUUgVk>>.

عيد، محمد بدري. «التجنيد الإلزامي في دول الخليج: الدواعي الاستراتيجية والتحديات الماثلة.» مركز الجزيرة للدراسات، 28 تشرين الأول/أكتوبر 2014، <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410279957176835.html>.

غريوال، شاران. «ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي.» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 24 شباط/فبراير 2016، <http://carnegie-mec.org/2016/02/24/ar-pub-62830>.

الغنيمي، عبد الرؤوف مصطفى. «مستقبل التوغل الإيراني في سوريا في ميزان نظرية الدور في العلاقات الدولية.» المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 6 آب/أغسطس 2017، <https://goo.gl/m2Meee>

فرانسيس، ألكساندرا. «أزمة اللاجئين في الأردن.» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 21 أيلول/سبتمبر 2015، <https://carnegie-mec.org/2015/09/21/ar-pub-61296>.

فرحات، محمد فايز. «تحولات الخريطة السياسية في مصر بعد ثورة يناير.» مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 26 كانون الثاني/يناير 2017، <http://acpss.ahram.org.eg/News/15216.aspx>.

فورد، روبرت. «ما هي سياسة ترامب الحقيقية في سوريا؟.» مركز الجزيرة للدراسات، 5 حزيران/يونيو 2018، <https://goo.gl/MP7PNL>.

قنديل، أماني. «التحولات في البنية والوظيفة: المجتمع المدني بعد الثورات في مصر (2 ـ 2).» المركز العربي للبحوث والدراسات، 30 كانون الأول/ديسمبر 2014، <http://www.acrseg.org/32498>.

كاماك، بيري [وآخرون]. «انكسارات عربية: مواطنون، دول، وعقود اجتماعية.» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، كانون الأول/ديسمبر 2016، <http://carnegie-mec.org/2017/01/18/ar-pub-67650>.

كرو، محمد. «خطوة تونس التاريخية نحو الديمقراطية.» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 22 نيسان/أبريل 2014، <http://carnegie-mec.org/2014/04/22/ar-pub-55404>.

كننمنت، جني. «البحرين: ما وراء الجمود.» المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس)، حزيران/يونيو 2012، <https://goo.gl/2AfkdF>.

كوروغلو، برهان. «تركيا والثورة الليبية: الدبلوماسية أولاً.» مركز الجزيرة للدراسات، 1 أيار/مايو 2011، <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172113495578376.html>.

ليستر، تشارلز. «الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا.» موجز السياسة، مركز بروكنغز الدوحة، أيار/مايو 2014، <https://brook.gs/3gxHgTY>.

مرسي، مصطفى عبد العزيز. «أبعاد الموقف الإيراني من الثورة الشعبية في مصر.» مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 21 شباط/فبراير 2011، <https://bit.ly/3gitdRZ>.

المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. «اقتصاديات إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.» البنك الدولي (نيسان/أبريل 2017)، <https://bit.ly/2D3MetL>.

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. «سد الثغرات: لماذا تصاعدت ضغوط السياسة الأمريكية ضد إيران؟.» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 17 تموز/يوليو 2018، <https://goo.gl/o6oQXw>.

مرهون، علي. «ليبيا: من التدخل إلى الحرب بالوكالة.» مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، 13 تموز/يوليو 2017، <http://www.achariricenter.org/libya-from-intervention-to-proxy-war-ar/>.

مسعد، نيفين عبد المنعم. «العلاقات المصرية ـ الإيرانية.. إلى أين؟.» مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 28 نيسان/أبريل 2011، <https://bit.ly/3b1N8Dz>.

مصطفى، محمد جلال. «الدّين والنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني: سببه ونتيجته وعلاجه.» معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 31 أيار/مايو 2018 <https://bit.ly/2El8OhY>.

معهد الدراسات العربية. «العلاقات العربية ـ العربية بعد الثورات.. التحديات والملامح الجديدة.» 9 أيار/مايو 2013، <https://goo.gl/PbCfS9>.

منشاوي، إبراهيم. «سؤال المستقبل: جامعة الدول العربية إلى أين؟.» المركز العربي للبحوث والدراسات، 3 آذار/مارس 2014، <http://www.acrseg.org/2585>

________. «العلاقات المصرية الأمريكية: لغة بدأت تتقارب،» المركز العربي للبحوث والدراسات، 20 كانون الثاني/يناير 2014، <http://www.acrseg.org/2438>.

منيمنة، حسن. «السعودية تقدم لبنان هدية لإيران.» معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://bit.ly/3htVRRs>.

ميكائيل، براء. «أوروبا أمام الثورة الليبية: اتحاد بمواقف متضاربة.» مركز الجزيرة للدراسات، 14 أيار/مايو 2011، <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172233313140614.html>.

ميلر، لوريل إي وجيفري مارتيني. «التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة من حول العالم.» مؤسسة راند، 2013، <https://bit.ly/32udryy>

نبوءة إيرانية: ثورة مصر تؤسس لشرق أوسط إسلامي،» موقع ميدل إيست أون لاين، 1 شباط/فبراير 2011،<https://bit.ly/2FN6NeZ> .

النعامي، صالح. «نفقات الأمن الإسرائيلي في ظل الثورات العربية.» تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تموز/يوليو 2011، <https://goo.gl/4PiBS4>.

وحدة البحوث والدراسات. «رياح الربيع العربي تهب على العراق ما بين الطائفية والصراع السياسي.» المركز العربي للبحوث والدراسات، 29 كانون الأول/ديسمبر 2013، <http://www. acrseg.org/2294/bcrawl>.

ووحدة تحليل السياسات. «تطورات الموقف الأميركي من الثورة السوريّة.» تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 27 شباط/فبراير 2013، <https://bit.ly/3b9mVTS>.

________. «العراق بعد الانسحاب العسكري الأميركي،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 29 كانون الأول/ديسمبر 2011، <https://bit.ly/2Eb2R7c>.

________. «الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية ومستجداته.» تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 26 حزيران/يونيو 2012،<https://bit.ly/2QuZJpw>

وحيد، مروة. «دوافع أنقرة: دلالات دخول قوات تركية إلى مدينة الموصل.» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 8 كانون الأول/ديسمبر 2015، <<https://goo.gl/FusxMF>.

يونس، محمد عبد الله. «استيعاب الصدمات: كيف تتعامل دول الشرق الأوسط مع التحولات الإقليمية الكبرى؟،» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 8 تموز/يوليو 2018، <https://goo.gl/jBAqYu>.

2 ـ الأجنبية

Books

Arjomand, Said Amir (ed.). *The Arab Revolution of 2011: A Comparative Perspective.* New York: Suny Press, 2015.

Backer, David, Ravinder Bhavnani and Paul Huth. *Peace and Conflict 2016.* New York: Routledge, 2016.

Chivvis, Christopher S. and Jeffrey Martini. *Libya After Qaddafi: Lessons and Implications for the Future.* Washington, DC: The RAND Corporation, 2014.

Cliff, Roger. *China's Military Power: Assessing Current and Future Capabilities*. New York: Cambridge University Press, 2015.

Council on Foreign Relations/Foreign Affairs, *The New Arab Revolt: What Happened, What It Means, and What Comes Next*. New York: Council on Foreign Relations/Foreign Affairs, 2011.

Debeuf, Koert. *Inside the Arab Revolution: Three Years on the Front Line of the Arab Spring*. Belgium: Lannoo Campus Publishers, 2014.

Demir, Ýdris (ed.). *Turkey's Foreign Policy Towards the Middle East: Under the Shadow of the Arab Spring*. Cambridge, MA: Cambridge Scholars Publishing, 2017.

Felsch, Maximilian and Martin Wählisch (eds.). *Lebanon and the Arab Uprisings: In the Eye of the Hurricane.* London; New York: Routledge, 2016.

Fraihat, Ibrahim. *Unfinished Revolutions: Yemen, Libya, and Tunisia after the Arab Spring*. New Haven, CT; London: Yale University Press, 2016.

Fürtig, Henner [et al.]. *Regional Powers in the Middle East: New Constellations after the Arab Revolts*. New York: Palgrave Macmillan, 2014.

Gartenstein-Ross, Daveed and Jonathan Schanzer (eds.) *Allies, Adversaries and Enemies: America's Increasingly Complex Alliances.* Washington: FDD Press, 2014.

Gideon, Rose. *The Arab Spring at Five: A Comprehensive Look at How 2011 Shaped the Middle East*. Washington, DC: Foreign Affairs' Anthology Series, 2016.

Haass, Richard N. *A World in Disarray: American Foreign Policy and the Crisis of the Old Order*. New York: Penguin Press, 2017.

Huntington, Samuel P. *Political Order in Changing Societies*. New Haven, CT: Yale University Press, 1968.

Kissinger, Henry. *World Order*. New York: Penguin Books, 2015.

Kubicek, Paul, Emel Parlar Dal and H. Tarik Oğuzlu (eds.). *Turkey's Rise as an Emerging Power*. London; New York: Routledge, 2014.

Lynch, Marc (ed.). *The Arab Uprisings Explained: New Contentious Politics in the Middle East*. New York: Columbia University Press, 2014.

__________. *The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of the New Middle East*. New York: Public Affairs, 2012.

_________. *The New Arab Wars: Uprisings and Anarchy in the Middle East.* New York: Public Affairs, 2016.

Miniter, Richard. *Leading from Behind: The Reluctant President and the Advisors Who Decide for Him*. Unabridged ed. New York: Macmillan Audio, 2012.

Morell, Michael. *The Great War of Our Time: The CIA's Fight Against Terrorism -- From al Qa'ida to ISIS.* New York: Twelve, 2015.

Nasr, Vali *The Shia Revival: How Conflicts within Islam Will Shape the Future*. New York: W. W. Norton and Company, 2007.

Nye, Joseph S. (Jr.). *Is the American Century Over?*. Cambridge, UK: Polity Press, 2015.

Prashad, Vijay. *The Death of the Arab Nation and the Future of the Arab Revolution*. Berkeley, CA: University of California Press, 2016.

Radin, Andrew and Clinton Bruce Reach. *Russian Views of the International Order* California: RAND Corporation, 2017.

Schweller, Randall L. *Maxwell's Demon and the Golden Apple: Global Discord in the New Millennium*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2014.

Scobell, Andrew and Alireza Nader. *China in the Middle East: The Wary Dragon*. California: The RAND Corporation, 2016.

Vidino, Lorenzo (ed.). *The West and the Muslim Brotherhood after the Arab Spring*. Philadelphia, PA; Dubai: Al Mesbar Studies and Research Center and Foreign Policy Research Institute, 2013.

Wehrey, Frederic M. *Sectarian Politics in the Gulf: From the Iraq War to the Arab Uprisings*. New York: Columbia University Press, 2014.

_________ [et al.], *The Iraq Effect: The Middle East after the Iraq War.* Santa Monica, CA: The RAND Corporation, 2010.

Weiss, Michael and Hassan Hassan. *ISIS: Inside the Army of Terror*. New York: Regan Arts, 2016.

Youngs, Richard. *Europe in the New Middle East: Opportunity or Exclusion?*. London: Oxford University Press, 2014.

Periodicals

Abdo, Geneive. «The New Sectarianism: The Arab Uprisings and the Rebirth of the Shi'a - Sunni Divide.» Brookings Institution, *Analysis Paper*: no. 29, April 2013.

Allison, Graham. «China vs. America: Managing the Next Clash of Civilizations.» *Foreign Affairs*: vol. 96, no. 5, September - October 2017.

Boghardt, Lori Plotkin. «The Muslim Brotherhood on Trial in the UAE.» *Policy Watch* (Washington Institute for Near East Policy): no. 2064, 12 April 2013.

Borshchevskaya, Anna. «Russia in the Middle East: Motives, Consequences, Prospects.» *Policy Focus* (Washington Institute for Near East Policy): no. 142, February 2016.

Byman, Daniel L. «Israel's Pessimistic View of the Arab Spring.» *The Washington Quarterly*: vol. 34, no. 3, Summer 2011.

Crocker, Chester A. «The Strategic Dilemma of a World Adrift.» *Survival*: vol. 57, no. 1, February - March 2015.

Freeman, Chas W. «The Collapse of Order in the Middle East.» The Middle East Policy: vol. 21, no. 4, Winter 2014.

Haass, Richard N. «The Age of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 3, May - June 2008.

_________. «The Unraveling: How to Respond to a Disordered World.» *Foreign Affairs*: vol. 93, no. 6, November - December 2014.

Henderson, Simon. «The Next King of Saudi Arabia.» *Policy Watch*: no. 2543, January 8, 2016.

_________. «Small War or Big Problem?, Fighting on the Yemeni - Saudi Border,» *Policy Watch:* no. 1599, November 2009.

Jeffrey, James F. «U.S. Troop Deployment in Syria: Potential Pitfalls.» *Policy Watch* (The Washington Institute): no. 2900, 12 December 2017.

Khalaji, Mehdi. «Iran's Policy Confusion about Bahrain,» *Policy Watch*:-no. 1823, 27 June 2011.

Levitt, Matthew. «Iran and Bahrain: Crying Wolf, or Wolf at the Door?.» *Policy Watch* (Washington Institute): no. 2255, 16 May 2014.

Lynch, Marc. «The New Arab Order: Power and Violence in Today's Middle East.» *Foreign Affairs*: vol. 97, no. 5, September - October 2018.

________. «Obama and the Middle East: Rightsizing the U.S. Role.» *Foreign Affairs*: vol. 94, no. 5, September - October 2015.

Susser, Asher. «The Decline of the Arabs.» *Middle East Quarterly*: vol. 3, no. 4, Fall 2003.

Swaine, Michael D. «Chinese Views on the U.S. National Security and National Defense Strategies.» *China Leadership Monitor*: no. 56, May 2018.

Taspinar, Omer. «Turkey's Middle East Policies: Between Neo - Ottomanism and Kemalism.»-*Carnegie Paper* (Carnegie Endowment for International Peace): no. 10, September 2008.

Thompson, William R. «The Regional Subsystem: A Conceptual Explication and a Propositional Inventory.» *International Studies Quarterly*: vol. 17, no. 1, March 1973.

Tira, Ron. «The Future Middle East Strategic Balance: Conventional and Unconventional Sources of Instability.» *Proliferation Papers* (French Institute of International Relations): no. 56, September 2016.

Websites

Achy, Lahcen. «Economic Roots of Social Unrest in Yemen.» Carnegie Middle East Center, 10 March 2011, <http://carnegie-mec.org/2011/03/10/economic-roots-of-social-unrest-in-yemen-pub-42987>.

Allen, John R and Michael E. O'Hanlon. «A Blueprint for Minimizing Iran's Influence in the Middle East,» Carnegie Endowment for International Peace, 23 October 2017, <https://www.brookings.edu/blog/markaz/2017/10/23/a-blueprint-for-minimizing-irans-influence-in-the-middle-east/>.

Anaskaysi, Danial. «Iraq's Protests Test Maliki's Leadership.» Carnegie Endowment for International Peace, 3 March 2011, <https://carnegie-mec.org/2011/03/03/iraq-s-protests-test-maliki-s-leadership-pub-42849>.

Balanche, Fabrice. «Will Astana Displace Geneva in the Syrian Peace Process?.» Washington Institute for Near East Policy, 20 January 2017, <https://bit.ly/3hCtBMG>.

Bandow, Doug. «Europeans Rely on America to Protect Them from Vladimir Putin.» Cato Institute, 24 June 2015, <https://www.cato.org/blog/europeans-rely-america-protect-them-vladimir-putin>.

Barma, Mustansir. «Struggles for Egypt's Tourism Sector,» Carnegie Endowment for International Peace, 17 December 2015, <http://carnegieendowment.org/sada/62307>.

Benaim, Daniel. «What Does Trump Really Want From Sisi?.» *Foreign Policy*: 3 April 2017, <https://foreignpolicy.com/2017/04/03/what-does-trump-really-want-from-sisi/>.

Cagaptay, Soner and Marc J. Sievers, «Turkey and Egypt's Great Game in the Middle East,» *Foreign Affairs* (8 March 2015), <https://www.foreignaffairs.com/articles/turkey/2015-03-08/turkey-and-egypts-great-game-middle-east>.

Cagaptay, Soner and Tyler Evans. «Turkey's Changing Relations with Iraq: Kurdistan Up, Baghdad Down.» The Washington Institute (October 2012), <http://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/pubs/PolicyFocus122_CagaptayEvans.pdf>.

Casey, Kevin. «Oil, Libyans' Bargaining Chip.» Carnegie Endowment for International Peace, 11 February 2014, <http://carnegieendowment.org/sada/54490>.

Christie, Edward Hunter. «Does Russia Have the Financial Means for its Military Ambitions?.» *NATO Review* (October 2016), <https://www.nato.int/docu/review/2016/Also-in-2016/Does-Russia-have-the-financial-means-for-its-military-ambitions/en/index.htm>.

«Country Case Study-Egypt: Post-Revolution Political Upheaval.» Foreign and Commonwealth Office-UK, 10 April 2014, <https://www.gov.uk/government/case-studies/country-case-study-egypt-post-revolution-political-upheaval>.

Dagres, Holly. «Questioning Iran's Regional Ambitions.» Carnegie Endowment for International Peace, 8 January 2018, <https://carnegieendowment.org/sada/75187>.

Dalay, Galip. «A Difference of Opinion? Fissures in US-Turkish Relations after Syria.» Brookings Doha Center, 26 January 2018, <https://www.brookings.edu/opinions/a-difference-of-opinion-fissures-in-u-s-turkish-relations-after-syria/>.

Dickinson, Elizabeth. «How Qatar Lost the Middle East,» *Foreign Policy*: 5 March 2014, <http://foreignpolicy.com/2014/03/05/how-qatar-lost-the-middle-east/>.

Engdahl, William. «Egypt's Revolution: Creative Destruction for a «Greater Middle East»?.» Global Research (25 January 2016), <https://www.globalresearch.ca/egypt-s-revolution-creative-destruction-for-a-greater-middle-east/23131>.

Fayed, Ammar. «Is the Crackdown on the Muslim Brotherhood Pushing the Group toward Violence?.» The Brookings Institution, 23 March 2016, <https://www.brookings.edu/research/is-the-crackdown-on-the-muslim-brotherhood-pushing-the-group-toward-violence/>.

Friedman, George. «Obama and the Arab Spring.» Stratfor (24 May 2011), <https://worldview.stratfor.com/article/obama-and-arab-spring>.

Gause, F. Gregory. «Tensions in the Saudi-American Relationship,» The Brookings Institution, 27 April 2014, <https://www.brookings.edu/opinions/tensions-in-the-saudi-american-relationship/>.

Goldberg, Jeffrey. «The Obama Doctrine, R.I.P.» *The Atlantic*: 7/4/2017, <https://www.theatlantic.com/international/archive/2017/04/the-obama-doctrine-rip/522276/>.

Harchaoui, Jalel. «How France Is Making Libya Worse: Macron Is Strengthening Haftar.» *Foreign Affairs* (21 September 2017), <https://www.foreignaffairs.com/articles/france/2017-09-21/how-france-making-libya-worse>.

The Institute for Economics and Peace (IEP). «Global Peace Index 2016.» Institute for Economics and Peace, 2017, <http://economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2016/06/GPI-2016-Report_2.pdf>.

__________. «Global Peace Index 2017.» Institute for Economics and Peace, 2017, pp. 128-129, <http://visionofhumanity.org/app/uploads/2017/06/GPI-2017-Report-1.pdf>.

__________. «Global Terrorism Index 2017: Measuring and Understanding the Impact of Terrorism.» Annul Report, 2017, <http://visionofhumanity.org/app/uploads/2017/11/Global-Terrorism-Index-2017.pdf>.

__________. «The Economic Value of Violence 2016: Measuring the Global Economic Impact of Violence and Conflict.» Institute for Economics and Peace, 2017, <http://visionofhumanity.org/app/uploads/2017/02/The-Economic-Value-of-Peace-2016-WEB.pdf>.

Karasik, Theodore and Giorgio Cafiero. «Saudi–Iranian Rivalry in Lebanon.» Carnegie Middle East Center, 13 November 2017, <https://carnegieen-dowment.org/sada/74718>

Katzman, Kenneth. «Bahrain: Reform, Security, and U.S. Policy.» Congressional Research Service Report, 29 September 2017, <https://apps.dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/1042281.pdf>

Khatib, Lina. «The Islamic State's Strategy: Lasting and Expanding.» Carnegie Middle East Center, 29 June 2015, <https://carnegieendowment.org/files/islamic_state_strategy.pdf>.

Larrabee, F. Stephen and Alireza Nader, «Turkish-Iranian Relations in a Changing Middle East.» RAND Corporation, 2013, <https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR200/RR258/RAND_RR258.pdf>.

Lister, Charles. «Trump's Syria Strategy Would Be a Disaster.» *Foreign Policy*: 17 November 2016,-<https://foreignpolicy.com/2016/11/17/trumps-syria-strategy-would-be-a-disaster/>

Lizza, Ryan. «Leading from Behind.» *The New Yorker*: 26 April 2011, <https://www.newyorker.com/news/news-desk/leading-from-behind>.

Lynch, Marc. «In Uncharted Waters: Islamist Parties Beyond Egypt's Muslim Brotherhood.» Carnegie Endowment for International Peace, 16 December 2016, <https://carnegieendowment.org/files/CP_293_Lynch_Muslim_Brotherhood_Final.pdf>.

Majumdar, Dave. «The Rise of Russia's Military.» *The National Interest:* 19 June 2018, <https://nationalinterest.org/feature/the-rise-russias-military-26339>.

Miller, Benjamin. «4 Middle East Events That Helped Expand Iran's Influence».» *The National Interest*: 10 December 2017, <https://nationalinterest.org/feature/4-middle-east-events-helped-expand-irans-influence-23583>.

Miller, Rory. «Saudi Arabia's Security Alliances: Can Riyadh Dominate the Middle East?.» *Foreign Affairs* (October 2017), <https://www.foreignaffairs.com/articles/saudi-arabia/2017-10-23/saudi-arabias-security-alliances?cid=int-fls&pgtype=hpg>.

Al-Muslimi, Farea. «The Southern Question: Yemen's War Inside the War.» Carnegie Middle East Center, 8 July 2015, <http://carnegie-mec.org/diwan/60627>.

Nader, Alireza. «Iran's Role in Iraq: Room for Cooperation?.» RAND Corporation, 1 June 2015, <https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE151/RAND_PE151.pdf>.

Nadimi, Farzin. «Iran's Afghan and Pakistani Proxies: In Syria and Beyond?.» Washington Institute for Near East Policy, 22 August 2016, <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/irans-afghan-and-pakistani-proxies-in-syria-and-beyond>.

Ostovar, Afshon. «Sectarian Dilemmas in Iranian Foreign Policy: When Strategy and Identity Politics Collide,» Carnegie Endowment for International Peace, 30 November 2016, <http://carnegieendowment.org/files/CEIP_CP288_Ostovar_Sectarianism_Final.pdf>.

Ottaway, Marina and Danial Anaskaysi. «Iraq: Protest, Democracy, and Autocracy.» Carnegie Endowment For International Peace, 28 March 2011, <https://carnegieendowment.org/2011/03/28/iraq-protest-democracy-and-autocracy-pub-43306>.

Pape, Robert A. «It's the Occupation, Stupid.» *Foreign Policy* (18 October 2010), <http://foreignpolicy.com/2010/10/18/its-the-occupation-stupid/>.

Patrick, Stewart. «How U.S. Allies Are Adapting to «America First»: Trump and World Order at One,» *Foreign Affairs* (23 January 2018), <https://www.foreignaffairs.com/articles/world/2018-01-23/how-us-allies-are-adapting-america-first>.

Pethiyagoda, Kadira. «What's Driving China's New Silk Road, and How Should the West Respond?,» Brookings Doha Center, 17 May 2017, <https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2017/05/17/whats-driving-chinas-new-silk-road-and-how-should-the-west-respond/>.

Polyakova, Alina. «Russia Is a Great Power Once Again.» *The Atlantic*: 26/2/2018, <https://www.theatlantic.com/international/archive/2018/02/russia-syria-putin-assad-trump-isis-ghouta/554270/>.

__________ and Benjamin Haddad. «Europe in the New Era of Great Power Competition: How the EU Can Stand Up to Trump and China.» *Foreign Affairs* (17 July 2018), <https://www.foreignaffairs.com/articles/europe/2018-07-17/europe-new-era-great-power-competition>.

Al-Qarawee, Harith Hasan. «Iraq's Sectarian Crisis: A Legacy of Exclusion.» Carnegie Middle East Center, 23 April 2014, <http://carnegie-mec.org/2014/04/23/iraq-s-sectarian-crisis-legacy-of-exclusion-pub-55372>.

Sadjadpour, Karim. «Iran: Syria's Lone Regional Ally.» Carnegie Endowment for International Peace, 9 June 2014, <https://carnegieendowment.org/2014/06/09/iran-syria-s-lone-regional-ally-pub-55834>.

Salem, Paul. «Can Lebanon Survive the Syrian Crisis?.» Carnegie Middle East Center, December 2012, <https://carnegieendowment.org/files/lebanon_syrian_crisis.pdf>.

_______ and Amanda Kadlec. «Libya's Troubled Transition.» Carnegie Endowment for International Peace, June 2012, <https://carnegieendowment.org/files/libya_transition.pdf>.

Santini, Ruth Hanau. «The Transatlantic Relationship After the Arab Uprisings: Stronger in North Africa, Shakier in the Middle East?.» The Brookings Institute, 9 June 2011, <https://brook.gs/31CkOVn>.

Satloff, Robert and David Schenker. «Growing Stress on Jordan.» Council on Foreign Relations, Contingency Planning Memorandum Update, March 2016, <https://www.cfr.org/report/growing-stress-jordan>.

Sayigh, Yezid. «The Syrian Opposition's Leadership Problem.» Carnegie Middle East Center, April 2013, <https://carnegieendowment.org/files/syrian_leaderiship_problem.pdf>.

El-Sherif, Ashraf. «The Muslim Brotherhood and the Future of Political Islam in Egypt.» Carnegie Endowment for International Peace, 21 October 2014, <http://carnegieendowment.org/2014/10/21/muslim-brotherhood-and-future-of-political-islam-in-egypt-pub-56980>.

Singh, Michael. «China's Military Presence in the Gulf,» The Washington Institute, 26 September 2014, <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/chinas-military-presence-in-the-gulf>.

________ [et al.]. «Protests in Iran: Why? What Impact? How Should the U.S. Respond?.» The Washington Institute, 8 January 2018, <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/protests-in-iran-why-what-impact-how-should-the-u.s.-respond>.

Steinberg, Jonathan. «1848 and 2011: Bringing Down the Old Order is Easy; Building A New One is Tough,» *Foreign Affairs*: 28 September 2011, <https://www.foreignaffairs.com/articles/2011-09-28/1848-and-2011>

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). «SIPRI Yearbook 2017: Armament, Disarmament and International Security (Summary).» <https://www.sipri.org/sites/default/files/2017-09/yb17-summary-eng.pdf>.

Stronski, Paul and Richard Sokolsky. «The Return of Global Russia: An Analytical Framework.» Carnegie Endowment for International Peace, December 2017,-<https://carnegieendowment.org/files/CP_320_web_final.pdf>.

Toaldo, Mattia. «Intervening Better: Europe's Second Chance in Libya.» European Council on Foreign Relations, May 2016, <https://bit.ly/2EDlC-QO>.

Trager, Eric. «The Muslim Brotherhood Is the Root of the Qatar Crisis.» The Washington Institute, 2 July 2017. <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-muslim-brotherhood-is-the-root-of-the-qatar-crisis>.

Transfeld, Mareike. «Houthis on the Rise in Yemen.» Carnegie Endowment for International Peace, 31 October 2014, <https://carnegieendowment.org/sada/57087>.

Ülgen, Sinan [et al.], «Emerging Order in the Middle East.» Carnegie Endowment for International Peace (May 2012), <https://carnegieendowment.org/2011/03/28/iraq-protest-democracy-and-autocracy-pub-43306>.

Ulrichsen, Kristian Coates. «Qatar and the Arab Spring: Policy Drivers and Regional Implications,» Carnegie Endowment for International Peace, 24 September 2014, <http://carnegieendowment.org/files/qatar_arab_spring.pdf>.

USC U.S.-China Institute, «China in U.S. National Security Strategy Reports, 1987-2017,» <https://china.usc.edu/sites/default/files/article/attachments/china-in-us-national-security-strategy-reports-1987-2017.pdf>.

Valeri, Marc. «Simmering Unrest and Succession Challenges in Oman.» Carnegie Endowment for International Peace, 28 January 2015, <https://carnegieendowment.org/files/omani_spring.pdf>.

Wehrey, Frederic. «The Precarious Ally: Bahrain's Impasse and U.S. Policy.» Carnegie Endowment for International Peace (February 2013), <https://carnegieendowment.org/files/bahrain_impasse.pdf>.

________ and Richard Sokolsky. «Imagining a New Security Order in the Persian Gulf.» Carnegie Endowment for International Peace, October 2015, <https://carnegieendowment.org/files/CP256_Wehrey-Sokolsky_final.pdf>.

________ and Wolfram Lacher. «Libya After ISIS: How Trump Can Prevent

the Next War.» *Foreign Affairs*: 22 February 2017, <https://www.foreignaffairs.com/articles/libya/2017-02-22/libya-after-isis>.

«What Does the Ongoing Israel-Iran Confrontation in Syria Mean?.» Atlantic Council, 2 August 2018, <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/what-does-the-ongoing-israel-iran-confrontation-in-syria-mean>.

Yom, Sean L. «Jordan's Fictional Reforms.» *Foreign Policy*: 9 November 2011, <https://foreignpolicy.com/2011/11/09/jordans-fictional-reforms/>.

Zainulbhai, Hani and Richard Wike. «Iran's Global Image Mostly Negative,» Pew Research Center, 18 June 2015, <http://www.pewglobal.org/2015/06/18/irans-global-image-mostly-negative/>.

Zogby, James. «Arab Attitudes Toward Iran, 2011,» Arab American Institute Foundation, June 2011, <https://https://b.3cdn.net/aai/305479e9e4365271aa_q3m6iy9y0.pdf>.

فهرس

ـ أ ـ

آل ثاني، تميم بن حمد: 292
آل ثاني، حمد بن جاسم: 119، 138
آل ثاني، حمد بن خليفة: 119
آل خليفة، خالد بن أحمد: 163
آل سعود، سلمان بن عبد العزيز: 113، 117، 125، 279
آل سعود، عبد الله بن عبد العزيز: 41، 113، 128
آل سعود، محمد بن سلمان: 292
آل نهيان، محمد بن زايد: 292
الإبراهيمي، الأخضر: 143، 154، 155، 175، 176
ابن الحسين، عبد الله الثاني: 123، 292
أبو الغيط، أحمد: 141، 147، 148، 242، 301
أتاتورك، مصطفى كمال: 24، 204
الاتحاد الاقتصادي الأوراسي: 257، 330
الاتحاد الأوروبي: 33، 217، 250، 259، 260، 265، 279، 280، 281، 282، 283، 285، 286، 322
اتحاد المغرب العربي: 28، 112، 128، 132، 133
الاتحاد من أجل المتوسط: 33
اتفاق أوسلو (1993): 27، 183
الاتفاق النووي الإيراني (2015): 98، 107، 111، 125، 207، 213، 218، 220، 236، 237، 260، 269، 276، 278، 281، 285
اتفاقية سايكس ـ بيكو (1916): 90، 164، 307
اتفاقية كامب ديفيد (1978): 13، 23
اتفاقية نيفاشا (2005): 42
اتفاقية وادي عربة (1994): 27
الأحادية القطبية: 30، 251، 254، 258، 263
الإحتلال الأميركي للعراق (2003): 13، 16، 19، 23، 24، 31، 32، 34، 37، 38، 40، 41، 43، 44، 45، 93، 97، 98، 123، 140، 165، 177، 178، 190، 202، 248، 251، 257، 259
أحداث 11 أيلول/ سبتمبر (2001): 13، 31، 32، 38، 39، 89، 216، 247، 251، 268
الإخوان المسلمين (مصر): 43، 62، 63، 64، 90، 100، 102، 108، 109، 115، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 130، 134، 146، 166، 170، 172، 173، 179، 189، 191، 201، 212، 214، 217، 225، 226، 227، 229، 232، 233، 241، 264، 269، 271، 277، 278، 289، 297، 298، 307
أردوغان، رجب طيب: 35، 108، 119، 195، 196، 199، 201، 206، 215، 218، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 328
الإرهاب: 31، 39، 43، 44، 62، 72، 88، 89، 90، 91، 93، 116، 125، 126، 131، 149، 150، 151، 156، 162، 163، 164، 166، 179، 184، 189، 190، 191، 192، 206، 227، 243، 247، 251، 258، 262، 268، 272، 274، 276، 277، 278، 280، 283، 284، 287، 296، 297، 302، 309، 313، 321، 329

الأزمة الأوكرانية: 256
الأزمة الخليجية ـ القطرية: 109، 228، 230
الأزمة السورية: 100، 103، 104، 108، 109، 110، 111، 114، 142، 143، 144، 146، 147، 152، 163، 195، 218، 224، 229، 235، 256، 260، 264، 274، 285، 291، 292، 294، 297، 313، 318، 322، 331
الأزمة الليبية: 100، 111، 141، 142، 147، 148، 195، 225، 226، 260، 285، 294، 297، 303، 305
الأسد، بشار: 67، 107، 118، 203، 219، 229، 236، 237، 269، 274، 284، 291، 292، 294، 298
الأسد، حافظ: 170
الإسلام السياسي: 27، 43، 64، 106، 108، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 124، 128، 130، 134، 165، 166، 167، 169، 170، 171، 172، 189، 201، 206، 212، 214، 221، 226، 227، 229، 239، 288، 293، 297، 302، 307، 316
الأصفي، محمد مهدي: 234
الإصلاح السياسي: 33، 45، 57، 62، 63، 89، 177، 192، 224، 316، 323
أفلاطون: 50
الأمن القومي العربي: 28، 149، 150، 153، 158، 159، 166، 171، 215، 297، 309، 310، 313، 317، 327
أوباما، باراك: 95، 105، 111، 115، 236، 259، 267، 268، 269، 270، 272، 273، 274، 275، 278
أوجلان، عبد الله: 205
أوغلو، أحمد داود: 36، 38، 194، 195، 199، 204، 206، 222
أيزنهاور، دوايت: 26

ـ ب ـ

باول، كولن: 32
بايدن، جو: 269
بايندر، ليونارد: 20
البرلمان العربي: 155، 157
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 57، 59
البرهان، عبد الفتاح: 188، 243
البشير، عمر حسن: 14، 64، 65، 243
البطالة: 59، 72، 76، 79، 80، 81، 178
بنس، مايك: 201
بن علوي، يوسف: 129
بن علي، زين العابدين: 14، 62، 63، 222، 288
البنك الدولي: 75، 76، 77، 80، 82، 83، 84، 86، 110، 322، 328، 332
بوتفليقة، عبد العزيز: 14، 65
بوتين، فلاديمير: 256، 258
بوش، جورج (الإبن): 31
بونابرت، نابليون: 54
بيريز، شيمون: 239

ـ ت ـ

تبون، عبد المجيد: 65
تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي (ميسا): 126، 134، 162، 163، 164، 237، 243، 266، 278، 306، 309، 329
ترامب، دونالد: 95، 101، 105، 106، 108، 111، 115، 125، 126، 127، 131، 162، 166، 181، 182، 183، 184، 186، 191، 201، 207، 208، 213، 217، 218، 219، 236، 237، 243، 248، 255، 259، 261، 266، 268، 272، 275، 276، 277، 278، 279، 298، 324، 329، 330، 331
تشرشل، ونستون: 113
تنظيم داعش: 86، 89، 93، 98، 100، 109، 124، 146، 150، 166، 171، 172، 189، 205، 209، 227، 237، 251، 262، 277، 283، 284، 297، 298، 305، 307
تنظيم القاعدة: 43، 89، 90، 189، 262، 272، 307

ـ ث ـ

ثورة 23 تموز/ يوليو 1952 (مصر): 13، 25، 52، 63
ثورة 30 حزيران/ يونيو 2013 (مصر): 62، 130، 172، 225، 229، 264، 272، 274، 280، 289
الثورة الإسلامية في إيران (1979): 29، 123، 173، 200، 209، 218، 230، 232

الثورة البلشفية (1917): 51، 52
الثورة التونسية (17 كانون الأول/ديسمبر 2010): 137، 222، 230
الثورة الفرنسية (1789): 50، 51، 52، 249
الثورة المصرية (25 كانون الثاني/يناير 2011): 48، 63، 64، 90، 94، 97، 99، 105، 121، 137، 138، 209، 224، 230، 231، 232، 239، 240، 271
الثورة اليمنية (2011 ـ 2012): 235

- ج -

جامعة الدول العربية: 24، 25، 45، 46، 103، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 142، 143، 144، 145، 147، 148، 149، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 160، 161، 166، 171، 175، 176، 177، 187، 188، 308، 310، 313، 314، 316، 317، 318، 321، 327، 333
جبهة النصرة: 146، 227، 277
الجبير، عادل: 163
جماعة أنصار الله (اليمن): 102، 124، 125، 204، 235، 237
الجيش السوري الحر: 224، 227

- ح -

الحراك الجنوبي (اليمن): 42
الحرب الإسرائيلية على غزة (2008 ـ 2009): 36، 39، 41، 45، 221
الحرب الإسرائيلية على لبنان (2006): 35، 36، 40، 41، 45
الحرب الأهلية اللبنانية (1975 ـ 1990): 42، 98
الحرب الباردة: 23، 26، 30، 40، 41، 43، 173، 249، 263، 276، 286، 287، 288، 320
الحرب العالمية الثانية (1939 ـ 1945): 25، 259
الحرب العراقية ـ الإيرانية (1980 ـ 1988): 29، 97، 200، 209
الحرب العربية ـ الإسرائيلية (1948): 13، 23
الحرب العربية ـ الإسرائيلية (1967): 13، 23، 27، 29، 97، 112
الحرب العربية ـ الإسرائيلية (1973): 13، 23
حركة 6 نيسان/ أبريل (مصر): 52
حركة الجهاد الإسلامي (فلسطين): 184
حركة حماس (فلسطين): 39، 40، 42، 43، 100، 117، 118، 179، 180، 184، 241
حركة فتح (فلسطين): 40، 42، 100، 179، 180
حركة القوميين العرب: 23
حركة مجتمع السلم (الجزائر): 43
حركة النهضة (تونس): 118، 120، 170، 227، 271
الحريري، رفيق: 38، 98، 273، 332
الحريري، سعد: 49، 104
حزب الله (لبنان): 35، 39، 40، 42، 107، 110، 112، 118، 126، 151، 236، 241، 290
حزب البعث العربي: 23
حزب العدالة والتنمية (تركيا): 35، 36، 119، 194، 195، 199، 201، 202، 204، 205، 206، 208، 211، 212، 214، 216، 221، 226، 228
حزب العمال الكردستاني: 37، 205، 206، 209، 229
حسيب، خير الدين: 50
حسين، صدام: 28، 32، 34، 170، 218، 233
الحصري، ساطع: 23
حفتر، خليفة: 100، 223، 226، 284، 290
حقوق الإنسان: 30، 63، 150، 156، 157، 158، 192، 262، 276، 277، 282، 286، 294، 310، 316، 318، 326
حلف بغداد: 26، 111
حلف شمال الأطلسي (الناتو): 34، 115، 126، 140، 141، 209، 217، 223، 259، 261، 273، 284، 287
الحوثي، عبد الملك: 42

- خ -

خاتمي، محمد: 232
خامنئي، علي: 203، 231، 232، 235

- د -

الدابي، محمد أحمد مصطفى: 144
دونيلون، توماس: 270
الديمقراطية: 30، 32، 33، 44، 50، 56، 57، 60، 62، 64، 96، 98، 115، 156، 168، 192،

214، 216، 217، 224، 239، 267، 268، 270، 277، 281، 282، 286، 287، 301، 310، 314، 323، 331، 332

- ر -

رافسنجاني، هاشمي: 231
رايس، كونداليزا: 52، 267، 277
الربيع العربي: 43، 49، 51، 52، 53، 54، 55، 58، 72، 74، 82، 85، 90، 91، 93، 95، 96، 102، 103، 104، 105، 106، 107، 119، 120، 125، 132، 136، 139، 149، 152، 157، 161، 168، 169، 170، 171، 172، 177، 178، 193، 195، 201، 202، 203، 205، 206، 207، 208، 209، 211، 212، 214، 216، 219، 221، 222، 223، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 239، 242، 243، 246، 252، 255، 256، 257، 263، 267، 280، 281، 283، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 296، 302، 305، 307، 310، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 322، 323، 324، 326، 330، 333
روحاني، حسن: 207، 235

- ز -

زريق، قسطنطين: 23

- س -

ساركوزي، نيكولا: 33، 177
السراج، فايز: 223
سعيد، محمد السيد: 22، 23، 192
سليمان، ميشال: 37
سليماني، قاسم: 108، 203، 219، 238
السيسي، عبد الفتاح: 62، 99، 122، 159، 272، 277، 292

- ش -

شارون، آرييل: 39
شرف، عصام: 240
شي جين بينغ: 252، 253

- ص -

صالح، أحمد عبد الله: 66
صالح، علي عبد الله: 14، 67، 234، 235، 272
صالحي، علي أكبر: 232
الصدر، مقتدى: 37
الصراع العربي - الإسرائيلي: 23، 27، 40، 110، 177، 188، 195، 216، 243، 303
صفقة القرن الأمريكية: 111، 163، 184، 187، 188، 243، 303
صندوق النقد الدولي: 73، 75، 76، 77، 78، 80، 82، 83، 251، 318، 321، 329

- ع -

عاصفة الحزم: 95، 104، 105، 107، 125، 132، 149، 159، 174، 235، 236، 317، 322
عباس، محمود (أبو مازن): 40، 180، 186، 187، 244
عبد المهدي، عادل: 49
عبد الناصر، جمال: 34، 84، 94، 152، 165، 168، 170، 173، 177، 200، 246، 258، 314، 320
العثمانية الجديدة: 108، 199، 315
العدوان الثلاثي على مصر (1956): 23، 26، 263
العربي، نبيل: 138، 140، 142، 143، 152، 153، 155، 156، 158، 160، 161، 175، 232، 308
العروبة: 22، 24، 26، 28، 167، 168، 170، 173، 305
عفلق، ميشيل: 23
عنان، كوفي: 143
العولمة: 58، 158، 167، 168، 249، 318

- غ -

الغزو العراقي للكويت (1990): 13، 23، 28، 97، 128، 168، 177
غل، عبد الله: 38، 206، 224، 225
غليون، برهان: 224
غيتس، روبرت: 269

- ف -

فريدمان، ديفيد: 184
الفساد: 33، 58، 59، 72، 77، 177، 234
الفقي، مصطفى: 138
فوتيل، جوزيف: 126

فوكوياما، فرانسيس: 56، 57

- ق -

القذافي، معمر: 14، 67، 102، 140، 141، 212، 223، 225، 273، 275، 284، 289
القضية الفلسطينية: 15، 17، 23، 25، 36، 39، 110، 111، 135، 163، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 186، 187، 189، 190، 191، 208، 219، 243، 244، 278، 281، 291، 302، 303، 316
القمة الإسلامية الأمريكية (2017): 105، 126، 162، 306
قمة بغداد العربية (2012): 157، 192
قمة الجزائر العربية (2005): 156
قمة الخرطوم العربية (2006): 158
القمة الخليجية التشاورية (2011): 129
قمة الدوحة العربية (2013): 145، 157
قمة دول عدم الانحياز (2012): 232
قمة الرياض الخليجية (2011): 128
قمة سرت (2010): 46، 47
قمة شرم الشيخ العربية (2015): 94، 149، 156، 158، 159، 160، 190، 313
قمة الظهران (2018): 160، 161، 182، 191
القمة العربية الأوروبية (2019): 100
قمة عمّان العربية (1980): 182
قمة القاهرة العربية (2000): 46
قمة الكويت الاقتصادية (2009): 41، 47
قمة نواكشوط العربية (2016): 190
القومية العربية: 23، 24، 26، 27، 153، 165، 168، 169، 173، 174، 305، 314

- ك -

كابلان، مورتن: 20
كلينتون، هيلاري: 269، 270
كوشنر، جاريد: 184
كولن، فتح الله: 217
كيسنجر، هنري: 165، 249

- ل -

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا): 72
لندركينج، تيم: 126
لويس، برنارد: 56

- م -

ماركس، كارل: 50
المالكي، نوري: 124، 234
مبادرة الشرق الأوسط الكبير: 33
مبارك، حسني: 14، 38، 49، 63، 102، 117، 121، 138، 210، 223، 224، 231، 238، 240، 241، 271، 289
المجتمع المدني: 33، 62، 63، 271، 282، 325، 327، 332
مجلس الأمن الدولي: 31، 140، 181، 223، 273، 291، 297
مجلس التعاون العربي: 28، 128
مجلس التعاون لدول الخليج العربية: 15، 28، 34، 38، 48، 81، 82، 83، 101، 102، 103، 104، 112، 115، 118، 123، 126، 128، 129، 130، 131، 132، 148، 224، 233، 237، 272، 278، 306
المجلس الوطني السوري المعارض: 224
مجموعة بريكس: 252، 257
مجموعة العشرين: 205، 247
محكمة العدل العربية: 155، 156، 158
المحكمة العربية لحقوق الإنسان: 157
محور الاعتدال: 39، 40، 41، 112، 114، 117، 118، 120، 134، 177، 231، 267، 278
محور الممانعة: 40، 41، 98، 112، 114، 117، 118، 134، 177، 231، 235
المرزوقي، المنصف: 132
مرسي، محمد: 118، 119، 120، 227، 232، 233، 241، 272
مطر، جميل: 23
معاهدة الدفاع العربي المشترك: 25
معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي (1950): 25
معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية (1979): 13، 240
معاهدة وستفاليا (1648): 259
منتدى دافوس الاقتصادي: 127

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو): 181، 276
منظمة التحرير الفلسطينية: 180، 183
منظمة الشفافية الدولية: 58، 77
منظمة شنغهاي للتعاون: 257
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: 96
منظمة المؤتمر الإسلامي: 173
موريل، مايكل: 90
موسى، عمرو: 138

- ن -

نتنياهو، بنيامين: 127، 183، 184، 188، 208، 239، 240، 243
نجاد، محمود أحمدي: 203، 207، 231، 232
النظام الإقليمي العربي: 13، 14، 15، 16، 17، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 34، 40، 43، 45، 46، 47، 49، 52، 71، 94، 97، 101، 102، 106، 107، 111، 112، 116، 117، 122، 128، 129، 133، 135، 148، 151، 160، 161، 167، 169، 171، 176، 189، 191، 193، 229، 236، 243، 245، 246، 263، 264، 266، 299، 300، 301، 302، 304، 305، 306، 308، 309، 316، 320، 323، 327، 329، 331

- هـ -

هاس، ريتشارد: 248، 249
هانتنغتون، صامويل: 50، 56، 57
هايدن، مايكل: 164، 165
هلال، علي الدين: 7، 20، 23، 34، 47، 94، 122، 129، 137، 152، 165، 167، 246، 248، 304

- و -

وثائق ويكيليكس: 52
وثيقة اتفاق الرياض (2013): 131
الوحدة العربية: 14، 20، 21، 24، 25، 26، 28، 32، 34، 35، 36، 38، 49، 57، 84، 89، 94، 96، 112، 121، 122، 129، 136، 137، 152، 165، 167، 169، 173، 177، 200، 203، 222، 246، 248، 258، 273، 279، 307، 314، 315، 316، 318، 319، 320، 327
الوحدة المصرية ـ السورية (1958): 26
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا): 182، 183
ولايتي، علي أكبر: 232

هذا الكتاب

مر النظام الإقليمي العربي منذ نشأته رسميًا عام 1945 بمراحل تطورٍ ارتبطت أساسًا بأحداثٍ مفصليةٍ فارقةٍ ألقت بتأثيراتها الواضحة على هذا النظام وقدراته وتوازناته الداخلية وعلاقاته الإقليمية والدولية، مثل نكبة عام 1948، وثورة 23 تموز/يوليو 1952 في مصر وموجة المد القومي التي أعقبتها، وهزيمة عام1967، وحرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، وما تلاها من توقيع اتفاقية كامب دايفيد ومعاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية عام 1979، وحرب الخليج الثانية عام 1990، وأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 وما تلاها من غزو أمريكي للعراق واحتلاله عام 2003.

وإذا كان كل حدث أو تطور من هذه التطورات قد ترك أثره في النظام الإقليمي العربي، فإن موجة الثورات والانتفاضات الشعبية العربية في العقد الأخير، تمثل بلا شك أحد مراحل التحول المهمة التي مر، ولا يزال يمر بها، هذا النظام، في ضوء ما أفرزته هذه الثورات والانتفاضات من نتائج وتغيرات في مجمل المشهد الإقليمي العربي.

تبحث هذه الدراسة في تأثير الثورات والانتفاضات الشعبية التي شهدها بعض البلدان العربية منذ أواخر عام 2010 في النظام الإقليمي العربي من حيث طبيعة هذا النظام وبنيته الداخلية، وهويته ومؤسساته وقضاياه الرئيسية، وتوازنات القوى داخله، وأنماط تحالفاته الداخلية والخارجية، وعلاقته ببيئتيه الإقليمية والدولية، في محاولة لإيجاد إطار تفسيري لفهم التحولات التي شهدها هذا النظام في سياق هذه الموجة من الثورات والانتفاضات، ومحاولة التعرف إلى مستقبله في ضوء النتائج والتطورات التي أفرزتها.

فتوح أبو دهب هيكل

باحث في الشؤون السياسية والاستراتيجية حائز درجة الدكتوراة في العلوم السياسية. مهتم بقضايا أمن الخليج، والتطرف والإرهاب، والشؤون العربية والإقليمية. صدر له عدة كتب، منها: **التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية** (2014)؛ **المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي** (مع مجموعة مؤلفين) (2005)؛ إضافة إلى دراسات ومقالات نُشرت في عدد من الدوريات والمواقع الإلكترونية المتخصصة.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة» شارع البصرة
ص ب: 113-6001 الحمرا - بيروت 2034-2407 لبنان
تلفون: 7/6/5/ 750084 1 (961+)
فاكس: 750088 1 (961+)

www.caus.org.lb
info@caus.org.lb
@CausCenter
@CausCenter
CausCenter

الثمن 16$

978-9953-82-934-0